الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة الفاتح / كلية الآداب
قسم اللغة العربية / شعبة اللغويات
الدراسات العليا

بحث بعنوان

كتاب دقائق التصريف
للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب

((دراسة وصفية تحليلية))

مقدمة لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الدراسات اللغوية

إعـــــداد
أسامة عبد الله طمين

إشـراف الدكتور
ميلود ميلاد الصغير الراجحي

للعام الجامعي
2008-2009ف

بسم الله الرحمن الرحيم

[وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وَأَنَّ سَعْيَهُ
سَوْفَ يُرَى ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى]

(سورة : النجم الآية : 39 -40 -41)

الإهـــــــــداء

إلى... التي أنا ثمرة تعبها وشقائها..
إلى... قدوتي ورمز الأبوة والسر في وجودي..

إلى أبـي و أمـي الحبيبين

إلى التي شاركتني الحياة حلوها ومرها..

إلى زوجتي الفضلى

إلى الأزهار التي تزين حدائق عمري

إخوتي وأخواتي

إلى...

كل أصدقائي

إلى كل من غرس فينا حب العلم والمعرفة

أساتذتي الأفاضل

شكر وتقدير

أتقدم... بجزيل الشكر والامتنان تقديرا وعرفانا لكل الذين أسهموا في استكمال هذا البحث ، ووضعه على هذه الصورة ، إلى كل من ، أسهم في بناء صرح هذه اللغة وإثراء المكتبات العربية .

وأخص... بالشكر والتقدير أستاذي الجليل الدكتور:

ميلود ميلاد الصغير الراجحي

الذي... قبل الإشراف على هذا البحث وأسهم منذ البداية في إرشادي لاختيار هذا الموضوع وقد كان لكريم عونه المادي والمعنوي ، ورحابة صدره ، وسماحة خلقه وتوجيهاته السديدة الأثر الأكبر في إنجاز هذه الرسالة ، داعيا الله أن يسدد خطاه ويجزيه على ذلك خير الجزاء .

كما... لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذين عضوي لجنة المناقشة على تفضلهما قبول تقويم هذه الرسالة وما بذلاه من وقت وجهد في مراجعة ما كتبته .

وكل... الشكر إلى كل من مد لي يد العون في استكمال هذا البحث والذي أرجو من الله أن ينال التوفيق

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد العربي الأمين ، وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

الحمد لله الذي فتح علينا أبواب الهداية وأرشدنا إلى النظر والبحث وكرّمنا بالعقل والفكر للوصول إلى صواب الرأي ، وإلى ما فيه الخير والسعادة في الدنيا والآخرة.

نحمدك اللّهم يا من صرّفت وجوهنا إلى وجهك ، أنت من قلت وقولك الحق (وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ)[1] وقوله: (وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ)[2].

وبعد:

فإن المتأمل في لغتنا العربية يجدها من أجلِّ اللغات تقديراً وأدقها تعبيراً وأغزرها ألفاظاً ، ويظهر هذا جلياً من خلال بيانها الرائع ونحوها المتسق ، ويكفيها شرفاً أنها لغة القرآن الكريم... فاللغة العربية بها ألفاظ وتراكيب ليست موجودة في غيرها من اللغات دقة وتعبيراً.

فعندما نسمع كلمة " التصريف " في الكلام نعلم أنه اشتقاق بعضه من بعض كما يفهم أيضاً أنه تغيّر يطرأ على الحروف في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها ، كما يعني التحويل والانتقال ، كذلك يستعمل التصريف في التكثير فهو مشتق من الصرف.

وعلم الصرف من أوسع العلوم اللسانية لا يقل أهمية عن غيرها من العلوم بل يعدُّ من أهمها وأولها ؛ فالتصريف هو السبيل الوحيد إلى الاشتقاق، " كما يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، لأن به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ،

---

[1] الفرقان ، الآية 65.
[2] طه ، ص113.

ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق علم الصرف ، فالمشتغل باللغة العربية من نحْوي ، ولُغوي يحتاج إليه وهو: أشرف شطري العربية وأغمضهما لأنه ميزان العربية "[1].

وقد ألّفت العديد من الكتب في هذا العلم منذ العصور الأولى إلى وقتنا هذا ، وقد وفرّت لنا مادة لُغوية جديرة بالنظر والدراسة لغزارتها وتنوعها.

وكتاب " دقائق التصريف " تأليف عالم مغمور من علماء النحو والصرف واللغة الذين حملوا لواءها ورفعوا منارها ، وكان على اهتمام كبير بلغة القرآن وعلومها ، إنه القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، فهو من علماء القرن الرابع للهجرة ،ويرجع الفضل إلى المجمع العلمي العراقي في نشر هذا الكتاب وجزيل الشكر والتقدير إلى محققي الكتاب الذين بذلوا الجهد والعطاء من أجل إخراج هذا العمل على أتم وجه ، وهذا الكتاب صورة واضحة لما يحمله مؤلفه من معارف وثقافات متنوعة وخاصة ما جاء في كتابه من مادة صرفية ثرية تخللتها مسائل نحوية وما استطرد فيه للتعليق على جانب من الاستعمالات القرآنية ، وحرصه على ما روي عن أئمة الصرف والنحو ، وما جاء فيه من رصيد اصطلاحي غير مألوف عند عامة النحاة ، أو يؤدي مفاهيم عرفت بتسميات أخرى في كتب الصرف ، ذلك لحرصه على دقائق اللغة وأهم مسائلها ، فقد قدم لنا محتوى كتابه بقوله:

" أذكُر ما أحفظ لأهل اللغة من الحجج .. وأقدّم القول في الأفعال الماضية والمستقبلة والمصادر والنعوت ، لأن فيها من المعاني اللطيفة والحجج القويمة ما ليس في غيرها ، ثم أبدأ بأصول الصحيح وفروعه ؛ لأنه أشمل مأخذاً وأقل كلفة وأيسر خطباً ثم بالأولى به حتى استوعبه وأتممه وأختمه إن الله قضاه وشاءه بشواذ من كلام العرب وأطراف من النحو "[2].

---

[1] المنصف ، ابن جني ، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مصر 1955 ، ص127.

[2] دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، تح د. أحمد ناجي القيسي ، د. حسين تورال ، د. حاتم صالح الضامن ، نشر المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1987ف ، ص14.

والبحث المتقدم به الآن خاصاً لأبي القاسم المؤدب وكتابه " دقـائق التصـريف " هو من متطلبات الدرجة العالية " الماجستير ".

ويرجع الفضل إلى د . ميلود ميلاد الصغير الذي أسهم في اختيار هذا الموضوع فله كل الشكر والتقدير لما بذله من جهد ووقت في إسداء النصائح والإرشادات ، وقد أنجزت بحثي هذا مستعيناً بحولِ الله وقوته ، راجياً العونَ منه سبحانه ، حتى أستطيع الإسهام في إثراء العربية وتهذيبها أو محاولة لضبط إسهام صاحب هذا الكتـاب فـي التراث اللساني العربي ، وتنسيقاً أكثر دقة لمنطلقاته ، وأبوابه وفق الدراسة التحليليـة السليمة رغم الصعوبات التي واجهتني والتي مازال يعاني منها الباحـث مـن قلـة المصادر والمراجع المفيدة لهذا البحث ومن هذه الصعوبات عجز الباحث عن نسـبة بعض الأبيات الشعرية والتي لم أقف عليها فيما وجدت من كتب ودواويـن وخاصـة أن هذه الدراسة غير مسبوقة بدراسات أخرى إلا ما جاء في مقالة صـغيرة للأسـتاذ عبد القادر المهيري في كتابه نظرات التراث اللغوي العربي وقد تناولت البحث فـي مقدمة هذه وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة تضمنت بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة وكان تناولي كالآتي:

التمهيد: تحدثت فيه عن التعريف بأبي القاسم المؤدب ، وأهم شيوخه ومنزلته العلمية المرموقة ، والحركة اللغوية في عصره ، وكذلك الجهود الصرفية السابقة.

الفصل الأول: منهجه ومادته ومصادره في " دقائق التصريف ".

الفصل الثاني: أودعته الكلام عن شواهده وأدلته النحوية.

الفصل الثالث : تناولت فيه مصطلحاته وآرائه الصرفية

الخاتمة: تضمنت في إيجاز أبرز النقاط التي أثرتها في خلال البحث وما اتجهت إليه من آراء واتبعت ذلك بعمل قائمة للمصادر والمراجع وفهارس فنية لما ورد بالبحث.

والله الموفق والمستعان

الباحث

تمهيد
ترجمـــة المؤلـــف

اسمه ونسبه

القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، كما جاء في عنوان كتابه (دقائق التصريف) وخاتمته ، ومن خاتمة الكتاب نعلم أن المؤلف فرغ منه سنة ثمان وثلاثين وثلاث مائة في ولاية الأمير أبي محمد نوح بن نصر الساماني ، والي بلاد خراســان ومــا وراء النهر المتوفى سنة 343 هــ.[1] ، ويتضح من خلال قوله: " وتأول رجل مــن أهــل القدر قوله: أسقيا ، بمعنى أسقيه من طريق النسبة.. "[2] ، أنه سُنّي المذهب فالقدريــة هم المعتزلة[3] ، وفي هذا دليل على أنه سُنّي المذهب مخالفاً بذلك كبار معاصريه من أمثال الفارسي ت قبل سنة 377هــ[4] وابن جني ت 392هــ[5].

كما لا نعرف عن هذا المؤلف سوى تلمذته على أبي ســعيد الهيــثم بــن كليــب بن سريج بن معقل الشاشي البنكثي ، أصله من ترمذ[6] وسكن بنكث[7] ونسب إليها ، مؤلف المسند الكبير في مجلدين أصله من مرو وإقامته في بخــارى درس الكبيــر ، وروى عن أهل خراسان والعراق مثل أبي عيســى محمــد بــن عيســى الترمــذي

---

(1) دقائق التصريف ، ص549 ، وينظر الكامل في التاريخ ، ابن الأثير ، دار صادر ، بيروت ، 1394هـ ، 178/8.

(2) نفسه ص155.

(3) الفرق بين الفرق للبغدادي ، تح لجنة إحياء التراث العربي ، دا ر الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط5 ، 1982ف ، ص18 ، وينظر الملل والنحل للشهرستاني ، تح محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط2 ، 2001ف ، ص33-66.

(4) الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أحد الأئمة في علم العربية ، من كتبه: تعاليق سـ يبويه ، والممدود ، العوامل ، أخذ عن الزجاج وبن السراج ، وبرع من تلامذته ، ابن جني وغيره ، أنظر بغية الوعاة ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، تح أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، 2004ف ، 496/1 ، الأعلام ، الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط6 ، 1984ف ، 179/2-180.

(5) أنظر طبقات النحويين واللغويين ، محمد بن حسن الزبيدي ، ت 379 هـ ، تح أبي الفضل ، دار المعارف بمصر ، 1973ف ، ص130 ، معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، مطبعة دار المأمون بمصر ، 1936ف ، 314/2 ، نزهة الألباء ، الأنباري ، تح أبي الفضل ، مطبعة المدني بمصر ، ص387 ، الفهرست ، محمد بن إسحاق النديم ت 380هـ ، ضبط وشرح د. يوسف علي طويل ، وضع فهارسه أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 2002ف ، ص95 ، وفيات الأعيان ، لأبن خلكان ، ت 681 هـ ، تح د. إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، 275/7.

(6) قال أبو سعيد: الناس مختلفون في كيفية هذه النسبة بعضهم يقول بفتح التاء وبعضهم يقول بضمها وبعضهم يقول بكسرها ، والمتداول على لسان تلك المدينة بفتح التاء وكسر الميم ، والذين كنا نعرفه فيه قديماً بكسر التاء والميم جميعاً ، وترمذ: مـ دينة مشهورة من أمهات المدن ، راكبة على نهر جيحون من جانبه الشرقي ، متصلة العمل بالسغانيان ، والمشهور من أهل هذه البلدة أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي صاحب الصحيح ، أنظر معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ، 26/2-27.

(7) بنكث: هذه البتاء المثلثة قال الاصطخري: بنكث قصبة إقليم الشاش ولها قُهْندز ومدينة ، وقهندزها خارج من المدينة ، وللمدينة ربظ عليه سور وينسب إليها أبو سعيد الهيثمي بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي ، قيل توفي سنة 339هـ ، أنظر معجم البلدان 500/1.

ت (280)هـ[1] ، والعباس بن محمد الدوري ، وعيسى بن أحمد العسقلاني وأبي حاتم بن إدريس الرازي وأبي بكر أحمد بن أبي خيثمه وغيرهم ، روى عنه أبوالقاسم علي بن أحمد بن محمد الخزاعي، وأبو الفضل منصور بن نصر بن عبد الرحيم الكاغندي وجماعة، وكانت وفاته في حدود سنة خمسين وثلاثمائة أو قبلها[2] ، وقيل أنه محدِّث ما وراء النهر وهو ثقة[3] والشاش: بلد خرج منها العلماء ونسب إليها خلق من الرواة والفصحاء وهي بلد تقع فيما وراء نهر جيحون متاخمة لبلاد الترك ، وأهلها شافعية المذهب وإنما شاع بها هذا المذهب مع غلبة مذهب أبي حنيفة في تلك البلاد ، بفضل أبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي فإنه فارقها وتفقه على المذهب الشافعي ثم عاد إليها فصار أهل تلك البلاد على مذهبه ، وتوفي سنة (366)هـ[4] . وينسب إليها أيضاً أبو الحسن علي بن الحاجب بن جُنَيْد الشاشي الشافعي أحد الرحالين في طلب العلم إلى خراسان والعراق والحجاز والجزيرة والشام ، توفي بالشاش سنة (314)هـ.[5].

أما المؤدب لم تشر إليه ولا إلى كتبه كتب التراجم ، ولم نجد في كتابه ما يشير إلى مصنفاته ولا إلى حياته وسيرته الشخصية ، ولم يعرف تاريخ مولده كما لم يعرف تاريخ وفاته.

حياته ، ومنزلته العلمية والحركة العلمية في عصره:

من خلال ما عرف عنه من تلمذته للهيثم بن كليب الشاشي وما ذكر في خاتمة كتابه ، يعد القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب معاصراً لازدهار الثقافة العربية

---

(1) أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي الضرير صـ احب الصحيح أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، أ نظر وفيات الأعيان ، 278/4 ، والعبر في خبر من غبر ، للحافظ الذهبي ، ت 748 هـ ، تح أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1985ف ، 122/2 ، والفهرست ، ص384.

(2)) الأنساب ، لأبي سعيد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني ، ت 562هـ ، حيدر أباد ، 424/1-425.

(3) الأعلام ، 105/8.

(4) أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي الفقيه الشافعي ، إمام عصره بلا مدافعة ، كان فقيهاً محدثاً أصولياً لغوياً شاعراً لم يكن بما وراء ا لنهر للشافعيين مثله في وقته ، رحل إلى خراسان والعراق والشام والثغور ، أخذ الفقه عن ابن سريج ، وله مصنفات كثيرة ، وهو أول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء ، وله كتاب في أصول الفقه ، وله شرح الرسالة ، وعنه انتشر مذهب الشافعي في بلاده ، قيل توفي سنة 336 هـ وقيل تـ وفي بالشاش في ذي الحجة سنة 365 هـ وكانت ولادته في 291 هـ ، وفيات الأعيان 200/4-201 ، وطبقات الشافعية الكبرى ، محمد بن سعد ، ت 230هـ ، بيروت ، 1957ف ، 196/2 ، والعبر في خبر من غبر 122/2 ، والفهرست ، ص361.

(5) قال بطليموس: مدينة الشاش هي في الإقليم السادس ، وقال الأصطخرى: فأما الشاش ليس بخراسان وما وراء النهر إقليم علي تقداره من المساحة أكثر منابر منها ولا أوفر قرى وعمارة ، معجم البلدان ، للإمام شهاب الدين عبدالله ياقوت الحموي ، 308/3-309.

الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، فذلك العصر الذي عاشه المؤلف من العصور التي شهدت مرحلة النضج والكمال في اللغة والأدب العربيين ، وفي أواخر القرن الثالث وخلال القرن الرابع استمر تقدم الحياة العلمية وبلغت أوجها ، فقد أخذ علماء ذلك العصر ما نقله المترجمون من قبلهم فقاموا بشرحه وتمثله ، فورثوهم ، وورّثوا غيرَهم ثروة طائلة في جميع فروع المعرفة[1] وبقيام الحضارات في أكثر الدول فقد استقلت الولايات الإسلامية عن الدولة العباسية وتأسست دول كثيرة منها الدولة الأموية بالأندلس (138–397) ودولة الأدارسة في المغرب الأقصى (172–311) ودولة الأغالبة في تونس (184–269) كذلك كانت سيادة الطولونيين (254–292) والأخشيديين (323–358 هـ) والفاطميين (358–567هـ) في مصر ، أما في الشرق فقد قامت الدولة الطاهرية (205–259) في خراسان ومنهم انتقلت السلطة إلى الدولة الصفارية (255–290) والدولة السامانية (266–389) وكان لقيام هذه الدول أثر كبير في تقدم الحضارة الإسلامية ؛ لأنه بعد أن كانت بغداد مركزاً لهذه الحضارة، ظهرت مراكز أخرى تنافس حاضرة العباسيين في الحضارة وفي العلوم والمعارف ، مثل قرطبة والقاهرة وبخارى ، أصبح كل منها قبلة العلماء والشعراء والكتّاب الذين تنقلوا بين هذه الحواظر طلباً للعلم أو ابتغاء للكسب وهو ما عاد على الحضارة الإسلامية بفوائد كثيرة[2].

كما شهدت تلك العصور تقدم حركة التأليف ، فقد بدأت هذه الحركة تدويناً لما أثر من الأدب القديم، مع ما يتطلبه التدوين من شرح وتعليق ، ثم صارت الحركة إلى وضع الكتب فامتدت الموضوعات إلى أفق من آفاق المعرفة والثقافة في تلك الفترة إلى كل فن من فنون الأدب، فصنفت المجلدات في اللغة والتاريخ والنقد الأدبي والسير، والقصص، والفقه، والفلسفة، والطب وما إلى ذلك[3] وكان من أسبق

---

(1) ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ط10 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 97/1.

(2) ينظر تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي ، تأليف د. حسن إبراهيم حسن ، مكتبة النهضة المصرية ، ط7 ، 1965ف ، 70/3 ، التاريخ العباسي والفاطمي ، تأليف أحمد مختار العيادي ، مؤسسة شبيلي ، الجامعة الإسكندرية ، د – ت ، ص129-156-230-309.

(3) أنظر الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، تأليف د. مازن المبارك ، منشورات دار الكتاب اللبناني – بيروت ، 1974ف ، ص18-19.

الموضوعات التي عنى بها المؤلفون موضوع اللغة وعلومها وذلك لوقايتها من اللحن.

فنجد إن من أهم المؤلفات الصرفية في القرنين الثالث والرابع للهجرة كتاب التصريف للفراء ت (207)هـ[1] والتصريف: للأخفش الأوسط ت (211)هـ[2] وقيل سنة (215)هـ والأبنية والتصريف: للجرمي ت (225)هـ[3] والتصريف: للمازني ت (249)هـ ، وصل إلينا بشرح ابن جني الذي سماه " المنصف "[4] والتصريف: للرماني ت (384)هـ[5] ومختصر أبواب التصريف ، والتصريف الملوكي ، وسر صناعة الإعراب لابن جني ت (392)هـ[6].

أما عن النحو فقد عايش أبو القاسم المؤدب جهابذة النحاة في العصور الأولى من بصريين وكوفيين ، حسبنا أن نذكر منهم الزجاج ت (310)هـ[7] وابن السراج ت (316)هـ[8] والسيرافي ت (368)هـ[9] وأبوبكر بن الأنباري ت (328)هـ[10] وأبوالحسن أحمد ابن فارس[11] والزجاجي ت (337)هـ[12] وقيل (340)هـ وأبو علي الفارسي توفي قبل (377)هـ[13] وابن جني.

---

(1) أنظر الحجة في علل القراءات السبع ، الحسن بن أحمد أبو علي النحوي ، ت 377 هـ ، تح النجدي والنجار وشلبي ، مصر ، 1965ف ، 20/4 ، خزانة الأدب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، ت 1093هـ ، تح عبد السلام هارون ، 1986ف ، 259/2.

(2) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة وهو الذي ينصرف إليه الاسم عند الإطلاق ، أخذ عن سيبويه ، وكان الطريق إلى نشر كتابه ، أنظر نزهة الألباء، ص184 ، والبغية ، ص258 ، وانباه الرواة على انباه النحاة ، للقفطي ، ت 646 هـ ، تح أبي الفضل ، مطبعة دار الكتب ، 1955ف ، 36/2 ، والفهرست ، ص82 ، والوفيات ، ص208.

(3) الفهرست ، ص89 ، ووفيات الأعيان ، 485/2 ، ومعجم الأدباء ، 418/3.

(4) الفهرست ، ص85 ، وانباه الرواة ، 247/1.

(5) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ص47 ، وفيات الأعيان ، 461/2 ، الفهرست ، ص85.

(6) أنظر ترجمة ابن جني ، نزهت الألباء ، ص332 ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي أحمد الحنبلي ، تأليف محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق – بيروت ، ط1 ، 1989ف ، 140/3 ، الفهرست ، ص138 ، أنباه الرواة ، 295/2 ، ومعجم الأدباء ، 14/75-12/110-113 ، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1992ف ، 412/1.

(7) ترجمة الزجاج ، أخبار النحويين البصريين ، ص108 ، ونزهة الألباء ، ص244 ، والفهرست ، ص96 ، وبغية الوعاة ، 411/1-412.

(8) أنظر في ترجمة ابن السراج ، أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، ت 368 هـ ، البابي الحلبي بمصر ، 1955ف ، ص51 ، طبقات النحويين واللغويين ، ص122 ، بغية الوعاة ، ص85/2، والفهرست ، ص98.

(9) أنظر في ترجمة السيرافي ، نزهة الألباء ، ص307 ، معجم الأدباء 145/8 ، وشذرات الذهب 65/3 ، وفيات الأعيان ، 78/2 ، انباه الرواة ، ص3131 ، بغية الوعاة ، ص221.

(10) أنظر ترجمة أبي بكر ابن الأنباري ، طبقات النحويين واللغويين ، ص171 ، الفهرست ، ص75 ، معجم الأدباء 306/8.

(11) أنظر في ترجمة ابن فارس نزهة الألباء ، ص320 ، معجم الأدباء 80/4 ، الفهرست ، ص80.

(12) أنظر ترجمة الزجاجي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص129 ، شذرات الذهب 357/2 ، وفيات الأعيان ، 36/3 ، بغية الوعاة ، ص297 ، انباه الرواة ، 160/2 ، الفهرست ، ص:127.

(13) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي: أخذ عن الزجاج وبن السراج ، وعلت منزلته في النحو حتى فضله كثير من النحويين على المبرد ، طبقات النحويين واللغويين، ص130، معجم الأدباء، 314/2 ، البغية، ص216، النزهة، ص387 ، الفهرست ، ص95 ، الوفيات ، 275/7.

وقد بلغ النحو والنحاة في القرن الثالث والرابع للهجرة مكانة عظيمة من الرقي ولا شك أن كتاب (دقائق التصريف) شاهد على الثقافة العربية في العصور المتقدمة ، فالحياة العلمية في أواخر القرن الثالث وخلال القرن الرابع استمر تقدمها وبلغت الذروة حيث التنافس والاهتمام والعناية بالعلوم والأدب عن طريق حلقات العلم ورواية الكتب[1].

فالكتاب يختار من النقولات لأشهر علماء اللغة كالخليل ت (170)هـ[2] ، وسيبويه ت (179)هـ وقيل توفي سنة (180)هـ[3] والفراء ، وابن الأنبا ري ، وابن السكيت ت (246)هـ وقيل سنة (244)هـ[4] ، وغيرهم من علماء اللغة فظهرت عقلية المؤلف التي حباها الله تعالى (في دقائقه) بالوعي الأصيل والتدقيق التام ، والغوص وراء المسائل الدقيقة من تصريف ونحو وأصوات والاستطراد في الآراء بحثاً عن لآلئها متناولاً فيه اللهجات العربية المتنوعة ، وتصرف الكلمات العربية واشتقاقاتها وضبطاً للكلمات العربية إعراباً وبناء ، متتبعاً كل ذلك بأسلوب جميل حوى الشواهد المتنوعة على ذلك من القرآن الكريم وقراءاته ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والشعر والنثر وبعضاً من كلام العرب ، ذلك كله في محيط خدمة اللغة العربية لغة القرآن.

---

(1) ضحى الإسلام ، 97/1.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي كان إماماً في النحو ، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله ، وهو واضع علم العروض ، وله كتاب العين في اللغة ، تح عبد الله درويش ، بغداد ، 1967ف ، أنظر البغية ، ص243 ، والنزهة ، ص54 ، والفهرست ، ص63.

(3) نفسه ، ص81.

(4) وفيات الأعيان ، 395/6 ، وبغية الوعاة ، ص418 ، توفي سنة 244هـ.

الدراسات الصرفية

(حتى نهاية القرن الرابع الهجري)

لقد شاع مصطلح " النحو والتصريف " كثيراً حتى أصبح معلوماً عند الدارسين ومتخيلاً في أذهانهم أن التصريف علم مستقل عن النحو ، وليس فرعاً منه ، وهذا المفهوم ليس جديداً ، إنما هو قديم قدم هذا العلم ، فقد استعمله علماء العربية منذ القرن الثاني الهجري ، ففي مجلس ضم أبا محمد يحيى بن المبارك اليزيدي ت (202)هـ ، وعلي بن الحسن الأحمر ت (194)هـ[1] صاحب الكسائي ت (189)هـ ، والفضل بن الربيع ، سأل الفضلُ بن الربيع اليزيدي: من كان أعلم بالنحو: الكسائي أو أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ) ؟ وكان أبو عمرو أستاذ – اليزيدي – فقال اليزيدي: " أصلحك الله ، لم يكن أحد بالنحو أعلم من أبي عمرو . فقال الأحمر: لم يكن بعد التصريف. فقلت له: ليس التصريف من النحو في شيء ، إنما هو شيء ولدناه نحن ، واصطلحنا عليه ، وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيما ولد الناس "[2].

وكان أبو مسلم[3] مؤدب عبد الملك بن مروان ت (86)هـ[4] " قد نظر في النحو فلما أحدث الناس التصريف لم يُحْسنه ، وأنكره "[5].

فالتصريف له عدة دلالات عند القدماء وما أنكره اليزيدي من أن التصريف ليس من النحو وإنما هو شيء ولدناه نحن ، وما أنكره أبو مسلم هو التصريف الذي اشتهر به معاذ الهرّاء وهو نوع من التصريف وهو ما يسمى بالقياس اللغوي أو مسائل التمرين كأن يبنى من ضرب على وزن جعفر فتقول: ضَرْبَبَ.

---

(1) علي بن الحسن - وقيل ابن المبارك وبه جزم الخطيب المعروف بالأحمر شيخ العربية وصاحب الكسائي، ينظر تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، ت 436هـ ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1931ف ، 104/12 ، وبغية الوعاة ، 158/1-159 ، والانباه ، 312/2.

(2) مجالس العلماء ، الزجاجي ، تح عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1983ف ، ص130.

(3) أبو مسلم هو أبو مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان كان قد نظر في النحو ، فلما أحدث الناس التصريف لم يحسنه وأنكره ، أنظر طبقات النحويين واللغويين ، ص125-126.

(4) أنظر طبقات النحويين واللغويين ، ص125.

(5) طبقات النحويين واللغويين ، ص125-126.

أما القضايا الأخرى التي أدخلوها في علم التصريف كالاشتقاق والأبنية وأحوالها والزيادة والإدغام والإبدال والإعلال فهذه كان على علم بها أبو عمرو بن العلاء والخليل وغيرهم.

فمن خلال هذين النصين تتضح دلالة أن الناس – في ذلك الزمن – كانوا يرون أن التصريف شيء آخر غير النحو، وأن لكل واحد من المصطلحين مدلولاً يختلف عن مدلول صاحبه. وهذا المدلول هو الذي عرف به هذا الزمن وانتشر بين معظم الباحثين وما يتلقنه الطلبة في الجامعات وغيرها . وما مفهوم عندي أن مصطلح (النحو) يشتمل على (التصريف) وأن الثاني فرع من الأول ، وأن (النحو) يشتمل على علمين من علوم العربية ، وهما: (الإعراب والتصريف) فإذا ما أطلقنا مصطلح (النحو) فإنما نعني به هذين العلمين ، وليس يلزم أن نتبعه بمصطلح (التصريف) إذا كنا نقصده في حديثنا ، وإذا كان التصريف عند المتقدمين من الصرفيين العرب يبحث في التغيير المختص بالكلم المفرد ، فيتناول الإعلال والإبدال والحذف والزيادة والإدغام ، والتغيرات التي تعتري أبنية الكلم فهو يختلف عن التصريف عند علماء اللغة المحدثين الذين يرون أنه يبحث في الوحدات الصرفية (المورفيمات) التي تؤدي وظائف محددة في الصيغ.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن المحدثين يرون أن التصريف لا يقوم إلا على ما يقرره علم الأصوات من حقائق وما يرسمه من حدود ، فهو يعتمد عليه اعتماداً كلياً ، والظواهر الصوتية تلعب دوراً بارزاً في تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها ، حتى إن فيرث قال: " لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات "[1] والنحو يقوم على ما يقدمه له علم التصريف ، ولذا رأى المحدثون أن تأخير التصريف عن النحو يذهب بالغرض الأساسي من دراسته ، وذلك أنه يقتضي بالبدء بدراسة التصريف ومسائله لتكون عِدّة في يد الباحث النحوي . فتقديمه على النحو أمر ضروري يدعو إليه التقليد اللغوي الحديث[2].

---

[1] علم اللغة العام – الأصوات ، كمال محمد بشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ص184-185.

[2] علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، مطبعة نهضة مصر للطبع والنشر ، ط7 ، ص223.

وهذا المنهج ليس بجديد على التصريف العربي كما يبدو لأول وهلة ،إنما هو قديم قدم هذا العلم ، فقد رافقه في كافة أطوار حياته ، منذ نشأته حتى مرحلة اكتماله في أول أثر وصل إلينا متكاملاً في النحو والتصريف والأصوات ، وهو كتاب سيبويه[1] وما تلاه من الكتب القديمة في هذا العلم من ذلك كتابنا هذا و موضوع دراستنا فقد اشتمل هذا الكتاب " دقائق التصريف " على أكثر مسائل التصريف وبعض مسائل النحو ، وإلمامه بعلم الأصوات ، حيث تناول في ثنايا كتابه أهم المسائل الصوتية وهو يدل على أن هذه العلوم لم توجد فجأة إنما بلغت مرحلة النضج والكمال في البداية عند علماء العربية بعد أن عرفنا أن التصريف ليس بعلم جديد وقد عرفه الأوائل من نحاة العرب ، وهنا يبرز سؤال يحتاج إلى إجابة عنه حتى يتجلى مفهوم التصريف عند أبي القاسم المؤدب وهو: ما الذي يبحثه كتاب " دقائق التصريف " في المادة التي تشكل موضوعه وأبواب دراسته ؟

والإجابة عن هذا السؤال تتكفل بها الفقرة الآتية التي تعنى ببيان أبواب الكتاب وأهم مسائله بعد تناول أهم المصنفات في التصريف حتى نهاية القرن الرابع الهجري.

تمتد نشأة علم التصريف من علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – حين وضع بعض أبواب النحو ، ورفعها إلى أبي الأسود الدؤلي ت (69)هـ[2] ، فزاد أبو الأسود فيها ، لكننا لا نعرف شيئاً مما تضمنته تلك الأبواب سوى ما ذكرته كتب الطبقات – وهو عناوين بعض الأبواب – لأنها لم تصل إلينا . إلا أن النديم ت (385)هـ هو أقدم من روى أنه وقف على بعضها وقد ذكر أنه كان بمدينة الحديثة رجل يقال له: محمد بن الحسن ، ويعرف بابن أبي بعرة ، جُمّاعة للكتب ، وأنه رأى عنده قِمَطْراً فيه مخطوطات في جلود وقرطاس من مصر وورق، وفيها من خطوط العلماء في النحو واللغة مثل أبي عمرو بن العلاء والأصمعي ت (213)هـ[3]،

---

[1] سيبويه هو عمرو بن عثمان ، ينظر مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، تح أبي الفضل ، مصر ، 1955ف ، ص65 ، والأنباه 346/2.

[2] هو ظالم بن عمرو بن ظالم – وقيل: ابن سفيان أول من أسس النحو وهو أول من نقط المصحف ، ينظر بغية الوعاة ، 22/2 ، وأخبار النحويين البصريين ، ص33 ، ووفيات الأعيان ، 535/2 ، ومعجم الأدباء ، 436/3 ، وانباه الرواة ، 13/1.

[3] عبد الملك بن قريب الأصمعي ، ت 213 هـ ، مراتب النحويين ، ص46 ، وغاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري ، ت 833 هـ ، تح برجستراسر وبرتزل ، القاهرة ، 1935ف ، 470/1 ، توفي 216هـ ، وقيل214هـ ، ينظر الفهرست ، ص86-87.

وسيبويه ، والكسائي ، وغيرهم ، وقال: " ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته ، وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصين ، ترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من كلام أبي الأسود ، رحمة الله عليه ، بخط يحيى بن يعمر . ونحت هذا الخط بخط عتيق: هذا خط علان النحوي ، وتحته: هذا خط النضر بن شميل، ثم لما مات هذا الرجل فقدنا القمطر وما كان فيه ، فما سمعنا له خبراً ، ولا رأيت منه غير المصحف هذا على كثرة بحثي عنه "[1].

وذكر القفطي ت (646)هـ أنه رأى في مصر " بأيدي الوراقين جزءاً فيه أبواب من النحو ، يجمعون على أنها مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي "[2].

وروى أبو الطيب اللغوي أن عيسى بن عمر ت (149)هـ[3] أَلَّف " في النحو كتابين: كتاباً مختصراً ، وكتاباً مبسوطاً ، فسمى أحدهما (الإكمال) والآخر (الجامع) فأخبرنا محمد بن يحيى ، قال: أخبرنا محمد بن يزيد ، قال: قرأت أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر ، فكان كالإشارة إلى الأصول "[4].

وذكر الزبيدي أن عيسى بن عمر " أول من بلغ غايته في كتاب النحو "[5].

وأقدم كتاب وصل إلينا يتضمن أبواب التصريف هو كتاب سيبويه ت (180)هـ الذي اشتمل على أبواب الإعراب والتصريف كافة ، فقد شغل التصريف القسم الأكبر من الجزء الثاني من الكتاب وقد اعتمدت على تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية 1977 ، غير أن الكتب التي تلته قد فصل بعضها التصريف عن الإعراب وتناوله النحاة بوثائق مستقلة خاصة به ، وهي:

- التصريف: لعلي بن الحسن الأحمر ت (194)هـ[6]
- والتصريف: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء ت (207)هـ ذكره أبو علي الفارسي[7].

---

(1) الفهرست ، ص61.
(2) الفهرست ، ص65 ، وفيات الأعيان ، 86/3 ، انباه الرواة ، 374/2 ، معجم الأدباء ، 519/4.
(3) من قراء أهل البصرة ونحاتها ، ت (149)هـ ، ومراتب النحويين ، ص21 ، وأخبار النحويين البصريين ، ص25 ، انباه الرواة ، 4/1.
(4) مراتب النحويين ، ص46-47 ، أخبار النحويين البصريين ، ص31 ، وطبقات النحويين واللغويين ، ص23 وفيه: أن اسم أحدهما (الجامع) والآخر (الإكمال).
(5) طبقات النحويين واللغويين ، ص22.
(6) انباه الرواة 104:4 ، ومعجم الأدباء 11:13 ، وبغية الوعاة 159:2.
(7) الحجة في علل القراءات السبع 20/4 ، والخزانه 259/2.

- والتصريف: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط . ذكره ابن جني في إبدال الباء من الراء[1].
- والأبنية والتصريف: لأبي عمر الجرمي.

من هنا يتضح لنا خطأ من زعم أن أبا عثمان المازني هو أول من ألف كتاباً مستقلاً بالتصريف ، وقيل: " أول من دون علم التصريف أبو عثمان المازني ، وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو "[2].

وقيل: " أول من ألف فيه من البصريين أبو عثمان بكر بن محمد المازني ، كما أن أول من ألف فيه من الكوفيين هو الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الباهلي "[3]. وقال : بأن " الصرف بدأ برسالة المازني "[4].

وكما أسلفنا الذكر أن أول من ألف فيه من البصريين الأخفش الأوسط . وأول من ألف فيه من الكوفيين على بن الحسن الأحمر ، ومن قال أن كتاب المازني هو أول كتاب مستقل في التصريف وصل إلينا كلامه صحيح ، لأن الكتب المؤلفة قبله ضاعت فيما ضاع من تراث هذه الأمة المجيدة.

- والتصريف: لأبي عثمان المازني وصل إلينا بشرح ابن جني الذي سماه (المنصف) وقد سماه البغدادي (التصريف الملوكي) وهو خطأ أيضاً، لأن (التصريف الملوكي) كتاب مستقل لابن جني كما سيأتي.
- والتصريف: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (285)[5].
- والتصريف: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن يزداد بن رستم الطبري (كان حيّا سنة 304هـ)[6].
- ودقائق التصريف: للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب عاش في القرن الرابع الهجري[7].

---

(1) أنظر: سر صناعة الإعراب ، 277/2-278.
(2) كشف الظنون 412:1.
(3) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، المجلد الحادي والثلاثون ، الجزء الأول ، ص109.
(4) نفس السابق ، ص111.
(5) الفهرست ، ص88 ، ومعجم الأدباء 122:19 ، وانباه الرواة 252:3.
(6) الفهرست ، ص89 ، ومعجم الأدباء 193:4.
(7) دقائق التصريف ، القاسم بن المؤدب ، نشر المجمع العلمي العراق 1987 ، ص2.

- والتصاريف: لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ت (370)هـ[1].
- وغيث التصريف: للحسن بن أحمد بن عبدا لله البغدادي (توفي في حدود 360هـ)[2].
- والتكملة: لأبي علي الفارسي ت (377)هـ[3].
- والتصريف: لعلي بن عيسى الرماني ت (384)هـ[4].
- والمنصف: لأبي الفتح بن جني ت (392)هـ[5] وهو شرح كتاب (التصريف) للمازني.
- ومختصر التصريف: لابن جني أيضاً[6].
- ومقدمات أبواب التصريف: لابن جني[7].
- وجمل أصول التصريف: لابن جني[8].
- والتصريف الملوكي: لابن جني[9].
- وسر صناعة الإعراب: لابن جني[10].

هذه أهم الكتب التي اشتملت على التصريف والتي وقفت عليها فيما بين يدي من مراجع ، وقد تركت غيرها من المصنفات الأخرى التي يظن أنها تبحث في علم التصريف أو في باب من أبوابه ككتب المذكر والمؤنث ، والمقصور والممدود ، والمصادر ، والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ، والأفعال ، والإدغام ، فهي كتب لغوية ذُكرت فيها بعض مسائل التصريف تأتي عرضاً، ولا يذكر المؤلف منها إلا ما له صلة بالغرض الذي وضع الكتاب من أجله ؛ لذا لم أعد هذه الكتب من كتب التصريف.

---

(1) الفهرست ، ص120 ، وانباه الرواة 59:3.
(2) بغية الوعاة 495:1.
(3) كتاب التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تح ودراسة رسالة لنيل درجة الماجستير في الآداب مقدمها كاظم بحر المرجان بإشراف الأستاذ الدكتور حسين نصار ، 1981ف-1401هـ ، ينظر بغية الوعاة 496/1 ، انباه الرواة 274/1 .
(4) أبو الحسن علي بن عيسى ، كان متفننا في علوم كثيرة من النحو اللغة والفقه وكان يمزج النحو بالمنطق ، بغية الوعاة ، ص344 ، النزهة، ص389 ، الفهرست ، ص94 ، وفيات الأعيان 331/1 ، أنباه الرواة 295/2.
(5) أنظر انباه الرواة 295/2 ، ومعجم الأدباء 75/14 .
(6) معجم الأدباء 110/12.
(7) نفس السابق 113/12.
(8) الفهرست ، ص138.
(9) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، 412/1.
(10) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تح علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة 1966ف ، 39/1 ، الخصائص ، لابن جني ، تح محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، 1952ف، 95/3 ، انباه الرواة 336/2.

الفصل الأول

مادتـــــه ومصـــــادره

المبحث الأول: عرضه للمادة وتبويبه للمسائل ، وأسلوبه.

المبحث الثاني: مصـــــــادره.

المبحث الأول

عرضه للمادة ، وتبوييه للمسائل ، وأسلوبه

تمهيـــد:

المنهج في اللغة: الطريق الواضح[1] ، والمعنى اللغوي هـــو الـــذي تعـــارف عليـــه المحدثون في دراستهم مناهج البحث ، فقد قيل: " يراد بمناهج البحث الطرائق التـــي يسير عليها العلماء في علاج المسائل ، والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض "[2] .

والمنهج عند الدكتور تمام حسان هو: " عبارة عن الأصول التي تتبع في دراســـة أي جهاز من الأجهزة اللغوية ، ومن هذه الأجهـــزة الجهـــاز الصـــوتي والصـــرفي والنحوي والمعجمي "[3].

وقد قامت مناهج الصرفيين في دراسة التصريف في القـــرنين الثالـــث والرابـــع الهجريين كما سنرى عند أبي القاسم المؤدب في دقائقه ، على الملاحظة والاســـتقراء ووضع القواعد ، وقد تحددت المصادر التي يستق منها المادة اللغوية التي أخذت منها مقاييس اللغة العربية ، وتنحصر في ثلاثة مصادر وهي:

1- القرآن الكريم وقراءاته.

2- الحديث النبوي الشريف ورواياته (درجاته).

3- كلام العرب من شعر ونثر.

وعلي النحو هذا أن أبا القاسم المؤدب استقى مادة كتابه من هذه المصادر ، فأمـــا القرآن الكريم فهو أفصح الكلام على الإطلاق ، ومن البداهة أن يكون القرآن الكـــريم المصدر الأول للغة ، وهذا ما فعله الصرفيون ، فقد أكثـــروا مـــن الاستشـــهاد بـــه والاحتجاج بالقراءات وتبيين وجوهها والإيضاح عنها ، غير أن هذه العناية بـــالقرآن

---

[1] لسان العرب ، ابن منظور ، ت 711هـ ، بيروت ، دار صادر ، 2004ف.

[2] علم اللغة العام ، ص33.

[3] اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 1980ف ، ص191.

الكريم لم تمنعه من تخطئة بعض القراءات التي تخالف ما أصله علماء العربية من أصول وأقيسة.

- أما ما يخص الحديث النبوي الشريف فقد استشهد المؤلف بالحديث النبوي على مسائله المتنوعة ، ولم يطعن في شيء منه ، بل احتج به من غير أن يبحث في درجة الحديث ، لكنه لم يكثر من الاستشهاد به قدر الاستشهاد بالقرآن الكريم وكلام العرب.
- وأما كلام العرب فقد أكثر أبو القاسم المؤدب من الاستدلال به ، ولا يتسع المقام لاستغراق كافة المسائل التي كان " كلام العرب " من شعر أو نثر دليله فيها ؛ لذا سأكتفي بذكر بعض الأمثلة لكل هذه الشواهد في مبحث خصصته للشواهد التي وردت في مدونته وسوف أفصّل القول في هذا الموضوع.
- وكلام العرب فقد كان مستوى الفصاحة هو الذي يحتكم إليه الصرفيون فيما يجب أن يأخذوا منه وما ينبغي أن يدعوه وما جاء من القياس واحتجوا به وما نطقت به العرب على القياس نحو ما سنرى في مكانه ، كذلك العلة التي هي أحد أركان القياس ، أفرد لها صاحبنا مناسبات عدة فكتابه مليء بعلل التصريف ولا نستغرب ذلك ؛ فقد قال في صفحة العنوان: كتاب دقائق التصريف كتاب فيه علل التصريف ودقائقه التي فسر بها كلام العرب ، على ما سنرى في المباحث التي ستكون محددة لهذه المواضيع.

منهجه في تأليف كتابه " دقائق التصريف ":

تقدم الحديث في هذا البحث عن التعريف بأبي القاسم المؤدب والحركة اللغوية في عصره وعن مختلف الثقافات التي سبقته ولاسيما الجهود الصرفية السابقة له ، ولا شك أنه اطّلع على أكثر الكتب النحوية واللغوية قبل تأليفه لكتابه " دقائق التصريف " ويظهر هذا واضحاً في نقوله عن هؤلاء السابقين ، وكان أكثر نقله عن الفرّاء ، ثم الخليل بن أحمد ، والكسائي ، وسيبويه ، ومحمد بن القاسم الأنباري ، وابن السكيت ، واتجهت نقوله بعد هذا نحو القلة كما سيتضح من البيان الموجز أثناء الحديث عن النقل.

ولعل متابعته لتلك المؤلفات ونقله عن أولئك العلماء وإفادته منهم زادت من إلمامه بعلوم العربية وتوسع ثقافته اللغوية. بل لعله لمس ما ينقصها من تنسيق ودراسة لأبوابها وفصولها، على ما نراه من توجيه في مقدمة (دقائقه)[1].

ومن خلال كتابه نراه نَهَجَ نهج الأوائل من الصرفيين في تبويب كتابه وتفصيله له ، وهذا المنهج ليس بجديد على التصريف العربي كما أسلفت الذكر كما يبدو لأول وهلة إنما هو قديم قدم هذا العلم ، فقد رافقه في كافة أطوار حياته ، منذ نشأته حتى مرحلة شبابه واكتماله في أول أثر وصل إلينا متكاملاً في النحو والتصريف والأصوات ، وهو كتاب سيبويه.

وإن خالف سيبويه في هذا الترتيب ،بأن بدأ كتابه بالتصريف وكانت أبوابه تخص التصريف إلا ما تخللها من المسائل النحوية ، فالصوتيات التي طبقها في (الإدغام والإمالة وبعض أحكام الأصوات الأخر) ، لم ينص أن هذا الترتيب هو الترتيب المنطقي ، إنما فعل ذلك لمجال علمه وللعلة التي ذكرها ابن جني بعد أن نص على أن المنطق يقتضي بأن يُقَدَّم علم التصريف على علم النحو في قوله: " التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو لمعرفة أحواله المتنقلة وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة... "[2].

وهذه حجة قوية عندي كما طبق ذلك صاحب (دقائق التصريف) الذي يُعَد بحق مفخرة في علم التصريف العربي وإن كان هذا الكتاب ليس علماً في العربية جامعاً بين النحو والصرف وإنما هو خاص بالصرف.

فلقد طبق من قبله أبو الفتح المنهج الذي أشرت إليه من وجوب تقديم مسائل التصريف على مسائل النحو في كتابه (سر صناعة الإعراب) ؛ إذ تحدث في مسائل التصريف التي تشكل موضوع الكتاب وإن تخللتها بعض المسائل النحوية.

---

[1] دقائق التصريف ، ص14.

[2] المنصف ، ابن جني ، تح محمد عبد القادر أحمد عطا ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1999ف ، 1/4-5.

ومن أهم ما يلاحظ في تخطيط الكتاب الاضطراب وتجاوزه للمواضيع الصرفية أحياناً ، أو تناول جوانب أخرى بعيداً عن الباب المخصص لها ، ما يذهب به للاستطراد والتعليق على استعمالات غير مرتبطة بما جاء مثلها من أبواب وهو ما يجره أحياناً للإخلال بتسلسل الأبواب والحدود التي يقتضيها التبويب.

فلعل المطلع على تناول القاسم المؤدب موضوعات كتابه وهو يفصح في مقدمته عن خطة سيره ومحتوى كتابه بقوله: " أذكر ما أحفظه فيه لأهل اللغة من الحجج وأقدّم القول في الأفعال الماضية والمستقبلة والمصادر والنعوت لأن فيها من المعاني اللطيفة والحجج ما ليس في غيرها ، ثم أبدأ بأصول الصحيح وفروعه ؛ لأنه أشمل مأخذاً وأقل كلفه وأيسر خطبا ثم بالأولى به حتى استوعبه وأتممه وأختمه بشواذّ من كلام العرب وأطراف من النحو "[1].

نجد هذا التقديم الوجيز قد حصر مادة كتابه في لموضوعات الهامة التي تناولها المؤلف في كتابه كما يتضح من هذا العرض ، لكنه لا يمثل صورة وافية لتخطيطه لأنه يوهم بنسق مخالف بعض الشيء لما جاء في الكتاب ، فمما لا شك فيه أن الكتاب مقسم إلى المحاور الكبرى الآتية:

1- تحدث في القسم الأول عن الأفعال الماضية والمستقبلة وخاصة من حيث تصاريفها رفعاً ونصباً وجزماً وتعليل ما يلحقها من علامات وضمائر (14-42).
2- تم تناول المصادر ومختلف صيغها وما جاء منها مما ليس له فعل وما استعمل منها على غير القياس الذي يقتضيه الفعل المتصل به، وما كان من الأفعال بلا مصادر (44-64).
3- كذلك تحدث عن مختلف صيغ النعوت أي الصفات (65-98).
4- كما تناول أصناف الفعل من حيث عدد حروفه وصحتها واعتلالها وتجردها وزيادتها (147-360).
5- خصصّ باباً مستقلاً لأصناف الفعل المهموز حسب مراتب الهمزة (405-434).

---

[1] دقائق التصريف ، ص14.

6- مسائل صوتية حول الهمزة والإمالة ومخارج الحروف (525-529).

لكن استعراض المحاور بهذه الصورة لا يفي بكل ما جاء في الكتاب مادة وتصنيفاً ، فأبو القاسم المؤدب يعود أحياناً إلى أحد الموضوعات المذكورة بعد أن كان قد ينتهي منها وشرع في موضوع آخر ، ومن ذلك مثلاً يعود إلى المصدر بعد الحديث عن الصفة[1] ، وفي آخر الكتاب[2] ، فقد فصل باب المهموز عن بقية أبواب الفعل فاستعرض في إيجاز بعض صيغ الفعل واستطرد للتعليق على جانب من الاستعمالات القرآنية وعلى شواذ من كلام العرب ، بالإضافة إلى هذا تتخلل أبواب الدراسة الصرفية أحياناً مسائل نحوية ، كتقديم الفعل وتأخيره[3] . وحكم الأسماء المنصوبة مع حذف العامل[4].

كل ذلك الاضطراب في منهج أبي القاسم المؤدب قد يكون ناتجاً عن طريقته ومنهجه في التأليف النحوي لم تتخلص من توارد الخواطر ولم تصدر عن تحكم كاف في المادة النحوية وتصور لأنجع الطرائق لتوزيعها.

ومن الملاحظ أنه في كتابه " دقائق التصريف " يكثر من عرض الآراء ومناقشتها مناقشة تتسم غالباً بالدقة والعمق وطول النفس ، فهو يعرض للكثير من الآراء اللغوية في المسألة الواحدة أو الموضوع الواحد ، ويقابل بين هذه الآراء فيجعل بعضها في مواجهة بعض ، كما يفعل ذلك في مقابلة آراء أئمة النحو وعلمائه يفعل مثله أيضاً إزاء البصريين والكوفيين وميله الخفي حيال رأي جماعة أو نفر من أحد المذاهب اللغوية.

وإذا كان بين هذه الآراء رأي للفراء فإنه غالباً ما يرجحه كما سيتضح ذلك في موضعه، وكذلك يرجح رأي ابن الأنباري على غيره في بعض الأحيان، أو يرجح رأي الكوفيين على غيرهم دون تصريح واضح لذلك.

---

(1) دقائق التصريف ، ص133.
(2) نفس السابق ، ص437.
(3) نفسه ص135-146.
(4) نفسه ، ص447-485.

ففي باب " الأفعال الماضية " يناقش اختلاف النحاة في تثنية الفعل يقول: " إذا خاطبت الرجلين قلت: فَعَلْتُما برفع التاء ، لأن الفعل لها . وكان ينبغي أن تكون في خطاب الواحد مرفوعة إلا أنهم امتنعوا عن ذلك لعلة الرفع بفعلها " ، ثم يذكر رأياً آخر مخالفاً فيقول: " وقد قيل أيضاً: رفعت التاء لأنهم جعلوا الضمة عدلاً بين الفتحة التي هي علامة للمذكر والكسرة التي هي علامة للمؤنث " ، ولا يكتفي بهذا القدر من ذكر العلل فهو يقول: " وقد قيل أيضاً: ليقع الفرق بين خطاب الواحد والاثنين " و(ما) تزاد في كثير من كلام العرب " ويأتي بالشواهد على ذلك من القرآن والشعر ، ثم يعرض رأيه حول هذه المسألة مؤيداً به أحد الآراء دون ذكر علة لذلك أو دليل يؤيد الرأي الأول فيقول: " وهذا أكثر من أن يحاط به ، وليس في جميع الأقوال قول أصح من الأول وعليه معتمدي ومعتمد متعاطي هذه الصناعة "[1].

وفي باب المضعف وفروعه وما كان من هذا الباب موضع عينه في مضارعه مكسوراً نحو: يفرُّ فإن للعرب في آخر أمره حركتين (النصب والكسر) ، النصب على نزع حرف التضعيف منه ، والكسر على أنه جزم وحُرك فتحرك إلى الكسر ، أو على إتباع آخره ، ولا يجوز فيه الضم .. يعرض هذه المسألة على شكل سائل ومجيب يقول: فإن قال قائل لِم أدخلت الألف في: اردد ، في الابتداء وأسقطتها في الدرج ؟ فقلْ: وجدت الحرف الذي قبلها ساكناً وهو الراء. والعرب لا تبتدئ بساكن فأدخلت ألف الإبتداء وحذفتها في الدرج ، هكذا يسترسل في السؤال والجواب ، ثم يعرض رأي أبي بكر بن الأنباري وما غلّط منه العرب من ذلك ، وذكره لرأي قطرب[2] حول هذه المسألة ورد ابن الأنباري على ذلك ثم يعرض لرأي الخليل بن أحمد ، ويذكر بعض اللغات في هذه القضية ، كذلك يأتي برأي سيبويه والكسائي ويعود مرة أخرى للسؤال والجواب إلى أن يخلص من هذا الباب[3].

---

[1] دقائق التصريف ، ص24-25.

[2] أبو علي محمد بن المستنير قطرب ، من علماء اللغة ، ت بعد (210) هـ ، ينظر طبقات النحويين واللغويين ، ص99 ، وأخبار النحويين البصريين ، ص38 ، وقيل توفي سنة (206)هـ ، ينظر الفهرست ، ص83.

[3] دقائق التصريف، ص191-192-193-194-195.

ويكتفي هنا – على خلاف ما هو الغالب في تحديد الأشهر والصحيح من هذه الآراء – بهذا العرض دون أن يرجح أحد الآراء أو أن يضيف جديداً إليهم.

وخلافاً لهذا نجد أبا القاسم المؤدب يمعن في مناقشة الآراء إمعاناً ينتقل به من الخلاف الكلي بين البصريين والكوفيين إلى وفاق أو خلاف جزئي بين سيبويه والكسائي والفراء والخليل فيما يتصل بالموضوع ، فيخرج برأي مؤيد للخليل وإقرار بصحة رأي الفرّاء فيناقش أبو القاسم المؤدب في باب المثال أصوله وفروعه ، بعبارة: " واعلم أن الواو يسقط في غابر ما كان على (فَعَل يَفْعَلُ) بفتح العين من كليهما وعلى (فَعَلَ يفْعِل) بكسر العين من كليهما . وعلى (فَعَلَ يَفعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر "[1] أي في الباقي ، ويقول إن العرب اختلفوا في سقوط الواو ، فيذكر أن الخليل وبعض أصحابه قالوا: سقطت الواو في مثل (يَعِدُ ويَصِلُ) لأنها خرجت ساكنة وخلفتها الضمة وهو ينهج نهج البصريين في هذه المسألة ، والعرب تكره الكسرة بعد الضمة فأسقطوها كراهية ضمه بعدها كسرة ، وذكر سيبويه سقطت لوقوعها بين الياء والكسرة ، وقال غيرهم: نقصوا الواو من هذا الجنس لأن الواو خرجت ساكنة والحرف الساكن إلى الكسر إذا حُرّك تحرك إلى الكسر والعين مكسورة فكرهوا اجتماع الكسرتين في هذا الموضع فنقصوا الواو . وقال الكسائي ، رحمه الله: عارضت من احتج بهذا فقلتُ: هلاّ اثبتوا الواو في (يَهَبُ) وأشباهه لانفتاح العين ؟ فقال: قد قال بعض النحويين: إنّا لم نر العرب فعلت هذا إلا فيما يكون نعته على معيار (فاعل) فأما ما كان مردودا إلى غيره مثل: (فَعِلٍ) فإن الواو تثبت فيه. قال الكسائي هذه حجة واهية ضعيفة لا يجوز التعلق بها ، لأنا وجدنا الواو ساقطة من غابر الفعل الذي خرج مصدره على (الفَعَلِ) بتحريك العين نحو: يَسِخ ويَرِمْ . من الوَسَخِ والروَم . قال الكسائي: والقول الذي يعتمد عليه هو قول الخليل ويعلل لذلك بقوله: لأني لم أجد أحداً من العرب يأتي عليه بالنقض والإفساد.

---

[1] دقائق التصريف ، ص221-222-223.

ثم يذكر المؤلف معارضة الخليل بـــ(وَهَبَ يَهَبُ) وقيل: لِمَ سقطت الواو في هذا الموضع ولا كسرة بعدها ؟ فقال: لأن العين وإن كانت منصوبة فـــي اللفـــظ فإنهـــا مكسورة في المعنى إلا أن العين من (يَهَبُ) لمّا كانت من حروف الحلق فتحوها.

ويذكر ما يؤيد قول الخليل أن إثبات الواو في (يَوْضُعُ) و (ويَوْسُـــمُ) لمجـــيء الضمة بعدها كما أثبتت في (يَوْجَلُ) لمجيء النصبة بعدها ، فلابد مـــن أن يكـــون سقوطها لمجيء الكسرة بعدها[1]. ويستمر أبو القاسم المـــؤدب فـــي عرضـــه لآراء النحويين يقول: وقال قائلون من النحويين: سقطت الواو من نحو (يَعِدُ) و (يـــزِنُ) لوقوعها بين الكسرتين لأنّ الياء خلفتها الكسرة والزايُ والعين مكسورتان . فعارضهم معارض فقال: خبّروني عن مثل: أَعدُ ، ونَعِدُ ، وتعدُ في الخبر والمخاطبـــة ، أيـــن الكسرتان في هذا الموضع ، وقد سقطت الواو ؟ فقالوا إن هذه الأحرف تتبع الياء في المستأنف في انفتاحها وانضمامها وانكسارها فتتبعها في هذه المواضع أيضاً . وقـــال آخرون: سقطت الواو منه لمعنيين: أحدهما: لأن الياء بعد أن كانت كســـرة مشـــبعة خارجة من حدّ الكسرية إلى حد الحرفية نازعت واوا ساكنة ضعيفة فأسقطتها قـــالوا: وهذا طبع داع إلى تغليب أحدهما على الأخرى لا اختيار ، والثاني: لكثرة اســـتعمال تعديه إلى المفعول به.

ويحكم المؤلف بتأييد قول الكسائي للخليل بن أحمد أو دعمه لذلك بترجيحه لـــرأي الفراء في آخر المسألة يقول: والقول الصحيح الذي لا يجوز غيره قول الفرّاء ، وهو أن الواو إنما سقطت حيث سقطت لخروج الدائم منه على ميزان (فَاعِلٍ) نحـــو: وَزَعَ يَزَعُ فهو وَازِعٌ . ولوقوعه على المفعول به أيضاً[2].

ويكتفي المؤلف هنا بما خلص به من هذا العرض بترجيح قول الفرّاء فـــي هـــذه المسألة.

وعلى خلاف ذلك نجد أبا القاسم المؤدب يناقش اخـــتلاف النحـــاة فـــي " بـــاب المنقوص وأصوله وفروعه " في عبارة والعرب بنت هذا المثال على إســـكان الـــواو

---

[1] دقائق التصريف ، ص222.
[2] نفسه ، ص223.

والياء منه لأن الواو والياء حرف إعراب ويستحيل إيقاع إعراب على إعراب . ثم أرادت أن تطرح الإعراب عن الواو والياء في مثل (قَوُلْتُ) و (بَيُعْتُ) فلم يمكنهم ذلك فنظرت إلى أولاهما بالحذف فرأت حذف الواو والياء أولى وأحرى من حذف غيرهما ، لأنهما إذا حذفتا بقيت الكلمة بعدهما معروفاً معناها ، وإذا حذف سواهما اختّلت الكلمة وفسدت ، لهذا المعنى أثروا حذفهما[1].

ثم يورد أن الكسائي يلزم الخليل على قياس قوله أن يقوي في الإخبار عن نفسه والخطاب: (قَلْتُ) و (قَلْتَ) بانتصاب القاف لأن الواو عنده إذا سقطت ألقت حركتها على ما قبلها . ويناقش المؤلف اختلاف النحويين في هذه المسألة ثم نراه يخلص من ذلك كله إلى أن قياس هذا الباب بسكون اللام وتحريكها ، فمهما سكنت اللام سقطت الواو والياء ، ومهما تحركت ظهرتا ، إلا أن الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما تصيران ألفاً وتسمّى كل واحدة منهما مبدله[2].

من هنا نرى أن أبا القاسم المؤدب لا يقف عند عرض هذه الآراء كل منها في مواجهة الآخر بل يذكر حكمه في خلاصة القول دون الميل لأحد الآراء أو تصديق بصورة واضحة لقول أحد النحويين ، إنما اكتفى بذكر ما يراه على القياس وصحيح في هذه المسألة.

وفي الباب نفسه يناقش المؤلف مسألة خروج النعت والاسم معاً في هذا الباب على (فُعّلَى) نحو: الطُوبَى . فمرّة يكسرون أوله فيقولون : طِيبَى، ومرّة يضمونه فيقولون: طُوبَى، وأمّا قوله عز وجلّ : (تِلْكَإِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَىَ)[3] وهي الجائرة العوجاء فإنها من الفعل (فُعْلَى) بضم أولها مثل: الحُبْلَى. غير أن الياء جرت الضاد إلى نفسها فكسرتها، ثم يعقب عن ذلك بقوله: هذا القول المشهور الغالب من كلام العرب[4].

---

(1) دقائق التصريف ، ص255.
(2) نفس ، ص256.
(3) النجم الآية 22 .
(4) دقائق التصريف ، ص273.

ثم يورد قول بعض النحويين: بل القياس أن تصير الياء واواً لضمة ما قبلها ؛ لأن الضمة جاءت أولاً والياء الساكنة بعدها حرف ميّت . فيصير الياء واواً لانضمام ما قبلها.

ويذكر رأى آخر يقول فيه : فان عارض معارض وقال : مالهم كسروا الباء في (بيض) والياء بعدها ساكنة ، يرد عليه بقوله قائلاً : أنهم أرادوا تصحيح بناء الياء التي في الواحدة وهي (بيضاء) فبنوا الجمع عليها ، فلما لم يجدوا بُدّا من إثبات الياء كسروا أوله كراهية أن تصير الياء واواً لانضمام ما قبلها[1].

وعند الحديث عن اختلاف النحاة حول حذف الواو من الفعل المقيم ، يقول: " والفعل المقيم من هذا الباب تتممه العرب مرة ، وتنقصه أخرى فيقولون : مسك مَدُوف ومدووف ،... ونقصا كراهية التقاء الساكنين بينه ، وذلك بأن بناء الواو عن السكون جاءت معربة بالضم ، فلوا طرحوا الإعراب عنها اجتمعت واوان ساكنتان والفاء قبلها ساكنة ، فطرحوا الواو الأصلية ، وحوّلوا حركتها إلى الفاء قبلها فقالوا : مَدُوف ومَصُون "[2]. ويقرر في ذلك أبو القاسم المؤدب أن هذا هو الأشهر الأعرف من كلام العرب ، ثم يذكر رأي البصريين : أنه لا يجوز الإتمام في ذوات الواو البتة إلا في نادر الحال ، إنما اتموا في الياء ، لأن الياء وفيها الضمة أخفّ من الواو المضمومة ويسوق قول الأصمعي مستشهداً به فيقول : سمعتُ أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعتُ في الشعر:

وكأَنَّهـــــا تَفْاحَـــــةٌ مطْيـــوبَـــةٌ[3]

ويستمر في إيراد الشواهد على ذلك ويذكر أن من روى هذه اللغة عن العرب الخليل وسيبويه – رحمهما الله – .

---

(1) دقائق التصريف ، ص273 - 274.

(2) نفسه ، ص274-275.

(3) هذا شطر بيت لم يعز إلى أحد ولم يرو له سابق ولا لاحق ، ينظر تصريف المازني ، شرح بن جني ، (المنصف) ، تح الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة الحلبي ، 286/1 ونصه: " قال أبو عثمان سمعت الأصمعي يقول سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول سمعت في شعر العرب .." ، ينظر المقتضب ، للمبرد ، تح محمد عبد الخالق عظيمة ، بيروت ، عالم الكتب ، 239/1 ، والخصائص ، 228/1 ، والمنصف ، 248/1 ، والممتع في التصريف ، ابن عصفور ، تح فخر الدين قباوة ، طرابلس ، الدار العربية للكتاب ، ط5 ، 1983ف ، 460/2 ، واللسان ، وتاج العروس ، محمد مرتضى الزبيدي ، ت 1205هـ ، المطبعة الخيرية ، مصر ، 1306هـ ، (طيبة): تطيوبة.

ويقول الكسائي: إنما جاز الإتمام في هذا لأنهم أخرجوه مخرج الأسماء.
أما الخليل فيقول: (مقول) ، فالذاهب لالتقاء الساكنين واو (مفعول).

وكان أبو الحسن الأخفش يزعم أنّ المحذوفة عين الفعل على حسب ما قدمناه ، والياء فيه واو (مفعول) . وقال المازني في ذلك : فسألته عن (مبيع) فقلتُ: ألا ترى أن الباقي في (مبيع) ياء ، ولو تركت واو (مفعول) كانت (مبوع) . فقال أنهم لما اسكنوا باء (مبيوع) والقوا حركتها على الباء انضمت الباء وصارت بعدها ياء ساكنة ، فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ، وحذفت الياء فوافقت واو (مفعول) الباء مكسورة فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها ويحكم بترجيحه لصواب كلا الرأيين يقول وكلا القولين حسن ، ويذهب إلى أن قول الأخفش هو الأقيس ، ويقول إلى هذا ذهب الكسائي فزعم أنّ الواو المحذوفة عين الفعل ، لا الواو الزائدة القائمة مقام واو (مفَعْولُ)[1].

ومما لا يقف فيه أبو القاسم المؤدب إزاء رأي محدد بل يكتفي بذكر الآراء فقط دون تصريح منه بصحة أحد الآراء قوله في مسألة : الاسم المنقوص إذا خرج على (فَعْلٍ) نحو : عَيْن نجمعه : (فُعُول) ويذكر أن للعرب فيه لغتان: منهم من يضم أوله فيقول: (عُيُون) ولا يلتفت إلى الياء ، ومنهم من يكسر العين فيقول: (عِيُون) لمجاورتها الياء فيقول : قال الكسائي : والقول الأول أحبّ إليّ[2] .

وخلاف ذلك نراه يقدم الوجه الصواب المرضي في مسألة تقديم الأفعال وتأخيرها، يقول: اعلم أن الفعل إذا كان مقدماً على الاسم كان موحداً في حدّ تثنية اسم وجمعه لعلتين: إحداهما: للإنتظار ، هذا قول الأحمري[3] . وعلى هذا أجاز من أجاز تذكير فعل المؤنث في غير ما حائل . واحتج بقول الشاعر:[4]

الآن لَمَّا ابْيَضَّ مَسْرُبَتِي وعَضِضْتُ مِنْ نَابِي عَلَى جِذْمِ

---

[1] ينظر دقائق التصريف ، ص275-276-277.
[2] نفسه ، ص264.
[3] سبقت الترجمة له.
[4] الحارث بن وعلة الذهبي في التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ، ابن بري ، تح مصطفى حجازي وعبد العليم الطحاوي ، مصر ، 1980ف ، 95/1 ، وجمهرة اللغة ، ابن دريد ، نشر كرنكو حيد آباد ، 1344 هـ ، ص310 ، واللسان والتاج (سرب) ، و(جذم) ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ، الأزهري ، تح مجموعة من الأساتذة ، القاهرة ، 1964ف ، 17/11 ، 417/12.

والثانية: لأنهم كرهوا أن يضمروا لغير مذكور والفعل غير مثنى ومجموع في حال تقدمه وتأخره ، ويؤكد المؤلف صواب كلا الرأيين بقوله " والوجه الصواب المرضى هو أن لا يذكرّ فعل المرأة إلا بعد أن يكون بينه وبينهما حائل ويؤكد على ذلك بالشواهد من كلام العرب نحو قولهم: قام عندنا امرأة ، ومنه قول الشاعر:[1]

إنّ امرأً غرَّه منكُنّ واحدةٌ بعدي وبعدكَ في الدنيا لمغرورُ

وقد قيل ذلك في تذكير المؤنث بما فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث وإن كان تأنيثه حقيقياً ، وعليه قولهم: حضر القاضي امرأة.

وقال الآخر:[2]

لقد وَلَدَ الأُخيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ على بابِ استِهاَ صُلُباً وَشَامُ

فقال (ولد) ولم يقل (ولدت).

ويعقب بقول الفرّاء ، رحمه الله : إنما لم يقل : وَلدَتْ ، لأن الأمّ لا علامة فيها للتأنيث من العلامات التي جُعِلتْ لها ، والعرب تجوز تذكير فعل المؤنث المعدوم العلامة[3] ، فقد ترك الشاعر التاء في هذه الجملة لكون الفعل قد فصل بينه وبين فاعله بالمفعول الذي هو قوله: (الأخيطل).

---

(1) هذا البيت من شواهد الأشموني رقم (365) وقد استشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب رقم (79) وقد ذكر العيني أنه من شواهد سيبويه ، ولكني بحثت في كتاب سيبويه فلم أجده فيه . والاستشهاد بهذا البيت قوله: " غره واحدةٌ " حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو (غره) مع أن فاعله – وهو قوله: (واحدةٌ) مؤنث حقيقي التأنيث ؛ فإنه في الأصل صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام: غرهُ منكن امرأة واحدةٌ ، والأصل في الفاعل الحقيقي التأنيث أن تلزم في فعله التاء ، والذي جرأ هذا الشاعر على حذف التاء هو ا لفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول الذي هو الضمير المتصل بالجار والمجرور / وهو قوله: (منكن) – وهذا مما يجيزه جماعة من النحاة منهم ابن مالك الذي يقول في الألفية: وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو (أتى القاضي بنت الواقف) ، ينظر معاني القرآن للفراء ، ج2 ، تح الـ نجار ، دار السرور ، القاهرة ، 1972ف ، 308/2 ، والخصائص ، 284/2 ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات كمال الدين الأنباري ، ت 557هـ ، تح محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، 1993ف ، 174/1.

(2) هذا البيت من قصـ يدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفي يهجو فيها الأخطل التغلبي وقومه ، ديوانه ، تح د. نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ، ص283 ، وهو من شواهد الأشموني رقم (364) ، ومعاني القرآن ، 308/2 ، وأوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، تح محمد محي الدين عبد الحمـ يد ، بيروت ، المكتبة العصرية ، د. ت ، رقم (213) ، والمقتضب ، 145/2 ، والإنصاف ، 175/1 ، والأخيطل: تصغير الأخطل ؛ وأصل الأخطل وصف بمعنى الفحاش الكثير الخطل ، ثم لُقب به الشاعر المشهور ؛ وقوله (على باب أستها) يروي في مكانه (على قمع أستها)، والصلب – بضم الصاد واللام جميعاً – جمع صليب ، ووزنه وزن سرير وسرر (وشام) جمع شامة، وهي العلامة ، وكانت أم الأخطل كالأخطل نصرانية ، والشاهد فيه قوله: (ولد الأخيطل أم سوء) فإن هذه جملة من فعل ماضي هو (ولد) وفاعل مؤنث وهو (أم) ولم يصل به تاء التأنيث وقد عُلم أن ا لفعل الذي يسند إلى الفاعل مؤنث حقيقي التأنيث يجب أن يؤنث لفظ الفعل بأن توصل به التاء التي للتأنيث إذا كان ماضياً ، لكنه ترك التاء في هذه الجملة لكون الفعل قد فصل بينه وبين فاعله بالمفعول الذي هو قوله (الأخيطل).

(3) دقائق التصريف ، ص135-136 ، مع العلم أن هذا الكلام غير موجود في معاني القرآن.

الأسلـــوب:

يتسم أسلوب القاسم المؤدب في كتابه (دقائق التصريف) بالدقـــة والوضـــوح ، وكما أرى أن عبارته أوضح بكثير في أغلب الأحيان من عبارة كثير من كتب التراث القديمة ابتداءً من كتاب سيبويه إلى كتب الفارسي وكتب ابن جني فلعل المطّلع علـــى عبارة سيبويه يجد ذلك الفرق واضحاً جلياً.

وينبغي عند الحديث عن أسلوب أبي القاسم المؤدب أن نتناول النقاط البارزة فـــي الموضوع من: إيجاز وإطناب واستطراد وتنظير وغير ذلك ممـــا يتصـــل بســـمات وخصائص تدل على وضوح عباراته .

الإيجـــاز:

يظهر الإيجاز في أسلوب أبي القاسم المؤدب واضحاً جلياً في التعريفـــات التـــي يسوقها في موضوعاته ، فهو يعرف الاسم مثلاً بقوله : هو ما نفع وضـــر ووضـــع ليفرق بينه وبين سائر الأعيان وصحّ أن يكون فاعلاً ومفعولاً ، ومضـــافاً إليـــه "[1] ، ويعرّف الأفعال بقوله : " أحداث الأسماء وحركاتها "[2] .

ثم يكتفي بشرحه عن طريقة التمثيل كقوله في الأسماء نحو " زيد وعمر وبكـــر " ويذكر ترتيب الأسماء قبل الأفعال وهي أخف منها ويأتي بعد ذلك بالدليل على أنهـــا أخف من الأفعال دخول التنوين فيها وامتناعها من دخولها في الأفعال ولحق الجـــزم والسكون إياها لثقلها.

أما فيما يخص الأفعال فهو يكتفي بذكر الدليل على أنها أحداث الأســـماء وحركاتهـــا بقوله: " والدليل على أنها كذلك أن الأسماء تضمر فيها ، والأسماء تستغني عن الأفعال " ممثلاً على ذلك بقولك: " عبدُ اللهِ أخونا " والأفعال لا تستغنى عن الأسماء بحال[3].

كذلك من قبيل الإيجاز أنه يكتفي أحياناً عند تعريفه للمصطلح بذكر المثال له فقط، نحو قوله في تقسيم الحروف " وحروف النّدّةِ مثل حَلَّ في زجر الناقة، وصهْ، وقهْ "[4]

---

[1] دقائق التصريف ، ص394.
[2] نفسه ، ص394.
[3] نفسه ، ص394.
[4] نفسه ، ص397.

وهي أسماء للأفعال ، دون أن يوضح سبب تسمية هذا النوع من الحروف باسم " حروف الندة " فاكتفى بذكر المثال فقط وعلى هذا النمط يسير حتى آخر الكتاب.

وقد تدفعه شدة الاختصار إلى الاكتفاء أحياناً بذكر بعض الأمثلة والنماذج للشيء المراد توضيحه ، وما يعرض له من المسائل والأحكام مجتزئاً بذلك ما يشابهها أو يناظرها من أمثلة أخرى بعبارة اختصار وإيجاز نحو قوله " وعلة انتصاب الباء مثل العلة فيما تقدم "[1].

وقوله بعد الحديث عن الباب الذي يُسميه ملتوياً: " كان الاسم والمصدر منه بالفتح نحو : الموَقَى ، والمَوْعَى ، وما أشبهها ، يقول: " وهكذا الكلام في ذوات الأربعة ، وإنما فعلوا هذا مخافة اللبس .. فافهم مذاهب العرب "[2].

ومنه أيضاً قوله في باب " حكم جامع من جميع أبواب المثال من أصوله وفروعه " بعد أن ذكر اشتقاقات هذا الباب يقول : " هكذا اشتقاق هذا الباب ، وما لم أذكره فهو على قياس ما ذكرته "[3].

ومن قبيل ذلك قوله في باب " الشاذ من المثال " يتعرض لما أماتوا العرب صرفه في قولهم :" لَيْس " وهو في الأصل :" لا أيس " ثم ينهى كلامه بقوله " وقد ذكرت هذا الباب فيما تقدم من الكتاب "[4] ويكتفي بهذا القدر منه بالمرور عليه مروراً سريعاً.

ومن أمثلة هذا النوع من الإيجاز والاكتفاء بذكر بعض المسائل والأحكام يكتفي بذلك عمّا يماثلها أو يناظرها من الأمثلة نحو قوله. في باب الحكم في جميع أصول المنقوص: " وأعلم أن المستقبل من القوْل: يَقوُلُ ومن الكَيْلِ: يَكِيلُ ، ومن الخَوف: يَخَافُ.. ، ثم يأخذ الكلام في اختصار بعبارة توجز الشرح والتطويل يقول: " وكذلك الكلام في تثنيته وجمعه "[5].

---

[1] دقائق التصريف ، ص116.
[2] نفسه ، ص126.
[3] نفسه ، ص244.
[4] نفسه ، ص247.
[5] نفسه ، ص262.

ومن عبارته ما يدل على الإيجاز قوله : في باب " أصول المنقوص " فيما بنيت من هذا الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله يرد قول الخليل : فيما لو قلت من البيع مثل " بيطر " لقلت بَيّع .. وكذلك تقول في (تفوعِلَ) تبويع ، وتقوول ... ثم يختم قوله بجملة تدل على الاختصار والإيجاز " وقس ما لم أذكره استيحاشاً للتطويل ، وفراراً منه على ما ذكرته واقتصرت عليه تدركه إن شاء الله "[1]

وفي مواطن أخرى من إيجازه واختصاراته قوله : وحكم هذا الباب ، باب المنقوص وباب (الاستفعال)،(الافتعال)،(الانفعال) في الزيادة والنقصان سواء[2] وقوله:"والعلة في أمرهما ونهيهما كالعلة في الأبواب المتقدمة "[3] وقوله: " والحكم في هذا الباب كحكم باب (الأفعال) سواء "[4] ومنه أيضاً في باب (أولاد الأربعة) ما يكون من مصادره يقول : " ويجيء المصدر منه أيضاً على (فعول) وربما يجيء بالياء من أولاد الأربعة ، ومثله من ذوات الثلاث أن العرب تقول: " ظَلَلْنا قُيَّماً وصُيَّحا ، وقُوَّما ، فمن قال (صُوّما) بنى على الأصل لأنها من ذوات الواو ، ومن قال : (صُيُّم) بنى على صائم ، فابنِ على هذا ما أتاك من نحوه" ثم يلي تناوله للمصادر موضحاً ما يأتي منها على الياء والواو وما يلزمها من الحركات الإعرابية إلى أن يختم كلامه بقوله: " وكذلك ما كان من ذوات الياء جُمع على هذا المثال فإنه يجرى مجراه "[5].

ومن قبيل هذا النوع من الإيجاز قوله في " أصول الملتوي وفروعه " عند الاشتقاق من هذا الباب اسماً على أوزان مختلفة ممثلاً لبعض منها ، يوجز حديثه في عبارة يقول فيها " وقياس هذه الشعوب كقياس شعوب باب المثال ، وباب أولاد الأربعة ، فقس هذا بذاك تدركه إن شاء الله "[6].

---

[1] دقائق التصريف ، ص280-281.
[2] نفسه ، ص284.
[3] نفسه ، ص288.
[4] نفسه ، ص290.
[5] نفسه ، ص311-312-313.
[6] نفسه ، ص351.

كل ذلك يعد من قبيل الاكتفاء والإيجاز يمكن ملاحظته في أسلوب أبـــي القاســم المؤدب فكل هذا يُعد دليلاً على إيجازه في أسلوبه وتحاشي الإطالة في غير موضعها وعلى هذا يسير في أكثر مسائله وموضوعاته[1] وقد يشير إلى أن هذا كثير أو ذكرت هذا من قبل في الكتاب ، وفي مقدار ما ذكرته كفاية لمن أراد الاكتفاء به ، وغير ذلك من هذه العبارات التي يختم بها كثيراً من أبواب كتابه ، وهو يوثر فيه الإيجاز علـــى الشرح والإطناب الذي يطول معه الكلام.

وقد يصرح أبو القاسم المؤدب في بعض المواطن تصريحاً بأن المقام مقام إيجاز، فيذكر ذلك في موضعه عندما يقتضيه الأمر لذلك مستقصياً له ومفصّلا في شـــرحه ، نحو تناوله للإمالة في غير الباب المخصص لها فينبه على ذلك وأنه خصـــص بابـــا للإمالة في آخر الكتاب ويكتفي بذلك القدر للاختصار وعدم التطويل ، لتخـــفّ مؤنـــة البحث على القارئ لما سيتم ذكره لها في مواضعها من الكتاب[2] ، ومن قبيـــل ذلـــك أيضاً قوله : " وللعرب كلام كثير في النون الخفيفة والثقيلة في كل باب مـــن أبـــواب التصريف وسأذكرها في مواضعها من الكتاب "[3] وما ذلك إلا استيحاشاً منه للتكرار وفراراً من التطويل.

وإذا كان أبو القاسم المؤدب يضع الإيجاز في أغلب المواطن في موضعه الملائم، فإنه مع هذا قد يكون هذا الإيجاز في بعض الأحيان معيباً ، أو محل نظر.

ومن قبيل ذلك الإيجاز تفريعه لبعض المسائل والـــدخول فـــي الموضـــوع دون تعريف أحياناً كما يقول في باب " الحكم في الرباعي " : " وهو على أربعـــة أوجـــه: رباعي مختلف الحروف نحو: قرطس ، ودحرج ، ورباعي مولّد مبني مـــن الثلاثـــي نحو: رهشش ، وضربب ونحو: السؤدد ، والقعدد وهو اللئيم ، ورربـــاعي مضـــاعف مبني من حروف التضعيف مثل قعقع ، وصلصل ، ورباعي مُحدث مبني من الثلاثي نحو أحسن "[4].

---

(1) دقائق التصريف ، ص355-356-358-367-368-375-385-387-400-416-434.
(2) نفسه ، ص257.
(3) نفسه ، ص117.
(4) نفسه ، ص183.

ولعل صنيعه في هذه الحالة أي دون التعريف لفروع الرباعي وشعبه ، ما جعله إيجاز مخل في بعض المواضع فقد قرر أن " للرباعي " فروعاً عدة دون التوضيح لسبب هذا التفريع فإذا عددنا ذلك إيجاز فهو – في الحق – إيجازاً مخل.

الإطنـــاب:

إذا كان أسلوب القاسم المؤدب يتّسم في بعض الأحيان بعبارات الإيجاز ففي كثير من الأحيان الأخرى يتجه إلى الإطناب .

ومن وجوه هذا الإطناب اتجاهه إلى سَوْق الأوجه الكثيرة في النطق ، وأمثلة هذا غالبة عنده ، فعلى سبيل الذكر لا الحصر من ذلك قوله في (باب حكم في جمع : فُعْلَه وفَعْلَة وفِعْلَة) ما كان على (فُعْلَة) فجمعه: فُعُلات . نحو (ظُلُمَاتٌ) من قول الله عز وجل: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾[1] وما كان على (فَعْلَة) فجمعه: فَعَلات . نحو قول الله عز وجل: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾[2]... إلى أن يقول ؛ وبعض العرب يسكن فيقول: لَمْزات ، وضرْبَات ، وعبْراتْ ، ويتبع هذا بالشواهد المتتابعة[3] ثم يعود إلى جمع (الفُعْلة) ويأتي لها بجمع آخر مستشهداً بقول يونس .. رُكَبَات في جمع رُكْبَة . ويستعرض لذلك بعض الشواهد الشعرية . ثم ينتقل إلى الثانية ويقول " إذا كان الثاني من (الفَعْلة) ياءً أو واواً كان ساكناً عند العرب " إلا بعض هذيل وذلك قولك " جوْزة وجوْزَات ، وفيهن خبْرات وروْضَات .. ثم يأتي برأي ليونس يقول : زعم يونس أن تَوْبَة وتَوبَات ، بالتثقيل يقولها ناس كثير وعندما ينتقل إلى النعوت يقرر أن الكثير فيها الإسكان والتحريك أيضاً لغتان ذلك نحو عَبْلات وعَبَلات .. ويسوق لذلك آراء مختلفة لعلماء النحو ويقدم لها العلل اللغوية المبررة والشواهد والأمثلة المختلفة[4].

---

[1] سورة النور ، الآية 40 ، والآية في آيات كثيرة ، ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار مطابع الشعب ، ص438.
[2] المؤمنون ، الآية 67.
[3] دقائق التصريف ، ص127.
[4] نفسه ، ص129.

ولا ينتهي به الكلام حول هذه المسألة وما يتصل بها من قرب أو بعد إلا حين ينتهي هذا الباب[1] وهو يعد من قبيل إيغاله في الإطناب بل الاستطراد والخروج من نقطة إلى أخرى متصلة بالموضوع من قريب أو من بعيد ، ومثل هذا كثير فمن أمثلة هذا الإطناب أيضاً سوقه للعديد من الأوجه الواردة في شاهد واحد أو مناقشتها جميعاً وبيان اختلاف الآراء الصرفية فيها ، والحكم على كل منها مع إيراد الكثير من الشواهد من القرآن وكلام العرب يستشهد بها على كل منها ، وكذلك إيراد النظائر الكثيرة التي تساعد على توضيح الأحكام وتقديرها على نحو ما بيّنا سابقاً.

ولعل ما يعدّ من قبيل الإطناب ما يتجه إليه أبو القاسم من استطراد يخرج به عن الموضوع إن سواء أكان قليلاً أم كثيراً ثم يعود إليه على نحو ما نجد في أغلب أبواب الكتاب ، ففي باب " حكم جامع من جميع أبواب المثال من أصوله وفروعه " يقول: " اعلم إن من هذا الباب ذوات الواو وذوات الياء . فذوات الواو منه تدور على خمسة أوجه ، وذوات الياء على أربعة أوجه ، ثم يعلل تسميته بالمثال ويذكر هذه الأوجه التي يدور حولها مستشهداً لها بالقرآن و كلام العرب ما يخرج به عن المطلوب الكافي .. ولا يكتفي بهذا القدر بل يستطرد في ذلك فينتقل به الحديث إلى سقوط الواو في هذا الباب من الغابر وما كان منه على (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين من كليهما، وعلى (فَعِلَ يَفعِلُ) بكسر العين من كليهما وعلى (فَعَلَ يَفعِلُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر .. ثم يقول " واختلفوا في سقوطها ... " ثم يذكر العديد من الأوجه الواردة في ذلك ومناقشتها جميعاً ، وبيان اختلاف الآراء الصرفية فيها والحكم على كل منها ، مع إيراد الكثير من الشواهد من القرآن وكلام العرب ، ثم يخرج بالرأي الصحيح في نظره والذي يؤيده فيقول " والقول الصحيح الذي لا يجوز غيره قول الفراء، – رحمه الله – ويسترسل في ذلك فيشير إلى ما يكون صحيحاً من آراء حول هذه المسألة على شكل سائل ومجيب (فإن قيل) و(قيل له، فإن قال قائل...)[2] وهو ما يسمى بالقلقة.

---

[1] دقائق التصريف ، ص 127-130.
[2] نفسه ، ص218-244.

ولا ينتهي به الكلام إلا بخروجه من هذه المسألة وما يتصل بها إلا حين ينتهي هذا الباب .. هكذا صنع أبو القاسم المؤدب في الكثير من أبواب الكتاب .. مستطردا في مسائله ملماً بجميع الآراء التي تدور حول المسائل ويكثر لها من الشواهد ، حيث يذهب به التفريع إلى الخروج أحياناً عن الموضوع ، فلعل هذا من أوضح الأمثلة على استطرادْ أبي القاسم المؤدب الذي لا يأبه أن يترك الكلام الذي هو فيه إلى كلام آخر يرى فيه فائدة ويتصل بالكلام من قريب أو من بعيد ، وربما كان ضعيف الصلة بالموضوع الأصلي ، أو الخروج عن الباب الذي فيه إلى باب آخر ثم يعود إليه أبو القاسم يستطرد استطراداً طويلا يستغرق فيه صفحات ثم ينهي كلامه فيه ثم يعود إلى أصل موضوعه ، فلعل من أوضح الأمثلة على استطراده ما فعل في باب " حكم في جميع أصول المنقوص وفروعه " فبعد أن يذكر سبب تسميته بالمنقوص " لنقصان الواو منه في الأمر نحو قُلْ ، وفي الخبر عن نفسك والمخاطبة نحو قَلْتُ وقلْتَ وهو يدور على ثلاثة أوجه " ، يذكر تلك الأوجه الثلاث ممثلاً لكل منها بكثير من الأمثلة ففي الوجه الأول يذكر أنه على (فَعِلَ يفْعَلُ) نحو خاف يخاف . وفي الثاني (فَعِلَ يفْعِلُ) نحو باع يبيع وفي الوجه الثالث: (فَعَلَ يَفْعُلُ) نحو قال يقول ، ثم يعرض لآراء النحويين في هذا كقول الخليل بن أحمد فيه: إنه من الفعل: (فَعَلَ يَفْعُلُ) والدليل على صحته أنك تقول: قلته، ثم يأتي برأي غيره من البصريين هو محوّل من (فَعَلَ) إلى (فَعُلَ). ثم ينتقل به الحال إلى الإكثار من التفريعات فيضرب لذلك مثالاً آخر يقول فيه: " وأما (طَلْتُ) فهو من الفِعْل (فَعُلْتُ) وهو على أصله غير محول. ويأتي بالدليل على ذلك قولهم: " طويل وطوال " ثم يأتي بآراء النحويين في ذلك ويخرج عن ذلك إلى بعض المسائل المشابهة والنظائر لهذه المسألة وما يورده منها توضيحاً لبعض المسائل الأصلية في الباب ثم تجرّه إلى الإيغال فيها والدخول في غيرها ، كمثل هذه المسألة يخرج عنها إلى مسألة أخرى ، وهي ما بنت العرب هذا المثال على إسكان الواو والياء منه ، لأن الواو والياء حرفا إعراب ويستحيل إيقاع إعراب على إعراب ثم أرادت أن تطرح الإعراب عن الواو والياء في مثل قولهم:

(قوُلتُ) و(بُيْعتُ). فيذكر آراء النحويين حول هذه المسألة وأوجه الخلاف الـوارد فيها إلى أن ينهي الكلام بقوله: " وقياس هذا الباب بسكون اللام وتحريكها كقياس باب المضاعف سواء.[1] ثم ينتقل به الحديث إلى مسألة أخرى يضع لها سؤالاً يقول فـإن سُئلتَ عن (الجولان) و(الطوفان) وما أشبههما قيل: هلاّ صارت الواو فيهما ألفـاً لتحركها بنفسها وانفتاح ما قبلها ثم يرد على هذا التساؤل بالأمثلة والتعليل ، ثم ينتقـل به الكلام إلى وضع مثل هذه التساؤلات التي تخرج بـه عـن موضـوعه الأصـلي للمسألة[2] ثم يذكر مسألة الإمالة، وكثيراً ما يتناول أبواب كتابه بهذه الطريقة . ففـي المسألة أو الباب الواحد يأتي بجميع أحكامها وما يدور حولها فيأتي بالفعـل وجميـع تقاليبه والمصدر وما يجيء منه من النعوت كما فعل في هذا الباب ، ثم القياس ومـا يخرج منها على غير القياس، وما للعرب من آراء واعتراضات حول البـاب ، كـل ذلك على سبيل الاستطراد الذي يخرج به أحياناً عن المألوف في المسائل الصـرفية وطريقة تناولها وشرحها.

ومن قبيل الاستطراد أيضاً ما فعله في " باب معرفة أمثلة التصـريف " عنـدما يقسم التصريف إلى نوعين: مؤتلف ومختلف ، ثم يستطرد في هـذا التقسـيم فيقسـم الأول إلى ستة أوجه على مختلف الحركات ، ممثلاً لكل قسم منها ، ثم يتوغـل فـي التفريع لهذه الأقسام ، ويذكر أن للنوع الأول وهو المؤتلف أربع وعشـرون شـعبة مدللاً على كل شعبة من هذه الشعب بالأمثلة حسب أوزانها ، وأحياناً يستطرد أكثـر من ذلك فيذكر معنى الكلمة الواردة في المثال فيأتي بمعناها وكيفية استعمال العـرب لها كقوله مثلاً في " والافعِيعال مثل الافعيعام ، وهـو امـتلاء الحـوض ، وقولـه: (الفعْيَلة) مثل الشَرْيَفَة يعني حسن الزرع وازديانه ، كما يأتي بالاشتقاقات من هـذه الأوزان فيقول: " ثم يشتق من الفوعلة والفيعلة والفعولة والفعيلة أربعة أنـواع أخـر عارضاً لكل نوع منها بالأمثلة والأدلة ، أما النوع المختلف فيقول فيه: " فلـه أربعـة أوجه ، ولا يكتفي بذكر هذه الأوجه فقط ، بل يأتي بوجوه المصادر وما تـأتي عليـه

---

[1] دقائق التصريف ، ص56.
[2] نفسه ، ص254-255-256.

هذه المصادر من أوزان وتقسيمات أخرى . وما كان على القياس منها وما أجازه العرب من استعمال جرت عليه الألسن ... إلى آخر قوله "[1].

إلى هذا الحد كان أبو القاسم يكثر من تفريعات المسألة الواحدة ، وهو ما يمكن أن تقول عنه إنه من قبيل الاستطراد الذي يخرج به عن الموضوع إلى تفريعات أكثر تشعباً في القضايا الصرفية.

ومن قبيل الاستطراد أيضاً ما يكون فيه مجالاً لأكثر من تفريع في المسألة أو الباب الواحد يذكر في باب أصول المضاعف وفروعه " إن المضاعف يدور على ثلاثة أوجه ما خلا الشاذ النادر منه " فيذكر هذه الأوجه على أوزانها المختلفة ، ممثلاً لكل تصريف منها بالأمثلة الوافية من القرآن وكلام العرب ، إلى أن يصل إلى الشاذ والنادر من المضاعف ، فيذكره على اختلاف آراء الصرفيين فيه ، محاولاً ترجيح الصواب منها والكلام فيما عُورِض منها من قبل النحاة وما يجوزه بعضهم ثم يسترسل في حديثه عن الأمر من هذا الباب واختلاف النحاة في وجوه الأمر والحركات الملازمة له ، ثم يستشهد بقول ابن الأنباري في " أفٍ " ويذكر أن لها تسعة أوجه شارحاً لها مدللا عليها بالأمثلة من القرآن والشعر . ثم ينتقل به الكلام إلى الحديث عما قال في " الويل والعول " وتفسير ذلك بالشرح والتحليل ، ثم يعود مرة أخرى إلى أحكام " أفٍ " ، فينتقل إلى المسائل الأخرى ويقضي فيها صفحات عدّة ، ويأتي بعد ذلك إلى النعت من هذا الباب وما يخرج عليه من أوزان ، وصولاً إلى ما كان منه من الأفعال اللازمة ومصادرها والأفعال المتعدية ومصادرها أيضاً ذاكرا الاشتقاق من هذه الشعب يقول: " فعلت بها كما فعلت بالصحيح " إلى آخر كلامه في هذا الباب إلى أن يصل إلى ذكر الفروع من هذا الباب[2].

- وربما عُدَّ من قبيل الاستطراد أيضاً أنه قد يكون عنوان الموضوع في بعض الأحيان غير شامل لما ينطوي تحته من كلام وتفريعات فيضم المحتوى ما يصدق عليه هذا العنوان وما لا يصدق عليه فقد يكون من قبيل الزيادة والاستطراد ففي " باب معرفة

---

[1] دقائق التصريف ، ص392-393.
[2] نفسه ، ص185-204.

بناء كلام العرب "[1] يذكر قول الخليل " لم تجاوز العرب ببناء كلمة أكثر من خمسة أحرف إلا أن تلحقها زوائد ليست من أصل الكلمة مثل القرعبلانة وهي ذويبة عريضة مُحْبَنْطِئَة وما زاد على قرعبل فهو فضل ليس من حروفها الأصلية ..."[2] ويسوق الأمثلة لذلك ثم يصل به الحديث عن " الفعل وتمكنه يقول " والفعل لا يتمكن إلا ثلاثياً ظاهراً أو ثلاثياً مدغماً ، أو رباعياً مؤلفاً صدره عجز وعجزه صدر، ويعرض لهذه الأنواع بالأمثلة إلى أن يصل إلى قوله " اعلم أن الحروف على ثلاثة أصناف " ، ويقدم لها تسمياتها المختلفة ثم يوغل في الحديث عن كل نوع من هذه الحروف وتعليل تسميتها بذلك ، ثم ينتقل إلى قوله " واعلم أن العين والحاء في المضاعف وغيره مهمل إلا في كلمة واحدة اشتقت من كلمتين نحو الحيعلة ... إلى آخر قوله ".

وهذا كله خروج عن أصل الموضوع والاستطراد فيه واضح ملموس.

- وأحياناً يوغل ويستطرد إلى دروب شتى فيقول في باب " فيما تغير ألفاظه في أصل البناء من المنصوبات المبتدآت المخزولة العوامل عند الترتيب إلى ما لا يستعمل ولا يعرف منطوقا به ليعلم الأصل قبل التفريع ، ويعرف مذهب الاشتقاق وطريقة التعريب "[3] من ذلك قولهم: (سبحان الله) يذكر الآراء التي تدور حول هذا القول مبتدئاً برأي الفراء يقول: قال الفراء:[4] " السبحان اسم ناب عن المصدر تقديره سبحوا له تسبيحاً فقام السبحان مقام التسبيح ... والناصب (للسبحان) في قول الفراء الناصب لـ(سقيا لك ورعيا) وهو منصوب ينوب عن ناصبه ويخلفه في موضوعه"[5] ثم يذكر رأي بعض البصريين ويأتي برأي لأبي عبيد رحمه الله وغيره من علماء الكوفيين واحتجاج البصريين لمذهبهم . ثم يعود لرأي الفراء مرة أخرى ويأتي برأي سيبويه وأصحابه ويرد عليهم برأي الفراء وأصحابه ويرد ما يراه

---

[1] دقائق التصريف ، ص396.
[2] نفسه ، ص396.
[3] نفسه ، ص448.
[4] الزاهر ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، ت 328 هـ ، تح د. حاتم صالح الضامي ، بيروت ، 1969ف ، 145/1 ، ورأي الفراء هو قول سيبويه في الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، تح عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977ف ، 162/1.
[5] دقائق التصريف ، ص448.

مردوداً من الأجوبة فيأتي بالأمثلة والشواهد على ذلك من القرآن والحديث وكلام العرب . فلا يكتفي بالرأي الصحيح في المسألة بل يورد الآراء المخالفة له ، وكيف رُدَّت على أصحابها ، ويظل يستطرد في ذلك حتى يبتعد به المقال عن الأصل في الكلام وكل ذلك يذهب بصاحبه أحياناً إلى الإخلال بالموضوع.

وفي مثل هذه الأمثلة نجد أن أبا القاسم يُقلِّب الكلام حول مثل هذه الجمل على ما بيّنا في السابق وعلى ما تحتمله من أوجه فلا يكتفي فيها بوجه واحد ، ولم يكن هو أول من استعمل هذا ولكنه بالغ في ذلك حتى صار سمة بارزة في دراساته بحيث يمكن أن يعد هذا من خصائص أسلوبه.

- ومما يمكن أن يكون من قبيل الاستطراد ما فعله في " باب المضاعف وفروعه " حيث ينتقل به الحديث إلى بعض المسائل الصرفية الأخرى ، التي ليس لها علاقة بالموضوع الأصلي ويعد هذا تداخل في منهجه فيذكر مثلاً في هذا الباب مسألة الإدغام في غير موضعها أو بابها المخصص لها ومسألة القلب أيضاً[1] دون الحاجة لذكرها في الباب ولا ينطوي تحت عنوانه وليس هذا إلا من قبيل الاستطراد.
- ومن استطراداته تلك التي يشير إليها هو نفسه أنه حين يذكر آراء العلماء حول مسألة صرفية قد لا يكون مقتنعاً بها ، إنما أوردها فقط في الباب ولا يأخذ بصحتها كما فعل في باب " المضاعف وفروعه " فبعد أن تناول الموضوع بالتفصيل حيث أورد آراء وتعليلات لبعض النحويين ويرد على ذلك قائلاً " وهذه العلل التي ذكرتها في فروع المضاعف علل أحدثها المتأخرون لا أحكم على صحتها ولم أجد لواحد من الأئمة فيها كلاماً . وكنت أوْدعه الكتابَ ، وكرهت أن أخلي كتابي هذا عنها فذكرتها وأنا غير معتمد عليها ، إذ لا أصل لها يثبت ولا فرع يلسق "[2].

كذلك فعل في " باب المثال من أصوله وفروعه " بعد أن أوجز محتوى الكتاب بقوله إن هذا الباب ، منه ما هو من ذوات الواو ومنه ما هو من ذوات الياء ، فذوات الواو تدور على خمسة أوجه ، وذوات الياء على أربعة أوجه يذكر هذه الأوجه

---

[1] دقائق التصريف ، ص203.
[2] نفسه ، ص214.

بالتفصيل والشرح مؤيداً كلامه بالشواهد المتنوعة لكل وجه من هذه الوجوه ثم استرسل كلامه فيما سقط من هذا الباب فقال " واعلم أن الواو يسقط من غابر ما كان على (فَعَلَ يفعَل) واختلفوا في سقوطها "[1] ، فيذكر بعض آراء العلماء في ذلك ومن عورض منهم في رأيه ومن يؤيد كلامه .. ثم يقول: " للعرب ثلاث لغات في الفعل اللازم الذي ثبتت الواو في غابره "[2] فيذكر تلك اللغات معززاً لها بالأمثلة التوضيحية من شعر وقراءات قرآنية ثم يزيد على ذلك . ولا يكتفي بهذا القدر من الشرح بل يلجأ في إطنابه إلى تقرير المسائل على وجه المحاورة في صيغة سائل ومجيب كما فعل في المسألة السابقة يقول: " فإن قال قائل: فهل يجوز لمن اتبع الواو ما قبلها في (يا جل) أن يقول في: سخوتُ: سخات ، وفي دعوت :دعات . فيجعل الواو فيهما ألفاً لانفتاح الخاء والعين قبلهما كما جعل الواو في (يا جل) ألفاً لانفتاح الياء قبلها ؟ قلت: لا.

فإن قال: لِمَ ؟ قلت: من قبل أن (فَعَلْتُ) بفتح العين أصل لا يغير بحال نحو: سخوت ودعوت ... "[3] وهكذا يسترسل في محاورته ويفصل في هذه المقولات ويناقشها وجهاً وجهاً حتى ينهي كلامه في هذه المسألة ، فنلحظ في أسلوبه هذا أنه أسلوب تقريري تعليمي ، وفيه توسع في شرح هذه التساؤلات مما يعد من قبيل الاستطراد ، فهذه الإطالة في مواضع كثيرة من أسلوبه لا تكاد تجدها في كتاب من كتب التصريف إلا نادراً.

المساواة:

يتضح من خلال كتاب دقائق التصريف أن أبا القاسم المؤدب كما في أسلوبه الإيجاز على النحو الذي رأينا ، والإطناب حتى الاستطراد في مواضع أخرى ، فإننا نلمس في أسلوبه المساواة أيضاً في بعض المواضع الأخرى ، من ذلك قوله في قول

---

[1] دقائق التصريف ، ص221.
[2] نفسه ، ص224.
[3] نفسه ، ص226.

الله تعالى: (أني متوفيك ورافعك إليّ)[1] يقول الفرّاء في هذه الآية قولان أحدهما: أن فيها تقديم وتأخير معناها: أني رافعك إليّ ثم منزلك ومتوفيك بعد ذلك. وكقوله تعالى (هُوَالّذي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى)[2] معناه: هو الذي أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء والقول الآخر: إنيّ متوفيك ، أي: قابضُكَ من بين الخلق من غير موت. والله أعلم[3].

- وفي موضع آخر يقول في إنشاد الفرّاء للبيت الشعري[4]:

وأُسْبِلُ أدمعي حتى كأنَّي تَقَيْتُ بريطتي غَرْبِي مَحَالَه

الغربُ: الدَّلو الكبيرة من مسك ثورٍ يسقى بها على البعير . وغَرْبُ كل شيء: حَدُّهُ ، يقال في لسانه غَرْبٌ . أي: حِدَّةٌ . والغَربُ: الماء يجري بين البئر والحوض ، والغَرَبُ: ضَرْبٌ من الشجر . والمحالة: البَكْرَة.

ويقول في باب " المضعف وذكر الفروع منه " نحو ما جاء على الافتعال فهو يذكر باختصار بعض الأمثلة على تنوع بعض الصيغ من ذلك: الاهتزاز: تحرك الأرض للنبات والاهتزاز: تلألؤ الندى في الزهر ورفيفه وتحركه ، والاهتزاز: السرعة والانطلاق ، والاهتزاز المبادرة والبعد إلى الخير ، وتقول في الفعل الماضي منه: اِهْتَزَّ ، وتقول في المستقبل منه: يَهْتَزُّ ، وتقول في المصدر ، اهْتِزَازا ، وتقول في النعت: مُهْتَزٌ ، وتقول في الأمر: اِهْتَزَّ[5].

وفي باب آخر تناول فيه أعداد ألفاظ الأسماء والحروف – حروف المعاني يتناول فيه باختصار ألفاظ الأسماء وأعداد حروفها فيقول: " اعلم أن الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد لأن أقل الكلام حرفان: حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، ولا يتأتي هذا في الحرف الواحد ولا يكون الاسم التام أيضاً على حرفين ، إنما يكون للناقص منه نحو: دم ، وأخ ، وأب ، ويدٍ وما أشبهها ، والاسم التام ما كان على ثلاثة أحرف نحو: زيد

---

(1) آل عمران ، الآية 55.
(2) الأعلى ، الآية 5.
(3) دقائق التصريف ، ص353.
(4) لم أقف على قائله.
(5) دقائق التصريف ، ص211.

وعمرو ، حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف تحشى به الكلمة ، والاسم الزائد ما زاد على ثلاثة أحرف نحو: جَعْفَر ، وسفرجل ، وعقنقل ، وعضرفوط ، والمكنى قد يكون بحرف واحد نحو الكاف في ضربتك والهاء في ضربته ، واليـاء في ضربتني. وحرف المعنى يجيء على حرف نحو واو القسم ، وواو النسق ، واللام التي تتعلق بجواب القسم، وألف الاستفهام ، ويجيء على حرفين نحو: " قد " و" هل " و" لن " وما أشبههن . ويجيء على ثلاثة أحرف نحو: نعم ، وأجَلْ ، وما أشبههما . ويجيء على أربعة أحرف نحو: لكن الخفيفة . ويجيء على خمسة أحرف نحو: لكنّ المشددة فتفهمه[1].

بهذا يكون قد تناول الحكم في أعداد الأسماء والحروف بشيء من الاختصار دون الإخلال بجانب من جوانب الموضوع وعدم الإطناب فيه.

عبارات المشابهة أو التشبيه:

المشابهة هي ذكر الشبيه ، ذلك لتوضيح الموضوع أو زيادته وضوحاً ، فقد يختلف النحاة في مناهجهم واتجاهاتهم ، فمنهم من يكتفي في الاستدلال وتوضيح قواعد النحو ومسائله بالشواهد والأمثلة يسوقونها على تفاوت بينهم قلة أو كثرة ، ومنهم من يزيد على ذلك فيضيف إليها أمثلة تساندها في أداء مهمتها ، والقيام بوظيفتها في الاستدلال والتوضيح.

والناظر في هذا الكتاب موضوع البحث يجده لا يكتفي بالشواهد والأمثلة التي بثها في موضوعاته للاستدلال على رأي لتوضيح قاعدة بل يورد ذلك في شكل المشابهة والتشاكل.

فاحياناً يستعمل أبو القاسم المؤدب لفظاً صريحاً يدل على هذا التشبيه ولكن كثيراً ما يفهم ذلك من خلال ثنايا كلامه ، وإيراده للشواهد المتعددة دون تصريح منه أو نص عليها.

---

[1] دقائق التصريف ، ص365.

والغرض من هذا التشبيه هو إلقاء مزيد من التوضيح على ما يعرض له من مسائل وأحكام والاستدلال لها ، وتزكية رأي أو إبطال حجة.

ومما يهتم فيه بالشرح والتوضيح عن طريق التشبيه أنه في " باب الحكم في جمل المصادر " ما يجيء منه على (فَعِلٍ) نحو: حَبِقٍ ، وخَرِطٍ ، يقول: وهو عزيز لا يكاد يوجد في جميع كلام العرب إلا يسيراً ؛ لأن (الفَعِلَ) أكثر ما يجيء وصفاً للمذكور فتجنبوا ذلك في المصادر لئلا تشبه: الهَرِمَ ، والعَجِلَ ، والفَطِنَ[1].

ومن ذلك قوله أيضاً في باب " النعوت " يقول في حذف إمارة التأنيث من الوصف الذي يأتي على (مفْعَال) لأنه انعدل عن الصفات أشدّ من انعدال، صَبُورٍ ، وشكورٍ. فذلك لأنه أشبه المصدر بهذه الميم الزائدة التي لزمت أوله، يقال رجلٌ مِعْطَارٌ، وامرأة مِعْطَار. ثم يذكر ما يوضح ذلك من الشعر قول الشاعر في سقوط الهاء:

أخت الفلاة إذا شُدّتْ معاقِدها ذلّتْ قوى النَّسْعِ عن كبداءَ مِسْهارِ[2]

ويذكر شاهداً آخر على ذلك لامرئ القيس.

إذا ما الضجيع ابتزها من ثيابها تميل عليه هَوْنَةٍ غير مِتْفَالِ[3]

ثم يسترسل بإيراد الشواهد على ذلك ، ثم يذكر نظير هذه الشواهد ما يكون فيه الهاء . يسوق على ذلك الشواهد من الشعر منها قول الشاعر[4].

يا بنت خير البدو والحضارة أقبل يهوى حرّةً معطاره

---

(1) دقائق التصريف ، ص57.

(2) الأخطل ديوانه، شرح راجي الأسمر ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1992ف ، ص17 ، وفيه (مسفار) بدل من (مسهار)، وأخت الفلات: أي إنها ألفت السير في الفلاة ، المعاقد: جمع معقد ، وهو موضع العَقْد ، النسع: حبل أو سير من جلد عريض تُشد به الرحال ، كبداء: ضخمة الصدر ، مسفار: قوية على السفر ، المعنى: يقول: إن ناقته قد ألفت السير في الفلاة وإن حبال الرحل تحيد عن مكانها لشدة ضمورها من كثرة الأسفار.

(3) ديوان امرئ القيس ، ت 540هـ ، بشرح محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي ، ت 609هـ ، تح د. أنور أبو سويلم ، د. علي الهروط ، د. علي الشوملي ، الأردن – عمان ، دار عمار ، 1991ف ، ص31 ، وروايته (غير مجبال) وأساس البلاغة (بزز) والبزوز الثياب الجياد وإنه لذو بزةٍ حسنةٍ وهي الهيئة من ثيابها: جردت.

(4) سهل بن مالك الفزاري في الفاخر، لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم الكوفي ، ت 291 هـ ، تح الطحاوي ، مصر ، 1960ف ، ص139-140 ، وفيه:

يا أخت خير البدوي والحضارة كيف ترين في فتى فزارهْ

أصبح يهوي حُرَّه معطارَهْ إياك أعني واسمعي يا جارَهْ

وقال الآخر[1]:

إنّـــي اشـــتريت خريـــدةً معطـــارةً مـــن بـــين أخـــوادٍ حســـانٍ خُـــرَّدِ

ومن عبارات المشابهة ما يدعم به رآيا يراه صنيعة ما قال أهل اللغة فـــي قـــول المؤذّن " الله أكبر " معناه كبير . كقولهم اوْحَدُ ، أي : واحدً ، ويستشـــهد لـــذلك بمـــا أنشده الفرزدق[2]:

إن الذي سمك السّـــماء بَنَـــى لنـــا بيتـــا دَعَائِمُـــهُ أعَـــزُّ وأطـــولُ

ثم يذكر أن أبا منجوف قال: قال أبو عبيده : سئل رؤبة بن العجـــاج عـــن قـــول الفرزدق قال: نسمع المؤذن يقول : (الله أكبر) فقال : هذا مثله. أي مشابهة ذلك ثـــم يتبع هذا القول بسوق الشواهد التي تؤيد هذا الكلام وتكون من باب المشابهة[3]. ومن ذلك أيضاً ما ذكره عند الحديث عن قول النبي صـــلى الله عليـــه وســـلم ، للنســـاء : (ارجعنَ مأزورات غير مأجوراتٍ)[4] يقول المؤلف : توضيحاً لذلك : إنمـــا هـــو: " موزورات من الوزر ، وإنما قال : (مأزورات) لأن العرب إذ وازت حرفاً بحرف أو قابلته به أجرته على بنيته "[5] ويضرب لذلك مثلاً آخر يكون من باب النظير للقول السابق ومؤكداً له ، من كلام العرب كقولهم: " أنيّ لآتيه بالغدايا والعشايا، و(الغداة) لا تجمع (غدايا) وإنما قيل ذلك لأنهم ضموها إلى (عشايا) فأجروها مجراها "[6].

ثم يسوق الشواهد على ذلك لدعم هذا الرأي من ذلك قول الشاعر[7]:

هتَـــاك أخبيـــة ولاج أبوبـــةٍ يخلـــطُ بالجـــدّ منـــه البِـــرَّ واللّينـــا

---

(1) لم أقف عليه ، وفي اللسان (خرد) الخَريدة والخَريد والخُرود من النساء: البكر التي لم تمس قط ، وكل عذراء: خَريدة ، وفيه (خَود) الخَوْدُ الفتاة الحسنة الخلق الشابة ما لم تصر نصفاً ؛ وقيل: الجارية الناعمة والجمع خَوْدات وخُود ، بضم الخاء ، لسان العرب ، مادة (خرد) و(خود).

(2) ديوان الفرزدق ، تح عبد الله الصاوي ، القاهرة ، 1936ف ، 2 / 155.

(3) دقائق التصريف ، ص231.

(4) المعجم المفهرس للألفاظ الحديث ، 1 ، أجر ، ص17 ، البخاري ، باب الجنائز ، ص50 ، ابن ماجه ، 1567 ، محمد بن يزيد ، ت 303هـ ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، البابي الحلبي بمصر ، 1952ف ، والنهاية في غريب الحديث ، لأبي عبيد ، 189/5.

(5) دقائق التصريف ، ص227.

(6) نفسه ، ص227.

(7) الفلاح بن حباب في الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، للبطليوسي ، ت 521 هـ ، تح مصطفى السقاوي ، حامد عبد الحميد ، مصر ، 1981-1983ف ، 427/3 ، وأد ب الكاتب ، ابن قتيبة ، تح محمد الفاضل ، دار الجيل ، بيروت ، 2001ف ، ص418 ، واللسان (بوب) ، ويذكر هذا في شواذ التصريف فقد جمع الباب (أبوبة) إلى كان متبعاً لأخبية ولو أفرد لم يجز.

يعلق عليه بقوله: فجمع الباب أبوبة لمجاورته أخبية ، ومثله قول الراجز[1]:

أزْمَانَ عينـــاء ســـرور المســـرور

عيناءَ حوراءَ مـــن العـــين الحِيـــرْ

" فالعِين من الفِعْل (فَعْلٌ) إلا أن الياء جَرّت العين إلى نفسها فكسرتها ، ولم يجز رفع العين لئلاَ تصير الياء واواً فتشبه ذوات الواو ، و(الحِيرُ) جُعلت تابعـــة للعـــين ومقابلة بهن وهي من ذوات الواو ، وهذا معروف عند العرب ..."[2].

ومن قبيل التشبيه ما يذكر لأهل العلم من آراء وحجج للتوضيح أيضاً فقـــد ســـاق قول الفرّاء: إذا سقطت ألف الاستفهام من كل ما استعمل منصوباً رجع إلـــى الرافـــع فيقال قائم والناس قد قعدوا ... وعلة الرفع إضمار مبتدأ " أنت قائم " وما يبطل الرفع الحجة مع ألف الاستفهام غير أن النصب يبطل إذا سقطت الألف من قبل أنهـــا تـــأتي بمعنى التعجب والتقدير والتوضيح فتدل على الفعل المعنوي . وقال الأحمر:[3] مثـــل قول الفرّاء وزاد أن العرب نصبت ثلاثة أحرف مع غير الألف وهي: (حامِلها عَلِـــمَ اللهُ)، (حاسبها عَلِمَ اللهُ) ، (آخذها عَلِمَ الله). وهي عنده غير مقيس عليها لأنها من الشاذ، ثم يذكر رأي سيبويه في ذلك بقوله: النصـــب جـــائز مـــع ألـــف الاســـتفهام وإسقاطها.[4] وبهذا يكون قد صوّب قول من يقول قاعِداً عَلِمَ اللهُ والناسُ قـــد قـــاموا، غافلا عَلِمَ اللهُ والناسُ قد ارتحلوا . ثم يذكر أن أصحابه قد احتجوا على الكوفيين فـــي هذا بأن الإضمار مع سقوط الألف كالإضمار في قول الرجل إذا أنشد شعراً أصـــادقاً والله . معنى أنشدت شعرك صادقاً. ويورد لذلك مثال من الشعر يقول وقد قالوا.

---

(1) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي ، في شرح الكتاب ، أبو سعيد السيرافي ، تح ر مضان عبد التواب ، محمود فهمي حجازي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1986-1990ف ، ص406 ، وتهذيب إصلاح المنطق ، التبريزي ، تح د. فخر الدين قباوة ، بيروت ، 1983ف ، ص104 ، وبلا عزو في المنصف ، وبلا عزو في اللسان (عين) ، والعين: جمع عيناء ، وهي الواسعة العين ، و(حير) الحِيرُ: حار بصره ويحارُ حَيْرَة وحيْراً ، و(حور) قيل الحَوَرُ: شدة سواد المقلة في شدة بياضها وفي شدة بياض الجسد وقيل الحورُ: أن تسودَّ العين كلها مثل أعين الضباء والبقر ، وامرأة حوراء بينة الحور وعينٌ حوراء والجمع حُورٌ والحوراء البـ يضاء لا يقصد بذلك حور عينها ، لسان العرب ، مادة (عين).

(2) دقائق التصريف ، ص259.

(3) سبقت الترجمة له.

(4) دقائق التصريف ، ص276-277.

معترضـــــــاً لِعَـــــــنَنٍ لـــــــم يَعْنـــــــه
أدْرَكَ مـــــــا أخـــــــذهُ بجنّـــــــه[1]

أي: دنا من هذا الأمر متعرض لعنن لم تعن ، وترك ذكر الفعل لما يـرى مـن الحال[2].

ويقول فاحتج الكوفيون بأن الإضمار في هذا المعنى مختصر يستعمل عند اتصال المنصوب بناصب يتقدم في كلام يسبق ، يجري مجرى ما يذكر في الكـلام الثـاني أو أن يُبْنَى الكلام على أمر تشهد الحال معناه ، ويقرب من قلـوب الحضـور حتـى يكون كالمُظْهَر. ومنه أيضاً: إذا رأى الناس مجتمعين لنظر الهلالِ: (الهِلال) . يعني أنظروا: الهلالَ أو قد رأوا الهلال[3] ... ويستمر في عرض الشواهد على ذلك هدفـه منها توضيح الموضوع أو الاستدلال على رأي أو شرح قاعدة في شـكل منـاظرة ، وقد يستعمل أبو القاسم المؤدب لفظاً صريحاً يدل على هذا التنظير أحياناً كقوله فـي باب " الحكم في المنقوص " فيما أخبرت عن المفعول من هذا الباب تقول: هو مقامٌ ، ومخافٌ ، ويقول: إن العرب لم تفرق هاهنا بين الأسماء والأفعال ، لأن الزائدة التـي أول الأسماء الميم ، والميم ليست من زوائد الأفعال فأجرى مجرى واحداً لأمن اللبس، وإذا كانت الحروف في أوائل الأسماء هي الزوائد التي تكون في الفعل ، وكان الاسم على زنة الفعل بالزوائد فإن الأسماء تصح ولا تعتل... وصولاً إلى قوله: إني فعلـت هذا لتفرق بين الأسماء والأفعال وكانت الأسماء أخف من الأفعـال فـي المعنـى ، فصححوها لذلك حيث كانت الزيادة التي في أوائلها الميم لأن الميم لا تكون من زوائد الأفعال ، فإن قال قائل: قد جاء (مَزْيَدٌ) ، فقل: هذا شاذ ، كما يشذ قولهم: محبـب ونظير هذا من الفعل: استحوذ عليهم الشيطان...[4] فيذكر هنا لفظة (النظير) ويعبر عليه باللفظ الصريح.

---

(1) أنظر الأمثال ، السدوسي ، ت 195 هـ ، تح د. رمضان عبد التواب ، القاهرة ، 1971ف ، ص40 ، وجمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، ت بعد 395 هـ ، تح أبي الفضل وقطانش ، مصر ، 1964ف ، 552/1 ، وفيهما (معترض لعنن لم يعنه) فقط ، والكتاب ، 272/1 ، والعنن: الأمر ، وفي اللسان المثل: (معرض لعنن لم يعنه) ، قال الميداني: يضرب للمعترض فيما ليس من شأنه.
(2) دقائق التصريف ، ص476-477 ، وينظر في هذه المسألة الكتاب ، 270/1-271.
(3) نفسه ، ص476.
(4) نفسه ، ص286.

وقد تكون المشابهة بغير اللفظ الصريح كاستعمال أداة من أدوات التشبيه تقوم مقامه من ذلك قوله في باب " معرفة الحروف المُقطَعة " ، " اعلم أن الهاء إنما استعملت علامة للتأنيث كالحسن والحسنِة ، واستعملت الكاف للتشبيه والمخاطبة كقولك في التشبيه: لست كزيد ، واستعملت السين في قولهم سأفعل ذاك ، واستعملت التاء والسين في الاستفعال وجعلت التاء علامة للتأنيث نحو: دَخَلَتْ وخرجتْ ، وجعلت اللام حرف الإضافة نحو قولك: هذا الفرسُ لزيدٍ . وجعلت الباء حرف الإضافة مثل: بسمِ اللهِ "[1].

يتضح مما سبق أن مهمة التشبيه عند أبي القاسم المؤدب لا تقتصر على توضيح المسائل والأحكام وما يتبعها من شواهد ، بل إن مهمته عنده أيضاً توثيق الشواهد والأمثلة التي يوردها ومن ثمَّ تأكيد ما سبقت له من أحكام.

ولذا نجده في أكثر الأحيان يسوق المثال أو الشاهد ثم يتبعه مناظراً إياه بشواهد أخرى ، تأكيداً وتثبيتاً لذلك وتصديقاً له.

وإذا كانت الأمثلة السابقة الهدف من النظير أو التشبيه فيها الوصول إلى تحقيق غرض من الأغراض المشار إليها فإنه قد يقصد من وراء هذا التنظير جمع الأشباه والنظائر المماثلة على صعيد واحد ، فعندما يتحدث عن أمر يلم أحياناً بنظيره إلماماً سريعاً ، يشير إليه إشارة عابرة مرجئاً تفصيله إلى موضوعه من كتابه حرصاً منه على الجمع بين الأشباه والتنبيه عليها.

هكذا نجد لعبارات المشابهة والتشبيه مكاناً بارزاً عند صاحب " الدقائق ".

عبارات الترجيح والتوهين:

أولاً: عبارات الترجيح عند أبي القاسم المؤدب منها:-

- قوله: " ... فأكب هو الأكثر الأفصح "[2].
- وقوله: " ... دَلالة وهو أفصح من دِلالة "[3].

---

[1] دقائق التصريف ، ص388-389.
[2] نفسه ، ص170.
[3] نفسه ، ص201.

- وقوله: " ... وهي لغة حجازية فصيحة .."[1].
- وقوله: " ... وهذه هي اللغة الفصيحة .. "[2].
- وفي قوله عز وجل: (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ، فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ)[3] يقول في السلام هاهنا ثلاثة أوجه: أحدهم: أن يكون دعاء يفيد ما يفيده المنصوب وخبر اللام ، أي (من) تبين جنس الكاف كما يقولون: سَقْياً لكم منِ إخوانٍ، وبعداً لهم من جيرانٍ، فيبين بمن جنس الاسم السابق، ونصب اللام في هذا المعنى حسنٌ جميل "[4]، وهنا كما يبدو لي أن سياق الكلام يرجح السلام بدل (اللام) وقدمها عنه محققو الكتاب.
- وقوله " وإذا كانت الياء والواو من نفس الكلمة كقوله في قول الله عز وجل: (حَتَّىَ تَفِيءَ إِلَىَ أَمْرِ اللّهِ)[5] و (لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ)[6] و (إِنّيَ أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ)[7] و (لِيَسُوءُواْ وُجُوهَكُمْ)[8] فإنّ ذلك أخْتِير الإدغام في مثله كقولك: هو يَجِيُّ فاعلم.

وقد قال بعضهم :هو يجيكَ ، فحذف الهمز وأسكن الياء ، وأريد أن أجيكَ فعلى هذا إذا أردت التخفيف (حَتّىَ تَفِيءَ إِلَىَ أَمْرِ اللهِ) فأدغمت ، وإن شئت على قول: يَجيكَ: (حتى تفيء إلى أمر الله) والقول الثالث هو حسن في القياس"[9].

- وقوله: " وأما الفعل فإذا جاوز ثلاثة أحرف فصاعداً فاختيار العرب فيه ترك الإمالة كقوله عز وجل: (إِنّ اللّهَ اصْطَفَىَ آدَمَ وَنُوحاً) "[10].

---

[1] دقائق التصريف ، ص224.
[2] نفسه، ص260.
[3] الواقعة ،الاية 93-94.
[4] دقائق التصريف ، ص 454.
[5] الحجرات ، الآية 9 .
[6] القصص ، الآية 76.
[7] المائدة ، الآية 29.
[8] الإسراء ، الآية 7.
[9] دقائق التصريف ، ص527.
[10] آل عمران ، الآية 33.

- وقولـــه: " (ذُومِرَّةٍفَاسْتَوَىَ)[1] ، (ثُـمّ دَنَا فَتَدَلّىَ)[2] ، (فَأَوْحَىَإِلَىَعَبْدِهِمَآأَوْحَىَ)[3] وقد قُرئت هذه ممالة وإنما كان ذلك في الفعل أحسن "[4].
- وعندما يستوي عنده الحكمان في الجودة نراه يعبر عن هذه التسوية بما يفيد قبولهما معاً، أو يحكم بقوة أحدهما دون الآخر أو بالحكم على أحدهما بالصحة وعلى الآخـــر بالشـــاذ أو بالخطأ ، يقول: " إذا خاطبت الرجلين قلت: فعلتُما ، برفع التاء ، لأن الفعل لهمـــا . وكان ينبغي أن تكون في خطاب الواحد مرفوعة إلا أنهم امتنعوا عن ذلك للعلـــة التـــي قدمت ذكرها.

وقد قيل أيضاً: رفعت التاء لأنهم جعلوا الضمة عدلاً بين الفتحة التي هـــي علامـــة للمذكر والكسرة التي هي علامة للمؤنث.

وقد قيل أيضاً: ليقع الفرق بين خطاب الواحد والاثنين ، و(ما)[5] تزاد في كثير من كلام العرب . قال الله عـــز وجـــل: (مّمّاخَطِيَٰٓـَٔاتِهِمْ)[6] و (عَمّاقَلِيلٍ)[7] ، أراد: مـــن خطيئاتهم وعن قليل.

وقال الشاعر[8]:

يا عبد عمـــروٍ لســـتَ مـــا رشـــيداً إن ســـــواك الماجـــــدَ الحميـــــدا

وقال الآخر[9]:

سَـــلَعٌ مـــا ، ومثلُـــهُ عُشـــرٌ مـــا ، عائِـــلٌ مـــا ، وَعَالـــتِ البيقـــورا

وهذا أكثر من أن يحاط به ، وليس في جميع هذه الأقوال قول أصـــح مـــن الأول وعليه معتمدي ومعتمد متعاطي هذه الصناعة "[10].

---

[1] النجم ، الآية 6.
[2] النجم ، الآية 8.
[3] النجم ، الآية 10.
[4] دقائق التصريف ، ص536-537.
[5] يقصد أن ما في (فعلتما) زائدة كزيادة ما فيما ذكر.
[6] نوح ، الآية 25.
[7] المؤمنون ، الآية 40.
[8] لم أقف عليه.
[9] البيت لأميه بن أبي الصلت ، ديوانه ، تح د. عبد الحفيظ الصلطى ، دمشق ، 1974ف ، ص299 ، واللسان (عول) وهذا البيت من قصيدة يصف فيها الشاعر سنة جدباء أثقلت البقر بما حملت من السلع وا لعشر ، وإنما كانوا يفعلون ذلك في السنة الجدبة يتعمدون إلى البقر فيعقدون في أذنباها السلع والعشر ، ثم يضرمون فيها النار وهم يصعدونها في الجبل فيمطرونا لوقتهم فقال أمية هذا الشعر يذكر ذلك ، وفيه (بقر) البقر اسم جنس والبقرة من الأهلي والوحشي ، والبيقور: اسم جمع للبقر.
[10] دقائق التصريف ، ص24-25.

وفي مكان آخر يقول: " قال الفرّاء: إنما ترك هذا الوصف محذوف العَلَم ، لأنه لم يبق له فِعَل يبنى عليه، فترك كالمذكر، فلو قلت: صَبرَ، فذلك للصابر، وقال غيره إنما حذف عَلَمُ التأنيث منه لأن العَلَمُ لما ظهر في التركيب الأول وهو صابر لم يحتاجوا إلى تَبْيِينِهِ في التركيب الثاني وهو صبور، والقول الذي يعتمد عليه: قول الفراء "[1].

- وقوله: " وقال بعض أصحاب اللغة: امرأة مُرْضِعٌ ، إذا كان لها لبن رضاع ومُرْضِعَة إذا أرضعت ولدها ، وكل صواب "[2].

وقوله: " فإذا أدخلت على هذه اللام حرفاً من حروف العطف فلك فيه وجهان إن شئت تركت اللام مكسورة كما كانت ، وإن شئت جعلت حرف العطف حادثاً فجزمت اللام بحدوثه ، وكلٌ صواب ، قد قرأ به القراء "[3] ، ففي الوجه السادس يذكر فيه: أمر يأمر باللام المكسورة عند المغايبة: قوله تعالى: (فَلْيأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ)[4] ، وقال عز ذكره: (وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلّوا)[5] ، وإذا واجهت لم تجز المواجهة باللام، إلا أن الحسن البصري ت (10)هـ[6] قرأ بالتاء: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرحُوا)[7]، وقرأه العامة بالياء: (فَبِذَلِكَ فَلْيفْرَحُوا)..[8].

- وقوله: " ... ومنه ما يكون على صورة (فِعْلٍ) دائم وهو مصطلح كوفي يريدون به اسم الفاعل نحو: بادن ، وحامض ، وخاثر ، وإنما حَسُنَ هذا لأنه قيل في ماضيه بالوجهين: الفتح والضم "[9].
- وقوله: " ... والوجه الصواب المرضي هو أن لا يذكّر فعل المرأة إلا بعد أن يكون بينه وبينها حائل نحو قولهم: قام عندنا امرِأة ... "[10].

---

[1] دقائق التصريف، ص73-74، وقول الفرّاء في المذكر والمؤنث، أبو زكريا يحيى بن زياد، تح د. رمضان عبد التواب ، القاهرة ، 1975ف ، ص63.
[2] نفسه ، ص83.
[3] نفسه ، ص112.
[4] الطور ، 34.
[5] النساء ، 102.
[6] المحتسب ، 313/1.
[7] يونس ، 58.
[8] دقائق التصريف ، ص111-112.
[9] نفسه ، ص90.
[10] نفسه ، ص135.

- وقوله: " ... فهذا الذي اقتصصته حال (مَنْ) وهي تكون للآدميين ، وقد جاءت لغيرهم إلا أنهم مخلوطون جمعياً وكان ذلك أحسن وإن كانت (مَنْ) قصد بها لغير الآدميين... "[1].
- وقوله: " ... والله أعلم بالصواب "[2].
- وقوله: " ويجيء على (فعلل) نحو: السُّؤدد، والحُولُلِ ، يزيدون لاماً ودالاً ، والأصل فيهما لام واحدة ، ودال واحدة ، وهي لغة طيِّء . يقولون: السُّود ، والحُول، وقولهم: أقيس من قول غيرهم "[3].
- وقوله: " وكلا القولين حسن ، وقول الأخفش أقيس "[4].
- وقوله: " وكلاهما وجه حسن وقد قرأت القراء بهما "[5].
- وقوله: " فإن قال قائل قد جاء مثل: تمسكن ، فإن هذاغلط وليس بأصل ، وقد قالوا: تمدرع ، والعربية الجيِّدة تدرّع ، وهو كلام أكثر العرب "[6].
- وقوله: " ... والجواب الأول أقول من هذا الجواب ... "[7].
- وقوله: " ... وهذا أثبت من الذي قبله ... "[8].
- وقوله: " فإن قال قائل: السقي لعبْدٍ والرعيُ لحمد، وهو يصرفهما عن الدعاء مثل معنى: المالُ لسعد، فهو قول صحيح لا يدخل عليه نصب ولا يزال عن مذهب الخبر "[9].
- ومما استعمل فيه المؤلف عبارة (التقريب) بين الآراء للتوفيق بينها قوله: " وقد قال سيبويه: شُبِّه بخبر المبتدأ وإن كان لا يشبهه من جميع الجهات ، والأول ترجمة أحمد ابن يحيى ت (291)هـ[10] عن الفرّاء ، وهما متقاربان . وممكن أن يقال: إن خيرٌ فخيرٌ ، وإن خنجرٌ فخنجرٌ ... "[11].

---

[1] دقائق التصريف ، ص139.
[2] نفسه ، ص219.
[3] نفسه ، ص264.
[4] نفسه ، ص277.
[5] نفسه ، ص312.
[6] نفسه ، ص369.
[7] نفسه ، ص442.
[8] نفسه ، ص442.
[9] نفسه ، ص457.
[10] أحمد بن يحيى المعروف بثعلب ، أحد أئمة الكوفيين في النحو اللغة ، ولد سنة 200 هـ ، أنظر الانباه ، 1/138-151 ، وأخبار النحويين البصريين ، ص52 ، والفهرست ، ص118
[11] دقائق التصريف ، ص486.

- هكذا يجد المتتبع لأسلوب أبي القاسم المؤدب تفاوتاً بين حكم يراه جيداً وآخر أجود منه أو فصيحاً مشهوراً والآخر أقل منه فصاحة وشهرة أو سائغاً متفشً في كلام العرب أو يكون شاذّاً مجهولاً في كلامهم على نحو ما نجد من عبارات كثيراً ما استعملها في أسلوبه فمن ذلك:
- قوله: " فإن قيل: فقد حذف الشاعر النصبة في قوله فقال:

قَطْعَ عُمْروٌ ساعِدَى وهب وعلا بالعصبِ يافوخه[1]

أراد: قَطَعَ ، فخفف النصبة ، فقل: هذه لغة مجهولة لا يلتفت إليها[2] مع أن هذه القراءة لغة بني تميم.

- وقوله: " وقال الآخر[3] فاستعمل الماضي من (يَدَعُ) وهو غير سائغ أيضاً في الكلام المنثور من كلام العرب "

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتَّى وَدَعَهُ[4]

- وقوله: " واعلم أن تدخل الهاء في نعت المذكر على المدح والذم فيوجهون المدح إلى الداهية والذم إلى البهجة فيقولون: رجل منّانة[5] راوية للشعر ، علّامة[6] ، نسّابة[7] ،

---

[1] لم أقف عليه ، وفي اللسان (عصب) و(أفخ) ، العصب: عصبُ الإنسان والدابة ، والأعصاب أطناب المفاصل التي تلائم بينها وتشدها ، واليافوخ: حيث التقى عظم مقدم الرأس وعظم مؤخره.

[2] دقائق التصريف ، ص17.

[3] أبو الأسود الدؤلي ، ديوانه ، تح الشيخ محمد الحسن آل ياسين ، بيروت ، 1974ف ، ص350 ، وأنشد ابن منظور هذا البيت (ودع) ونسبه إلى أبي الأسود الدؤلي ، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1992ف ، 498/1 ، والأشباه والنظائر ، السيوطي ، تح عبد الله نبهان ، دمشق ، مجمع اللغة العربية ، 1985ف ، 177/2 ، والخزانة ، 150/5 ، والـ شعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، 1966ف ، 733/2 ، وينسب أيضاً لأنس ابن زنيم في أبيات قالها لعبيد الله بن زياد ، ينظر شرح شواهد الشافية ، البغدادي ، نشر مع شرح الرضي للشافعي ، تح محمد أبو الحسن ، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ص53 ، والخصائص ، 59/1، وودع يدع: معناه ترك يترك ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله (ودعه) بتخفيف الدال مفتوحة ، حيث ورد في الفعل الماضي الثلاثي من هذه المادة والمشهور أن العرب أهملت الماضي الثلاثي من هذه المادة واستعملت المضارع والأمر منها ، ينظر الإنصاف ، 486/2.

[4] دقائق التصريف ، ص63.

[5] منن: مَنَّهُ يَمُنُّهُ مَنّاً: قطعه ، ومَنَّ عليه مِنَّه أي امتن عليه ، يقال المِنَّةُ تَهْدِمُ الصَّنيعة ، والمَنُّ: أن تَمُنَّ بما أعطيت وتعتدّ به كأنك إنما تقصد به الاعتداد ، وقد يقع المنان على الذي لا يعطي شيئاً إلا منه واعتد به على من أعطاه ، وهو مذموم والمنّانَةُ كالمنُون ، لسان العرب ، مادة (منن).

[6] العَلَمُ والعَلّامةُ: النَّسَّابةُ وهو من العِلم ، قال ابن جني: رجلٌ عَلّامةٌ وامرأة علّامةٌ ، لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه وإنما لحِقَتْ لإعْلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه فقد بلغ الغاية والنهاية ، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أُريدَ من تأنيث الغاية والمبالغة وسواءٌ كان الموصوف بتلك الصفة مذكراً أو مؤنثاً ، يدل على ذلك أن الهاء لو كانت في نحو امرأة عَلّامة وفَرُوقه ونحوه إنما لحقت لأن المرأة مؤنثة لوجب أن تحذف في المذكر فيقال رجلٌ فروقٌ ، لسان العرب ، مادة (علم).

[7] النَّسَبُ: نسب القرابات وهو واحد الأنساب ، والنَّسَّابَةُ البليغ العالم بالأنساب ، لسان العرب ، مادة (نسب).

كريمة ، في المدح وفي الذم: شنظيرة[1] ، فقّاقة[2] ، جخّابة[3]، هلباجة[4]، كهكاهة[5] ، بُوهَة[6] مُرَسَّعةٌ[7] ، هذا قول مشهور للفرّاء".[8]

- وقوله: " وقال بعض العرب: أريدُ أُكْرِمَكَ وأخشى تَلُومني ، فنصب ، وهذا شاذ قليل على توهم (أنْ) لوقوعها هاهنا "[9].
- وقوله: " وبعضهم يرويه: (خَاطِمَهَا زَامَّها)[10] بلا همز فيجمع بين الساكنين على الأكثر الأفشى من كلام العرب "[11].
- وقوله: " وقد ترك بعضهم الهمز في مثل هذا وحرّك الياء وهو لغة ضعيفة لا يلتفت إليها ، قال شاعرهم:[12] يومايَ يومٌ عاليٌ بمنبر *** ومرةً متوّجٌ في عسْكر"[13].
- وقوله: " وأما (حَيْثُ) بالرفع في كل وجه فهي لغة حجازية فاشية معروفة عند الخاص والعام "[14].
- وقوله: " وقال بعض البصريين: إنّ العرب همزت جماعة (الفَيْعل) على غير القياس لأن واحدها ليس بمهموز ، وليس هذا قولاً مجمعاً عليه "[15].

---

(1) شظر: التهذيب في نوادر الأعراب: يقال: شِظْرَةٌ من الجبل وشِظِيَّة قال: وشِنْظِيَةٌ وشِنْظِيرةٌ ، قال الأصمعي: الشِّنْظِيرةُ الفحَّاشُ السَّيِّئ الخُلق ، والنون زائدة ، لسان العرب ، مادة (شظر).

(2) يقال رجلٌ فَقّاقةٌ بالتخفيف وفقفاقة: أحمق مخلّط هُ دْرَة ، وكذلك الأنثى ، وليست الهاء فيها لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وإنما هي أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة ، قال الفراء: رجلٌ فَقْفَاقٌ مخلّط ، والفَقّاقةٌ والفَقْفَاقُ: الكثير الكلام الذي لا غَناءَ عنده ، لسان العرب ، مادة (فقق).

(3) الجَخَّابةٌ مثل السَّحابة: الأحمق الذي لا خير فيه ، وهو أيضاً الثقيل الكثير اللحم ، يقال: إنه لجَخَّابةٌ هِلْبَاجَةٌ ، لسان العرب ، مادة (جخب).

(4) الهِلْبَاجُ والهِلْبَاجَةُ والهِلْبِجُ والهُلابِجُ: الأحمق الذي لا أحمق منه ، وقيل الوَخِمُ الأحمق المائق القليل الـ نفع الأكُولُ الشروب ، زاد الأزهري الثقيل من الناس ، لسان العرب ، مادة (هلبج).

(5) الكَهْكَاهَةُ من الرجال المتَهيِّبُ ؛ والكَهْكَاهُ الضعيف ، قيل: جارية كَهْكَاهةٌ وهكهاكة إذا كانت سمينة ، لسان العرب ، مادة (كهكه).

(6) البُوهةُ: الرجل الضعيف الطائش ، وقيل: أراد بالبوهة الأحمق ، والبوهة: الرجل الأحمق ، يقال: شُوهةٌ وبُوهةٌ ، وهذا يقال في الذم ، لسان العرب ، مادة (بوه).

(7) الرَّسَعُ: فساد العين وتغيُّرها ، وقد رسَّعَتْ ترسيعاً والمُرَسَّعُ: الذي انسلقت عينه من السهر ، ورَسِعَ الرَّجل ، فهو أرْسَعُ ، ورَسَّعَ: فسد موق عينه ، ترسيعاً ، فهو مُرَسِّع ومُرَسِّعة وقولك: مُرَسِّعة إنما كقولك رجلٌ هلباجة وفقفاقة ، أو يكون ذهب به إلى تأنيث العين لأن الترسيع إنما يكون فيها كما يقال: جاءتكم القَصْماء لرجلٌ أقْصَم الثَّنِيَّة ، يذهب به إلى سِنَّهُ ورَسَّع الرجل: أقام فلم يبرح من منزله ، ورَجُلٌ مُرسِّعة: لا يبرح من منزل ، زادوا الهاء للمبالغة ، لسان العرب ، مادة (رسع).

(8) نفسه ، ص83 ، والقول للفرّاء ، أنظر المذكر والمؤنث ، ص67-68.

(9) دقائق التصريف ، 132.

(10) والأصل فيه: عاقلها خاطمها أن تذهبا. وبعضهم يرويه: خاطمها زامها أن تذهبا ، وقد روى ابن جني كذلك أراد زامّها ، أنظر الخصائص، 184/3 ، وسر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تح أحمد فريد أحمد ، جامعة الأزهر ، المكتبة التوفيقية ، د – ت ، ص73.

(11) دقائق التصريف ، ص195.

(12) لم أقف عليه.

(13) دقائق التصريف ، ص196.

(14) نفسه ، ص206.

(15) نفسه ، ص268 ، ويقصد بجماعة الفيعل أن الاسم الذي على هذا الوزن كسيّد فإن جمعه سيائد.

- وقوله: " فأمّا قوله تعالى عز وجل: (تِلْكَإِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى)[1] وهي الجائرة العوجاء فإنها من الفعل (فُعْلَى) بضم أولها مثل: الحُبْلَى ، غير أن الياء جرّت الضاد إلى نفسها فكسرتها ، هذا القول المشهور الغالب من كلام العرب "[2].
- وقوله: " وجاءت هي معربة بالضم ، فلو طرحوا الإعراب عنها اجتمعت واوان ساكنتان والفاء قبلهما ساكنة فطرحوا الواو الأصلية: وحوّلوا حركتها إلى الفاء قبلها فقالوا: مَدُوف ومَصُون هذا هو الأشهر الأعرف من كلام العرب "[3].
- وقوله: " وزعم الكسائي أنه سمع: (فَمَا اسْتَطَاعُوا مُضِيّاً)[4] بالكسر والضم ، والضم هو الأثر الأشهر "[5].
- وقوله: " والأمر من هذين البابين اللذين سقطت الواو من – غابرهما – أي الباقي بغير ألف لتحرك الحرف الثاني في الغابر ، وإنما تحرك لسقوط الواو ، وسقطت الواو للعلل التي ذكرناها في باب المثال ، غير أن الهاء تلحق آخره استثقالاً لحرف واحد مثل: قِهْ زيدا ، عِهِ الحديث ، وما أشبههما ، فإذا وصلت ذلك بواو أو فاء حذفت الهاء فقلتَ: اذهب فقِ زيداً ، وقُمْ فَعِ الحديث ، وهذا الأكثر الأفشى في كلام العرب"[6].
- وقوله : " وفي عائره للعرب اختلاف ، فمنهم من يقول : رأى بإثبات الهمزة ، وهو اللغة العالية المشهورة "[7].
- وقوله: " وقال بعضهم : هاذاة ذاهبة ، وهي لغة شاذة "[8].

عبارات وألفاظ التوهين: منها استعماله لبعض الألفاظ نحو قوله: قبيح ، واضح الفساد، وقال من لا يحسن العربية ، خطأ ، غلط ، لكان صواباً ، مبطل مغفل ، مذموم ، أعظم الخلل وأوضح الفساد.

- يتمثل ذلك في قوله في قول الله تعالى: (كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً)[9]:

---

[1] النجم ، الآية 22.
[2] دقائق التصريف ، ص273-274.
[3] نفسه ، ص274.
[4] يس ، 67.
[5] دقائق التصريف ، ص312.
[6] نفسه ، ص 350.
[7] نفسه ، ص 421.
[8] نفسه ، ص 541.
[9] مريم ، الآية 29.

أن معنى (كان) : معنى صار وهو قبيح ، لأن العرب لا تقول: كان عبدالله عالماً وهم يريدون : صار عبدالله عالماً .... كذلك أن معنى (كان): حدث ، والتأويل كيف نكلم صبياً حدث في المهد ، وهو أيضاً قبيح ، لأن (كان) إذا كان تفسيره حدث ، لم يكن واقعاً عن غيره ، كقولك : كان الشتاء وكان البرد والقول الذي يعتمده العلماء ويختارونه: هو أن معناه معنى الجزاء ، وهو في معنى: يكون ، وتلخيص الآية: (مَنْ يَكُنْ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا نُكَلِّمه) "[1].

- وقوله :" والذين ألزموا الفرّاء أن يقول : طَلَقَ امرأتُك ، وحاَضَ جاريتُك ، وطَمَثَ هِنْدٌ ، لأن الرجال لاحظّ لهم في هؤلاء الأفعال فقولهم واضح الفساد"[2].
- وقوله " وقال يونس في جِرْوَة : جِروَات ، فكسر مع الواو ، وذلك قبيح شاذ "[3].
- وقوله :" وقال من لا يحسن العربية : إنما سقطت الواو في يسع لحال العين التي هي من حروف الحلق أيضاً "[4].
- وقوله :" وأما قراءة أهل المدينة ، نافع[5] وغيره: (مَعَائِشَ)[6] قال: فهي خطأ ، وكما أخطأت العرب في جمع المصيبة فقالوا: (مصائب) فهمزوا "[7].
- وما استعمل فيه لفظ " مستحيل " قوله: " فأمّا (جاء زيد راكبا غداً) ، فمستحيل لبناء الاستقبال على المُضِيَ ... "[8].
- وقوله: " والمستحيل في ذا الباب أن ينصب ما بعد الفاء الذي قبلها مرفوع لأن ذلك يبطل مذهبيها من العطف والائتناف "[9].
- وقوله: " وقد ادعى مدّعون أن حرف العطف مبني عن السقوط في هذه الأمكنة ... فهذا

---

[1] دقائق التصريف ، ص 19.
[2] نفسه ، ص 67.
[3] نفسه ، ص 130.
[4] نفسه ، ص 224.
[5] نافع بن عبدالرحمن ، أحد القراء السبعة ، ت 169. هـ ، هذه رواية خارجة بن مصعب عن نافع وكل الرواة عن نافع رَوَوْا (معايش) بدون همزة ، ينظر البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، مطبعة السعادة بمصر ، 1328 هـ ، 388/2 ، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، 330/2-334.
[6] الأعراف ، الآية 10 ، الحجر ، الآية 20 ، وينظر مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب ، تح د. حاتم صالح الضامن ، بيروت ، 1984ف ، ص 283.
[7] دقائق التصريف ، ص 278.
[8] نفسه ، ص483.
[9] نفسه ، ص487.

قول مذموم ... وأما الواو فما استعملت مُلغاةً في هذه المعاني ، وقياس ما لا ستعمل على المختص المستعمل فيه أعظم الخلل وأوضح الفساد ... "[1].

- ومن ألفاظه المستعملة في ثنايا كتابه استعماله لفظ (زعم) في الغالب في معنى رأى أو ذهب في أمر اُخْتُلِفَ فيه من ذلك قوله: " زعم " نجده يستعملها على غرار استعمال ما قبله.
- يقول: " وزعم يونس: أن تَوْبَة وتَوَبَات ، بالتثقيل يقولها ناسٌ كثيرٌ "[2].
- وقوله: " هذا قول مشهور للفرّاء ، وزعم أنه لغة لبعض بني الحارث بن كعب "[3].
- وقوله: " والعرب تختلف في حركات أواخره ، فما كان منه برفع العين في مستأنفه كان لهم في آخره الرفع والنصب والخفض ، وهذه لغة قيس فيما زعم سيبويه نحو: رُدَّ ، رُدٌّ ، ورُدَ "[4].
- وقوله: " وقال الكسائي: إن الساكنين إن اجتمعا في كلمة واحدة ولم تجد إلى طرح أحدهما سبيلاً فحرِّكْ آخرهما إلى النصب مثل أيْنَ ، وكيْفَ ، وزعم أنَّه سمع بعض العرب قولهم: رأيت رجُلَيْنَ ، فنصب النون "[5].
- وقوله: " وكان أبو الحسن الأخفش[6] يزعم أن المحذوفة عين الفعل على حسب ما قدمناه والياء فيه واو (مفعول) "[7].
- وقوله: " وإلى هذا القول ذهب الكسائي فزعم أنّ الواو المحذوفة عين الفعل ، لا الواو الزائدة القائمة مقام واو (مفعول) ... ".
- وقوله: " فأما العِنْوَان، والعُنْوَان، فإن الكسائي زعم أنهما لغتان مثل الرِّضْوَان الرُّضْوَان... وزعم الكسائي أنه سمع: (فَمَا اسْتَطَاعُوا مُضِياً)[8] بالكسر والضم ، والضم هو الآثر الأشهر "[9].

---

[1] دقائق التصريف ، ص 512.
[2] نفسه ، ص129.
[3] نفسه ، ص157.
[4] نفسه ، ص187.
[5] نفسه ، ص197.
[6] سبقت الترجمة له.
[7] دقائق التصريف ، ص276.
[8] يس ، الآية 67.
[9] دقائق التصريف ، ص277-308-312.

- وقوله: " وزعم الخليل بن أحمد – رحمه الله – : أن (دلا مصاً) الميم فيه زائدة وهو (فُعَامِل) ... وزعم الخليل بن أحمد أن (فِرْسِناً) النون فيه زائدة لأنه عنده من: فرس ، يفرس "[1].
- وقوله: " وزعم أبوزيد أنه يقال: ضَفَنَ الرجل ، يَضفِنُ ، ضَفْناً إذا جاء ضَيْفا مع الضيف، فضَيْفَن في هذا المذهب (فيعل) "[2].

اتجاهه إلى المخاطب في عباراته:

يتجه أبو القاسم المؤدب في أسلوبه إلى القارئ حيث يشركه معه فيما هو يعرضه من شرح المسائل المختلفة وتفصيل الأبواب فأكثر من استعمال كاف الخطاب وتاء المخاطب " ألا ترى ، واعلم ، فافهم ، فافهمه ، فتفهمه ، فاقرن هذا بذاك تكتف به " من ذلك يقول: وكقولك: عقّ "[3] ، وإذا أخبرت عن الرجل[4] " وإذا شئت قلت "[5] و" إذا خاطبت "[6] و" إذا استفهمت "[7] و " فإن سُئلت "[8].

ويقول: " ألا ترى أنه يجوز ... "[9] ويقول: " ألا تراهم قالوا ... "[10] و " كما ترى: (ع ق ر) "[11] ويقول: " واعلم أنه لا توجد كلمة في جميع كلام العرب على أربعة أحرف متحركة الحروف "[12].

ويقول: " ... والفتحة أخف الحركات فكان أقرب إليها . فافهم "[13].

ويقول: " وقد قالوا في تثنيتها قولاً آخر قد ذكرته فيما تقدم من الكتاب فافهمه "[14].

---

[1] دقائق التصريف ، ص370-371.
[2] نفسه ، ص372.
[3] نفسه ، ص397.
[4] نفسه ، ص15-20-21-23-28.
[5] نفسه ، ص15-16-17.
[6] نفسه ، ص24-26.
[7] نفسه ، ص31.
[8] نفسه ، ص37-39.
[9] نفسه ، ص396.
[10] نفسه ، ص406.
[11] نفسه ، ص397.
[12] نفسه ، ص22-44-82-83-103-435-525-533-547.
[13] نفسه ، ص43.
[14] نفسه ، ص404-436.

ويقول: " ... ولهذا المعنى لم يصرفوا من الجمع ما لم يكن على مثاله واحد فتفهمه "[1].

إلى هذه العبارات يذهب أبو القاسم المؤدب في تنويع خطاباته وربما كان تأخير فعل الأمر الذي أكثر منه في نهاية أكثر أبواب دراسته (فاعلم ، فتفهمه ، فافهمه ، فافهم) تنبيهاً للقارئ وحملاً له على التذكر واليقظة.

سمات أسلوبية أخرى:

من السمات الأسلوبية التي استعملها المؤلف والتزم بها استخدامه المشيئة في أسلوبه من ذلك قوله: " وعلى هذا القياس سائر ما لم أذكره من سائر الأبواب كلّها فقس عليه تدركه إن شاء الله "[2] ، " مستعملاً فكرك فيه تدركه إن شاء الله "[3] ، " يسهل عليك الأمر فيها إن شاء الله "[4] ، " وعلى هذا تدركه إن شاء الله "[5].

كذلك أكثر من استعمال عبارة: " هذا مكان هذا ، هذا بذاك ، فقس هذه بتلك ينقس لك " تكرر ذلك في أسلوب أبي القاسم المؤدب ، منه:

- قوله: " وإنما اقتصرت على هذا المقدار في باب الجمع والوُحْدان لذكري إياه في أضعاف الأبواب المتقدمة ، فاقرن هذا بذاك تكتف به إن شاء الله "[6].
- وقال: " وقد قدَّمتُ ذكر علل هذه الأبواب مستقصياً ؛ لذلك تركت ذكرها في هذه المواضع ، فقس هذه بتلك يَنْقَسْ لك إن شاء الله "[7].
- وقوله: " وقد استقصيت ذكرها فيما تقدم من الكتاب ، فقس هذه بتلك يسهل عليك الأمر فيها إن شاء الله "[8].

وعلى هذا الأسلوب سار المؤلف في تناول موضوعاته.

---

[1] دقائق التصريف ص394-395.
[2] نفسه ، ص385.
[3] نفسه ، ص387.
[4] نفسه ، ص434.
[5] نفسه ، ص537.
[6] نفسه ، ص400.
[7] نفسه ، ص416.
[8] نفسه ، ص434.

المبحث الثاني

مصـــادره

1 - اللهجات العربية:

يعدُّ القاسم بن محمد المؤدب أحد الذين أَوْلَوْا اهتماماً كبيـراً بلهجـات العـرب ، فعلماء اللغة والنحو على اختلاف مناهجهم يأخذون من هذه اللهجات ما لا غنى لهـم عنه ، في كتاباتهم ، ومسائلهم اللغوية ، كما نجد أنه يتعرض لكثيـر مـن المسـائل اللغوية في كتابه (دقائق التصريف) والإكثار من ذكر اللهجات العربية التي تكمـن وراء تناوله للموضوعات النحوية والصرفية والصوتية.

وقد أخذت هذه اللهجات من عناية المؤلف ما يجعلها جديرة بتناولها على اعتبارها جزءاً مهماً في منهجه وطريقة تناوله في شرحه للمسائل ويتمثل ذلك في إقدامه علـى ذكر اللهجات العربية من خلال تناوله لأبواب الكتاب كما يأتي ذكره:

- من مظاهر هذا الاهتمام وحرصه على استيعاب كثير من اللهجات الواردة في نطـق بعض الكلمات العربية ، قوله في باب " الحكم في جميع أصول الصحيح وفروعه " ما جاء في (التّفعّلُ) : (وفيه لغتان أخريان: المُتفَّعل ، والتِّفَّعال ، نحو التكلَّم والمتكلَّم ، والتِكلام "[1]وقوله في الباب نفسه: " وإنما صارت التاء عند الصاد طـاءاً لموافقتهـا إياها في المخرج وذلك أن الصاد شديدة المخرج والتاء لينته فلو تركت علـى حالهـا لثقل ذلك على ألسن العرب ولم يصيرها عند السين طاء .. وإذا وليـت ظـاءً فـإن للعرب في ذلك لغتين: منهم من يجعل الغلبة للطاء ، فيصير التاء طاءً ويدغمها فـي الظاء ، ومنهم من يغلب الظاء عليها كقولهم: اطّلم واظّلم .. "[2].

وفي باب آخر يقول: "يجيء – مصدر الفعل المتعدي – على (فْعِلَة) نحو الذِلّة ، والقِلّة ، ومنها لغة أخرى القّلُّ ، والذّلُّ .. "[3].

---

[1] دقائق التصريف ، ص161.
[2] نفسه ، ص170.
[3] نفسه ، ص202.

- كذلك من مظاهر هذا الاهتمام باللهجات العربية قوله في باب (حكم جامع من جميع أبواب المثال من أصوله وفروعه) يقول: " وللعرب ثلاث لغات في الفعل اللازم الذي ثبتت الواو في غابره ... "[1].
- وقوله: " فيمن ترك الهمز وحرّك الياء وهو لغة ضعيفة لا يلتفت إليها... "[2]
- كل ذلك وأمثاله من قبيل ما يذكر عن بعض اللغات دون تقيد بتحديد أصحابها ، لأن قصده في مثل هذا لا يتعلق بذكر القبائل في بعض الأحيان ، بل القصد منه على أنه لغات ، أي لهجات متعددة في اللفظة الواحدة يختلف النطق فيها بين العرب.
- وقد يورد بعض هذه اللهجات المختلفة على هذا النحو غير منسوبة لقائليها على نحو قوله في باب (حكم في مَفْعَل ومَفْعِل من الأفعال الصحيحة والسقيمة) ، يقول: " غير أن أحرفاً معدودة جاءت في الباب الذي رُفعت العين في غابره باللغتين الكسر والفتح نحو المَطْلِع والمِطْلَع ، والمنْسِك والمنْسَك ، والمسْقِط والمسْقَط ، والمسْكِن والمسكَن... "[3] ثم يلي ذلك بالشواهد على هذه المسألة ، أما ما قاله في ذلك سيبويه: " لا نرى ذلك ، إلا أن قوماً من العرب تكلموا في (يَفْعِلُ) منها بالكسر فقالوا: يَنْسِكُ ، ويطْلَعُ ، ويغْرِبُ ، ثم قالوا في (المفْعِل) على ذلك القياس وكسروه حين جعلوه اسماً ، ثم ماتت لغتهم ... "[4].
- وقد يسوق اللهجة غير منسوبة لقائلها مع إيراده شاهداً عليها نحو قوله في أصول الصحيح وفروعه: " إنما صارت التاء عند الصاد طاءً لموافقتها إياها في المخرج .. وإذا وليت ظاءً فإن للعرب في ذلك لغتين: منهم من يجعل الغلبة للطاء فيصير التاء طاءً ويدغمها في الظاء ، ومنهم من يغلب الظاء عليها .. ومن المضاعف: اطّرّ ، ومن المنقوص: اصطاد وأطّال ، قال زهير بن أبي سلمى "[5].

هو الجوادُ الذي يعطيك نائلَه عفوا ويُظَلَمُ أحياناً فيطّلِمُ

---

[1] دقائق التصريف ، ص224.
[2] نفسه ، ص196.
[3] نفسه ، ص124.
[4] الكتاب ، 246/2.
[5] ديوانه ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1963ف ، ص152.

ثم يقول: " ويروى فيظَّلم ، وبعضهم يرويه: فينظِلمُ "[1] ، فلعل هذا أغناه عن التصريح باسم أصحاب هذه الرواية على سبيل الاكتفاء.

- ومما يتعرض له القاسم المؤدب في كلامه سوق بعض اللهجات العربية دون ذكر أصحاب هذه اللهجة أو اللغة قوله: " وقد قالت العرب: هذه بِلْيُ سَفَرٍ ، وبِلْوُ سَفَرٍ ، بالياء والواو ، وأصلها من الواو ، لأنهم يقولون: قد بلاّني فلان ، أي قهرني وغلبني ، فبنوا (بِلْيَ سفر) على (بلاّني) وقالوا: (بِلْوٌ) على الأصل ، ولم يسمع في أوله الضم "[2].
- وقوله في تغيّر الهمزة هاء في كلام بعض العرب ، فلم يذكر من يقول بذلك إنما اكتفى بذكر هذا الوجه من النطق وأعدّه من شواذ كلامهم ، حيث قال: " وقالوا: أراق يريق ، أراقة ، وهراق ، يهريق هراقة ، والعرب تصير الهمزة هاء في كلامها كثيراً ، ألا تراهم قالوا: إيّاك ، وهيّاك ، قال الشاعر"[3]

فهيّاك والأمر الذي إن توسِّعَتْ موارِدُهُ ضاقتْ عليك مصادره[4]

- ومنه أيضاً قوله في باب (الحكم في جميع أصول المضاعف وفروعه) يقول: " ومن العرب من يخفف النون ولا يشددها ، قال شاعرهم "[5]

رأتْهُ كالثُّغَام يُعَلُّ مِسْكا يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِي

يريد: فَلَيْنَني.

- ومن قبيل إشارته إلى اللهجات في النطاق الذي ألمعت إليه قوله: في باب (النبر من أولاد الأربعة) إذ يقول: " وفي عائره للعرب اختلاف ، منهم من يقول: رأى بإثبات

---

(1) دقائق التصريف ، ص170.

(2) نفسه ، ص306.

(3) البيت لطفيل الغنوي كما هو في ديوانه ، تح محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ، 1968ف ، ص102 ، وهو بغير نسبة في اللسان (أيا) و(هيا) وكذلك نسبه ابن جني في المحتسب ، 40/1 لمضرس بن ربع وشعره ، د. نوري القيسي ، فرز من مجلة المجمع العلمي العراقي ، م37 ، ج1 ، 1986ف ، ص82 ، والزبيدي في تاج العروس ، 438/10 ، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، 215/1 وفيه أن هذا البيت رواه أبو تمام في ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، أحمد بن محمد ، ت 421 هـ ، تح عبد السلام هارون ، ولم يعزه ولا عزاه أحد شراحه وقوله: (إن توسعت موارده) وقع في رواية المرزوقي ، ص1152 (إن توسعت مداخله) ، والاستشهاد بالبيت في قوله (فهياك) فإن أصل هذا اللفظ (فإياك) قابل الهمزة هاء.

(4) دقائق التصريف ، ص365.

(5) عمرو بن معد يكرب ، ديوانه ، تح هاشم الطعان ، بغداد 1970ف ، ص173 ، والكتاب ، 520/3 ، ويروى (تراه كالتغام) ، والخزانة ، 445/2 ، ومعاني القرآن ، 90/2 ، وفي اللسان (فلا) معناه: يصف الشاعر شعره أن الشيب قد شمله ، والتغام كسحاب نبت له نور أبيض ، يعل بالمسك: يطيب له ؛ وأصل العلل الشُرب بعد الشُرب ، يسوء الفاليات بما صار إليه من الشيب ، والشاهد فيه: حذف إحدى النونين في (فليني) ؛ فقيل نون النسوة ، وهو مذهب سيبويه ، وهو الراجح عندي ، لأن نون الوقاية أتى بها لصون الفعل ، وقيل: المحذوف نون الوقاية لأن نون النسوة ضمير.

الهمزة وهو على اللغة العالية المشهورة ، ومنهم من يقول: رَا بحذف الهمزة .. ومنهم من يثبت الهمزة في الغابر كما أثبتها في العائر أي: في الماضي ، ويلحقها بالجملة فيقول: يَرْأى ، وَترْأى .. وترك الهمزة في الغابر وإبقائها في العائر على اللغة العالية المعروفة من كلام العرب... "[1].

- ومنه أيضاً قوله فيما كان من الأسماء منقوصاً وكان مبنياً بالياء: " واعلم أن الاسم إذا كان من هذا الجنس منقوصاً كان مبنياً بالياء نحو لغو وثبو ، تقول في جمعهما: لُغِيّ وثُبِيّ ، وإنما أجمعوا فيه لأنهم يقولون: الُّغين واللِّغين ، فيصرفون النون ، فلما ردّوا إلى (فَعُول) بنوها على الياء ، فإن قال قائل: هلّا بنوها على لغة الذين يقولون: اللُّغُون ؟ قلت: إن الواو في اللُّغُون ، تصير ياءً في الجر والنصب فلا تثبت فبني عليها "[2].

فلم يصرح هنا باسم أهل هذه اللغة وقد اكتفى بذكر لفظة العموم والجمع فقط.

- ومما لم يصرح فيه أيضاً بأهل هذه اللغة المذكورة ، إنما ذكر شاهداً على هذه اللغة مع العلم بأن قائله من بني عقيل قوله : " وإن جمعت مفتوحاً أوله مكسور مثل: (عِدَة) و (زنة) ، و (مِئة) ، و (فِئة) على هذا الجمع كسرت أوله ، ولو رفعته على التوهم أنه من الفعل (فعُوُل) لجاز ، قال الشاعر:[3]

حْيـــــدَةُ خـــــالي ولقـــــيطٌ وعَلِـــــيْ
وحـــــاتِمُ الطـــــائيُّ وهَـــــاب المِئـــــيْ
ولـــــم يكـــــن كخالِـــــك العبـــــدِ الـــــدَّعيْ
يأكـــــلُ أزمـــــانَ الهُـــــزال والسِّـــــنِيْ
هنـــــاتِ عَيْـــــرِ ميِّـــــتٍ غيـــــر ذكِـــــيْ

فجمع المِئة (مئي) والسنة (سِنِي) ولكن الشعر مقيد فخففت الياء وهي مشددة.[4]

---

[1] دقائق التصريف ، ص421-422.
[2] نفسه ، ص317.
[3] نسبت الأبيات لامرأة من بني عامر ، وقيل لامرأة من بني عقيل ، ينظر دقائق التصريف ، ص317 ، و سر صناعة الإعراب ، 91/2 ، وفي اللسان (أمه) و(مأى) ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب ، 163/4 ، والنوادر ، لأبي زيد ، بيروت ، 1984ف ، ص321 ، والخزانة ، 304/3.
[4] دقائق التصريف ، ص317.

- ومن ذلك أيضاً قوله: " وهذه لغة من قال: تَخِذَ يتْخِذُ ... " ، قال الله عز وجل: (لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً)[1] فلم يذكر صاحب هذه القراءة ، وهي قراءة ابن كثير ت (120)هـ[2] وأبي عمرو بن العلاء ت (154) هـ [3] وقد ذكر شاهداً آخر من الشعر يوضح من خلاله أهل هذه اللغة ، حيث أورد قول الشاعر[4].

لقدْ تَخِذَتْ ردجْي إلى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِفاً كأُ فحُوضِ القطاة المُطَرِّق

أفحوص القطاة مجثمها ، والمطرق التي أتى لها ان تبيض[5].

- ومنه أيضاً قوله: " ومن العرب من يقول: دأبة ، وخأصة ، ورأة فيهمز الألف كراهية التقاء الساكنين ، وقال الشاعر "[6].

يا عجباً لقد رأيتُ العجبا

حِمَار قَبَّانَ يَسوقُ الأرنبا

خَاطِمَهَا زَأَمَّهَا أن تذهبا

وبعضهم يرويه: (خاطمها زَامَهَا ، بلا همز ...)[7]

- وفي قول الشاعر[8]:

أَبْلِغْ سَرَاةَ بَنِيَ بَكْرٍ وإخْوتِهِمْ أنّي لقيتُ بوادٍ خالِيءٍ رَجُلا

---

[1] الكهف ، الآية 77.

[2] عبد الله بن كثير بن المطلب إمام أهل مكة في القر اءة ، اُختُلِفَ في كنيته والصحيح ما قدمناه ولد بمكة سنة 45 هـ أخذ القراءة عن عبد الله بن السائب قد أدرك غير واحد من الصحابة وروى عنهم وكان أعلم بالعربية من مجاهد ، قال ابن مجاهد ولم يزل عبد الله هو الإمام المجتمع عليه في القراءة بمكة ، أنظر غاية النهاية في طبقات القراء ، 443/1 ، الفهرست ، ص45.

[3] أنظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى ، تح د . شوقي ضيف ، ط 2، دار المعارف بمصر، 1972ف ص396 ، وأبو عمرو بن العلاء ، أحد القراء السبعة ، ينظر أخبار النحويين البصريين ، ص22.

[4] الممزق العبدي ورد هذا البيت في الأصمعيات ، الأصمعي ، تح شاكر هارون ، دار المعارف بمصر ، 1964ف ، ص165 ، والأشباه والنظائر ، 260/1 ، وتذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تح د. عفيف عبد الرحمن ، بيروت ، 1986ف ، ص146 ، والمقتصد في شرح شواهد الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تح د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، 1982ف ، ص402 ، وشرح شواهد المغني ، السيوطي ، ت 911 هـ ، دمشق ، 1966ف ، 680/2 ، ولسان العرب (فحص) و(نسف) و(طرق) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ، ص388 ، 541 ، والخصائص ، 287/2.

[5] دقائق التصريف ، ص349.

[6] هذا الرجز من كلام الضب للضفدع فيما تزعم العرب ، ينظر سر صناعة الإعراب 76/1 ، والممتع في التصريف ، ص320 ، والمنصف ، ص245 ، وقد تكلم على هذا الرجز بإفاضة البغدادي في شرح شواهد الشافية ، وبدون عزو ، ص167-174 ، وبلا عزو في الخصائص ، 105/3 ، وبلا عزو في اللسان (زعم) و(قبن) ، حمار قبان: دويبة مستديرة تتولد من الأماكن الندية وهي صغيرة لازقة بالأرض ذات قوائم كبيرة ، خاطمها: خاطمها إياها وهي من الخطام وهو الزمام وأراد زامَّها: فحرك الهمزة ضرورة لاجتماع الساكنين.

[7] دقائق التصريف ، ص195.

[8] رؤبة في شرح شواهد الشافية ، ص175.

يقول: " وقد ترك بعضهم الهمز في مثل هذا وحرّك اليـــاء وهـــو لغـــة ضـــعيفة لا يلتفت إليها ... "[1].

- وخلاف ذلك النمط الذي سار عليه من عدم التصـــريح بأصـــحاب اللهجـــة نجـــد أن أبا القاسم المؤدب في كثير من الأحيان يتعرض لذكر اللهجات العربية وذكر أصحابها على كثرة القبائل العربية التي أورد لهجات تنسب إليها قد بلغت ، ثلاثة عشرة قبيلـــة على حد قوله:

1- لهجة أهل الحجاز: " أعلم أن أهل الحجاز يظهرون التضعيف في الأمر إذا اســـتقبله ألف ولام ويخفضون آخره فيقولون: أرْدُدِ البابَ ، على الأصل ... "[2].
2- لهجة أهل مكة: " وأمّا أهل مكة فإنّهم يقولون: جاءني المُرْءُ يا هذا... "[3].
3- لهجة أهل نجد: " وأما بنو تميم وأهل نجد فيقولون: الفُتْيا ، البُقْيا ، والرُّعْيَا... "[4].
4- لهجة أهل اليمن: " وحكي عن بعض أهل اليمن: هُوَّ ظَرِيفٌ بتشديد الواو "[5].
5- لهجة بني أسد: " فإن قال قائل: قد قالت العرب: الفتْوى والبَقْوَى ، والرعْـــوَى مـــن أرعوت ، فما أخرجهنّ إلى الواو وهن من الياء ؟ قلتُ: كان أصلهن: الفتيا ، والبقيا ، والرعيا ففتحها أهل الحجاز وبنو أسد ، وألحقوها بمصادر الواو إذ فتحوا أولها كمـــا فعلو بـــ(شَرْوى) "[6].
6- لهجة بني عامر: " ومنهم مَنْ يقول: يَاَجَلُ ، وياجَعُ ، قال الفرّاء: وهم بنـــو عـــامر ، وذلك أن من لغتهم: أنت تِيجَلُ ، ونحن نِيجَلُ ، وأنا إِيجَلُ... "[7].
7- لهجة بني كلاب: " وقالت كلاب ، وعقيل وعامة قيس: (أُخْوَة) وهي جمـــع مثـــل: غِلْمة ، وجِلّة... "[8].

---

[1] دقائق التصريف ، ص196.
[2] نفسه ، ص45-192-206-224-251-302-538-540.
[3] نفسه ، 520.
[4] نفسه ، ص45-302.
[5] نفسه ، ص539.
[6] نفسه ، ص301-302-5-3.
[7] نفسه ، ص225.
[8] نفسه ، ص305.

8- لهجة تميم: " المصدر لا يُدرك إلا بالسماع ، فإذا ورد عليك فِعْلٌ واقع من فَعَل يَفْعُلُ، أو فَعَل يَفْعِل ، ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على (الفَعْلِ) أو على (الفُعُول) ، فالفعلُ مذهب أهل نجد والفعول: مذهب أهل الحجاز، تميم وأشباهه "[1].

9- لهجة ربيعة: " ويجوز أن تكون اللام ساكنة والتضعيف غير ظاهر، وهي لغة لربيعة وبها نزل قوله عز وجل: (وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً)[2] .."[3].

10- لهجة طيء: " ويجيء (المصدر) على (فُعْلَلٍ) نحو: الحُولَل ، والسُّؤدَدِ ، يزيدون لاماً ودالاً ، والأصل فيهما لام واحدة ، ودال واحدة ، وهي لغة طيء "[4].

11- لهجة قيس: " والعرب تختلف في حركات أواخره – أي فعل الأمر من المضاعف – فما كان منه برفع العين في مستأنفه كان لهم في آخره الرفع والنصب والخفض ، وهذه لغة قيس فيما زعم سيبويه نحو رُدَّ ، رُدُّ ، رُدِّ "[5].

12- لهجة قضاعة: " وقضاعة تمدُّ الألف الأولى فتقول: آنا خير منك "[6].

13- لهجة كِنانة: " وحُكَى عن بعض كِنانة: في (أولئك) أُولَّى ففعلوا ذاك ، وهو شاذٌّ مرغوب عنه "[7].

- ومن قبيل التقصي والعناية بلغات العرب يدفعه منهجه أحياناً إلى إيراد بعض هذه اللغات وإن كانت على غير القياس . نحو قوله: " وقد جاءت أحرف من هذا الباب مضمومة الأول نحو: مُدْهُن ومُسْقط ، ومُدقٌ ، وقال بعضهم مِدَق على القياس "[8].
- كل ذلك يدل على الاهتمام والعناية باللهجات العربية عامة ، ولاسيما الحجازية والتميمية منها ، ويدل كذلك على تحقيقه وتدقيقه فيما يتصل بهذه اللهجات ، وسوقه لها كلما دعته المناسبة لذكرها وتطلبه المقام.

---

[1] دقائق التصريف ، ص45 ، وينظر ص193-194-206-225-242-275-302-388.
[2] طه ، 97.
[3] دقائق التصريف ، ص186-388.
[4] نفسه ، ص264.
[5] نفسه ، ص187 ، وينظر ص193-194-305.
[6] نفسه ، ص538.
[7] نفسه ، ص541.
[8] نفسه ، ص126.

- كذلك من قبيل اهتمامه باللهجات العربية أثناء عرضه للمسائل اللغوية ، موازنته بين اللغات ، وتفضيل بعضها على بعض ، أو إثبات إحداها بأنها اللغة المشهورة على نحو ما نجد في قوله: " وفي عائره للعرب اختلاف ، فمنهم من يقول: رأى بإثبات الهمزة وهو اللغة العالية المشهورة ، ومنهم من يقول: رَا بحذف الهمزة ، ومنهم من يقول: رَاءَ يراءُ على وزن: راعَ يراع ... "[1].
- هذا ويُلِمُّ القاسم المؤدب أحياناً ببعض الخصائص اللهجية التي تتسم بها بعض القبائل العربية مما عدّه اللغويون عيبا فيها على حد قوله: " واستعملت الشين في لغة لربيعة يقولون عليكشْ ، واليكش ، يُقال: مَنْ ترك عنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة فهو من الفصحاء ... "[2].
- ومن ذلك نلاحظ أنّ صاحبنا من الذين لهم دراية باللهجات وطبيعة المجتمعات والقبائل في أخذ ما يسهل نطقه من لهجات غيرها وترك ما يعبر عنها من لهجتها ويدل ذلك على ثقافة المؤلف الواسعة حول اللهجات العربية: فهو يدرك خصائص بعض اللغات كما أسلفنا الذكر ، وما جاء في كتابه من اللهجات العربية ما هو إلا دليل على علمه بهذه اللهجات ووعيه التام بها ، فهو يدرك ما كان منها على وجه الصحة وما جاء منها على القياس ، وما هو مخالف له مما يعدّه غلطاً تكلمت به العرب ، ففي بعض الأحيان يرد بعض القراءات ويضعف بعضها وفي مواطن أخرى يقرّ بصحة بعضها ويفاضل بين بعضها الآخر.

كل ذلك يدل على إلمامه بموضوع اللهجات العربية ، وإدراكه لسر نواميسها وأثرها في انتقال اللغة أو اللهجة من قوم إلى غيرهم ، نتيجة للتأثير والتأثر بين القبائل العربية على نحو ما رأينا في اللغة بصورة خاصة.

---

[1] دقائق التصريف ، ص421-422.
[2] نفسه ، ص388.

2 -نقولاتـــه:

نلحظ بوضوح أن أبا القاسم المؤدب في كتابه دقائق التصريف له اطلاع واسـع على مختلف الثقافات وخاصة جهود الصرفيين السابقة له ونقله عنهم بتنوع مصـادر هذا النقل ما يدل على سعة اطّلاعه وتمكنه في هذا العلم ، فقد اطّلع على كثيـرٍ مـن كتب اللغة والنحو والصرف ، التي سبقت تأليفه (لدقائقه) ويظهر هذا واضحاً فـي نقولاته واقتباساته عن هؤلاء السابقين من العلماء ، يكون بعضها منقولاً ممـا ضـاع أو لم ينشر من مؤلفاتهم ، وما هو مخالف لما كرّسه الاستعمال ما لا يفسـر إلا أنّهـا استعملت على لسان بعض النحاة في طور مخاض النحو وتكوّن مادته ، والملاحـظ أن أبا القاسم أمين في نقله وفي نسبة الآراء إلى أصحابها ، وإحالته ، وإن كانت قليلة عن المصادر التي أخذ عنها ، أو أفاد منها ، وقد بيّن ما جاء من هذه النقولات ما هو أصوب من غيره ، واختاره ، أو رجحه عمّا ورد من نقولات غيره ، وقد تنوع نقلـه عن المصادر من ذلك نقله لبعض القراءات القرآنية ، وقليل من الأحاديث النبويـة ، وألمّ بكثير من لهجات العرب وأشعارهم الفصيحة ، وبعض من كلامهـم نقلـه عـن بعض كتب النحو والتصريف ، والمعجمات ، وبعض ما نقله عن أعلام النحـو مـن أقوال وتخريجات والتقيّد بما رواه عن أئمة النحو في كثير من الاستعمالات النحويـة متارجحاً بين القلة والكثرة في عدد النقول ، وقد ساعده ذلك على توفير مـادة كتابـه وقد كان أكثر من نقله عن أبرز علماء اللغة كما سيتضح من خلال هذا البيان وهـو موجز مرتب عن نقله عنهم وعدد مرات النقل عن كل منهم:

1- يحيى بن زياد الفرّاء 60 مرة ، ينقل عنه قوله في بعض أحكـام الأفعـال الماضـية ، إذا أخبرت عن الرجل بالفعل المضمر نصبت اللام وفـي ذلـك يقـول : " وإن شـئت قلت: نصبت اللام ، لأنه صار مبنياً على التثنية وحظها السكون ، هذا قول الفراء "[1].

2- الخليل بن أحمد 49 مرة ، ومن نقله عنه قوله في باب (حكم في جمل المصادر): " وأول من سماه مصدراً ووسمه به الخليل بن أحمد، أبو عبد الـرحمن البصـري.. "[2]

---

[1] دقائق التصريف ، ص 15-16 ، وفي ذلك أنظر معاني القرآن ، 92/1.

[2] نفسه ، ص 44

ومنه أيضاً قوله : " قال الخليل بن أحمد البصري[1] ، رحمه الله : المُكّا ، طائر أغبر طويل المنقار والرجلين "[2].

3- الكسائي 40 مرة ، من ذلك قوله في بعض أحكام المضاعف في الأمر منه بغير ألف نحو (رُدَّ ، رُدُّ ، رُدِّ) قوله : وقال الكسائي : رفعه على أنه نقل إليه ضمة الحـــرف الأول وقت الإدغام ، وكذلك قوله في (فِرِّ) بالكسر ، (مسَّ) بالفتح فأفهم "[3].

4- سيبويه 28 مرة ، من ذلك قوله : " وقال سيبويه[4].

5- أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري 15 مرة ، فمن نقله عنه قوله : " وقال أبو بكر محمد ابن القاسم الأنباري[5]: القول عندي في هذا الذي لا يجوز غيره هو قول الفراء "[6].

6- ابن السكيت 14 مرة.

7- قطرب 13 مرة.

8- الأصمعي 10 مرات.

9- ابن قتيبة 10 مرات.

10- ثعلب 8 مرات.

11- أبو عثمان المازني 5 مرات.

12- الأحمر 5 مرات.

13- أبو عمرو ابن العلاء 4 مرات.

14- هشام بن معاوية ت (209)هـــ[7] 3 مرات.

15- أبو جعفر الرؤاسي مرة واحدة.

- نلاحظ أن أبا القاسم المؤدب أنه نقل أكثر ما نقل عن الفرّاء والخليل بن أحمد وكان يكثر في ترديد اسم الفرّاء في المسائل ويستشهد بكلامه ، وعن تقديمه لأقوال النحويين نجـــده

---

(1) ينظر العين 5/ 287 .
(2) دقائق التصريف ص 95.
(3) نفسه ، ص 188.
(4) ينظر الكتاب 3/1.
(5) في كتابه المذكر والمؤنث ، 175/1.
(6) دقائق التصريف ، ص 66.
(7) هـ شام بن معاوية الضرير ويكنّا أبي عبد الله ، من علماء الكوفيين ، صاحب الكسائي ، وله من الكتب ، كتاب المختصر ، كتاب القياس ، أنظر نزهة الألباء ، ص164 ، وفيات الأعيان ، ص85/6 ، الفهرست ، ص110.

يميل وإن كان ميلاً خفياً إلى بعض أعلام الكوفيين من النحاة ، وخاصة أبا بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنبا ري ويحيى بن زياد الفرّاء ، وعندما تتعدد الآراء في الظاهرة الواحدة أو الاستعمال الواحد ينهي استعراضها بتقديم رأي الأنباري[1] ، ولا يستبعد أن يكون هذا راجعاً إلى تتلمذ أستاذه الهيثم بن كليب الشاشي عليه ، واتصال سلسلة السند عن طريقه بينه وبين ابن الأنبا ري إذ يقول: " وأنشدني عنه الهيثم – رحمه الله –[2] ، ولئن غلبت صبغة المحايدة على نقله لمختلف الآراء فإن المواطن القليلة التي يجرؤ فيها على ترجيح رأي تبرز مكانة الفرّاء في نظره واعتماده عليه في بعض مسائله ، على نحو قوله: " والقول الذي يعتمد عليه قول الفرّاء " و " القول الصحيح الذي لا يجوز غيره قول الفرّاء ..."[3] ثم يلي ذلك ما ينقله من كلام الخليل ممثلاً للنزعة البصرية في مواطن عدة ، يأتي تواتر نقله عنه في المرتبة الثانية.

- إن أهم ملاحظة يجب ذكرها عند الحديث عن نقله عن أهم علماء اللغة أنه يميز بين المتقدمين والمتأخرين منهم على حد قوله ، فأولئك هم الأئمة الموثوق بعلمهم وإن اختلفت آراؤهم لم يهمل بعض تخريجاتهم ، فإنه لا يبدو واثقاً من قوله بنقله وهو يتحدث عن أصول المضاعف وفروعه: " وهذه العلل التي ذكرتها في فروع المضاعف علل أحدثها المتأخرون لا أحكم على صحتها ، ولم أجد لواحد من الأئمة فيها كلاماً ، وكنت أودعه هذا الكتاب ... وكرهت أن أخلِّيَ كتابي هذا عنها فذكرتها وأنا غير معتمد عليها ، إذ لا أصل لها يثبت ولا فرع يلسق وأرجو أن الناظر في هذا الكتاب إذا تأمل مرادي في ما ذكرته لم يبادر بالطعن عليّ إن شاء الله "[4] ، ولعل تقديره لهؤلاء العلماء وإكباره لهم هو الذي يفسر نقله لآرائهم ، وتخريجاتهم وإن اختلفت دون أن يبدو عليه غالباً ما كان يسعى إلى ترجيح بعضها على حساب بعضهم ، والالتزام إزاءها بموقف الحكم ، فمن نقله عن البصريين قوله: " ما كان من الفعل الثلاثي عند البصريين – لأنهم – يعتبرون

---

(1) دقائق التصريف ، ص66-113-114-191-192-234.
(2) نفسه ، ص549.
(3) نفسه ، ص74-223.
(4) نفسه ، ص214.

فيه البناء "[1] والإحالة على نقله لأعلام الكوفة أو نقله لآراء الكوفيين ومجاراته لهم صريحة في اعتباره المصدر مشتقاً من الفعل الماضي ومأخوذاً منه[2].

- أما ما يخص ثقافة المؤلف ، وإطلاعه فهي تبرز فيما نقله عن بعض الكتب منها ما هو مفقود ولم يعثر على نسخه منها على نحو نقله عن كتاب (الجمع والتثنية) للفرّاء من ذلك قوله: " وقال الفرّاء في كتاب (الجمع والتثنية) في قوله عز وجل: (الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[3] الحمد: فَعْلٌ لا يُجمع ، تقول: الحمدُ لله كثيراً ، فجعل معنى الجمع في القلة والكثرة ، كما قال الله عزَّ وجلَّ: (اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْراً كَثِيرا)[4] فجعله كثيراً وهو على لفظ الواحد وهو (الذِكْرُ)... "[5].

وكتابه (المعرّب) يقول: " وقد أخرجوا الاسم مشبهاً بالفعل أيضاً فقالوا: غَدْوٌ ، أنشد الفرّاء في (كتاب المعرّب) من مكانين[6]:

وما الناسُ إلا كالديار وأهلها *** بها يومَ حَلّوها وغَدْواً بلاَقَعُ...[7]

" ونقله عن بعض الكتب الموجودة مثل نقله عن كتاب (عيون الأخبار) لابن قتيبة ت (270)هـ[8] ينقل عنه قائلاً في باب (حكم جامع من جميع أبواب المثال من أصوله وفروعه): في الوجه الأول من ذوات الواو: وعد يَعِدُ، وَعْداً، وعِدَةً ، ومَوْعدةً ، وموعوداً ، وميعاداً ، وَوَعْدةً ، واحِدةً ، فهو واعد وذاك موعود ، قال الشاعر[9]:

وَعَدْتِ وكان الخلْفُ مِنْكِ سجيَّة *** مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أخَاهُ بِيَثْرَبِ

---

[1] دقائق التصريف ، ص15-16-24.
[2] نفسه ، ص15-16-37-44.
[3] الفاتحة ، 2.
[4] الأحزاب ، 41.
[5] دقائق التصريف ، ص45-46.
[6] هذا من كتب الفرّاء المفقودة ، والبيت للبيد في ديوانه ، تح د. إحسان عباس ، الكويت ، 1962ف ، ص169 ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، 533/1 ، والشعر والشعراء ، 284/1 ، والشاهد فيه قوله: (غدواً) مما يدل على أن أصل (غد) بالواو ؛ فإذا نُسب إليها قيل: غدويٌ.
[7] دقائق التصريف ، ص304.
[8] أبو محمد عبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة ، وفيات الأعيان ، 42/3-44 ، بغية الوعاة ، ص191 ، نزهة الألباء ، ص209 ، انباه الرواة ، 143/2.
[9] البيت نسب لأكثر من شاعر ، فهو لعلقمة الأشجعي في شرح بانت سعاد لابن هشام، ص156 ، وينظر الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ت 224هـ ، تح عبد المجيد قطامش ، دمشق ، 1980ف ، ص87 ، والخزانة، 58/1، وجمهرة اللغة، ص1123 ، اللسان (ترب) و(عرقب) ، وللشماخ في ديوانه ، تح صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، القاهرة ، ص430 ، وشرح أبيات سيبويه ، 343/1 ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ، ص173-253 ، ويروى (بيثرب) وهي مدينة الرسول – عليه أفضل الصلاة والسلام - ، و(يترب) بالتاء وفتح الراء موضع قريب من اليمامة ، و(عرقوب) رجل من العماليق يضرب به المثل في خلف الوعد ، ينظر مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد ا بن محمد النيسابوري ، قدم له وعلق عليه نعيم حسن زرزور، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 367/2-368 ، وأساس البلاغة ، تأليف الزمخشري ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ، 2000ف ، والتاج (عرقب)

وقرأت في كتاب عيون الأخبار[1] بخط القتبي[2] (بَيَتْرَبِ) بالتاء وفتح الراء،...[3]، وكتاب (معاني الشعر) لابن السكيت ينقل عنه في باب أصول المنقوص وفروعه قوله: " قال ابن السكيت في معاني الشعر وأنشد[4]:

قَرِّبا مَرْبَطَ النَّعامة مني *** لقحت حرب وائل عن حيالِ

أي: بعد حيال ، أي: هاجت بعد سكونها "[5].

وعلى كل فلهذا الأثر النفيس مكانة يحظى بها مؤلفه ، لا تقل أهمّية عن غيره من كتب الصرف المتداولة بل إنّه يفوق ذلك فهو يحتفظ لنا من أقوال العلماء مقتبسات ونقولات قد يكون بعضها منقولاً عمّا ضاع أو ممّا لم ينشر من مؤلفاتهم ، ومنها تتعين من خلالها ملامح المؤلف وثقافته الواسعة.

---

(1) عيون الأخبار ، ابن قتيبة ، دار الكتب المصرية ، 1925-1930ف ، 147/3.

(2) أي أبو محمد عبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة ، مؤلف عيون الأخبار.

(3) دقائق التصريف ، ص218-246.

(4) للحارث بن عباد في الأصمعيات ، ص71 ، والكامل في القواعد العربية ، تأليف أحمد زكي صفوت ، ط4 ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1963ف ، ص776.

(5) دقائق التصريف ، ص259.

الفصل الثاني

شواهـــــده وأدلته النحـــــوية

المبحث الأول: شواهـــــــده .

المبحث الثاني: أدلته النحوية .

المبحث الأول

شواهـــــده

من الأمور المقررة لدى الباحث في دراسته عند معالجة بعض الجوانـــب المنهجيـــة المهمة عند أبي القاسم المؤدب هي كثرة شواهده التي اعتمدها في كتابه كلما دعت إليها مقتضيات الاستشهاد بها.

لقد اعتمد أبو القاسم في الاستشهاد على المسائل المعروضة في كتابه على الشـــواهد القرآنية ووجوه قراءاته ، وقليل من الحديث النبوي الشريف، وكثير من الشعر العربي ، والنثر والأمثال ، وسأوضح كل ذلك بحديث مستقل يبين أهم جوانبه.

1 - القرآن الكريم:

أجمع العلماء على أن القرآن الكريم هو أثبت وأصح أثر وصل إلينـــا ، والمعتمـــد الأول في وضع القواعد والأصل الأصيل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو.

يهتم أبو القاسم المؤدب اهتماماً كبيراً بالشواهد القرآنية ، فلا تكـــاد تمـــر المســـألة الواحدة أو الجزئية البسيطة في المسألة المعروضة إلا واتبعها بالشـــاهد القرآنـــي ، وإذا توافرت في ذلك الشواهد القرآنية فإنه يكثر من إيرادها متتابعة للتأكيد والتصديق علـــى المعاني المراد الوصول إليها ، من أمثلة ذلك تناوله للفعل الماضي وهو على ثلاثة أنواع نص ، وممثل ، وراهن ، ويستدل على (الراهن) بـــ(كان) يقول[1]: الراهن: المقـــيم على حالة واحدة مثل قول الله عز وجل : (وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا)[2] وقوله عز وجل: (كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)[3] وقوله في الباب نفســـه فيمـــا يخـــص الاستفهام لجمع النساء يضرب لذلك شواهد قرآنية كثيرة يقول[4]: " وللنسوة : أتفعلْـــنَ: قـــال عـــز وجـــل: (أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)[5] وقـــال: (أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ)[6]

---

[1] دقائق التصريف ، ص19.
[2] الأحزاب ، الآية 27.
[3] مريم ، الآية 19.
[4] دقائق التصريف ، ص31.
[5] هود ، الآية 73.
[6] الشعراء ، الآية 165.

وقال: (أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ)[1] وقال: (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ)[2].

هكذا يتناول صاحبنا مسائله مستدلاً عليها بالشواهد القرآنية، دليلاً على تقرير أحكامها وتصديقاً لها"[3].

ومن قبيل اهتمامه بذكر الشواهد القرآنية ، نراه يعقب على ذكره للشاهد القرآني بشاهد من الشعر أو من أمثال العرب للتدليل والتصديق على ما فسره من قول ، إذ يقول في باب " حكم في النعوت ووجوهها" : " قد يوصف الرجل والمرأة بلفظ المصدر ويُترك الكلام على بنية واحدة في الواحد والواحدة والاثنين ، والجماعة يقال .. وخصْمٌ. قال الله عز وجل: (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ)[4] ، فقوله عز ذكره: (تسوّروا) دالّ على أن المراد بالخصم: الخصوم. وقال جلّ وعز: (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ)[5].

وقال زهير بن أبي سلمى[6]:

متى يَشْتَجِرْ قومٌ يقُلْ سرواتُهُم هُمُ بيننا فهُمُ رِضًى وهمُ عدْلُ

يقول: وقد يجوز أن يذهب بها مذهب الأسماء فيثني ويجمع ويؤنث ، قال ذو الرمة:[7]

أبَرَّ على الخُصُومِ فليس خصْمٌ ولا خصمانِ يغلِبُهُ جِدَالا ...[8]

ويسترسل المؤلف بذكر الشواهد المتنوعة على هذه المسألة من القرآن الكريم والشعر العربي وفي ذلك كفاية لما فسرنا من تتبعه الشاهد القرآني بشيء من كلام العرب تصديقاً منه على بعض أحكام اللغة.

---

[1] الأعراف ، الآية 28.
[2] البقرة ، الأية 44.
[3] دقائق التصريف ، ص40-41-297-503.
[4] ص ، الآية 21.
[5] الذاريات ، الآية 24.
[6] من قول زهير في مدح هرم بن سنان ، والحارث بن عوف ، ديوان زهير ، ص107 ، ويشتجر: يختصم ، وسرواتهم: أشرافهم ، جمع سراة ومفرد سراة سرى وهم بيننا: هم الحاكمون بيننا ، كما تقول الله بيني وبينك.
[7] ديوانه ، (شرح أبي نصر الباهلي) ، تح د. عبد القدوس أبو صالح ، 1972-1973ف ، ص1554.
[8] ينظر دقائق التصريف ، ص80-81.

- وفي مواطن أخرى من اهتمام أبي القاسم بالشواهد القرآنية يتجه في منهجه إلى تصدير هذه الشواهد بكلمات التقديس والتنزيه لله تعالى كقوله:" قول الله جلّ وعزّ "[1]. وقوله: " قوله عزّ وجل "[2] وكذلك " قول الله عزّ وجلّ "[3] و" قال الله تبارك وتعالى"[4] و" قال جلّ ذكره "[5] و" قوله عز ذكره "[6] و" قال جلّ وعزّ "[7] و" قال الله تعالى "[8] و " قوله تعالى "[9].

وقد يخالف أبو القاسم المؤدب هذا الاتجاه في بعض الأحيان حين يذكر الشواهد القرآنية ، مسبوقة بالفعل (قال) أو (قوله) و(كقوله) دون ذكر أي صورة من صور التقديس أو التنزيه ، منه قوله[10]: " الماضي ثلاثة أنواع نص وممثل ، وراهن ، فالنص: ما وافق لفظة لفظ الماضي ومعناه معناه ، مثل قوله: (ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً)[11].

وفي موطن آخر يقول: " وللنسوة أَتَفْعَلْنَ "[12] وقال: (أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ)[13] وقال: (أَتَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ)[14] وقال: (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ)[15].

ومن قبيل ذكره الشاهد القرآني دون تصدره بأي عبارة من عبارات التنزيه قوله[16]: وكما قال: (قُلِ الْحَمْدُ لِلّهِ وَسَلاَمٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى آللّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ)[17]

---

(1) دقائق التصريف ، ص17-19-23-35-45-112-123-131-467-470-511.
(2) نفسه ، ص19-20-23-24-31-120-126-131-136-297-380-389-517-524-544.
(3) نفسه ، ص31-32-38-40-70-80-99-104-115-507-515-544.
(4) نفسه ، ص35-41-125-167-189-233-254-304-312-313.
(5) نفسه ، ص71.
(6) نفسه ، ص80-105-111-266.
(7) نفسه ، ص80-81-131.
(8) نفسه ، ص83-455.
(9) نفسه ، ص131-144-192-309.
(10) نفسه ، ص17.
(11) النحل ، الآية 75.
(12) دقائق التصريف ، ص31.
(13) الشعراء ، الآية 165.
(14) الأعراف ، الآية 28.
(15) البقرة ، الآية 44.
(16) دقائق التصريف ، ص33.
(17) النمل ، الآية 59.

وفي موضع آخر يقول[1]: ومثله قوله: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ)[2].

من هنا نجد أن أبا القاسم المؤدب لا يلزم نفسه باتجاه معين يسير عليه في سائر تناوله للشواهد القرآنية ، ففي كثير الأحيان يستهل الشاهد القرآني بعبارة التقديس أو التنزيه وفي قليل من المواضع الأخرى يكون الأمر على عكس ذلك ، فلا يلتزم بذكرها ، وقد يجمع بين الأمرين في الموطن الواحد فيذكرها مرة ويتركها أخرى.[3]

- ولابن المؤدب حرص ديني يظهر في الشواهد القرآنية فهو يتحفظ دائماً عند ذكر معنى الآيات وتأويلها يقول: " والماضي يكون بمعنى المستقبل في باب الجزء ، الدليل عليه قول الله: (تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ)[4] معناه: والله أعلم – إن يشأ يجعل لك "[5] ، وفي موضع آخر يقول: " ... قال الله عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ)[6] المعنى: والله أعلم – احفظوا أنفسكم واشتغلوا بأعمالكم "[7] وقوله: " وكذلك قوله عزّ وجلّ: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)[8] يريد البهائم ، هكذا قال بعض المفسرين[9].

وقوله عزّ وجل: (بُورِكَ مَن فِي النَّارِ)[10] قالوا تحقيق على النار والله أعلم[11] وكذلك في قوله عز وجل: (فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ)[12] كأن المعنى فمن يكذبك بعد بالدين ، هذا الغالب على المعنى ، والله أعلم[13].

---

(1) دقائق التصريف ، ص38-39.
(2) البقرة ، الآية 188.
(3) دقائق التصريف ، ص40-44-96-106-114-115-226-388-437-508-510-514-517-518-524....
(4) الفرقان الآية 10.
(5) دقائق التصريف ، ص20.
(6) المائدة ، الآية 105.
(7) دقائق التصريف ، ص112.
(8) الحجر ، الآية 20.
(9) دقائق التصريف ، ص140 ، وينظر تفسير مجاهد ، مجاهد بن جبر ، تح عبد الرحمن الطاهر بن محمد السورتي ، بيروت ، 340/1 ، وتفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، القرطبي ، محمد الأنصاري ، القاهرة ، 1967ف ، 13/10.
(10) النمل ، الآية 8.
(11) دقائق التصريف ، ص140.
(12) التين ، الآية 7.
(13) دقائق التصريف ، ص141.

- وقد يخالف في النادر هذا المسلك التحفظي في تأويل بعض الآيات من ذلك ذكره معنى الشاهد وهو التوجيه النحوي للشاهد طبقاً لما أورده له مثل قوله في تفسير الآيات الكريمة والمعنى كذا ... والتقدير كذا...على نحو ما جاء في قوله عز وجل (قَدْ أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً رَّسُولاً)[1] ، انتصب (الرسول) بمشتق من (الذكر، وتلخيصه: ذكرا يذكر رسولا)[2] وفي قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً)[3] أي عيشا ، ولو أراد وقت العيش لقال: معيشا[4].

وفي قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ)[5]... والمعنى فيه: " أن لا تعبدوا إلا الله ، و أفغير الله تأمروني أن أعبد ، ومن آياته أن يريكم... "[6] وكذلك ما قاله في قول الله عز وجل: (لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ)[7] معناه بغير التعريف: " ليخرجن أعز أهل المدينة أذلّهم "[8].

- وعلى هذا يسير في أكثر كتاباته[9] فالشرح والتفسير في هذه الشواهد وأمثالها يعدُّ توضيحاً نحوياً حتى يتمثل للقارئ مهمتها المنوطة بها وتحقيقاً للغاية المطلوبة ، على نحو ما قدمنا من معاني بعض الآيات الكريمة . وقد لا يقتصر في ذلك على هذا الشرح اللغوي بل يتعداه إلى شرح بعض المفردات الواردة في النص توضيحاً للشاهد من الوجهة الصرفية وهذه من مهمة اللغوي على نحو ما جاء في قول الله عز وجل: " (ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى)[10] أصله يتمطط من المطيطاء وهي مشية فيها تبختر ، بل لا يكتفي بهذا القدر ويورد ما يدل على ذلك وهو قول الرسول عليه الصلاة والسلام يقول: قال رسول الله e : (**إذا مشتْ أمَّتي المطيطاء وخدمتهم فارس والروم كان**

---

[1] الطلاق ، الآية 10.
[2] دقائق التصريف ، ص114.
[3] النبأ ، الآية 11.
[4] دقائق التصريف ، ص123.
[5] الروم ، الآية 24.
[6] دقائق التصريف ، ص132.
[7] المنافقون ، الآية 8.
[8] دقائق التصريف ، ص234.
[9] نفسه ، ص273-283-284.
[10] القيامة ، الآية 33.

بأسهم بينهم)[1] وفي قول الله عز وجل: (قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا)[2] ، لأن البخيل يُخفي منزله ليمنع حقوق الله الواجبة عليه ، والمطيع لله يظهر مسكنه ليعرفه الأضياف والعفاة ... فحين استثقل التضعيف نقل إلى: دسّاها ثم صارت الياء ألفاً ، هذا أصل الحرف عند اللغويين ، على أن (دسىَّ) فِعلٌ لمن قد أفلح من زكىّ نفسه بالطاعة وقد خاب من دسّاها بالمعصية ، على أن المفسرين يصرفون كلا الفعلين إلى الله – عز وجل – ويحملونها على تأويل: " قد أفلحت نفسٌ زكّاها الله، وخابت نفس دسّاها الله يقال: قد أفلح من زكّى نفسه بالطاعة والصدقة ، وقد خاب من دسّى نفسه ، فأخملها بترك الصدقة والطاعة ، ونرى – والله أعلم – أن دسّاها من: دسّسْتُ بُدِّلت بعض سيناتها ياءً "[3] ويفسرون دسّاها: " أغواها بلسان أهل اليمن..."[4].

- وقد يغلب عليه في مواطن أخرى من ذكره لهذه الشواهد القرآنية أنه يورد الآية وموطن الشاهد فيها كاملة ، وفي مواطن أخرى يورد منها جزءاً يشبه أن يكون آية كاملة من حيث تمام المعنى ، فلا يتجه في بعض الأحيان إلى الاقتصار على موطن الشاهد فيها فقط ، كما نجد ذلك عند بعض اللغويين الآخرين[5] ، ومن أمثلة ذكره للآيات كاملة استشهاده بقول الله – عز وجل – (يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ)[6] وقوله تعالى: (رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ)[7] ومثل هذا المسلك كثير عنده[8].
- وبجانب إيراد مثل هذه الآيات كاملة أو شبه كاملة نجده يكتفي من الآية بذكر جزء منها يفي بغرض الشاهد فيه ، فيذكر موطن الشاهد دون النظر إلى استكمال الآية أو استتمام المعنى ، ولذلك أمثلة منها: تعبير العرب عن الاثنين بلفظ الجميع من غير

---

(1) الفائق في غريب الحديث ، الزمخشري ، تح البجاوي وأبي الفضل ، البابي الحلبي ، مصر ، 1971ف ، 371/3.
(2) الشمس ، الآية 9.
(3) الأصل دسَسَها ثم قلبت السين الثانية ياء ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وهو قول الفرّاء في معاني القرآن ، 267/3.
(4) دقائق التصريف ، ص437-438.
(5) مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، تح د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر الحديث ، لبنان ، 1964ف ، أنظر مثلاً ص37-48.
(6) الأنعام ، الآية 27.
(7) يونس ، الآية 88.
(8) دقائق التصريف ، ص35-36-37-38-39.

ضيق في الكلام يقول[1]: وإليه يوجه قول الله جلّ وعزّ: (فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ)[2] يريد الأخوين فصاعداً ، فلم يذكر الآية كاملة ، إنما اكتفى بذكر موطن الشاهد منها ، وكذلك فعل في قوله[3] جلّ وعزّ: (وَأَلْقَى الأَلْوَاحَ)[4].

- ومثل هذا كثير في تناوله للشواهد القرآنية ، ما يكتفي فيه بذكر موطن الشاهد المطلوب ولكن مع عدم تمام المعنى مع صحة الاستشهاد على ما هو بصدده من استدلال[5].
- وفي أحيان أخرى نجد أبا القاسم المؤدب يستشهد بآية وبعض آية ، دون اكتمال المعنى أيضاً على نحو قوله فيما تعرف به همزة الوصل من همزة القطع: " وتعرفها بأن تمتحنها بالسقوط من الاسم الذي فيه وبدخول الألف واللام عليها ، فإذا صح سقوطها من الاسم وبطل دخول الألف واللام عليها فهي ألف وصل ، وإذا كان غير ذلك فهي ألف قطع وإذا قلت: (الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ)[6] علمت أن الألف في (الحمد) ألف وصل بأن تسقطها فتقول: حَمْدٌ ، وكذلك: (حَكِيمٌ الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ)[7] تبتدي الطلاق بالفتح لأنها ألف وصل .. وكذلك: (الْحَمِيدِ اللَّهِ)[8] تبتدي: الحميدُ ، لأنها ألف وصل والدليل على ذلك أنك تسقطها فتقول: طلاق ، ولا يصلح دخول الألف واللام عليها "[9].

وعلى هذا يكون موطن الشاهد في جزء من آية والجزء الآخر في آية أخرى ، فلا يلتزم في ذلك صاحبنا بإيراد الآيات كاملة ، تامة المعنى.

وعلى هذا النحو ما رأينا من استدلاله بالشواهد القرآنية على المسائل الصرفية وتقدير أحكامها ، ولا تعدو هذه الشواهد أن تكون أمثلة لمسلكه إزاء شواهده القرآنية في كتابه ونظائرها كثيرة.

---

(1) دقائق التصريف ، ص23.
(2) النساء ، الآية 11.
(3) دقائق التصريف ، ص23.
(4) الأعراف ، الآية 150.
(5) ينظر دقائق التصريف ، ص24-37-44-63-69-72-81-83.....
(6) الفاتحة ، الآية 1-2.
(7) البقرة ، الآية 228-229.
(8) إبراهيم ، الآية 1-2.
(9) دقائق التصريف ، ص522-523.

2 - القراءات القرآنية:

يستشهد أبو القاسم المؤدب بالقراءات القرآنية ، ويعرض لها في تفصيل على حسب ما يتطلبه الكشف عن وجه الرأي في المسألة ، وهو في الغالب شأنه شأن غيره من النحاة، فعلماء النحو يستشهدون بالقراءات متواترها وشاذة ، ولكنهم يختلفون فيما بينهم من حيث قبول بعض هذه القراءات أو ردِّها ، وفي استحسانها أو استهجانها ، وذلك بقدر موافقتها لآدائهم ، وما انتهوا إليه من أقيسة أو ما استقر لديهم من قواعد اللغة ، فمنهم من يحمله الحرص على رفض الشاذ من القراءات ، واعتماد القراءات المتواترة التي يدعمها السند المتصل ويساندها الرسم ، فيفرق بذلك بين متواترها وشاذها ومنهم من لا يرى ذلك ويخالف هذا المنهج فيستشهد بكل القراءات متواترها وشاذها.

ومن خلال هذه الدراسة ، نجد أن أبا القاسم المؤدب يكثر في هذا المجال من الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، وقد سلك مسلكاً خاصاً ، يتمثل في إغفاله في بعض المواطن الإشارة إلى القرّاء عند تعرضه لبعض قراءاتهم ، وكأن ذلك لا يعنيه أن يفرق بين متواترها وشاذِّها ، فعندما يعرض الشاهد من القراءات ، لا ينص أحياناً إلى نوع القراءة متواترة كانت أم شاذة ، كما لا يُعنى بذكر صاحب القراءة ، وهو بذلك لا يُفرِّق بين القراءات إن كانت من السبعة أو غيرها ، وفي الغالب عندما تكون بعض هذه القراءات المشهورة مسوقة في معرض تناوله للموضوع لا يذكرها مصحوبة بقرّائها ، بل ينصبُّ اهتمامه على إيراد وجوه القراءات على ما سنبين.

يتناول أبو القاسم المؤدب في كثير من الأحيان القراءة السبعية دون الإشارة إلى أنها من السبعة ، إنما يكتفي بتقديمها بالفعل (قُرِئَ) مبنياً للمجهول ، ويكتفي بذكر نوع القراءة فقط من ذلك قوله في باب (حكم مفْعَل ومفْعِل من الأفعال الصحيحة والسقيمة)[1] : "غير أن أحرفا معدودة جاءت في الباب الذي رُفعت العين في غابره باللغتين : الكسر والفتح ، نحو : المطْلِع والمطْلَع ، والمنْسِك والمنْسَك .. وقد قرئت

---

[1] دقائق التصريف ، ص122.

هذه الآية على الوجهين : (لكل أمة جعلنا منسكا)[1] ومنْسِكا . مع العلم أن الكسر قراءة حمزة ت (156)هـ[2] والكسائي والباقين بالفتح[3] ، نحو ذلك في قوله تعالى: (لسبأ في مسكنهم)[4] ومسكِنِهم الكسر بغير ألف قراءة الكسائي وحده[5].

وكذلك فعل في قوله تعالى: (حتى مطلع الفجر)[6] ومَطْلِعِ الفجر ، والكسر قراءة الكسائي أيضاً[7].

ومنه أيضاً قوله : " فإذا جاوزت الثلاثي كان الاسم والمصدر منه خارجاً على بنْيه المنعوت في جميع الفروع والشعوب من الأبواب الصحيحة والمعتلة ، قال الله تبارك وتعالى: (أدْخِلْني مُدْخَلَ صدْقٍ وأخْرِجْني مُخْرَجَ صدقٍ)[8] وقد يُقرأ هذا الحرف على وجهين: (أنْزِلني مُنْزَلاً مُبارَكاً)[9] و(منْزِلاً مُباركاً). مع العلم أن فتح الميم وكسر الزاي قراءة عاصم وحده ت (128)هـ[10] .

ومنه قوله أيضاً في استشهاده يقول الله تعالى: (بسم الله مُجْرِيها ومُرْسيها)[11] و(مَجْريها ومَرْسيها) والقراءة الأخيرة (مَجْريها ومَرسيها) فيها تفصيل فقد قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بفتح الميم من (مَجْريها) ، أما (مَرْسيها) فالقراء اتفقوا على ضم ميمها باستثناء ابن مسعود[12] وعيسى الثقفي[13] وزيد بن علي[14] والأعمش "[15].

---

[1] الحج ، الآية 32 ، ينظر السبعة ، ص436.
[2] حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة ، أنظر كتاب السبعة في القراءات ، ص71 ، وغاية النهاية في طبقات القراء ، 264/1.
[3] دقائق التصريف ، ص124.
[4] سبأ ، الآية 15 ، ينظر السبعة ، ص528.
[5] دقائق التصريف ، ص124.
[6] القدر ، الآية 5 ، ينظر السبعة ، ص692.
[7] دقائق التصريف ، ص124.
[8] الإسراء ، الآية 80 .
[9] المؤمنون ، الآية 29 ، ينظر السبعة ، ص445.
[10] عاصم بن أبي النجود ، - قارئ - ، ينظر غاية النهاية في طبقات القراء ، 315/1-317 ،
[11] هود ، الآية 41 ، ينظر الحجة في القراءات ، ص339 ، والسبعة ، ص333.
[12] عبد الله بن مسعود ، صحابي ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ابن الأثير ، ت 630 هـ ، تح محمد أحمد عاشور ، محمد إبراهيم البنا ، محمد عبد الوهاب فايد ، القاهرة ، 1970ف ، 384/3
[13] عيسى بن عمر أبو عمرو الثقفي النحوي البصري معلم النحو ومؤلف الجامع والإكمال ، كان عالماً بالنحو مات سنة 149 هـ ، أنظر غاية النهاية في طبقات القراء ، 613/1.
[14] زيد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب العلوي أبو الحسين المدني ، أحد أئمة أهل البيت ، قُتل سنة 122 هـ ، أو سنة 121 هـ ، أنظر: المحتسب في وجوه القراءات ، 119/2.
[15] سليمان بن مهران الأعمش ، أبو محمد الأسدي الإمام الجليل ولد سنة 60 هـ ، قال هشام ما رأيت بالكوفة أحداً أقرأ لكتاب الله عز وجل من الأعمش ، مات في ربيع الأول سنة 148هـ ، أنظر غاية النهاية ، 315/1 ، البحر المحيط ، 156/6.

وفي موطن آخر من تناوله للشاهد القرآني وقراءاته وما يكتفي فيه بذكر القراءة دون أن ينبّه على صاحبها بل يكتفي بقوله (وقال بعضهم) ما جاء في باب (الحكم في تقديم الأفعال وتأخيرها) يقول: " وقال بعضهم : (خيرٌ أمّا تشركونَ)[1]. (ما) بمنزلة (مَنْ)[2] مع أن القراءة " بالياء " قراءة أهل البصرة وعاصم. وقرأ الباقون:(تشركون) بتاء الخطاب.[3]

وفي موضع آخر يقول[4]: " وقرأ بعضهم: (أَلَمْ إعْهَدْ إليْكُمْ يا بني آدمَ)[5] ، وقراءة كسر الهمزة من (ألم إعْهد) هو يحيى بن وثاب ت (103)هـ[6].

ومثل هذا كثير مما يغفل فيه أبوالقاسم المؤدب عن ذكر أسماء قرّاء هذه القراءات القرآنية.[7]

وخلاف ذلك من موقفه نراه يسير على المنهج المطلوب إلا أنه يغفل في بعض الأحيان نوع القراءة ، فيورد القراءة مقرونة باسم قارئها ، كأن يكون من القرّاء السبعة أو غيرهم من مشاهير القرّاء ، أو يكون من الصحابة القرّاء ، من ذلك قوله: " وفي قراءة أبي بن كعب "[8] : (قال بَلْ سوّلت لكم أنفُسُكُم أمراً فصبْراً جميلاً)[9] بالنصب على معنى : فاصبر صبراً جميلاً ، وقراءة العامة : " فصبرٌ جميلٌ " على الابتداء ، فكأنه قال : صَبْري صبرٌ جميلاٌ[10] أي فهو صبر جميل.

---

(1) النمل ، الآية 59 ، ينظر تفسير القرطبي 221/12 .
(2) دقائق التصريف ، ص141.
(3) ينظر غيث النفع في القراءات السبع ، السيد علي النووي الصفاقسي ، صبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1999ف ، ص212.
(4) دقائق التصريف ، ص226.
(5) يس ، الآية 60 ، أنظر مختصر شواذ القرآن من كتب البديع لابن خالويه ، عني بنشره برجستراسر ، دار الهجرة ، ص125 .
(6) يحيى بن وثاب الأسدي مولاهم الكوفي ، تابعي ثقة كبير من العباد الأعلام ، كان مقرئ أ هل الكوفة في زمانه ، أنظر غاية النهاية في طبقات القراء ، 380/2.
(7) دقائق التصريف ، ص166-195-234-257-282-296-306-312-349-404-424-458-476 ،...
(8) البحر المحيط ، 5 / 289 .
(9) يوسف ، الآية 18 .
(10) دقائق التصريف 106

ومنه ما نقله عن المفضل الضبي[1] قراءة عاصم[2] أنّه قرأ: (وعلى أبصارِهِم غِشَاوَة)[3] فقال : الغشاوة ينصبها جعل المضمر الذي يدل عليه ، خَتَم..[4].

ومن ذلك أيضاً ما يذكره من قراءة أبي عمرو وغيره نحو قول الله تعالى: (يَطُوف عَلَيهِم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين)[5] كان في الكلام: " أكواب وأباريق وكأس وفاكهة ولَحْم طير وحورٌ عين ، فوقع العطف على المعنى لا على اللفظ.. "[6].

وفي مواطن أخرى من اهتمامه بذكر القراءات القرآنية وأصحابها من مشاهير القرّاء قوله: " في جمع (الفُعْلَةِ) وجه آخر قال يونس: رُكَبَات في جمع رُكْبَه وقرأ أبو جعفر المدني ت (130) هـ "[7] رحمه الله: (مِنْ وَرَاء الحُجُرَاتِ)[8] أما ما جاء في جمع (فُعْلَةِ) على (فُعُلَات) الشاهد هنا جمع حُجْرَة على حُجُرَات، على هذه اللغة...[9] وقوله: " فقد قرأ مجاهد ت (103)هـ "[10]: " شَهْرَ رمَضان "[11] بالنصب على معنى الإغراء: عليكم شهر رمضان..[12] ومنه أيضاً قراءة بعض الصحابة والتابعين قوله: وفي قراءة أبي بن كعب ت (21)هـ[13] (ولا تكونوا أوّل كافر به وتشتروا)[14] ومنه أيضاً قوله: " وفي قراءة عبد الله بن مسعود ت (32)هـ[15]: (ذَلِكَ عيسى ابنُ مريم قال الحقِّ)[16] كأنه قال: (قولَ الحق) والله أعلم "[17].

---

(1) المفضل بن محمد الضبي صاحب كتاب المفضليات وأمثال العرب ، ت نحو 178 هـ . ينظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، ص71 ، انباه الرواة للقفطي ، 278/3.
(2) سبقت الترجمة له.
(3) البقرة ، الآية 7.
(4) دقائق التصريف ، 501.
(5) الواقعة ، الآية 17-18.
(6) دقائق التصريف ، 504 ، وينظر مثله ص526-527-529-530.
(7) مختصر شواذ القرآن ، ص143 ، أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، أنظر الطبقات الشافعية الكبرى ، 356/6 ، النشر في القراءات العشر ، 179/1 ، غاية النهاية ، 333/2-334.
(8) الحجرات، الآية 4، أي بفتح الجيم، ينظر إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي، ت 1117هـ، تح د. شعبان محمد إسماعيل، بيروت، 1987ف، ص512.
(9) دقائق التصريف ، 128.
(10) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين ، يقال مات وهو ساجد رحمه الله تعالى سنة 102 هـ وقيل سنة 103هـ وقيل سنة 104هـ ، أنظر غاية النهاية ، 41/2 ، البحر المحيط ، 138/2.
(11) البقرة ، الآية 185.
(12) دقائق التصريف ، 513.
(13) معاني القرآن ، 33/1 وأبي بن كعب ، صحابي ، حلية الأولياء ، أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصفهاني ، ت 430 هـ ، مطبعة السعادة بمصر ، 1938ف ، 250/1 ، والطبقات الشافعية الكبرى لابن سعد ، 340/2.
(14) البقرة ، الآية41.
(15) كتاب السبعة ، ص409.
(16) مريم ، الآية 34.
(17) دقائق التصريف ، 262.

وكقوله أيضاً فيما كان من الأمر باللام المكسورة عند المغايبة ، وهو قولهم : لِيضربْ زيْدٌ .. إلا أن الحسَنَ البصري ت (110)هـ[1] قرأ: (فبذلِكَفلتفرحوا)[2] وقراءة العامة بالياء: " فبذلك فليفرحوا " وقوله: " ومما نصب بمشتق من الفعل قراءة سعيد بن جبير ت (95)هـ "[3] رحمه الله : (أجَعَلتُمْ سِقايةالحاجّوعِمَارةالمسجد الحرامَ)[4] بنصب (المسجد) و(الحرام) معاً.[5]

وكقوله فيما كان من الصحيح على(الافتعال) المدغم ، وهو الخصم والخِصّام " وقرأ الحسن البصري : (تأخُذُهُمْوهُميخصِّمون)[6] " بكسر الخاء والصاد والإدغام، وقرأ الأعرج[7] وأبو جعفر[8]: " (يُخْصِّمُون) بإسكان الخاء وتثقيل الصاد وقد حكيت هذه عن أبي عمرو وحُكي عن أبي عمرو (يَخِصِّمُونَ) بكسر الخاء وقرأ بعد القراء (يخِصِّمُونَ) بكسر الياء والخاء والصاد ، وحُكي عن أبي عمرو أيضاً أنه قرأ بالفتح (يَخَصَّمُونَ) بنصب الياء والخاء وقرأ الأعمش: (يَخْصِمُونَ) بغير إدغام خَصَمَ يخْصِمُ وقرأ غيره (يَخْتَصِمُونَ) بإظهار التاء بغير إدغام "[9] ، فأما من قرأ بكسر الياء والخاء فإنه كسر الخاء لكسرة الصادر ، وكسر الياء لكسرة الخاء.[10]

وإلى جانب هذا الاهتمام نجد أبا القاسم المؤدب يقف إزاء القراءات القرآنية المتواترة موقف الرفض ، على نحو ما جاء من تخطئته لبعضهامثل قوله في باب " المنقوص " : " وإذا أردت أن تشتق من القول (فاعلاً) قلت : (قائل) بالهمزة . كما ذكرته ، وإذا أردت أن تشتق (مفْعَلاً) قلت : (مَقَال). وكذلك من : البيع ،

---

(1) كتاب السبعة ، ص327 ، والمحتسب 313/1.
(2) يونس ، الآية 58.
(3) سعيد بن جبير الأسدي بالولاء الكوفي ، أبو عبد الله ، تابعي ثقة ، الطبقات الشافعية الكبرى ، 178/6 ، الجرح والتعديل ، لأبي حاتم الرازي ، ت 327 هـ ، حيدر آباد ، 911/2 ، وتهذيب التهذيب ، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني ، ت 852 هـ ، ط2 ، 1993 ف ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ، 11/4 ، وقراءته في مختصر شواذ القرآن ، ص52 ، والبحر المحيط 20/5 .
(4) التوبة ، الآية 19.
(5) دقائق التصريف ، ص11-113.
(6) يس ، الآية 49 ، وفي قراءات هذه الآية ، أنظر كتاب السبعة في القراءات ، ص541 ، مشكل إعراب القرآن ، ص605.
(7) الأعرج هو : عبدالرحمن بن هرمز ، تابعي ، ت 117هـ ، (أخبار النحويين البصريين 16 ، غاية النهاية 381/1).
(8) سبقت الترجمة له.
(9) أنظر الحجة في علل القراءات السبع ، ص600.
(10) دقائق التصريف ، ص166.

والعيش: مباع ومعاش : وجمعها مبايع ، ومعايش ، بلا همز .. وأما قراءة أهل المدينة ، نافع[1] ، وغيره : (معائِشَ)[2] ، فهي خطأ ، كما أخطأت العرب في جمع المصيبة فقالوا: (مصائب) فهمزوا ...[3] ومرجع الغلط هنا أن الياء في (معيشة) أصلية والهمز إنما يكون في الياء الزائدة[4] وهنا يصرح صاحبنا بتخطئته لأحد القرّاء السبعة ، ويسترسل في تعليل ذلك ، وقد لا تدعونا الحاجة للاستطراد فيه.

وفي مواضع أخرى نلحظ أنه يستحسن بعض وجوه القراءات القرآنية نحو قوله مستشهداً على ذلك برأي الكسائي فيما يأتي على (فُعُول) من مصادر الياء فهو بالياء ، وإن نويت به الجمع فهو أيضاً بالياء منه قوله: " وزعم الكسائي أنه سمع: (فَمَا اسْتَطَاعُوا مُضِيّاً)[5] بالكسر والضم ، والضم هو الآثر الأشهر .. "[6].

هكذا نجد منهج المؤلف تجاه شواهده من القراءات القرآنية ، فهو يعرض أحياناً لمن قرأ بها ، ثم يرجع في أمرها إلى اللغة ، يلتمس لها شاهداً فيرد به ، أو نظيراً يقيسها عليه ، أو تأويلاً أو توجيهاً يهتدي إليه ، فيعرض في تفصيل على حسب ما يتطلبه الكشف عن وجه الرأي في المسألة ، وهو في الغالب يأخذ بها ويطمئن إليها ، ويحتكم بها ، وقد لا يجد للقراءة وجهاً يسكن إليه ، فيبادر بوصفها بالشذوذ أو تخطئتها ، ولا يتحرج أن يردها أو يضعف القراءة بها إلا ما كان منها على الوجه الذي يتجه إليه في علاج مسألة ، فيحرص على أي فائدة منها والاستشهاد بها على النهج الذي أوضحناه .

3 - الحديث النبوي الشريف:

قد أسلفنا الذكر عن استشهاد أبي القاسم المؤدب بالقرآن الكريم ، وقراءاته وعرفنا أنه كثير الاستشهاد بهما ، ولكن نجد أن المؤلف يقلّ استشهاده بالحديث والأثر ، حيث

---

(1) نافع بن عبد الرحمن ، سبقت ترجمته.
(2) الأعراف ، الآية 10 ، الحجر ، الآية 20 ، وقوله (معيش) كلهم قرأ بغير همز ، وروى خارجة عن نافع: (مَعَآئِشَ) ممدودة مهموزة ، قال أبو بكر: وهو غلط ، ومرجع هذا الغلط أن الياء في معيشة أصلية ، ينظر كتاب السبعة في القراءات ، ص278.
(3) دقائق التصريف ، 278.
(4) كتاب السبعة في القراءات ، ص278.
(5) يس ، الآية 67.
(6) دقائق التصريف ، 312.

لا يمكن مقارنته بغيره من الشواهد الأخرى ، وهو يسير على ما سار عليه سابقيه النحاة بوجه عام في الاستشهاد بالحديث ، وأولهما سيبويه في كتابه ، فهو على كثرة الشواهد الشعرية ، ثم القرآنية فيه لا يضم إلا بضعة أحاديث ، وكما فعل السيرافي في شرحه للكتاب ، لا نجد له في مجال الاستشهاد به إلا أحاديث قليلة قد لا تزيد على ما استشهد به سيبويه إلا قليلاً ، فعلى هذا اتجه صاحبنا اتجاه القدامى نحو الاستشهاد بالحديث ، وقد سكت هؤلاء عن سبب هذه الندرة في الاستشهاد بالأحاديث النبوية إلى أن جاء نحاة القرن السابع وما بعده وأثاروا هذه المسألة وأرجعوا سبب عدم الاستشهاد إلى أمرين:

1- الرواية بالمعنى.

2- عجمة الرواة.

وانقسموا إلى ثلاثة فرق: فريق منع الاستشهاد بالأحاديث النبوية ، وفريق أجاز ، وفريق توسط بين الأمرين[1].

والقاسم المؤدب – فيما يبدو من خلال دقائقه – يعدّ من هؤلاء الذين قلّت شواهدهم في مجال الحديث ، إذ لا تزيد على أربعة وعشرين حديثاً يوردها في كتابه خلال الشرح ، ومعظمها شواهد لغوية ، من أمثلة هذا الاستشهاد بالحديث ما جاء في باب (المصادر التي لا أفعال لها) يذكر فيه بعض النقولات التي ذكرها الفرّاء رحمه الله في غير موضع من كتبه وهي أحرف معدودة تخص المصادر التي لا أفعال لها نحو قوله : " فارس على الدابة بيّن الفروسة ، والفروسية والفَرَاسة ، وفارس بعينه ونظرة بيّن الفِرَاسة "[2] ثم يذكر ما جاء في ذلك من شواهد الحديث النبوي قوله: " وفي الحديث : اتقوا فِرَاسة المؤمنِ فإنّه ينظُر بنورِ اللهِ عزّ وجلّ "[3].

---

[1] الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، د. محمد ضاري حمادي ، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس هجري ، بغداد - العراق ، ط1 ، 1982ف-1402هـ.

[2] دقائق التصريف ، ص60.

[3] المعجم المفهرس للألفاظ الحديث ، 476/7 ، وتفسير الترمذي ، 6/15 ، والجامع الصغير للسيوطي ، 12/1 ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير ، تح محمود الطناحي ، البابي الحلبي ، مصر ، 1963-1965ف ، 428/3.

وفي موضع آخر من أبواب الكتاب وهو " باب الصحيح وفروعه " يستشهد بحديث النبي r على ما كان من هذا الباب على (التفعل) ، يقول: " وفيه لغتان أخريان: المُتَفعَّلُ ، والتّفِعال ، .. والأمر منه تَفَعَّل ، بغير ألف ويستوي في هذا الباب الإخبار عن الاثنين والجماعة وأمرهما ، لضيق المذهب ، وقد قيل : لانفتاح العين أيضاً ، وتأتي تفعّلتُ بمعنى إمهالك نفسك في أمر حتى تصير من أهله نحو : تشجّعْتُ وتمرّأت ، .. وتشبعت ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : (المتشبعُ بما لا يملك كلابس ثوبَيْ زور) "[1].

يتخذ أبو القاسم المؤدب من هذا الشاهد معرضاً لذكر ما جاء من هذا الباب على ميزان " التفّعّل على لغة أخرى وهو (المتفعّل) من الفعل الصحيح ، ومنه أيضاً قوله: في الباب نفسه ما جاء منه مهموزاً يقول: " النأنأة : الضعف ، والنأنأةُ أوّل الإسلام ، ومنه الحديث (طوبى لمنْ ماتَ في النأنأة)[2] مستدلاً به على ما جاء من فروع الصحيح وما كان منه مهموزاً على ميزان (الفعْلَلَة) "[3].

ومن شواهد الحديث النبوي ما ساقه إلينا في باب (أصول المضاعف وفروعه) وما كان من هذا الباب على (فَعَلَ يفعِلُ) بنصب العين في الماضي وكسرها في الغابر أي الباقي ، يخرج النعت منه على (فَعْلٍ) فيقال : رجل فرٌّ ، ورجلان فرٌّ ، ورجالٌ فرٌّ ، لا يثني ولا يجمع ، لأنه مبني بالمصدر ، ويستشهد على ذلك بقوله : " وفي الحديث : (أن النبي r ، وأبابكر ، رحمه الله ، خرجا مهاجرين إلى المدينة من مكة ، فمرّا بسراقه ابن مالك بن جعثم ت (24)هـ[4] فقال : هذان فرٌّ قريش الا أرُدُّ على قريش فَرّها)[5] يعني به : الفارّينِ من قريش "[6].

---

[1] صحيح البخاري ، النكاح ، 106 ، زور ، ص267 ، مسند أحمد ، أحمد بن حنبل ، القاهرة ، 1313 هـ ، 6/90-167-345-346-353 ، صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ، ت 261هـ ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، البابي الحلبي ، مصر ، 1955ف ، لباس ، 127 ، وأدب 83.

[2] النهاية ، 3/5 ، وأخرجه الديلمي ، 448/2 الحديث رقم 3934.

[3] دقائق التصريف ، ص175.

[4] سراقة بن مالك بن جعثم بن مالك بن عمرو بن يتم بن مالج ، يكنّى بأبي سفيان ، روى عنه الصحابة: ابن عباس ، ومن التابعين: سعيد ابن المسيب ، أنظر أسد الغابة ، 2/331-332.

[5] غريب الحديث ، لأبي عبيد ، حيدر آباد ، 1965-1967ف ، 248/2 ، وفي المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة ، 343/7 ، باب ما قالوا في مهاجر الرسول – صلى الله عليه وسلم -.

[6] دقائق التصريف ، ص197.

كل ذلك يعدّ من قبيل الاستدلال الصريح بالحديث النبوي الشريف على بعض الأحكام النحوية الواردة في ثنايا كتابه.

ومما ورد في " الدقائق " من الاستشهاد بالأحاديث النبوية ما ذكره أبو القاسم المؤدب في باب (المضاعف) قوله: " وفي الحديث (ما زالتْ أُكْلَةُ خَيْبرَ تعادُّني فهذا أوانُ قَطَعَتْ أبْهريَ)[1] ما يفسر به قول الخليل ابن أحمد – رحمه الله – ما يجيء من هذا الباب على وزن (المفَاعَلة والفِعال) نحو : المعادّة والعِداد ، وهو اهتياج وجع الملسوع بعد حين ، وقد استشهد المؤلف بهذا الحديث لبيان استعمال لفظة (تعادُّنى)، شارحاً لبعض ألفاظه نحو قوله: الأبهر: عرق مستبطن الصلب إذا انقطع مات صاحبه "[2].

ومن قبيل ذلك أيضاً ما ذكره في موضع آخر من أبواب الكتاب ، منه (حكم جامع من جميع أبواب المثال من أصوله وفروعه) وما كان منها من ذوات الواو ومن ذوات الياء ، يقول: فذوات الواو منه تدور على خمسة أوجه ... ، الثاني وَزَعَ ، يزعُ، وزعْاً، فهو وازع ، وذلك موزوع ؛ وفي الحديث: (لابُدَّ للناس مِنْ وزعةٍ)[3]، أي من سلطان يكفهم عن التظالم ، وهو جمع (وازع) في الحقيقة مثل : كافر وكفرة ، وفي الحديث أيضاً : (من ينزعُ السلطان أكثر ممن ينزعُ القُرآن)[4] .. [5].

وفي موطن آخر من تناوله للحديث ، قوله في باب (جميع أصول المنقوص وفروعه) ما يتعرض له من اختلاف أهل اللغة في قول النبي e :(إذا تبيَّغ الدمُ بأحَدِكُم فليحتجم)[6] يعني: إذا هاج فكاد يقهره ، يذكر هذا الشاهد للاستدلال عن الاستعمالات اللغوية وخلافات بعض أهل اللغة من ذلك: فقال قائلون: هو مقلوب ، أصله: تبغَّى ، وهو مأخوذ من البغي فقدما الياء وهي لام الفعل وأخر الغين وهي

---

[1] البخاري ، مغازي 83 ، والدارمي ، مقدمة 11 ، وابن حنبل ، 18/6 ، و فيه فهذا أوان وجدت انقطاع أبهري ، والنهاية في غريب الحديث ، لأبي عبيد ، 57/1 ، والفائق ، 50/1.

[2] دقائق التصريف ، ص208.

[3] النهاية ، وزع ، 180/5 ، والزاهر ، 411/2 ، واللسان والتاج ، (وزع).

[4] تفسير ابن كثير ، 109/5 ، بلفظ: إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن ، وفي تاريخ بغداد ، 107/4 ، عن عمر ، وفي التمهيد ، لابن عبد البر ، 118/1 ، والنهاية ، 180/5.

[5] ينظر دقائق التصريف ، ص218-219.

[6] ابن ماجه ، باب الطب ، ص32 ، برواية قد تبيغ الدم فالتمس الحجامة ، والنهاية ، واللسان ، والتاج (بيغ) ، وغريب الحديث ، لأبي عبيد 160/1 ، وفيه: لا يتبيغ بأحدكم الدم فيقتله.

عين الفعل فصيّرهُ من ذوات الثلاث وهو مأخوذ من ذوات الأربع ، وقال الكسائي وغيره: بل هو من ذوات الثلاث غير المقلوب ، وقالا: التبيغ ثؤور الدم وقدرته حين يظهر في العروق ، ومثل ذلك كثير لا يسع المقام لحصره[1].

مسلكه في عرض الحديث:

من مسلكه في تناول الحديث أنه يصدره بعبارات عدة نحو قوله : " واختلف أهل اللغة في قول النبي صلى الله عليه وسلم "[2] : " وقال النبي صلى الله عليه وسلم "[3] " وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "[4]، " قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "[5] وكذلك قوله: " قول النبي صلى الله عليه وسلم "[6]

وفي مواضع أخرى كان يصدر الحديث بذكر بعض السند ، يقول : " وفي الحديث عن ابن عمر ... "[7] ، وقوله: " ومنه حديث ابن عباس .. "[8].

وفي مواضع أخرى لا يذكر شيئاً مما سبق من عبارات بل يكتفي بعبارة " وفي الحديث .. "[9] ، " وقد قيل في الحديث .. "[10] ، و " منه الحديث .. "[11].

وخلاف ذلك يتساهل في ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم فلا يصدر قوله بشيء من عباراته السابقة مما يدل على أنه حديث نبوياً ، وكأنه من الكلام الجاري ، إذ لا يميز بذلك بين قول الرسول عليه الصلاة والسلام وبين قول غيره ، من ذلك ما جاء في ثنايا شرحه لبعض المسائل قوله : " من ذلك .. "[12] وكذلك قوله: " كما عرف ذلك في[13] (يا خيل الله اركبي وابشري)"[14].

---

[1] دقائق التصريف ، ص272 ، ومثل ذلك ينظر ص289-300-312-321-346.
[2] نفسه ، ص272.
[3] نفسه ، ص361-417.
[4] نفسه ، ص437-509.
[5] نفسه ، ص468.
[6] نفسه ، ص162 ، 511.
[7] نفسه ، ص289.
[8] نفسه ، ص364.
[9] نفسه ، ص197-208-219-300-346-353.
[10] نفسه ، ص60-312.
[11] نفسه ، ص175.
[12] نفسه ، ص476.
[13] نفسه ، ص502.
[14] النهاية ، 94/2 ، وفي الطبقات لابن سعد ، 81/2.

4 - الشعـــــر:

يهتم أبو القاسم المؤدب كثيراً بإيراد الشواهد الشعرية ، وكلام البلغـــاء والأمثـــال السائرة ، وفي عموم إيرادها لا تخالف طريقته العلماء الآخرين ، فهو ينسب بعضها ، ولا ينسب بعضها الأخر ، ويرويها في أغلب الأحيان أبياتاً كاملة وفي أقله أجزاءً من الأبيات ، قد يكون شطر البيت ، وقد يقل عنه أو يزيد عليه ، وأكثـــر شـــواهده ممـــا يتردد في كتب اللغة وعلومها.

- ومن مظاهر اهتمامه بالشواهد الشعرية ، أنه يكثر من الشواهد حول تقرير حكم معين كلما أمكن ذلك ، ففي باب (الأفعال الماضية) يقول : " .. ونصبت اللام من الفعلين جميعاً – [الماضي والمضمر] – لتعرّيهما مـــن الحـــروف العوامـــل ، والزوائـــد ، والحوادث ، والكواسي ، وهي الياء ، والتاء ، والنون ، والألف ، وإن شئت قلـــت : نصبت اللام فرقاً بين الواحد والجماعة – ثم يذكر قول الهيثم بن كليـــب عـــن ابـــن الأنباري – قال: أنشدني العبد الصالح ، الثقة في دينه ، الثقة فـــي روايتـــه[1] قـــال: أنشدنا أبوبكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري:

فلـــو أن الإطبّـــا كـــانُ حـــوْلي وكـــان مـــع الاطبّـــاء الأُســـاةُ
إذا مـــا أذهبـــوا وجْـــداً بقلْبـــي ولـــو قيـــلَ الاطبّـــاءُ الشُـــفَاةُ.. [2]

الأطباء جمع طبيب وهو الذي يعالج الأسقام وأصله (الأطباء) ، والأساة جمـــع آس ، وهو ههنا يعالج الجرح ، والشفاة جمع شاف ، وقوله: (كان حولي) فإن أصل هذه العبارة (كانوا حولي) بواو الجماعة التي تعود إلى الأطباء فحذف الشاعر الواو واكتفى بالضمة للدلالة عليها.

---

[1] الهيثم بن كليب بن سريج الشاشي ، شيخ المؤلف ، ت 335هـ ، ينظر الأنساب ، 16/8 ، وسير أعلام النبلاء ، الحافظ الذهبي ، تح جماعة من العلماء ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985ف ، 359/15.

[2] البيتان على الرغم من شهرتهـ ما لم ينسبهما العلماء لأحد ، ينظر معاني القرآن للفرّاء ، 91/1 ، وجاء فيه البيت الأول فقط ، والدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف الحلبي ، ت 756هـ ، تح د. أحمد محمد الخراط ، دمشق ، 1986-1987ف ، 178/1 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تح د. عبد الحميد الهنداوي ، المكتبة التوفيقية مصر ، 58/1 ، والإنصاف ، 385/1 ، والخزانة ، 233/5 ، وروايتهما كالآتي:

فلو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأ طباء الشفاة
إذن ما أذهبوا ألماً بقلبي وإن قيل الشفاة هم الأُسَاةُ

ومحل الشاهد قد تسقط العرب الواو وهي واو الجمع واكتفى بالضمة قبلها في (كانُ) وأراد (كانوا) فحذف الواو واكتفى بضم النون التي قبلها للدلالة عليها.

ثم يسترسل في عرض الشواهد المتعددة قال: وأنشدني أبو علي محمد ابن المستنير قطرب:

إذا ما شاءُ ضرّوا مَنْ أرادوا ولا يألُوا لهُمْ أحَدٌ ضِرَارا[1]

أراد (شاءوا) فحذف الواو ، واكتفى بضم الهمزة التي قبلها للدلالة عليها ، وحكي اللحياني عن الكسائي أن العرب تقول: أقبل يضربه لا يأل – بضم اللام – يريدون لا يألو ، فاكتفوا بالضمة عن الواو ، وحكي سيبويه أنهم يقولون: لا أدر – بكسر الراء – يريدون لا أدري ، فاكتفوا بالكسرة عن الياء[2].

وأنشد أيضاً:[3]

متى أقولُ: خَلَتْ عن أهْلِها الدَّارُ كأنهُنَّ بجناحَي طِائرٍ طارُ..."[4]

أراد (طاروا) فحذف الواو واكتفى بضمة الراء.

- ومن قبيل اهتمامه بالشواهد الشعرية ، تعددها حول المسألة الواحدة ، يقول: في باب حكم في جمل (المصادر) : قال والمصدر لا يدرك إلا بالسماع " إن أردت فعلين متباينين مثل: بعث الخليفة بَعْثَيْنِ وبُعُوثاً ، لأنه نوي الأجناد فحسن جمعه إذ خرج من حدّ الفعل ، وقال الله عز وجل: (إِنَّ أَنكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الحَمِيرِ)[5] ، أراد أصوات البهائم والناس فجمعه لاختلافه ، ثم وحّد الصوت في الحمير ، لأن الجمع متفرق ، وقد يجوز أن تجمعه ، لأنه يجمع الأصوات ، قال الشاعر:[6]

كأنّ صوت رِكابيه إذا خفقا صَوْتاَ جناحي عقابٍ ينفض الثَّأَدَا

---

(1) البيت ممن لم ينسب إلى قائل معين ، وينظر معاني القرآن للفرّاء ، 91/1 ، والإنصاف ، 386/1.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، 366/1.

(3) بلا عزو في دقائق التصريف ، ص16-296 ، ومعاني القرآن ، 91/1 ، وخزانة الأدب ، 231/5 ، وفيه (متى تقول) بدل من (متى أقول) و(كأنهم) بدل من (كأنهن) وطاروا بدل من (وطار) ، وفي اللسان (خلا) خَلتْ الدار خلاء إذا لم يبق فيها أحد.

(4) دقائق التصريف ، ص15-16.

(5) لقمان ، الآية 19.

(6) لم أقف عليه ، وفي اللسان (خفق) الخفق: الاضطراب ومنه خفق الطائر أي طار ، وأخفق إذا ضرب بجناحيه ، والثأدُ: الثرى ، والثأدُ: الندى نفسه.

فقال ركابيه و(جناحي) والصوت واحداً لأنه مصدراً والمصدر يوصف بالقلة والكثرة.

وقال ساعدة بن جؤية الهذلي:[1]

يُجَدِّلُونَ ملوكاً في طوائِفِهِم ضرباً خراديل كالتشقيق في الأدمِ

فجمع الخردلة وهي التقطيع لتفرقها ، وقال الآخر:[2]

سئمت تكاليف الحياةِ ومن يعش ثمانين حولا لا أبالك يسْأم

وقال ورقة بن نوفل:[3]

فسبحان من تهوى الرياح بأمره ومن هو في الأيام ما شاء يفعلُ

ومِنْ عَرْشُهُ فوق السماوات كلِّها وإقضاؤه في خلقهِ لا تُبَدَّلُ..[4]

- ومنه أيضاً في باب (النعوت ووجوهها) يقول: " ويصرف الفاعل أيضاً إلى (مِفعالٍ) فيستوي فيه المذكر والمؤنث ، ويجوز إدخال الهاء فيه أيضاً حرصاً على بيان التأنيث ، قال الفرّاء[5]: إنما حذفوا أمارة التأنيث من هذا الوصف ، لأنه انعدل عن الصفات أشدّ من انعدال: صبور ، وشكور ؛ فذلك لأنه أشبه المصدر بهذه الميم التي لزمت أوله .. وقال الشاعر[6]:

أخت الفلاة إذا شُدَّتْ معاقِدُها ذَلّتْ قُوَى النَّسْعِ عن كَبْدَاءَ مِسْهارِ

فأسقط الهاء ، ويعني ناقة تسهر بالليالي من كثر الأسفار.

---

(1) شرح أشعار الهذليين، الحسن بن الحسين العسكري، ت 275هـ، تح عبد الستار أحمد فراج ، دار العروبة ، مصر ، 1384هـ ، ص1135.

(2) زهير بن أبي سلمى ، ديوانه ، ص110 ، من قصيدة قالها في مدح الحارث بن عوف بن أبي حارثة وهرم بن سنان وذكر سعيهما بالصلح بين عبس وذبيان ، تكاليف الحياة: مشاقها ، الحول: السنة ، لا أبا لك : عبارة تستعمل لها العرب عن الجفاء والغلظة ، وهو لا يريد بها هنا الجفاء وإنما أراد التنبيه والإعلام ، يقول: مللت الحياة وأتعابها بعدما بلغت الثمانين ومن يطول به العمر ويتعرض للمتاعب والشقاء لابد أن ينزل به الملل.

(3) خزانة الأدب، 366/3، وفي الأصل: ومن عزمه، وينظر البداية والنهاية، ابن كثير، إعداد وترتيب خليل شحادة، دار الفكر، بيروت – لبنان ، 1986ف ، 297/2.

(4) دقائق التصريف ، ص46-47.

(5) المذكر والمؤنث ، ص67.

(6) الأخطل ، ديوانه ، ص17.

وقال امرؤ القيس[1]:

إِذَا مَا الضَّجِيعُ ابْتَزَّهَا مِنْ ثِيابَهَــا تَمِيلُ عَلَيْــهِ هَوْنَــةٍ غَيْــرَ مِتْفَــالِ

فأسقط الهاء من متفال وحذف إمارة التأنيث من هذا الوصف لأنه أسبه المصــدر بهذه الميم المزيدة التي لزمت أوله وكذلك فعل في الأبيات الآتية.

وقال الآخر[2]:

مِنَ البيض مِعْطارٌ يــزينُ لَهَاتَهــا جُمــــانٌ ويــــاقوتٌ ودُرٌّ مؤلّــــفٌ

فأسقط الهاء من معطار.

وقال الآخر[3]:

لم يُحْرَمُوا حُسَنَ الغِــذاءِ وأُمُّهُــمُ دَحَضَــتْ عَلَيْــكَ بِنَــاتِقٍ مــذْكَارِ

فأسقط الهاء من مذكار.

وقال الآخر[4]:

وَمَهْمَهٍ طــامِسٍ تُخشــى غوائلُــهُ قطعتُــهُ بِكَلَــوءِ العــينِ مِصْــفَارِ

فأسقط الهاء من مصفار.

- وفي موضع آخر من الكتاب ، في باب (حكم جامع في الأمر) يقول: " الوجه الأول منه نحو: اضرب ، وانصرِف ، واشرب ، فدخلت الألف فيها لسكون الحرف الثــاني في الغابر ... وكسرت لأنها وليت ألف وصل ... ورفعت فيما كان ثالث الغابر منــه مرفوعاً إتباعاً إيّاها ضمة العين .. قال امرؤ القيس[5]:

كَــأَنَّ المُــدَامَ وَصَــوْبَ الغَمَــامِ وَرِيَــح الخَزَامَــى ونشــر القُطُــرْ

---

[1] سبق تخريجه.

[2] والبيت لجميل بثينه ، ديوانه ، شرحه أشرف أحمد عدرة ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1996ف ، ص130 ، المطار: الكثيرة التعطر ، لبانها: صدرها ، الجمان: اللؤلؤ ، مؤلف: منظوم ، والمعنى: بيضاء اللون ، كثيرة التعطر ، مكتنزة الصدر تزينه قلائد من اللؤلؤ والياقوت والدرّ والمنظوم.

[3] النابغة الذبياني ، ديوانه ، صنعة ابن السكيت ، تح د. شكري فيصل ، بيروت ، 1968ف ، ص61 ، وفيه: طفحت عليك ، الناتق: التي أخرجتا عندها من الولد ، مذكار: تلد الذكور ، والأم هي الناتق لا غيرها ، وإن كان اللفظ لغيرها ، يقول: إنهم غذوا غذاء حسناً فنمو وكثروا.

[4] الأخطل ، ديوانه ، ص17 ، وفي اللسان (كلأ) للأ خطل بلفظ ومهمهٍ مُقفرٍ ، وفي شعر الأخطل صنعة السكري رواية عن أبي جعفر محمد حبيب (مسْهار) بدل من (مسْفار) ، 162/1 ، وقد ورد هذا البيت في مدح قريش ، والمهمه: الصحراء الواسعة ، طامس: مقفر ودارس المعالم ، اللغوائل: جمع غائلة وهي المصيبة ، كلوء العين: مي تقظة ، مسهار: كثيرة السهر . والمعنى: يصف الشاعر الصحراء الواسعة المقفرة التي قطعها على ناقة يقظة قوية على السهر.

[5] ديوانه ، ص157-158.

يُعَـــلُّ بِـــهِ بَـــرْدُ أَنْيَابِهَـــا إِذَا صَـــوَّتَ الطَّـــائِرُ الْمَسْـــتَحِرْ

وقال الآخر:[1]

أيّهـــا الفتيـــان فـــي مجلســـنا جَـــرِّدوا منهَـــا وِرَاداً وشُـــقُرْ

وقال الآخر:[2]

ولا يـــزالُ قائِـــلٌ أبِـــنْ أبِـــنْ دلْوَكَ عن حَدِّ الضَّـــرُوسِ وَاللّـــبِنْ

أراد اللِّبْنَ فكسر الباء لكسرة اللام إذ لم تستقم له القافية.

وقال الآخر:[3]

عَلِّمَنَـــا أخوالنـــا بنـــو عجِـــلْ شُـــرْبَ النبيـــذِ واعتقـــالاً بالرِجـــلْ

وقال الآخر:[4]

أَنْزِعُهَنا دهَمْجَـــةً مَشْـــيَ الحِسِـــلْ مَشْيَ الحُسَيْلِ في جُحَيْـــرَةِ الطِفِـــلْ

وقال الآخر:[5]

ضَـــرْباً أَلِيمـــاً بِسِـــبتٍ يَلْعَـــجُ الجِلِـــدَا

---

(1) البيت لطرفة بن العبد ، ديوانه ، شرح الأعلم الشنتمري ، تح درية الخطيب ، ولطفي الصقال ، دمشق ، 1975ف ، ص82 ، وجردو الخيل: ألقوا عنها جلالها وأسرجوها استعداداً للقتال ، ورادا: جمع ورد ، وهو من الخيل: ما كان بين الكميت والأشقر ، الشقر: جمع أشقر وهو من الدواب الأحمر.

(2) لسالم بن دارة ، وقد ورد في اللسان والتاج (لبن) أو (ضرس) ، قال بن بري هو لسالم بن دارة ، وقيل لابن ميادة وروايته في اللسان:

إذا لا يزال قائل أبن أبن

هو ذلة المشآة عن ضَرْس اللبن

ويروى: أمّا يزال ، والضَّرسُ: طيُّ البئر ، يقال ضرستُ البئر أضرسها ضرساً ، إذا طويتها بالحجارة وغيرها ، واللبن يعني به الأجر.

(3) في العيني على هامش الخزانة ، 567/4 ، أنا أبا عمرو سمع أبا سرار الغنوي ينشد هذا البيت ، وقد انشده ابن منظور (ع ج ل) ، وأبوزيد في النوادر ، ص30 من غير عزو ، والخصائص ، 435/2.

وعجل: قبيلة من ربيعة ، وهم بنو عجل بن لجيم بن صعب بن عـ لي بن بكر بن وائل ، وهو في الأصل بكسر العين وسكون الجيم ، وفيه من الشواهد قوله: (عجل) وقوله: (بالرجل) فإن أصل الكلمة الأولى بكسر العين وسكون الجيم ، وهاتان حركة وسكون البنية التي وضعت الكلمة عليها ، وبكسر اللام ، وهذه حركة الإعراب التي يقتضيها العامل إ لا أن الراجز حين أراد الوقوف نقل حركة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها ، وفيها رواية أخرى (شرب النبيذ واصطفافاً بالرجل) ينظر الإنصاف ، 734/2 ، وفيها رواية أخرى: (الشغزبي واعتقالاً بالرجل) ، وقد قيل: الشغزبي: اعتقال المصارع رجله برجل آخر ، وإلقاؤه إياه شزراً وصرعه إياه صرعاً ، ينظر الخصائص ، 335/2 ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ، 73/3 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للصبان ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة ، 1319هـ ، 784/3.

(4) لم أقف على قائله ، وفي اللسان (دهم) ، دهمج: دهمجة: مشي الكبير كأنه في قيد ؛ وقيل: هو المشي البطيء ، وفيه (حسل) الحِسْل: ولد الضب ، والحُسيل: ولد البقرة ، وجمعها حَسيل.

(5) البيت لعبد مناف بن ربع الهذلي في شرح أشعار الهذليين ، ص672 ، وصدره: إذا تجّرد نوح قامتا معه ، وجمهرة اللغة ، ص483 ، والدرّ ، 232/6 ، ونوادر أبي زيد ، ص30 ، وفي اللسان (لعج) و(جلد) و(عجل) وبلا نسبة في الخصائص ، 333/2 ، والمنصف ، 308/2 ، والشاهد فيه قوله: (الجلِدا) حيث حرك اللام الساكنة ، وهذا من أقبح الضرورات.

وقال الأعشى:[1]

أَذَا قَـــتْهُمُ الحَـــرْبُ أَنْفَاسَـــهَا وَقَدْ تُكْـرَهُ الحَـرْبُ بَعْـدَ السِّـلِمِ

وقال الجعدي:[2]

يَا مَالِكَ الأَرْضِ والسَّـمَاءِ وَمَـنْ يَفْـرَقْ مِـنَ اللهِ لا يَخَـفْ إِثْمَـا

وقال الآخر[3]:

في كـلِّ عـامٍ شِـعِرٌ مُسْـتَحْدَثُ نحـنُ إذاً فـي الهَيَّبَـانِ نبحـثُ

قال ثعلب: الهيبان ثلاثة أشياء: الجبان ، واللُّغام هو الزبد ، والتراب.

وقال ذو الرمة[4]:

يَظَـلُّ اللُّغَـام الهَيَّبَـانَ كَأَنَّـهُ جَنَى عُشرٍ تَنْفِيـهِ أَشْـدَاقُهَا الهُـدْلُ

فهو يكثر من الشواهد في المسألة الواحدة ويحاول تخريجها.

- ولأبي القاسم المؤدب اتجاهات أخرى متنوعة في إنشاده لشواهده الشعرية تتضح فيما يأتي:

وفي أغلب شواهده الشعرية اتجه إلى عزو الشاهد إلى قائله ونسبته إليه ، ولكنه يخالف هذا الاتجاه في مواطن أخرى ، ففي بعض الأحيان يتجه إلى عدم عزو الشاهد إلى صاحبه وليس هذا جديداً عند العلماء ، فقد سبقه إلى هذا الاتجاه سيبويه ، ومن المعروف أن نسب ما هو منسوب من شواهد الكتاب هو من عمل خلفه من النحاة ، كالمازني والجرمي..

- ومن المواطن التي لم يُعْنَ فيها أبو القاسم المؤدب بنسبة الشواهد إلى أصحابها قوله في باب (حكم الأفعال الماضية) ما ذكره حول حذف النصبة من الفعل الماضي مستدلاً على ذلك بقول الشاعر:[5]

قطْـعَ عْمـروٌ سـاعِدَىْ وَهَـب وَعَـلاَ بالعصَـبِ يافُوخَـه

---

(1) ديوانه ، ت 7هـ ، دار بيروت للطباعة والنشر ، 1980ف ، ص89 ، وينظر سر صناعة الإعراب ، 83/1.

(2) شعره ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، 1964ف ، ص135.

(3) بلا عزو في لسان العرب (هيب) ، وفيه: أكل يومٍ ... والهَيْبَانُ: زَبدُ أفواه الإبل ، والهَيَّبانُ: الترابُ والهيّبان: الراعي ، والهيّبان: الكثير من كل شيء ، والهيّبان: المنتقش الخفيف.

(4) ديوانه ، ص1620 ، وفيه: تمجُ اللغام.

(5) سبق تخريجه.

أراد قَطَعَ ، فخفف النصبة ، فقال هذه لغة مجهولة لا يلتفت إليها ، وهي لغة معروفة وجاءت بها بعض القراءات وهي لغة بني تميم ، وفي الباب نفسه يقول فيما كان لفظه لفظ الماضي ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه – الممثل – وما صلح فيه الماضي في موقع المستقبل حين أمن اللبس قول الشاعر:[1]

فأدركت من قد كان قبلي ولَم أدعْ لمن كان بعدي في القصائد مصنعا

أراد: لمن يكون بعدي..[2]

ومنه أيضاً قوله: " إذا أخبرت عن المرأة قلت: فَعَلَتْ ، بتاء ساكنة في آخر البناء علامة للمرأة ، وسكنتها كراهية توالي الحركات ، وتواليها عند العرب مكروه ، كما أن توالي الأسباب عندهم مكروه ، ألا ترى أن شاعرهم حرّك قوله آخر السبب الثاني كراهية لما ذكرت . فقال:[3]

اجتنِب الفيرج لا تدخلها إن كان لابد فجّود رقصكا

وقال الآخر:[4]

قِف لاتُحَلْحِلَ عن روْحٍ ورَويْحانِ فما البراحُ وتركُ القصفِ من شاني

- ثم يسترسل في تبرير قول بعضهم لذلك: بل الكلام في هذه الأبيات مبني على النون المخففة ، إلا أنها حذفت طلباً للخفة ، وهي ما قبله على الإعراب الذي خُلِق عليه ، ويستشهد بقول الشاعر:[5]

احفظ لسانك لا تقول فتبتلى إن البلاء مُوَكّلٌ بالمنطق

أراد: لا تقولَنْ: فحذف النون لما تقدم ذكره[6].

- وعلى هذا النحو يتجه أبو القاسم المؤدب في إنشاده لبعض من شواهده الشعرية إلى عدم عزو الشاهد إلى صاحبه ، وقد يكون غير معروف النسبة وفيما ذكرت كفاية يُغنى عن

---

(1) لم أقف على قائله.
(2) ينظر دقائق التصريف ، ص17-18.
(3) لم أقف على قائله.
(4) لم أقف عليه ، وفي اللسان (حلل) ، حَلحَل القوم: أزلهم من مواضعهم والتحلحُل: التحرك والذهاب ، وفلان ما يتحلحل عن مكانه أي ما يتحرك ، وفيه (برح) زال ، والبَراحُ: الظهور ، والبيان ، وبرح الخفاء معناه زال الخفاء ، وقيل: معناه ظهر ما كان خافياً وانكشف ، مأخوذ من بَراح الأرض ، وهو البارز الظاهر ، وفيه (قصف) القصفُ: الكسر ، قصف الشيء يقصفه قصفٌ: كسره ، والقصف: اللهو اللعب.
(5) بلا عزو في جمهرة الأمثال ، ص207 ، والمستقصي ، 1312 : 305/1 ، عيون الأخبار ، 329/2 ، والبيت لصالح بن عبد القدوس ، أنظر اللسان والتاج (درأ) ، وحماسة البحتري ، ص232 ، والبيت في حاشية معجم الأدباء ، 175/13 من دون نسبة.
(6) ينظر دقائق التصريف ، ص20-21-22.

التمثيل لما يتجه إليه المؤلف في بعض شواهده[1] ، وخلاف لمسلكه السابق نجده في المواطن الكثيرة التي يتجه فيها إلى التصريح بعزو الشاهد إلى صاحبه ، كما نجد هذا الاتجاه شائعاً عند كثير من النحاة مثل ، المبرد في مقتضبه وغيره من النحويين . ومما عزا فيه أبو القاسم الشاهد إلى قائله قوله: وقال الصَلَتان[2] يرثى المغيرة بن المهلب:[3]

قل للقوافِلِ والغزاةِ إذا غزوا والبـاكرينَ وللمجدِّ الرَّائحِ

..إلى آخر الأبيات[4].

ومنه أيضاً قوله: قال النابغة:[5]

ومن عصاكَ فَعاقِبْهُ مُعَاقبةً تَنْهىَ الظّلومْ ، ولا تقُعدْ على ضَمَد

قال أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ت (244)هـ[6] فيما حكي لي عن أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري: الضمد: أن يكون للمرأة خليلان والضمد أيضاً: رطب الشجر ويابسه قديمه وحديثه ، والضمد أيضاً: مصدر ضَمَدْتُ الجرح أضمده ضمداً إذ داويته وعالجته والاسم منه الضماد والضمد: الحقد ، وقال الخليل ابن أحمد البصري – رحمه الله – : المعاقبة جزاء العصيان واحتج بهذا البيت ، والإِعْقَابُ: جزاء الطاعة[7].

ومنه أيضاً قوله: " وكذلك نصبوا آخر: (آمينَ) في خاتمة الدعاء لأن نونه أشبهت نون الجماعة ، إلاّ المؤمَّل المحاربي ت نحو (190)هـ[8] ، فإنه جرّهُ فقال:

فألق بي في قلوبِ البيض مرحمةً لجاوزَ اللهُ عن داعٍ بآمينِ...[9]

---

(1) نفسه ينظر ، ص24-28-32،....

(2) شاعر أموي اسمه قثَمُ بن خبيّه ، هكذا نسبه المؤلف والبيت ليس له وهو لزياد الأعجم شعره ، د. يوسف حسين بكار ، دمشق ، 1983ف ، ص86-87 ، ينظر الخزانة ، 4/0-5 ، والأشباه والنظائر ، 357/2 ، والأغاني ، لأبي فرج الأصفهاني ، ت نحو 36 هـ ، طبعة الكتب ، 381/15 ، والشعر والشعراء ، 344/1 ، وهو للصلتان العبدي في آمالي المرتضي ، الشريف المرتضي ت 355 هـ ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، ط1 ، 1954ف ، 199/2 ، وبلا نسبة في كتاب العين ، 434/4.

(3) ابن أبي صفرة ، ت 82هـ ، وفيات الأعيان ، 354/5 ، خزانة الأدب ، 5/10.

(4) دقائق التصريف ، ص29.

(5) النابغة الذبياني ، ديوانه ، ص14 ، ينظر تهذيب إصلاح المنطق ، ص140 ، وفي اللسان (ضمد) ، الضمدُ: الحِقْدُ ، يقال: ضَمِدَ عليه وضَمَدُ ضمداً.

(6) تاريخ بغداد ، 273/4 ، معجم الأدباء ، 50/20.

(7) العين ، 180/1.

(8) المؤمل بن أميل بن أسيد المحاربي ، الأغاني ، 244/22 ، ومعجم الأدباء ، 201/19.

(9) دقائق التصريف، ص34-35، وفيه (لجاوز) ولعل صوابها (لا جاوز) لاستقامة المعنى، ينظر الأغاني 244/22 ، ومعجم الأدباء ، 201/19.

والقصيدة مجرورة وأولها:

صَاَحَ الْغُرَابُ بِبــيْنٍ لا يُــوَاتِينِي ولا يَزَالُ غُــرَابُ البَــيْنِ يُــؤذِينِي

- ومن قبيل اهتمامه بنسبة الشواهد إلى أصحابها قوله :

قال امرؤ القيس[1]:

وليس بــذي ســيف فيقتلنــي بــه وليس بــذي رمــحٍ ولــيس بنبَّــالِ

يريد: " وليس بذي نبْل ، فهذا وجه ما جاء من الأسماء ، ولم يكن له فعل ، وهذا قول الخليل ..."[2]

وقال الفرزدق[3]:

فما أنت من قــيس فَتَنْــبِح عَــنْهمُ ولا من تميمٍ في الــذّرَا والغَلاَصِــم

ومنه قوله في النهى: وقال عمر بن كلثوم التغلبي[4]:

ألا لا يجهلــــن أحــــدٌ علينــــا فنجهل فوق جهــل الجاهلينــا...[5]

- ومنه أيضاً: " فإن سئلت عن قول الله عز وجــل: (ولّما يعلـمِ اللهُ الذين جاهدوا مِنكُـمْ ويعلـم الصابرينَ)[6] ، فقيل لِمَ انتصب الفعل الثاني وهو معطوف على الأول ، والأول مجزوم ؟ فقل: لأن العلم بالصابرين صار سبباً للعلم بالمجاهدين كأنَّ في العلم بهذا ، علمك بهذا والواو هاهنا تشبه الفاء ، ومثله في الكلام: ما آتيك وأكرمك إلا ما رأيــت ما أحب ، وكذلك: فأكرمك.

---

(1) ديوانه ، ص379 ، وينظر المقتضب ، 162/3 ، والكتاب ، 383/3 ، وفيها يصف الشاعر رجلاً بلغه أنه توعده ، فقال: إنه ليس من أصحاب السلاح والحرب فأياي وعيده ، والشاهد فيه: (نبال) وبناؤه على فعال والمستعمل في هذا (نابل) أي ذو نبيل ولكنه أجراه مجرى صاحب الصنعة.

(2) ينظر الكتاب ، 383/3.

(3) ديوانه ، ص856 : برواية في (الرؤس الأعاظم) ، والهمع ، 13/2 ، والكتاب ، 33/3 ، وفيه:

ما أنت من قيس فتنبح أنها ولا من تميم في اللّها والغلاصِمِ

والبيت من قصيدة طويلة يهجو بها جريراً وقيس بن عيلان.

اللّها ، بالفتح: جمع لهاة ، وهي مدخل الطعام في الحلق ، والغلاصم: جمع غ لصمة بالفتح ، وهي رأس الحلقوم ، ويكنى باللها والغلاصم عن أعالي القوم وحلتهم ، وكان جرير يكافح عن قيس لخؤولته فيهم ، فجعل مهاجاته عنه م نياحا على طريق الاستعارة ، ونفى عنه الشرف في تميم بأن يحل منهم مكان الرأس في العلو والرفعة.

والشاهد فيه نصب (تنبح) على الجواب ، ولو قطع فرفع لجاز.

(4) شرح القصائد السبع الطوال ، ابن الأنباري ، تح د. عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، 1963ف ، ص426.

(5) ينظر دقائق التصريف ، ص37.

(6) آل عمران ، الآية 142.

قال الحطيئة[1]:

ألــمْ أكُ جــاركُمْ ويكــون بينــي وبيــــنكم المـــــودةُ والإخـــــاءُ

(ألم) جعل سبب المودة والإخاء الجوار ، وجعل الواو بمنزلة الفاء فإن سُئِلتَ عــن قول امرئ القيس[2]:

بَكىَ صاحبي لمّا رأى الدّرْبَ دونُهُ وأيقــنَ أنّــا لاحِقــانِ بقيصَــرَا
فقلتُ لــهُ: لا تبــكِ عينُــكَ إنّمــا نحــاولُ مُلْكــاً أو نمُــوتَ فنُعــذرا

أراد: حتى نموت فنعذر .. وإن شئت قلت: لأنه صار منسوقاً على معنى الكــلام أي: نحاول أن نملكَ أو نموت... "[3].

- ومن قبيل ذلك أيضاً قوله في انتصاب آخر الفعل المستقبل بـــ(كيما) يستشهد بقــول لأبي علي الحكمي[4]:

كيما أكــونَ لــه عبــداً يقارضــنى وصْلاً بوصلٍ وهجرانــا بهجــرانِ
إذا التقينــا لصــلحٍ عنــد معْتَبَــةٍ لم نفترقْ دونَ موعــودٍ بلقيــانِ...[5]

ومنه قوله في بعض أحكام جمل المصادر يقول: وقال: ساعدة ابن جؤية الهذلي[6]:

يُجَــدِّلُونَ مُلَوكــاً فــي طــوائِفِهم ضرْبا خراديلَ كالتشِــقيقِ فــي الأدَمِ

فجمع الخردلة وهي التقطيع لتفرُّقها . وفي الباب نفسه يقول: وقــال ورقــة بــن نوفل[7]:

فسبحان من تهوى الرّيَاحُ بأَمْرِهِ ومن ومَنْ هو في الأيَّامِ مــا شَــاءَ يَفْعَــلُ
عَرْشُــهُ فَــوْقَ السَّــمَاواتِ كُلِّهــا وأَقْضَــاؤه مــن خلقِــهِ لا تُبَــدَّلُ

---

[1] ديوانه ، تح د. نعمان أمين طه ، القاهرة ، 1958ف ، ص98 ، الهمع ، 13/2 ، الكتاب ، 43/3 ، يقول: هذا لآل الزبرقان بن بدر ، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم وهجاهم وفي الديوان: (فيكون بيني) ، والشاهد فيه نصب (وتكون) بإضمار (أني) والتقدير: الم يقع أن أكون جاركم وتكون بيني وبينكم المودة.

[2] ديوانه ، ص65-66 ، والخصائص ، 263/1 ، والخزانة ، 601/3 ، والكتاب ، 47/3 ، وقد قال هذه الأبيات لعمرو بن قمينة اليشكري حين استصحبه في مسيرة إلى قيصر ليستعديه على بني أ سد ، والشاهد فيه نصب (نموت) بإضمار أن لأنه يرد في البيت معنى العطف وإنما أراد أنه يحاول طلب الملك إلا أن يموت فيعذره الناس ، ويروى: فنُعذرا ، أي نبلغ العذر.

[3] ينظر دقائق التصريف ، ص39-40.

[4] لم أقف عليه.

[5] دقائق التصريف ، ص40-41.

[6] سبق تخريجه.

[7] سبق تخريجه.

وفي اشتقاق بعض وجوه المصادر يقول: " والتفعال ، و (المفعل) مصدران يحسنان في كل الثلاثي السقيم والصحيح نحو قول عنتره[1]:

سَحَّاً وتِسْكَاباً فكُلَّ عشيَّةٍ يجري عليها الماء لم يَتَصَرَّمِ...[2]

- وكما يُعْنَى أبو القاسم المؤدب باستقصاء الأوجه المختلفة من الشواهد والروايات ما يعدُّ من قبيل التوضيح لها ، وما يترتب على اختلافها من اختلاف في وجوه الإعراب ، أو إفادة حكم معين ، أو مسألة ما كلّما مرّ به شيء منها ، وقد لا يكتفي بذلك نجده يفاضل بين هذه الأوجه المختلفة من الروايات ، واختيار الأجود منها.

من ذلك قوله في بعض أحكام الأمر: " ألا ترى إلى ما قال امرؤ القيس بن حجر الكندي:

حَلّتْ لِيَ الخمرُ وكُنْتُ امْرَءً عن شُربِهَا في شُغُلٍ شَاغِلِ
فاليوم أشْرَبْ غيرَ مستحقبٍ إثْماً مِنَ الله ولا واغلِ[3]

وقد روى الرواة أيضاً: (فالَيْومَ فاشرَبْ) "[4].

ومنه أيضاً ما جاء في تبيين بعض أحكام الألف قال: واعلم أن ألف القطع منصوبة في الأمر أبداً ، فرقاً بينها وبين ألف الوصل ، وتكون قائمة لا تذوب إذا اتصل بها شيء قبلها .. قال الشاعر[5]:

ألا أبلغ أبا حفصٍ رسولاً فِدىً لكَ من أخي ثقةٍ إزَارِي
قلائِصنا هداكَ اللهُ إنا شُغلْنا عَنْكُمُ زمنَ الحصارِ

---

(1) عنترة بن شداد ، ديوانه ، تح محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، 1936ف ، ص197.
(2) دقائق التصريف ، ص47-48.
(3) ديوانه ، ص122 ، والأصمعيات ، ص130 ، وخزانة الأدب ، 106/4 ، والدرّ، 175/1 ، وشرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، على ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن هشام الأنصاري ، وبهامش حاشيته للعلامة الشيخ ياسين بن زين الدين ، دار الفكر بيروت ، د - ت 188/1 ، وشرح شذور الذهب ، تح محمد ياسر شرف ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ط1 ، 1990ف ، ص276 ، وشرح المقتصد في شرح شواهد الإيضاح ، ص256 ، وشرح المفصل ، يعيش بن علي ، ت 643 هـ ، الطباعة المنيرية ، مصر ، 48/1 ، والشعر والشعراء ، 122/1 ، والكتاب ، 204/4 ، والخصائص ، 74/1 . والمستحقب: المتكسب ، الواغل: الداخل على الشرب ، ولم يدع ، يقوله حين قتل أبوه ونذر ألا يشرب الخمر حتى يثأر به ، فلما أدرك ثأر ه حلت له بزعمه فلا يثأم بشربها ، إذ قد وفى بنذره فيها ، والشاهد فيه قوله (أشربْ) حيث سكن الباء ضرورة ، ويروى (فاليوم فاشرب) و(فاليوم أسقى) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.
(4) دقائق التصريف ، ص102.
(5) الأبيات لأبي المنهال الأشجعي (بقيلة الأكبر) ، وكذلك في اللسان (أزر) و(عقل) والمؤتلف والمختلف ، الحسن بن بشر الآمدي ، ت 370هـ ، تح عبد الستار أحمد فراج ، البابلي الحلبي بمصر 1961م.ص63 ، وبلا نسبة في المقتصد في شرح شواهد الإيضاح ، ص162.

فمـــا قُلُـــصٌ وُجِـــدْنَ معقِـــلان قفـــا سَـــلَع بمختلـــف التِّجـــارِ
يعقِّلُهُـــن جعـــدةُ مـــن ســـلْيم وبـــئس مُعَقِّـــلُ الـــذِّودِ الظـــؤارِ

ويروى: (يُعَقِلُهُنّ مَعْدٌ شَيْظمىٌ) "[1].

- كذلك قوله فيما يؤمر بلفظ المصدر ، تقول: " ضرباً يا زيدُ ، وشتماً يا عمرو ، تريد به: اضرب ، واشتم ، .. قال الشاعر[2]:

شَكَا إِلَـــيَّ جَمَلـــي طُـــولَ السَّـــرَى صـــبراً جمـــيلاً فكلانـــا مُبْتَلَـــى

ثم يوضح معنى (الصبر) بقوله: والصبر الجميل هو الذي لا جزع فيه ، ويروى: صبرٌ جميلٌ ، هذه رواية أبي عبيدة[3] والأولى رواية الفرّاء[4] ، وحكى لي الثقة عن أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري: (صبراً جميلٌ) ، ثم يسترسل أبوالقاسم المؤدب في عرض بعض وجوه الروايات لهذه العبارة ، ذلك زيادة منه فـــي توضـــيح وتقريـــر بعض أحكام هذه المسألة "[5].

- وفي بعض أحكام أصول المنقوص وفروعه ، فيما كان منه على (الافتعال) إذا أبدلتْ تأوه فيه ، وهي تبدل عند سبعة أحرف: عند الصاد ، والضـــاد ، والطـــاء ، والظـــاء ، والدال ، والذال ، والزاي ، ويدغم الواو والتاء والثاء في تائه ، يشرع في عرض هـــذه الأحرف مع تاء الافتعال ، يقول: " وإذا وليت ظاءً فإن للعرب في ذلك لغتين: منهم من يجعل الغلبة للطاء فيصيّر التاء طاءً ويدغمها في الظاء ، ومنهم من يغلّب الظاء عليها ، كقولهم: اظلّم واطلّم ، ومن المضاعف: اطَّرَّ ومن المنقوص: اصطاد واطَّال قال زهيـــر بن أبي سلمى[6]:

هو الجـــوادُ الـــذي يُعْطِيـــكَ نَائِلَـــهُ عفـــواً ويُظلَـــمُ أحيَانَـــاً فَـــيَطّلِمُ

ويُروى: فيظَّلم ، وبعضهم يرويه: فينظلم .. "[7].

---

(1) دقائق التصريف ، ص103.
(2) المُلبّد بن حرملة ، في شرح أبيات سيبويه ، أبو سعيد السيرافي ، ت 385 هـ ، تح د. محمد علي سلطاني ، دمشق ، 1977ف ، 317/1 ، وبلا عزو في الكتاب ، 321/1 ، ويروى:
يشكو إليّ جملي طولَ السرىَ صبرٌ جميلٌ فكِلانا مبتلى
والشاهد فيه رفع (صبر) على الابتداء ، أي وصبرٌ جميلٌ أمثل ، أو على الخبر ، أي أمرك صبرٌ جميل.
(3) مجاز القرآن ، معمر بن المثنى ، ت نحو 210هـ ، تح سزكين ، مطبعة السعادة بمصر ، 1954-1962م ، 303/1.
(4) معاني القرآن ، 54/2-156.
(5) دقائق التصريف ، ص106 ، وفي تأويل ذلك ينظر: ص197.
(6) سبق تخريجه.
(7) دقائق التصريف ، ص170.

- وفي معرض حديثه عن أصول المضاعف والأمر منه يقول: " اعلم أن بني تميم لا يضعّفون شيئاً من هذا الباب لا الأمر ولا غيره ، إلا فعل جميع النساء .. واتفقوا على بيان تضعيف فعل جميع النساء ، لأنهم لو أدغموا سكن الحرف الأول ولم يجدوا إلى تحريك الآخر سبيلاً فكرهوا الجمع بين الساكنين ... ومن العرب من يقول: (دأبّة ، وخأصّة) فيهمز الألف كراهية التقاء الساكنين ، ثم يستشهد بقول الشاعر[1]:

يا عجبا لقد رأيت العجبا
حِمار قبّان يسوق الأرْنبا
خاطمَها زأمَّهَا أنْ تذْهَبَاُ

وبعضهم يرويه: (خاطمها زَامَّها) بلا همز فيجمع بين الساكنين على الأكثر الأفشى من كلام العرب "[2].

وفي موضع آخر من أبواب كتابه ، في " باب المثال من أصوله وفروعه " ، والوجه الأول من ذوات الواو فيه ، يستعرض لذلك بعض الشواهد الشعرية نحو: وعد ، ويَعِدُ ، قال الشاعر[3]:

وَعَدْتَ وكان الْخُلْفُ مِنْكَ سجيّةً مواعيدَ عُرقوبٍ أخاهُ بَيَثْرِبِ

كأنه قال: واعَدْتَي مواعيدَ عرقوب أخاه ولكنه ترك (واعدتني) استغناء بما هو فيه من ذكر الخُلْفِ ، واكتفاءً بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك[4].

وقد قرأت في كتاب عيون الأخبار[5]: بخط القُتَبى (بَيَثْرَبِ) بالتاء وفتح الراء ، وقال: هكذا قرأته على البصريين في كتاب سيبويه[6]...[7].

---

(1) سبق تخريجه.
(2) دقائق التصريف ، ص194-195.
(3) سبق تخريجه ، ص69.
(4) الكتاب ، 272/1.
(5) عيون الأخبار ، 147/3.
(6) ينظر: الكتاب ، 137/1.
(7) دقائق التصريف ، ص218.

- وفي حديثه عن الشاذ من هذا الباب نحو: " يَدَعْ ، ودَعْ ، لا تـدْع ، يستشـهد بقـول الشاعر[1]:

وعَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مَرْوَانَ لم يَـدَعْ من المـال إلاّ مُسُـحتاً أو مجلَّـفُ

أي: لم يترك ، وروي بعض الرواة: (الاّ مُسْحَتٌ) ، وقال أبو محمـد عبـد الله بن مسلم (ابن قتيبة): غير جائز أن يكون معنى لم يَـدَعْ لـم يَبْـق ، لأن العـرب إذا أضمرت فعلا أضمرت مثل الظاهر ، .. لا يقال منه وَدَعْتُهُ فأنا وادع في معنـى تركته ، فأنا تارك ، وقال الشاعر[2]:

ليت شِعري عن خَلِيلِي مـا الّـذي غالـهُ فـي الحُـبِّ حتّـى وَدَعَـهْ

ورواه بعضهم (وَدَّعه) بالتشديد من التوديع، وهو وجه أيضاً، هكذا قرأته بخط القتبى في كتاب عيون الأخبار[3] وأنشدني عنه الهيثم[4] رحمه الله، أيضاً بتشديد الدال "[5].

وعلى هذا النحو يتناول المؤلف الشواهد الشعرية ، فهو يستقصي الأوجه المختلفة من رواياتها ، لتقرير حكم ما أو مسألة معينة ، مستعرضاً في بعض المـواطن مـا يُروى من شواهد على أوجه مختلفة ، وكل ذلك يعـدُّ مـن قبيـل اهتمامـه بوجـوه الروايات ، وعنايته بها قد تكون خارجة عن موطن الشاهد ...[6].

- ومن قبيل اهتمامه بالشواهد الشعرية شرح الشاهد ، أو ذكر مناسبته ، أوتقديم التفسير له والتوضيح لبعض كلماته ، فيذكر معانيها ، ذلك لما يحتاج منها إلى شرح ويتـرك ما هو واضح لعدم الحاجة إلى شرحه ، فمن تعليقاته وشروحه ما يقوده أحيانـاً إلـى ذكر بعض صيغ الكلمات ومعانيها منه قول الشاعر[7]:

والشرْبُ صرْعى حَـوْلَ نَـاجُورهِمْ تـرى مـن السُّـكْرِ سَـمَادِيَرا

---

[1] الفرزدق ، ديوانه ، ص556 ، والمحتسب ، 180/1 ، وروى (مسحتٌ) بالرفع أيضاً ، وروي (مجرف) مكان (مجلف) ، ولم يدع: أي لم يترك ، المسحت: المبدر المحلف: الذي أخذ من جوانبه ، والذي بقيت منه بقية ، وأما المجرف فمن جرفه إذا ذهب كله أو أخذه أخذاً كثيراً ، ينظر الخزانة ، 247/2 ، والخصائص ، 99/1 ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، 188/1.

[2] سبق تخريجه ، ص44.

[3] عيون الأخبار ، 156/3.

[4] سبق تخريجه.

[5] دقائق التصريف ، ص245-246.

[6] دقائق التصريف ، ص414-416-417-464-468-477-501-504-505-507-514-521-544.

[7] لم أقف على قائله.

والسّمادير: ضعف البصر ، وقد سمادَرَ واسمدرّ . ويقال: هو الشيء الذي يتراءى للإنسان من ضعف بصره عند السكر من الشراب وغيره[1].

- وفي موضع آخر من الحكم في بعض النعوت يقول: وقد قالوا أيضاً (شارب وشروبٌ) وروَوْا قول الشاعر[2]:

عُقَارٌ كماء النيّ ليست بخمطة ولا خَلّةٍ يَكْوِى الشُّرُوب شهابها

بضم الشين على معنى: جميع الشارب ، والرواية الصحيحة: الشَّرُوب بفتحها بمعنى الشارب.

وقال الأصمعي: سميت الخمر عقاراً لأنها عاقرت الدنّ ، أي: لازمته ومنه قيل: عاقر الخمرَ وأَرْقَعَها أي: دام على شربها ، وقيل أيضاً: سميت عُقاراً لأنها تعقر القلب[3].

- وفي كثير من المواضع لا يكتفي المؤلف بشرح الألفاظ الغريبة فقط ، بل يذهب به الحديث إلى تفصيلاً أكثر في ذكر مناسبة الشاهد إلى جانب شرح معانيها من ذلك حديثه عن الأمر وبعض أحكامه يذكر أنّ ألف القطع منصوبة في الأمر أبداً فرقاً بينها وبين ألف الوصل ، وتكون قائمة لا تذوب إذا اتصل بها شيء قبلها.

وقد تخمد ألف القطع في الشعر وتشبه بألف الوصل ، وذلك غير جائز في الكلام المنثور ، نحو قول الشاعر[4]:

لَوَ أَنَّكَ تُلقي حنظلاً فوق بيضنا تدحرجَ عن ذي سامِهِ المتقارب

---

(1) دقائق التصريف ، ص70.

(2) البيت لأبي دُئيب الهذلي، ينظر شرح أدب الكاتب، للجواليقي ، وهوب بن أحمد ، القاهرة ، 1350هـ ، ص171 ، أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، ص128 ، وبلا عزو في دقائق التصريف ، ص71 ، وفي اللسان (عقر) العُقُرُ: كل ما شربه ، العقار: التي تـ عاقر الدَّنّ أو تعاقر العقل ، ويقال: تعاقر الدَّنّ ، وهي التي بقى منها بقية في أسفل دَنِّها لطول مرِّ السنين عليها (كما ءالنِّئ) أراد في صفائها وهو ما قطر من اللحم ، والخمطة: التي قد أُخذت طعم الإدراك ولم تدرك وتستحكم فيها خمطة ، والخلة: الحامضة ، ولا خـ لة أي في مجاوزة القدر ، خرجت من حال الخمر إلى الحموضة ، والخلّ ، يقول: فليست بخمطة لم تدرك ، ولا خلة قد جاوزت الإدراك ولكنها على ما ينبغي أن تكون عليه في طعمها وطيبها ، فليس (يكوي الشروب) أي يؤذيهم (شهابها) نارها وحدتها ، وشروب جمع شارب وهم الندامى ، ويقال: (ماء النِّئ) الدَّمُ ، ويروى: (كماء النَّيِّ) والنَّيُّ ، الشحم ، ويروى: (يكوي الوجوه شهابها).

(3) دقائق التصريف ، ص71.

(4) قيس بن الخطيم ، ديوانه ، تح د. ناصر الدين الأسدي ، بيروت ، 1967ف ، ص40 ، وأدب الكاتب ، ص513 ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1996ف ، 405/1، ولسان العرب (سوم) وفيه أن (عن) بمعنى (على) ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ، تح عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط2 ، 1980ف ، ص184 ، والشاهد فيه قولك (لو ائك) الهمزة هنا همزة وصل لا تنطق وإذا نطقت انكسر وزن البيت وهي الشاهد المراد.

فيعقب على هذا الشاهد بالشرح والتحليل لبعض ألفاظه قائلاً: " ذو سامه: البيض المذهب ، وصف قوماً تراصفوا في القتال حتى لو أن ملقيا ألقى حنظلاً فوق بيضهم لم يصل إلى الأرض من شدة تراصفهم ... "[1].

- فكل ذلك خروج منه عن المطلوب وهو (الحكم المثبت في ألف القطع) زيادة منه لتوضيح وتفسير كلام العرب ما يوضح اهتمامه به.

يهتم المؤدب بالشرح والتفسير لشواهده الشعرية زيادة في التوضيح ، كما أنه يتطرق في بعض الأحيان إلى ذكر المناسبة التي قال فيها الشاعر قصيدته المشتملة على ذلك الشاهد لاسيما حين يحتاج الأمر إلى ذلك على النحو الذي رأينا.

- وفي موضع آخر من أبواب الكتاب في(ذكر الفروع من أصول الصحيح) فيما يجيء منه على (الأفعال) اللازمة ، وهو على أنواع منها: ما يجيء على أَفْعَلْتُ الشيء: عرضته للفعل ، وقد تدخل أفعلتُ على فعلتُ: نحو: سقيتُ الرجل وأسقيْتُه ، قال ذو الرمة[2] يصف ربعاً:

وقفْتُ على رسْم لميَّة ناقِتى ... فما زلتُ أبكي عندهُ وأخاطِبُهْ

وأسقيه حتى كاد مِمّا أُبِثُّهُ ... تُكلّمِنُي أحجارُهُ وملاعِبُه

يسترسل المؤلف في شرح هذين البيتين قائلاً: " وتأوّل رجل من أهل القدر[3] قوله: أسقيه ، بمعنى: أسقيه من طريق النسبة ومعنى (أسقيه) في هذا البيت: أدعو له بالسُّقيا ، لأن العرب تقول: أسقى اللهُ الرّبْعَ ، أي: أنزل الله عليه مطراً يسقيه ويُروى: وأشكيه ، أي: أُظهِر له شكوايَ ، وأبِثُّهُ: أُظْهِرُ له بَثّي وهو الحُزْنُ ، والعرب لا تعرف: أفعلتُ الرجلَ ، نسبته إلى الفعل ولا سميته به "[4]

- كذلك نجد عند أبي القاسم المؤدب في شرحه للشواهد الشعرية مراوحة بين إنشاده نص الشاهد كاملاً في بيت أو أكثر ، وبين إنشاده له مبتوراً حيث يكتفي بذكر موطن الشاهد ،

---

[1] دقائق التصريف ، ص104.

[2] ديوانه ، ص38 ، وأمالي ابن الشجري ، حيدر آباد ، 1349 هـ ، 39/2 ، وشرح شواهد الشافية ، ص41 ، واللسان (سقى) ، وقفتها: جعلتها تقف ، ويروى: (على ربع) و(أبكي حوله) ، أسقيه: أدعو له بالسقيا ، أقول سقاك الله ، أبثه إبثاثاً: أخبره ببثه ، والبث: ما يظهره المحزون من حزنه ، والملاعب: جمع ملعب حيث الصبيان والجواري في السُّوح والشاهد في (أسقيه).

[3] أهل القدر: هم القدرية والمعتزلة ، وفي هذا دلي ل على أن أبا القاسم المؤدب سُنّي المذهب مخالفاً بذلك كبار معاصريه من أمثال الفارسي وابن جني ، ينظر الفَرْقُ بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية منهم ، للبغدادي ، ص18 ، والملل والنحل ، للشهرستاني ، ص33-66.

[4] دقائق التصريف ، ص155.

وكأنه في هذه الحال يوجه نظر القارئ ، ويضع يده على موطن الشـــاهد مباشـــرة دون اهتمامه بإيراد البيت كاملاً أو الأبيات التي يقتضيها المعنى ، وعلى هذا ليس له مـــنهج محدد في إيراد الشواهد فأحياناً يأتي بالشاهد كاملاً وأحياناً أخرى يكتفي بشطر أو جـــزء منه ومما يكتفي فيه في قليل من الأحيان بالشطر الأول من البيت أو الشطر الأخير منه طبقاً لمقتضيات الأحوال من ذلك:

- قول الأعشى[1]: ...وكان انطلاقُ الشاةِ من حيث خيّما.
- وقول عبد مناف الهذلي[2]: ...ضرباً أليماً بسبتِ يلعجُ الجلـــــدا.
- وقول القطامي[3]: ...ونفخوا في مدائِنِهم فطـــــــاروا.
- قول امرئ القيس[4]: ...كأن ثبيراً في عرانين وبلِـــــــهِ.
- وقول ذي الرمة[5]: ...إلى لوائح من أطلال أَحْوَيـــــــةٍ.
- وقوله أيضاً[6]: ...لا بَلْ هو الشوقُ من دارٍ تخونها...
- وقد يكتفي في القليل النادر بأقل من شطر من البيت ذلك نحوقوله:

وقال الشاعر[7]: ...واستيقهوا للمحلِّـــــــم.

ومثله قول أبي ذؤيب[8]: ...وَهْيَ أدماءُ سارُها.

- وقول ذي الرمة[9]: ...والأمطارُ والحَقَبُ.
- وقوله[10]: ...ومُحْتَطـــــــــبُ.

---

(1) دقائق التصريف ، ص67 ، والبيت للأعشى ، ديوانه ، ص202 ، وصدره: فلما أضاء الصبح قام مبادراً.

(2) سبق تخريجه.

(3) دقائق التصريف ، ص16-17 ، والبيت للقطامي ، من ديوانه ، بارث ليدن ، 1902ف ، ص84 ، وصدره:
ألم يُخُز التفرقْ ضد كسري ***

(4) نفسه ، ص481 ، والبيت لامرئ القيس ديوانه ، ص25 ، وعجزه:
*** كبير أناس في بجادٍ مزمَّل.

(5) نفسه ، ص498 ، والبيت لذي الرمة ، ديوانه ، ص22 ، وعجزه:
*** وكأنها حللٌ موشية قشيب.

(6) نفسه ، والبيت لذي الرمة ، ديوانه ، ص19 ، وعجزه:
*** صربُ السحاب ومَرّ بارح ترِبُ.

(7) نفسه ، ص272 ، والبيت للمخَبّل السعدي ، شعره ، د. حاتم صالح الضامن ، م2 ع1 ، بغداد ، 1970ف ، ص132، وتمامه:
فشكُّوا نحورَ القومِ حتى تنهنهوا *** إلى ذي النهى واستيقهوا للمحلّم.

(8) نفسه ، ص403 ، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ، مصورة عن طبعة دار الكتب ، القاهرة ، 1965ف ، 24/1 ، وتمامه:
وسوّد ماء المَرْدِ فاها فَلَوْنُهُ *** كلَوْن النّورِ وهي أدماء سارها

(9) نفسه ، ص498 ، والبيت لذي الرمة ، وتمامه:
بجانب الزُّرق لم تطمئن معالِمها *** ووارج النمور..

(10) نفسه ، ص498 ، والبيت لذي الرمة ، ديوانه ، ص21 ، وتمامه:
يبدو لعينيك منها وهي مزمنة *** نوّيْ وَمستَوْقدْ بالٍ

- ولكنه – مع هذا – نجده يهتم في غالب الأحيان بذكر الشاهد كاملاً ولا يقتصر فيه على موطن الاستشهاد ، بل في أحيان أخرى لا يكتفي بإكمال البيت ، فينشد ما قبله أو ما بعده زيادة منه لتوضيح المعنى.

فمثلاً عندما يتحدث عن:(النعوت ووجوهها) ما يجمع فيه الفاعل على (فِعْلٌ) نحو سالم ويسلْم ، ويقال: نحن حربٌ لمن حاربتهم ، وسلم لمن سالمتهم ، قال الشاعر[1]:

تجنّى علينا آلُ محبوبة ذنبا وكانوا لنا سلماً فصاروا لنا حربا

يذكر أبو القاسم المؤدب ما يزيد عن موطن الشاهد في البيت السابق فذكر ما بعده من أبيات:

وافشوا لنا في الناس أنكر قصة ولو وما انكروا إلا الرسائل والكتبا
ولوأن ليلى للنصارى تعرضت إذاً لَدَّعَوْهَا دون أصنامهم رَبَّا
ولو بزقت في البحر ، والبحر مالح لأصبح ماء البحر من ريقها عذبا

- ومثله عندما يتعرض لفروع الصحيح ما يجيء منه على(الافعلال والفعلية) وهذا الباب يسمى خماسياً وما يجيء مهموزاً منه: نحو قوله: " كالاكبئنان و الانقباض " ينشد في ذلك قول الراجز[2]:

ياكروانا صُكَّ فَاكْبَأَنَّا
فَشَنَّ بالسَّلْح فلمّا شَنَّا
بَلَّ الذُّنَابِي عبساً مبنَّا
أَ إِ بِلِي تَأْكُلُهُا مُصِنّا
خَافِضَ سِنٍ ومُشِيلاً سِنَّا

---

(1) هذا البيت والأبيات التي تليه لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1960ف ، ص485 ، ولسان العرب (ملح) وفيه قال بن بري: وجدت هذه الأبيات المنسوبة إلى أبي عمرو بن أبي ربيعة في شعر أبي عيينة محمد ابن أبي صفرة.

(2) الأبيات لمدرك بن حصن ، أنظر النوادر ، ص50 ، والخزانة ، 83/7 ، واللسان (صنن) ، وإصلاح المنطق ، ص218 ، وبلا عزو في دقائق التصريف ، ص173-401 ، وكذلك في تهذيب اللغة 116/12 ، وقوله: (خافض سِن): أي يأخذ بنت اللبون ، فيقول هذه بنت مخاض، فقد خفضها على سنّها التي هي فيها ، وقوله: (ومشيلاً سنا) تكون له ابنة مخاض ، فيقول: لي بنت لبون – فقد رفع السن التي هي له إلى سنّ أخرى أعلى منها ، وتكون له بنت اللبون ، فيأخذ حقّة ، والحقة: الناقة سقطت أسنانها هرماً ، والمُصِنُّ: الغضبان ، وهو الشامخ بأنفه.

- وعلى هذا النحو لا يكتفي صاحب الدقائق من ذكر موطن الشاهد وما قبله وما بعده فقط بل يتعدى ذلك إلى ذكر مجموعة من الأبيات ، وذلك زيادة في توضيح المعنى.
- ومن قبيل هذه الزيادة لتوضيح الشاهد أنه عندما تناول أصول المضاعف وفروعه ، وما يخرج النعت منه على باب (فَعِلَ يفعَلُ) بكسر العين في الماضي ونصبها في الغابر أي الباقي ، من هذا الباب ما يكون منه على وزن (أفْعَلَ) نحو قولهم: غَمّ يَغُمّ غماً فهو. أغمّ ، ينشد قول الشاعر[1]:

فلا تَنكِحي إنْ فــرّق الــدّهرُ بيْنَنَــا أغَمَّ القَفَــا والوجــهِ لــيْسَ بأنْزعَــا
ضروُباً بلَحْيَيْهِ علــى عَظْــمِ زوَرْهِ إذا القــومُ هشُّــوا للِفِعَــال تَقَنَّعَــاَ
ولا قُرْزلاً وسْــطَ الرجــال جُنَادِفــاً إذا ما مشى أوْ قــال قــولاً فَبَلْتَعَــا
فأوصــيكِ إن فــارقتني أُمَّ مَعْمَــرِ وبعضُ الوصايا في أمــاكِنَ تَنْفعــاَ

من هنا يتضح أن أبا القاسم المؤدب يهتم اهتماماً بالغاً بالشواهد الشــعرية وإيــراده ما بعد الشاهد أو ما قبله من أبيات يكتمل بها معناه.

- كما يبدو أنه لا يسير وفق منهجٍ واحدٍ في تناوله للشواهد إنما ينوع في تناوله لها علــى نحو ما ذكرنا ومن خلال تعرضنا لهذا المبحث.

5 - النثـــــر:

قد أسلفنا الذكر عن كثرة استشهاد المؤلف واعتماده على القرآن أو قراءاته وعلــى الحديث النبوي الشريف ، وعلى الشعر على تفاوت بينــها كثــرة أو قلة ، فإنه يعتمــد أيضاً على الاستشهاد بكلام العــرب ، وآثارهــم المروية عنهم ، وإن كان اعتماده على النثر وأمثال العرب يقل عن اعتماده على الشعر ، وإن بعض كلام العرب المأثور عنهم قد يكون من أقيسة بنوا عليها أحكامهم، ومجال الحديث الآن عن استشهاده بكلام العرب من أقوال رويت عنهم وأمثال نسبت إليهم من ذلك:

---

(1) الأبيات لهدبه بن الخشرم ، شعره ، د. يحيى الجبوري ، دمشق ، 1976ف ، ص105-106 ، ودقائق التصريف ، ص199 ، وينظر تهذيب إصلاح المنطق ، ص164 ، وفي اللسان (غمم) و(نزع) و(قنع) و(بلقع) و(قرزل) ، والقُرْزُل: اللئيم ، الغَمَمُ: أن يسيل الشعر حتى يضيق الوجه والقفا ، تبلتع: تفاصح ، ويقال للكثير الكلام: البلتعانيُّ ، والجنادق: الذي إذا مشى حرك منكبيه ، يخاطب امرأته ، يقولُ: إن وقعت بيننا فرقةٌ يموت أو قتل ، فلا تنحكي رجلاً لئيماً ، والغَمَمُ عندهم مذموم ، وبعضهم يُنْشِدُ: (أغمُّ ، القفا ، والوجهُ) بالرفع ، والجيد جر الوجه ، عطفاً على ما قبله ، واللحياني: العظمات من جانبي الفم ، والزورُ: الصدر ، وهشوا: ارتاحوا.

يذكر أبو القاسم المؤدب في بعض أحكام الأفعال الماضية ، أنه لا توجد كلمة في جميع كلام العرب على أربعة أحرف ، متحركة الحروف ، إلا أن تكون الكلمة ممدودة فقصرت أو فيما يذكر من تنوع بعض الخطابات قال: " وإذا خاطبت الرجلين قلت: فَعَلْتُما ، برفع التاء ، لأن الفعل لها ، وكان ينبغي أن تكون في خطاب الواحد مرفوعة ، إلا أنهم امتنعوا عن ذلك فرقاً بينه وبين خطاب المرأة ، وبين الخبر عن نفسك .. وقد قيل ليقع الفرق بين الواحد والاثنين ، و(ما) تزاد في كثير من كلام العرب ، وقد مثل لذلك بقولهم[1]:

احبب حبيبك هوناً ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما
وابغض بغيضك هوناً ما عسى أن يكون حبيبك يوماً ما.. "[2]

ومما اهتم فيه أيضاً بمورد كلام العرب قوله في بعض أحكام أصول أولاد الأربعة وفروعها ، يذكر قول الفرّاء: " وقد رأيت العرب لا تمتنع من ضمة بعدها (ياء) أو واو ساكنتان في هذا النوع وفي غيره أن يكسروها ، قال: وسمعت بعض العرب يقول: (بلغ الحِزامُ الطُبْيَيْنِ)[3] والطِبْيَيْنِ وزَبْيَة وزِبْيَة[4].

وقد تناول أبو القاسم المؤدب هذا المثل بالشرح والتوضيح من ذلك ما جاء في ذكره لبعض أحكام الشواذ من كلام العرب ، وهو يفصّل في قول النبي e شارحاً له مستدلاً عليه بما جاء مماثلاً لذلك من كلام العرب لقوله عليه الصلاة والسلام للنساء: (ارجعنَ مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ)[5].

يقول: وإنّما هو: مَوْزورات، من الوزر، وإنما قال: (مازورات) لأن العرب إذا وازت حرفاً بحرف إذا قابلته به أجرته على بنيته كقولهم: (إنيٍّ لآتيهِ بالغَدايا والعَشايا)[6] ، فلا يكتفي بقول الشاهد ولا يقتصر على ذكره فقط إنما يبادر بشرحه

---

(1) القول للإمام علي y ، ينظر الأمثال ، ص178 ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ، 284/5 ، وجمهرة الأمثال ، 188/1 ، وفي مجمع الأمثال ، 271/1-272 ، البيتان من الحديث النبوي الشريف ، والمعنى: أي أحببه حباً هوناً ، أي سهلاً يسيراً ، و(ما) تأكيد ، ويجوز أن يكون الإبهام ، أي حباً مبهماً لا يكثر ولا يظهر ، والمعنى لا تطلعه على جميع أسرارك ؛ فلعله يتغير يوماً عن مودتك ، والغرض: النهي عن الإفراط في الحب والبغض ، والأمر بالاعتدال ، والبغيض بمعنى البغض كالحكيم بمعنى المحكم ، وهوناً: أي قليلاً سهلاً ، ونصب على صفة المصدر ، أي بُغضاً هوناً غير مستقصي فيه ، فلعلكما ترجعان إلى المحبة فتستحييا من بعضكما ، ودخلت (ما) للتوكيد.

(2) دقائق التصريف ، ص25.

(3) القول من أمثال العرب وهو في جمهرة الأمثال ، 220/1.

(4) دقائق التصريف ، ص310.

(5) سبق تخريجه.

(6) إصلاح المنطق ، ص37 ، الزاهر ، 157/1 ، الأمثال لأبي عكرمة الضبي ، عامر بن عمران، ت 250 هـ، تح د. رمضان عبد التواب ، دمشق ، 1974 ، ص28.

وتحليله يقول: و(الغداة) لا تجمع (غدايا) وإنما قيل ذلك لأنهم ضموها إلى (عشايا) فأجروها مُجراها[1].

- ومنه أيضاً ما أورده في بعض ما يشتمل على آي من القرآن يُسأل عن كيفية تصرف ما فيها من الأفعال ، الحذاقُ من أصحاب العربية ، في مقلوب الخطاب للنسوة ، قال: " في قول الله عز وجل: (أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ)[2] أي اجعلني كافلها وغلبني في تخاديع الكلام ، والمعازّة: المغالبة ، وقد مثّل لذلك بما جاء من كلام العرب: وفي المثل: (مَنْ عزَّ بَزَّ)[3] ، أي: (من غَلَبَ سلب) "[4].
- ومنه أيضاً ما اهتم فيه بمورد المثل ، كما اهتم بشرحه وتوضيحه قوله في بعض أحكام النبر من جميع الأبواب الصحيحة والسقيمة وفروعها ، قال: " في قول الشاعر[5]:

فـــي كـــلَّ يـــومٍ مـــن ذؤالَـــهْ
ضِـــغْثٌ يزيـــدُ علـــى إبَّالَـــهْ

والضغثُ: الحُزمة تجمع من العيدان والحشيش والابالة: الحُزمة الكبيرة من الحطب والثّطا إفراط الحُمق ، يقال: رجل ثط بين الثطـــا ، وأرادت: تمشـــي مشـــي الحَمـــقِ ، والعرب تقول للجاهل: (ما يُعرفُ من ثطاته قَطَاتَهُ من لَطَاتِهِ)[6] ، ثم يفصّل في معاني هذه الألفاظ يقول: والقطاةُ من الفرس: مقعد الرِّدْف ، واللّطاةُ: الدائرة في وسط جبهتـــه وموضعها: يريدون: ما يَعرِفُ من حمقِهِ مؤخّرَه من مقدّمِهِ ، ويقولون أيضـــاً للمفـــرط في الحمق: (ثاطِةٌ مُدَّتْ بِمَاءٍ)[7] ، والثأطة: (الحمأةُ ، يريدون: كَأنه حمْأةٌ صُبّ عليها ماءٌ فازدادت فساداً ورطوبة) "[8].

---

[1] دقائق التصريف ، ص361.
[2] ص ، الآية 23.
[3] الزاهر ، 175/1 ، وجمهرة الأمثال ، 288/2.
[4] دقائق التصريف ، ص379.
[5] أسماء بن خارجة ، ينظر أدب الكاتب ، ص114 ، وفي اللسان (ذال) ، فإن ابن بري: قال أسماء بن خارجة ، يصف ذئباً طمع في ناقته: وفيه: لي كل يوم من ذؤاله .. بدل من في كل يوم...
والذؤالة: الذئب ، اسم معرفة لا يتصرف ، سمي به لخِفتّه في عَدْوه ، والجمع ذئلان ، ودُؤلان ، وقال: هو مثل يضرب للأمر يتبع الأمر أي: في كل يوم من ذؤالة بلية على بلية ، وبلا عزو في جمهرة الأمثال ، 7/2.
[6] المستقصي في أمثال العرب ، الزمخشري ، حيدر آباد ، 1962ف ، 337/2 ، ومعجم الأمثال العربية القديمة ، د. عفيف عبد الرحمن ، الرياض ، 1985ف ، ص188.
[7] الأمثال لأبي عبيد ، ص125 ، ومجمع الأمثال ، 204/1.
[8] دقائق التصريف ، ص418.

- وفي مواطن أخرى نجد أبا القاسم المؤدب قد يأتي بالمثل للتصديق على بعض الأحكام الأخرى ، أو للتصديق على شواهده القرآنية أو شواهده الشعرية أو ما جاء تصديقاً لكلام العرب من النثر ، من ذلك قوله في بعض ما يتغير ألفاظه في أصل البناء من المنصوبات المبتدآت المخزولة العوامل عند الترتيب إلى ما لا يستعمل ولا يُعرف منطوقاً به ليُعلم الأصل قبل التفريع ، ويُعرف مذهب الاشتقاق وطريقة التعريب ، نحو قوله: " وقد قالت (لبيك الله وخيرٌ بين يديك) فرفعوا خيراً بيّن ولم يصلوه وينعتوه ، قيل: الرفع كما فعلوا ذلك: درهمٌ أبيض من يديك ، لأن خيراً حرف مدح شُبِّه بسَقْيٍ ورَعْيٍ كما يحمل: (شَرٌّ ما جاء بك) ، على: (بُعْدٌ وسُحْقٌ لك) فلا توصل النكرة ولا يُنعت إذا حملت على ويل وسحق، ثم يعرض في كلامه بعض الأمثال العربية الأخرى ، بل نجده يضيف إليها ما يجري مجراها مما لم يذكر في (الكتاب) ولم يذكره سيبويه كقوله: وقال الفرّاء العرب تقول: (شرٌّ ما أجاءك إلى مُخةِ عرقوب)[1]، فلا يصلون شراً ولا ينعتونه، ومعنى أجاءك وأشاءك: ألجأكَ، والشرٌّ ترفعه (ما) فإن رفعه العائد من: أجاءك ، وصيرت (ما) توكيداً فهو وجه آخر كما قيل: (هَمُّكَ ما أهمَّكَ)[2] ، فاحتملت أحد عشر وجهاً "[3].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره أبو القاسم المؤدب متتبعاً لبعض شواهد مسائله بشيء مما جاء من كلام العرب ما يوافق الشاهد من ذلك قول الله عز وجل: (أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ)[4] يريد: ألا يا هؤلاء اسجدوا ، و(يا) معلقة بالمنادى المختزل ونحو قول الشاعر:

فقالت ألا يا اسمع نعظْكَ بخُطَّةٍ فقلتُ: سميعاً فأنطقي فأجيبي[5]

أي: سميعاً أسمع ، أو سميعاً وعظْتِ ، والرفع فيه جائز على الوجه الأول.

---

(1) مجمع الأمثال ، 453/1 ، المستقصي: 452 ، 125/2.

(2) الأمثال لأبي عبيد ، ص283 ، ومجمع الأمثال ، 476/2 ، والمستقصي: 1456: 394/2 ، واللسان (همم).

(3) دقائق التصريف ، ص283 و569 وما بعدها.

(4) النمل ، الآية 25 ، وينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ت 338هـ ، تح د. زهير غازي زاهد ، بيروت ، 1985ف ، 206/3.

(5) البيت للنمر بن تولب ، شعره ، ص335 ، وفيه: وأصيبي ، ونوادر أبي زيد ، ص22 ، ومعاني القرآن ، 402/2 ، وبلا نسبة في الإنصاف ، 102/1 ، وقوله: (انعظك) مجزوم في جواب الأمر السابق عليه وكأنه قال: إن تسمع نعظك ، والخطة – بضم الخاء وتشديد الطاء – شبه القصة ، وهو أيضاً الأمر ، ويقال: سمته خطة سوء ، وقوله (فقلت سميعاً) ينتصب على أنها مفعول ثاني لفعل محذوف أو على أنه حال حذف عامله ، وتقدير الكلام: وجدتني سميعاً ، أو لقيتني سميعاً ، وفيه من الشواهد ما يدل على أن اقتران علامة من العلامات الدالة على اسمية الكلمة في اللفظ لا بدل دلالة قاطعة على اسميتها في اللفظ وفي التقدير جميعاً ، فالاقتران في اللفظ وحده غير كافٍ في القطع باسمية الكلمة ؛ لجواز أن يكون قد حذف من الكلام شيءٌ يكون هو المقترن بهذه العلامة كما كان اقتران حرف النداء في هذا الشاهد غير دليل على اسمية ما دخل عليه حرف النداء ؛ لأن الكلام على تقدير محذوف البتة.

تأويله: يا هذا اسمع ، ونصب سميعاً بمضمر ، وقال هشام: حكى الكسائي عن العرب : (حَيَّهُ زورٌ من أمِّ عمرٍو)[1] وقال هشام: رُفع الزّور بإضمار: هذا زورٌ ونصبه على القطع من الهاء ممكن جائز ، كما قرأ مجاهد[2] (سُورةٌ انزلناها)[3] فنصب (سورة) عند هشام بإضمار: اقرءوا سُوَرةً[4].

- كما لا يقتصر المؤلف في سبيل توضيح شواهده لتقرير بعض الأحكام بل نجده في بعض المواطن يلم بمورد المثل ومناسبته كما نجده في مواطن أخرى يصرح باسم الراوي للمثل أو قائله إلى جانب الشرح والتحليل من ذلك قوله: " وقد استعملت العرب النصب على أصل علة الباب ، قولهم: (فَرقَاً خيرٌ من حُبّيّن)[5] ، يعنون: أفرق فرقاً كما قال عامِرٌ بن الطفيل: (أغُدَّةً كغدة الجمل)[6] ، ومنه: (يا آلَ عُكْلٍ أكِبَراً وإمْعاراً)[7] ، ومنه: (أحشفاً وسوء كيلةٍ)[8] والنصب مع ألف الاستفهام أقوى وأوضح معنى ، وغيره من المستعمل مقبول غير مردود "[9].
- وقد لا يكتفي أحياناً بالشرح وذكر المناسبة أو التصريح باسم قائل المثل ، بل يتوجه إلى إعراب وبعض ألفاظه ، وإيراد ما فيه من الوجوه المختلفة ، كما فعل فيما يستعمل مع (إن) و (إذ) و(لدُنْ) من المضمرات من ذلك قوله: (والمرءُ مقتول بما قُتِلَ به إنْ خنجرا فخنجراً ، وإن سيْفا فسيفاً)[10] مبني النصب ، إن كان الذي قَتَلَ به خنجر ، فيكون الذي يُقتل به خنجرا ، فخنجر وسيف خبر يكون، ويصلح أن يقال: إن خنجراً فخنجر ، بنيّة: إن كان الذي يَقْتُلُ به خنجراً فالذي يُقتلُ به خنجرٌ ، وقع خنجر الثاني مبتدأ مضمر بعد الفاء ، لأنها معلمٌ للاستئناف وإنما جُوّز النصبُ بعدها

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، 100/1-103.
(2) البحر المحيط، 427/6، وهي قراءة عيسى بن عمر ومجاهد ت (103)هـ، غاية النهاية في طبقات القراء، 44/2، وينظر معاني القرآن، 244/2.
(3) النور ، الآية 1 ، وهي سورةٌ بالرفع في المصحف الشريف.
(4) دقائق التصريف ، ص496-497.
(5) مجمع الأمثال ، 93/2 ، وفي اللسان ، (فرق) ، وقاله الحجاج للغضبان ابن القبعثري ، أي: لأن يفرق منك فرقاً خير من أن تحبه ، وفي الكتاب ، 268/1 ، (أو فرقاً خيراً من حب).
(6) جمهرة الأمثال ، 101/1 ، ومجمع الأمثال ، 269/1 ، وتهذيب إصلاح المنطق ، ص634.
(7) اللسان ، (معر).
(8) جمهرة الأمثال ، 101/1 ، ومجمع الأمثال ، 289/1 ، وأدب الكاتب ، ص407 ، غريب الحديث ، 74/2 ، والكيلة: فِعْله من الكيل ، وهي تدل على الهيئة والحالة نحو الرِّمية والجلسه ، والحشف: أردأ التمر ؛ أي أتجمع حشفاً وسوء كيل ، ويضرب هذا المثل لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين.
(9) دقائق التصريف ، ص512-513.
(10) الكتاب ، 258/1.

لأنها ظهرت ظهور حرف العطف فَشُبِّه المعطوف به إثرها بالمعطوف على ما تقدمه ، وقد قال سيبويه[1]: " شُبِّه بخبر المبتدأ وإن كان لا يشبهه من جميع الجهات " ثم ذكر أصحاب هذه الآراء ويقارب بينهم فيما يراه مناسباً ، فالأول ترجمة أحمد بن يحيى عن الفرّاء ، وهما متقاربان ، وممكن أن يقال: إن خنجرٌ فخنجرٌ بمعنى: إن كان فيما يقتل به خنجر فالذي يُقتل به خنجرٌ ولو أضمر في النصب غير السكون ما لا يخلّ بالمعنى لساغ ذلك واستقام حين يقدر: أن يستعملوا في القتل خنجراً "[2].

- ومنه ما يتطرق فيه لإعراب المثل العربي وذكر الأوجه المختلفة فيه قوله لما يرويه عن سيبويه أنه قال في مثل العرب: (ألاّ حظِية فلا أليّة)[3] وإن كانت الحظيةُ غيرَ الأَليّةِ رُفعت بمعنى: ألاّ تكن له في الناس حَظِيّة فإني لا آلو في ، يعني في التقرب من قبله ومعنى آلُو: أُقَصِّرُ ، وإن كانت الحظيةُ هي الآليّة وكلتاهما للمتكلمة فما يجوز في الحظية إلا النصب ، بتأويل: ألاْ أكنْ حظيّة ، فذهب سيبويه إلى أن الرفع بإضمار: إلا أنا حظيّة لأن (إن) لا تُبْتَدأ الأسماء بعدها في قوله.

ثم ذكر تفسير المسألة على مذهب الكوفيين أنها تحتمل وجوهاً عده ذاكراً ما ردّه سيبويه من هذه الأوجه ، وما أجازه الفرّاء من ذلك[4].

- وهكذا نجد أبا القاسم المؤدب يستخدم كلام العرب استخداماً نحوياً ولغوياً فهو يدخل في استشهاده على تقرير بعض الأحكام التي وردت في مسائل كتابه ، مما يدل على أن كلام العرب لا يقل عن الشواهد الأخرى أهمية بالنسبة له ، فقد كثر في كلامه ووجد اهتماماً كبيراً في دقائقه ، فهو حافل به ، كما رأينا سابقاً ، والناظر فيه يجد الأمثلة والشواهد على ذلك واضحة بشكل لا يقتصر على ما ذكرناه.

---

(1) دقائق التصريف ، ص130/1.
(2) نفسه ، ص486-487.
(3) جمهرة الأمثال ، 67/1 ، مجمع الأمثال ، 50/1.
(4) دقائق التصريف ، ص494-495.

المبحث الثاني
الأدلـــة النحويـــة

يعنى النحـــاة عناية كبيرة بأدلة النحو وأصوله من سماع ، وقيـــاس ، وتعليـــل ، وقد أخذت هذه الأصول النحوية اهتماماً كبيراً ، عند أبي القاسم المؤدب فهـــو يعتمـــد عليها في دقائقه ، ويستند إليها في ثنايا ما ذكره من أحكام ومسائل ، وهو ما يجعلنا نتناولها تناولاً قاصداً لا إسراف فيه ، استيحاشاً للتطويل وفراراً منـــه ، لأن الحـــديث في الأصول بعامة ذو شعب تخرج بالباحث إذا مـــا ســـلك فجاجهـــا ، عـــن نطـــاق موضوعه: لذا ينبغي لنا في مثل هذا البحث الخاص بكتـــاب (دقـــائق التصـــريف) أن نحصر الكلام في بعض الأصول الهامة ، كالسماع والقياس والتعليل والإجمـــاع ، مِمَّا يتصل بمنهجه ولا يتعداه.

وقد أخذت هذه الأصول طريقها منذ بداية النحو العربي عند قدامى النحاة ، وكتب اللغة مليئة بالأخبار عن بداية هذه الأصول ، ولمن كانت الريادة في ذلك ، وسأقتصر في هذا المبحث على تناول بعض هذه الأصول النحوية عند أبي القاسم:

1 - السمـــاع:

يظهر اهتمامه بالسماع وتحكيمه له في الاستدلال على بعض أحكام اللغة في كثير من عباراته الواضحة ومنه قوله في بعض أحكام المصـــادر بعـــد أن اســـتعرض أن اشتقاقه – أي المصدر – من الفعل الماضي وأول من سماه مصـــدراً أو وســـمه بـــه يقول: " فَعَل فعْلاً إنما هو: فَعَلَ فَعَلَ ، إلا أن العرب كرهت تكرار اللفـــظ فصـــيرت اللفظ الأخير على غير صورة اللفظ الأول " ، ثم يستقي مثل هذا من الشواهد القرآنية وكلام العرب وأشعارها ، يقول: " ومثل هذا في التنزيل وفي كلام العرب وأشـــعارها كثير ، إلى أن يقول:" والمصدر ما يُدرك إلا بالسماع "[1].

---

[1] دقائق التصريف ، ص44.

- ومنه أيضاً ما يشير فيه إلى الاحتكام إلى السماع في بعض مسائله نحو قوله: في باب (المثال) وفيما كان من نعوت هذا الباب يقول: " فإن قال قائل: قد قال الله عزّ وجلّ: (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا)[1] و(وجهة) هاهنا مصدر أيضاً فِلِمَ جاء به على الأصل ؟ قلتَ: لأنه خرج مخرج اسم موضوع نحو قولهم: حَيْوَنَ ، ورجاء بن حَيْوَة، ولا قياس في الأسماء الموضوعة وإنما يتبع فيها السماع لا غير "[2].

ويظهر موقفه من السماع ما جاء في كثير من عباراته التي تدل على صحة اعتماده على أقوال العرب ما يبين موقفه منه والاحتكام إليه في مسائله النحوية منه قوله: " وكل شيء سمّته العرب فليس لأحد فيه مقال فوق الرواية عنهم والاعتبار "[3].

وما يبين اهتمامه بالسماع وبيان موقفه منه ما يذكره في ثنايا كتابه في تأصيل بعض الكلمات العربية فيما يأتي من المصادر على لفظ اثنين وهما غير

مفترقين ولا مفردين يقول: " فأما السماع فلا يصْدَفُ عنه ولا يُتكلّم بغيره "[4] أي أن المستعمل يأتي على السماع لا غير.

- ومن مظاهر السماع عنده ما يسوقه حكاية قول العرب للاستدلال به على مسائله النحوية قوله في بعض أحكام الأمر ، ما يؤمر بلفظ المصدر منه يذكر قول الشاعر[5]:

شكا إليَّ جملي طول السّرى صبراً جميلاً فكلانا مُبْتلَى

وحكى لي الثقة عن أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري: صبراً جميلٌ "[6].

- ومن ذلك أيضاً قوله: " ومن العرب من ينصب (المفعَلَ) – أي الأفعال الصحيحة والسقيمة منه – يقول: مَوْهَبٌ ، موضعٌ ، وقوله ألا ترى أن العرب تقول: أتت الناقة على مضرِبِها ومنتِجها ، والعرب تقول: بارك الله له في مَسيرِه "[7].

---

[1] البقرة ، الآية 148.
[2] دقائق التصريف ، ص240.
[3] نفسه ، ص266.
[4] نفسه ، ص447.
[5] سبق تخريجه ، ص100.
[6] دقائق التصريف ، ص106.
[7] نفسه ، ص122-123.

ومنه أيضاً قوله: " وقال بعض العرب (أعوذ بالله من قطرات الشر) و(بعض العرب يسكن فيقول: تَمْرَات ، وضربَات) "[1] بني تميم تسكن والحجاز.

ومن قبيل نقله للمسموع عن العرب قوله نقلاً عن أبي علي محمد بن المستنير قطرب[2]: " سمعنا العرب تقول : الدُّهَمات. في جمع الدُّهَم ، والعِيَرات في جمع العِير "[3]

ومن السماع عنده أيضا حكاية عن العرب للاحتجاج في بعض المسائل النحوية قوله : " في الحرفين المجانسين إذا اجتمعا متحركين وقبل الأول منهما حرف ساكن لم يجز الإدغام كقولك: اسم موسى ، فإن أخفيت كان صواباً ، وكذلك: شهرَ رمضان، والحرف ذلك ، يجوز الإخفاء ولا يجوز الإدغام ، وحكى الفرّاء عن العرب : شَهَرَ رمضان صُمْنا على نقل حركة الراء إلى الهاء وإدغام الراء الأولى في الثانية "[4].

ومنه نقله عن أبي بكر الأنباري أنه قال : " سمعت أبا العباس ثعلبا ت (291)هـ[5] يقول: (مِنْ) تحذف في مواضع الأخبار ولا تحذف في مواضع الأسماء "[6].

ومن ذلك الاحتكام إلى السماع في تناوله لبعض المسائل ، نقله عن سيبويه فيما يذكر من نعوت المثال: ما يجيء منه على (فِعَالة) نحو: وِفَادة ، قال سيبويه[7]: سمعت العرب تقول: إفادة ، للوِفادة ، مثل: اِعاء ، للوِعَاءِ ، واِشاح للوِشَاح وهل لغة بني تميم يهمزون كل واو مكسورة أو مضمومة تجيء في نحو هذا البناء ، قال: سمعتهم ينشدون[8]:

إلاّ الإِفَادَة فاسْتَوْلَتْ ركِائبُنَا عِنْدَ الجَبَابِيرِ في البَأْساءِ والنِّعَمِ[9]

---

[1] دقائق التصريف ، ص127.
[2] سبقت ترجمته.
[3] دقائق التصريف ، ص 129 – 245.
[4] نفسه ، ص 203.
[5] ينظر الفهرست ، ص118.
[6] دقائق التصريف ، ص232.
[7] الكتاب ، 355/2.
[8] تميم بن أبي بن مقبل ، ديوانه ، تح د. عزة حسن ، مطبعة الترقي ، 1962ف ، ص398 ، ودقائق التصريف ، ص241 ، والكتاب ، 331/4 ، والمنصف ، 229/1 ، وفي سر صناعة الإعراب، 100/1 ، وفي اللسان (وفد) ؛ الإفادة: الوفادة ، وهي الوفود على السلطان والجبابير ، جمع جبار ، وهو الملك ، استولت أي رجعت وعطفت ، والمقصود: نَضِدُ على السلطان فمرة ننال من خيره وأنعامه ، ومرة نرجع خائبين مبتئسين من عنده ، ويروى: (أما الإفادة).
[9] دقائق التصريف ، ص241.

ومن ذلك أيضاً أنه ينقل عن بعض الأئمة الموثوق فيهم بعض ما سمعوا عن العرب فيما وجدتَ واحده بالياء وإن كان أصله بالواو وجمعته بالياء والكسر كما قالوا: صبيّ ، وصِبْيَان ، وما كان أصله كذلك مثل: خصيّ وخصْيَان ، ويجوز في (الصبيان) ضَمُّ أوله وإظهار الواو . وينقل قول الفرّاء في ذلك يقول: " وقال الفرّاء: قد سمعت بها جميعاً "[1].

ومنه ما ينقله عن الفرّاء قوله: " وقد رأيت العرب لا تمتنع من ضمهَ بعدها ياء أو واو ساكنتان في هذا النوع وفي غيره أن يكسروها ، قال: وسمعت بعض العرب يقول: (بلغ الحِزامُ الظُبْيَينِ) والظِبْيَيْنِ – أي بالضم والكسر "[2].

هكذا نجده يهتم اهتماماً كبيراً بالسماع وهو يسلم به في بعض مسائله الصرفية ، فهو لا يقف عند هذا الحد فقط، بل يوجب في بعض الأحيان الانتهاء إلى ما انتهت إليه العرب في كلامها ويرد بعض الآراء اعتماداً على أنه غير مسموع، من ذلك قوله: " قال الأصمعي: لم يوجد في جميع كلام العرب مصدر على الفَعُول إلا القبول "[3].

وفي موضع آخر من أحكام بعض النعوت ووجوهها يقول: " وهذه الصورة من النعوت أعني (فعْلاَنَ) غير مجراة عند النحويين في معرفة ولا نكرة ، لأنه يصير مقيداً بـ(فَعْلَى) فإذا أزلت التقييد عنه وقلت في أنثاه: فَعْلانة ، جاز الإجراء إذ ذاك لزوال التقييد "[4].

ومنه أيضاً ما ينقله عن يونس البصريّ ت (182)هـ[5]: " أنه قال: لم يأت عن العرب حرف يشبهه من هذا الباب – أي الشاذ النادر من المضاعف – نحو فَعُلَ يَفْعُلُ بضم العين من كليهما نحو: لَبَّ يَلُبُّ لُبَّاً "[6].

ومن قبيل ذلك أيضاً رده لبعض الآراء بحجة أنه لم يسمع عن العرب منه نقله لبعض احتجاجات النحويين يذكر قولْ الكسائي – رحمه الله – : "عارضتُ من احتج

---

[1] دقائق التصريف ، ص309.
[2] نفسه ، ص310.
[3] نفسه ، ص51.
[4] نفسه ، ص96.
[5] سبقت الترجمة له.
[6] دقائق التصريف ، ص185.

بهذا فقلتُ: هلاّ اثبتوا الواو في (يَهَبُ) وأشباهه لانفتاح العين؟ فقال: قد قال بعض النحويين: إنّا لم نر العرب فَعَلَتْ هذا إلا فيما يكون نعته على معيار (فاعل) "[1]

وفي موضع آخر يشير فيه إلى عدم قبول بعض الآراء لعدم سماعه عن العرب قول ذلك الرأي نحو قوله نقلاً عن الأحمر[2]: " أنه لم يسمع من العرب إضافة (القعد) و(القعيد) إلى اسم ظاهر ، والقياس يوجب استواء الظاهر والمكنى في الإضافة إلا أن ما تستعمله العرب ينبغي أن يعرف ويبنى عليه "[3].

- وفي حال أخرى نراه يقف من السماع ويعتمد عليه في تناوله للموضوعات فيصف بعض الآراء بالضعف أو الرفض لها على أنه لم يسمع عن العرب ذلك الرأي منه قوله فيما ينصب بمشتق من الفعل نحو قراءة سعيد بن جبير[4] – رحمه الله – : (أَجَعَلْتُم سِقَايَةَ الحَاجِّ وَعِمَارَةَ المَسْجِدَ الحَرَامَ)[5] بنصب (المسجد) و (الحرام) معاً .

ثم يقول: وحكى لي الثقة عن أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري رحمه الله أنه لما بلغ أبا حاتم السجستاني ت (255)هـ[6] هذه القراءة ، قال: هذا لحن مصرّح "[7].

- ومنه أيضاً رده لبعض الأحكام النحوية قوله: " وقد يتبع العول الويل في قولهم: وَيْلَه وعَوْلَه ، ولا يعرف في كلام العرب للعول تقدم وسبق وابتداء ، فمن قال: عولاً لفلان ، أو عولُ فلان لم يصب "[8].
- وقد لا يعتد أبو القاسم المؤدب بالمسموع القليل ، ولا يأبه أحياناً إلا بالمسموع من الفصحاء مما يبطل به القول ، من ذلك قوله في حكم بعض الأفعال التي لا مصادر لها، قال في قول الشاعر[9]:

لَيْتَ شِعْري عَنْ خليلي ما الّذِي عالهُ في الحُبِّ حتَّى ودَعَهْ

---

[1] دقائق التصريف ، ص221-222.
[2] سبق تخريجه.
[3] دقائق التصريف ، ص464.
[4] سبق تخريجه.
[5] التوبة ، الآية 19.
[6] سهل بن محمد ، ت255هـ ، انباه الرواة ، 61/2 ، وفيات الأعيان ، 430/2 ، وفي بغية الوعاة ، ص265 ، توفي سنة 248هـ.
[7] دقائق التصريف ، ص113.
[8] نفسه ، ص189.
[9] سبق تخريجه.

استعمل الماضي من (يَدَعُ): وهو غير سائغ في المنثور من كلام العرب "[1].

- وفي موضع آخر من أحكام بعض الأفعال ، يتناول قول بعض العرب ويصفه بالشاذ والقليل ، يقول: " وقال بعض العرب: أريدُ أكرِمَكُ وأخشى تلومني ، فنصب ، وهذا شاذ قليل على توهم (أنْ) لوقوعها هاهنا ، والقياس الرفع "[2].

وقوله أيضاً فيما نقله عن الأصمعي أنه سمع عيسى بن عمر[3] ينشد لأبي الأسود[4]:

ذكرت ابن عباس بباب ابن عامر وما مرَّ من عيشى ذكرتُ وما فَضِلْ

قال: هكذا أنشدني بكسر الضاد: فَضِل . وهذا شاذٌ ، والشاذّ لا حكم له ، لخروجه عن الجملة التي بنيت أخواته عليها .. "[5].

ولا يقف أبو القاسم المؤدب عند هذا الحد بل نجده ينقل لنا تضعيف بعض الآراء والروايات منه قول الله عزّ وجلّ: (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ)[6] ، روى عن ابن عباس[7] أنه قال: (فإن آمنتم بما آمنتم به ، ولا تقرأوا بمثل ما آمنتم ، فإنّ الله لا مِثْلَ لَهُ) ، وهذه رواية ضعيفة السند فيها طعن على مصحف الجماعة لا يعمل عليها "[8].

- هكذا نجد أبا القاسم المؤدب لا يعتد اعتداداً كبيراً بالمسموع القليل ولا يرتضي إلا بالأكثر سماعاً عن العرب الفصحاء والأكثر شهرة عنهم فيستحسن ذلك من قولهم، ونحو ذلك كثير في كتابه ليس في حصرها كبير فائدة فقد اكتفيت بالشواهد القليلة بما يفيد الاستدلال والتمثيل.
- ومن مجالات اهتمامه وحرصه على السماع كأحد الأدلة والأصول النحوية نجد أنه يستعين به ليعلم أن ما خالف ذلك ليس من كلام العرب وإن ساغ فعلى أساس غير أساس السماع ، إنما جاز ذلك لعلة يذكرها في ثنايا شرحه للمسألة ، ومن ذلك ما أجازه في

---

[1] دقائق التصريف ، ص63.
[2] نفسه ، ص132.
[3] سبق تخريجه.
[4] ديوانه ، ص100 ، وخزانة الأدب ، 285/1 ، والأغاني ، 317/12-318.
[5] دقائق التصريف ، ص261.
[6] البقرة ، الآية 137.
[7] ابن عباس ، صحابي ، ت (68)هـ ، ينظر طبقات القرّاء ، ابن الخياط ، تح زهير زكار ، دمشق ، 1966-1967ف ، ص10.
[8] دقائق التصريف ، ص507.

الشعر ولكنه لا يوجد في كلام العرب المنثور نحو قوله في بعض أحكام الأفعال التي لا مصادر لها ، يذكر كلام الفرّاء في قول الله عزّ وجلّ: (وذَرُوا ما بَقِيَ مِنَ الرِّبا)[1] لا مصدر لـ(ذَرُوا) ولا له فعل . فخطأ أن تقول: قد وذَرْتُهُ وذراً ، إنما يقال: تركته تركاً ، وقد جاء في الشعر: وَذرْتُهُ . وهو غير جائز في الكلام المنثور . قال الشاعر[2]:

فوذَرْتكم في غَمْرةٍ من حربِنَا وتركتكم مرضى بِجَوْزِ المهْمَهِ

وقال الآخر[3]: فاستعمل الماضي من (يَدْع) وهو غير سائغ أيضاً في الكلام المنثور من كلام العرب.

ليت شعري عن خليلي ما الّذي عالهُ في الحُبِّ حتى وَدَعَهُ..[4]

- وفي موطن آخر يذكر فيه بعض أحكام أصول أولاد الأربعة والفروع منها فيما أخبرْتَ به عن المرأة قلت: دَعَتْ ، وبكتْ ، وهما في الأصل: دَعَوتْ ، وبكيَتْ ، وفي القياس: دَعَاتْ ، وبَكَاتْ ، فحذفوا الواو والياء والألف كراهية التقاء الساكنين ، وقد يجوز بناء هذا النوع على الأصل في الشعر ، ولم يسمع ذلك في الكلام المنثور ، قال الشاعر[5]:

عاتبتها فبكت واستعبرت جزعا عُتْبَى فلما رأتْني باكياً ضحِكتْ

فظلْتُ أضحكُ مسروراً لضحكتها حتى إذا ما رأتني ضاحكاً بَكِيَتْ..[6]

من خلال ما تقدم من أمثلة نلحظ مظاهر الضروب المخالفة للاتجاه العام السائد عند أبي القاسم من اهتمامه بالسماع كأصل من أصوله اللغوية ، فهو أحياناً يتساهل في هذا الأصل ، ويجوّز بعض الأحكام ، وإن لم تكن مسموعة عن العرب ، إلا أنها جرت مجرى القياس، أو مما ارتضى له وجهاً من الصواب لعلة ما كما أسلفت الذكر، نراه يجوّز بعض الآراء بحجة خروجها على الأصل ، وإن لم تسمع عن العرب ، منه قوله: " ولو جمع الدَّلْوُ: (دُلُوَاً) على الأصل لكانا صواباً، ولو كان لم يسمع فيه،

---

(1) البقرة ، الآية 216.
(2) لم أقف عليه.
(3) سبق تخريجه ، ص44.
(4) دقائق التصريف ، ص63.
(5) هذان البيتان لأبي دُؤيب الهذلي ، في اللسان (عتب) العَتْبُ والعُتْبانُ الموْجِدَةُ ، وقبل لومك الرجل على إساءة كانت إليك فاستعتبه منها ، وفيه (عبر) واستعبرت: دمعت.
(6) دقائق التصريف ، ص295.

لأن العرب تقول: ذهبنا في نُحُوٍّ كثيرة ، يريدون جمع (نحْوٍ) فهذا مثله ، ولا يجوز فيما كان بالياء أن يجمع بالواو ، ولا يجوز أن يقال في جمع (اللحي): لُحُــوَ ؛ لأن الواو ترجع إلى الياء ولا ترجع الياء إلى الواو "[1].

- ومما يحتكم فيه إلى السماع والقياس معاً قوله في بعض أحكام (مَفْعَــل ومَفْعِــل) مــن الأفعال الصحيحة والسقيمة: " ثم قالوا – أي قوم من العرب – في: (المفْعِل) على ذلك القياس وكسروه حين جعلوه اسماً ، ثم ماتت لغتهم في (يَفْعِلُ) وبقيت في الباب نفســه: وقال بعضهم – أي بعض العرب – : مِدَق على القياس "[2] ومنه أيضاً في بعض أحكام أصول المضاعف وفروعه ما يجيء منه على (فَعُلَ يُفْعُلُ) بضم العين من كليمها نحو: لَبَّ يلُبُّ لُبّا ، يستشهد بقول يونس البصري أنه قال: " لم يأتِ عن العرب حرف يشــبهه من هذا الباب وقال الفرّاء هو (فَعِلَ يَفعل) لبّ يلبُّ ، وقال غيره: قد جاء عن العــرب له شبهه وهو دَمَّ يدمّ دمامه ، وبعضهم يقول: دَمَّ يّدمّ ، وقياسه: بتحريك اللام وســكونها فمهما تحركت اللام ذهب التضعيف ومهما سكنت ظهر "[3] ومنه أيضاً قوله: " وبعــض العرب يتبع القياس الأول في هذا فيصير الواو ألفاً لتحركها وفتحة ما قبلها فيقول: عَــادَ يَعَادُ ، ثم يستشهد بقول الشاعر[4]:

تســائِلُ بــابنّ أحْمَــر مــن رآهُ أعارتْ عَيْنُــهُ أم لــم تعــارا .."[5]

هكذا نجد أبا القاسم يتناول مسائله على هدى من السماع والقياس معاً ونحو ذلــك كثير ما يجمع بينهما في احتكامه لبعض ما يقدمه من آراء النحويين[6].

---

[1] دقائق التصريف ، ص314.
[2] نفسه ، ص125-126.
[3] نفسه ، ص185-186.
[4] البيت لعمرو بن أحمر ، ديوانه ، د. يحيى الجبوري ، بيروت ، 1984ف ، ص761 ، وصدره فيه:
وربْتَ سائل عني حقي ***
ينظر أدب الكاتب ، ص508 ، وجمهرة اللغة ،ص68 ، وشرح شواهد الشافية ، ص353 ،والخزانة 195/5 ، ولسان العرب ، ومعجم الصحاح (عور) ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، 306/1. والشاهد فيه قوله (تعارا) ، والكثير : تعْور . وعارت العين: صارت عوراء
[5] دقائق التصريف ، ص259.
[6] نفسه ، ص244-255-274-301-302-477-471-512.

2 - القيـــاس:

قد أولى أبا القاسم المؤدب القياس اهتماماً كبيراً ، وكثيراً ما كان يحـــتكم إليـــه ، وإليه ترجع مسائل النحويين من بصريين وكوفيين ، كما يعدُّ القياس من حيث المبـــدأ من أهم الأصول النحوية التي يعتمد عليها كل من الفريقين على وفاق بينهم في بعض جوانبه ، وخلاف في جوانب أخرى ، فقد اهتم بنقل كثير منهـــا وتقريرهـــا وأجـــرى الفروع والمقاييس عليها ، كلّما دعته الحاجة إلى ذلك ، اهتداء بـــالنحويين المتقـــدمين واقتداء بهم في شرح بعض مسائله ، من ذلك ما يدل على اهتمامه الكبير بهذا النـــوع من الأصول النحوية ما يرد من عبارات القياس يختتم بها كل جزئية أو مســـألة مـــن موضوعات كتابه ، وقد تنوعت هذه العبارات نحو قوله: " قس هذا بذاك تدركـــه إن شاء الله "[1] و" قياس هذه الشعوب كقياس شعوب باب المثال وباب أولاد الأربعـــة ، فقس هذا بذاك تدركه إن شاء الله "[2] و" يقاس على هذا جميع ما ورد من هذا النـــوع إن شاء الله "[3] ، " يقاس عليه سائر ما أغفلته إن شاء الله "[4] ، " وعلى هذا القيـــاس سائر ما لم أذكره من سائر الأبواب كلّها فقس عليه تدركه إن شاء الله "[5] ، " وقياس فروعه كقياس فروع الذي تقدّمه فافهم "[6].

- ومن قبيل اهتمامه بالقياس ما ظهر واضحاً في عباراته عند تقريره لبعض الأحكـــام ، ويؤكد هذا عنده أمثلة كثيرة منها قوله: " وقد يجمع ما خرج على هذا القيـــاس علـــى (فُعُولٍ) مثل لِصٍّ ولُصُوصٍ "[7].

ومنه أيضاً استعمالاته القياس واستخدامه في مناقشاته مثل قوله: " وأما (فَعْلَـــى) التي لا ذكر لها من ذوات الياء قالوها بالواو فقالوا: (قصْوَى) من قَصَيْتُ ، وينبغي لهم إذ قالوا ذلك في الياء أن يقولوا في الواو من الأنثى إذ لم يكن لهـــا ذكـــر اليـــاء

---

[1] دقائق التصريف ، ص351.
[2] نفسه ، ص351.
[3] نفسه ، ص356.
[4] نفسه ، ص358.
[5] نفسه ، ص385.
[6] نفسه ، ص411.
[7] نفسه ، ص98.

(دَعْىَ) لينقاس قولهم ، فلم يقولوا فيها جميعاً إلا بالواو وذلك أنهم وجدوا: (الدّعوْى) تمنعهم من ذلك فتركوا العلة في الواو وألزموها الياء إذ وجدوا (شِـرْوى) بـالواو وهي من: شرَيتُ ، و (تَقْوىَ) وأصلها: وقَيْتُ ، وقد عدلوا عن وجـه المطلـب "[1] ومثل هذا كثير لا يحصى كثرة ، وليس في إيداعها البحث كبير فائدة.

فللقياس عند أبي القاسم المؤدب سيطرته في مسائله وتقريره لأحكام والاسـتدلال للرأي اللغوي وما يؤكد هذا عنده قوله ، في باب (المضاعف وفروعه): " واعلم أن أهل الحجاز يظهرون التضعيف في الأمر إذا اسـتقبله ألـف ولام ويخففـون آخـره فيقولون: ارْدُدِ الباب ، على الأصل ، وقال الخليل بن أحمد البصـري ، رحمـه الله: إنّما ظهر التضعيف في هذا عند تحرك اللام ، أعني لام الفعل ، لأن التحـرك فيـه عرضٌ دخله وليس من أصل الكلمة ، وإنما القياس على أصل الكلمة لا على العرض الداخل ساكنة فمهما وجدت اللام من أصل الكلمة ساكنة أظهرت التضـعيف ومهمـا وجدتها متحركة أدغمت التضعيف "[2].

هكذا نجده يفزع إلى القياس كثيراً في أحكامه واستدلالاته للآراء اللغوية.

- وقد يكون التحكيم في عرض المسائل أحياناً خالياً من لفظ القياس مثل قوله: " وكذلك ما كان من ذوات الياء من أولاد الأربعة، جمع على هذا المثال فإنه يجري مجـراه "[3]، ومثله أيضاً: " وقالوا: بنى يبني بُنياناً ، بالضم وأصـله الكسـر مثـل: العِصْـيان ، والعِشْيَان ، ولكنهم بنوه على: الطُغْيَان ، وقالوا التبْيَان ، بالكسر ، شبهوه بالعِصْـيَان أى قياساً على العِصْيَان ، والنِسْيَان "[4] ، فلم يستعمل في هذا الموضع لفظ القيـاس ، إنما عبر عن ذلك بألفاظ أخرى نحو: البناء والتشبيه ، بمعنى ما حملوه قياساً على كذا وكذا.
- كما يمكن الإفادة من كلام أبي القاسم أنه لم ينفرد في بعض أقيسته عـن النحـويين ، إنما سبقه إلى ذلك بعض منهم فاستعمله مجاراة منه لهم في بعض أقيستهم وجواز ذلك

---

[1] دقائق التصريف ، ص300-301.
[2] نفسه ، ص192-193.
[3] نفسه ، ص313.
[4] نفسه ، ص362.

عنده وإن كان مخالفاً للقياس دون رده ، ومنه قوله في بعض أحكام (مفْعَل ومفْعِل) من الأفعال الصحيحة والسقيمة ، : " وقد قال بعضهم في المسجِد بوجهين ، فجعل المسجد بكسر الجيم: البيتُ ، والمسْجَد بفتحها: موضع السجود "[1].

ومنه أيضاً قوله: " واعلم أن المستعمل من الأدوات الذي هو على معيار (مَفْعِلٍ) يجيء مكسور الميم نحو: المِقطع ، وقد جاءت أحرف من هذا الباب مضمومة الأول نحو: مُدْهُن ، ومُسْقُط ، ومُدَقٌ ، وقال بعضهم مِدَقٌ على القياس ، وقد يجيء منها محتملاً الوجهين نحو: المِرْقاة والمَرقْاة ، والمِطْهر والمَطْهرة ، فمن كسرها جعلها آلة ومن نصبها جعلها مكاناً "[2].

- يخوض أبو القاسم المؤدب في القياس ، ويشارك بعض سابقيه في بعض أقيستهم كما مرّ بنا ، ونجده أحياناً يقف الموقف المخالف لبعضهم فيه ، يورد من ذلك اختلاف النحويين حول بعض المسائل منه قوله: " والحكم في المثال: إن الواو إذا كانت ساقطة من غابره كان الاسم والمصدر مكسورين جميعاً نحو المَوْعِدِ والموْعِدِ ، ومن العرب من ينصب (المفعَلَ) منه فيقول: موْهَبَ ، موضَع ، ومنهم من ينصب الحاء ومنهم من يكسر (الموحِلِ) ، والوجه الكسر "[3].

وفي بعض أحكام أصول الصحيح وفروعه يذكر أن من فروع الصحيح (التَّفعُّل) " وفيه لغتان أخريان: المُتَفَعَّلُ ، والتِّفِعال ، نحو التكلُّم والمتكَلَّمِ ، والتِكِلاَّم ، ومعناه: تولي الأمر بنفسك كالتضيُّف ، وهو أن تصير إلى غيرك بنفسك ضيفاً وهو مطاوع التفعيل هذا أكثر قياسه "[4].

وفي أحيان أخرى يقف موقف المؤيد لبعض ما جاء عن العرب موافق للقياس ومعترضاً على ما خالفه منه قوله في الاشتقاق من المثال ، ما يجيء منه على (فَوْعَلٌ): وَوَعَدٌ ، ووْزَن ، يذكر أن بعض العرب يستثقل اجتماع الواوين فيصير الأولى منهما ألفاً كراهية اجتماعهما فيقول: واعَدٌ ، وازَن ، وبعضهم لا يلتفت إليه

---

[1] دقائق التصريف ، ص125.
[2] نفسه ، ص126.
[3] نفسه ، ص122.
[4] نفسه ، ص161.

ويمرّ على القياس ، ثم يذكر أن هكذا اشتقاق هذا الباب ، وما لم يذكره فهو على قياس ما ذكره ، وليس يدخل في كلام العرب مما ذكره إلا يسير ، ولا يستعمل منه إلا أحرف معدودة "[1] ، ومنه أيضاً حديثه عن المنقوص وما يجيء المصدر منه على (فُعْلَلِ) نحو: السُّؤْدَدِ ، والحُولَلِ ، يزيدون لاماً ودالاً ، والأصل منهما لام واحدة ، ودال واحدة ، وهي لغة طيِّئ ، يقولون: السُّودُ ، والحُولُ ، وقولهم: أقيس من قول غيرهم "[2].

- ومنه أيضاً ما استساغه على أساس غير أساس السماع ، وهو جائز في الكلام كأن يكون له وجه في القياس أو له وجه من الصواب ، وإن لم يسمع عن العرب قوله في أحكام بعض الأسماء الموضوعة من أولاد الأربعة نحو (الحُلْوَى) و (القُصْوَىَ) بإظهار الواو وكسر الحاء وما نقل من كلام العرب من قولهم لبلدة يقال لها: حَزْوَى[3] ، فأظهروا الواو لأنها اسم لا ذكر لها ولذلك أجازوا فيها كسر الحاء ، قال ذو الرمة[4]:

أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً فماءُ الهَوَىَ يرْفَضُّ أو يتَرقْرَقُ

يذكر أن الفرّاء قال: هكذا أنشدني أبو الجراح[5] ، بكسر الحاء ، قال: ولو كُسر في (الحُلْوَى) والقاف في (القُصْوَى) إذْ أظهروا فيهما الواو كان وجها ولم أسمعها "[6].

- ومن مظاهر اهتمامه بالسماع وعدمه ، يشير في المواطن التي استساغ فيها حكماً من أحكامه النحوية وإن لم يكن من كلام العرب المسموع ، إلا أنه أجاز ذلك على سبيل القياس الذي لا ينكسر، منه قوله في بعض أحكام أولاد الأربعة: " إذا جمعت (فَعْلُة) من ذوات الواو والياء جمعتها بالواو والألف والتاء فقلتَ: مقضوات ، ومدعوات ، وإن جمعتها على مثال (مكْرُمَة) و (مكرم) قلت: مقضُوَهَ ، ومقض ، ومدعوة ،

---

[1] دقائق التصريف ، ص244.

[2] نفسه ، ص264.

[3] حُزْوى: بضم أوله ، وتسكين ثانيه ، مقصور ، موضع بنجد في ديار ت ميم ، قال الأزهري: جبل من جبال الدهناء مررت به ، وقيل: حُزْوَى باليمامة ، وهي تحل بحذاء قرية بني سدوس ، وقيل حُزْوى من رمال الدّهناء ، أنظر معجم البلدان ، 255/2.

[4] ديوانه ، ص389 ، والكتاب ، 199/1 ، والهمع ، 131-11/2 ، وشرح شواهد المغني ، ص162 ، وحزوى: جبل من جبال الدهناء ، العبرة: الدمعة ، وماء الهوى: هو الدمع لأن الهوى يبعثه ، يرفض: ينصب متفرقاً ، والترقرق: أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلألؤاً ، وفيه من الشواهد: إظهار الواو من (حزوى) لأنها اسم لا ذكر لها وقد أجازوا فيها كسر الحاء ، وفيه أيضاً نصب (داراً) ولفظها نكرة ولكنّها طالت بما بعدها من الصفة وهي الجار والمجرور فصارت بمنزلة المضاف .

[5] من الأعراب الذين دخلوا الحاضرة ، انباه الرواة ، 114/4.

[6] دقائق التصريف ، ص303.

ومدع ، وإن قلت (مَفْعُلَه) فهي من ذوات الواو والياء بالياء تقول: هـذه مقضِـيّه ، ومُدْعيه ، مثل: محنية ، ولم تجعل العرب لواحداتها ذكراً من ذوات الياء والـواو ، ولو أنك جمعت (مفْعُلَة) على مثال: تَمْرَةٍ ، وتَمْرٍ ، لقلت: مقضِيَة ، ومَقْضٍ ، مثل: محْنِيَة ، ومَحْن ، ولم نسمعه ولكنه قياس لا ينكسر "[1].

- وفي مواطن أخرى كثيراً ما يجمع بين السماع والقياس في وصف ذلك الاتجاه العـام المستعمل عند العرب، من ذلك قوله في باب (المنقوص وفروعه) فيما كان مصدره على (فُعْلَلٍ) نحو: السُّؤددِ ، والحُوللِ ، يزيدون لاماً ودالاً ، والأصل منهما لام واحدة، وهي لغة طيِّئ . يقولون: السُّودُ والحولُ ، وقولهم: أقيس من قول غيـرهم "[2]. ومنـه أيضاً ما يتعرض فيه إلى أوجه الخلاف بين النحويين حول الحذف مـن (مفعـول) أهي عين الفعل أم واو مفعول ، يقول: " وكان أبـو الحسـن الأخفـش[3] يـزعم أن المحذوفة عين الفعل ، والياء فيه واو (مفعول) . وقال المـازني[4]: فسـألته عـن (مبيع) فقلتُ: ألا ترى أن الباقي في (مبيع ياءٌ) ولو كانت واو (مَفْعُول) لكانـت (مَبُوع)[5] ، ثم يسترسل في عرض هذه المسألة وما يدور حولها من آراء للنحويين، ويختار منها ما هو حسن عنده والأكثر قياساً من غيره ، يقول " وكلا القولين حسـن وقول الأخفش أقيس ". ومنه قوله في جمع مصيبه: " وأكثر العرب يقول: (مَصَاوب) فيجيء بها على القياس وعلى ما ينبغي "[6].

وعلى هذا النحو يختار ما يجوز منه الكلام ما جاء على القيـاس ، ومنـه قولـه أيضاً: " واعلم أن العرب إذا جمعت السيّد على (فياعل) همزت موضع العين منـه فقالت: سَيَائِد ، وإنما همزته لثبات الهمزة في (فاعل) نحو: سـائد ، وقـال بعـض البصريين: إن العرب همزت جماعة (الفيعل) على غير القياس ، لأن واحدها ليس

---

[1] دقائق التصريف ، ص325.
[2] نفسه ، ص264.
[3] سبقت الترجمة له.
[4] المنصف ، 287/1.
[5] دقائق التصريف ، ص275.
[6] نفسه ، ص276-277-278.

بمهموز ، وليس هذا قولاً مجمعاً عليه "[1] ، وكذلك ما جاء من قوله فيما يخرج النعت والاسم معاً في هذا الباب على (فُعْلى) نحو: الطُوبَى ، فمرة يكسرون أوله فيقولون: طِيبِىَ ، ومرة يضمونه فيقولون: طوبى ، وكذلك قولهم: امرأة كِيسىَ وكُوسَى ، للتي تلد الأكياس ، فأما قوله عز وجلّ: ﴿تِلْكَإِذاًقِسْمَةٌضِيزَىَ ﴾[2] ، وهي الجائرة العوجاء ، فإنّها من الفعل (فُعْلَى) بضم أولها مثل الحُبْلىَ ، غير أن الياء جرت الضاد إلى نفسها فكسرتها ، هذا القول المشهور الغالب من كلام العرب ، وقال بعض النحويين: بل القياس أن تصير الياء واواً لضمة ما قبلها ، لأن الضمة جاءت أولاً والياء الساكنة بعدها حرف ميّت ، فصيروا الياء واواً لانضمام ما قبلها ، فإن عارض معارض وقال: مالهم كسروا الباء في (بِيض) والياء بعدها ساكنة... ، قيل له: إنهم أرادوا تصحيح بناء الياء التي في الواحدة وهي (بيضاء) فبنوا الجمع عليها ، وكان بعضهم يجعل (الضِيزَى) من: ضاز يضاز "[3] وكأنه بهذا الكلام يؤكد القول الصحيح عنده وقياساً على المشهور من كلام العرب ، وردّ قول من يعترض على ذلك المشهور الغالب من كلامهم.

- ومن قبيل موافقته لبعض آراء العلماء لأنها أقيس من غيرها ، قوله في الفعل المقيم يطلقه على اسم المفعول ، من الباب نفسه أنه يتممه العرب مرة ، وينقصه أخرى فيقولون: مسك مَدُوف ومدْووُف ، ونقصاً كراهية التقاء الساكنين فيه ، ذلك أن بناء الواو في هذا الباب على السكون ، وجاءت هي معربة بالضم ، فلو طرحوا الإعراب عنها اجتمعت واوان ساكنتان والفاء قبلهما ساكنة ، فطرحوا الواو الأصلية ، وحولوا حركتها إلى الفاء قبلها ... هذا هو الأشهر الأعرف من كلام العرب ، وقال الخليل: إذا قلت: مقول ، فالذاهب لالتقاء الساكنين واو(مفعول) ، وإذا قلت: (مبْيُوع) فالقيت حركة الياء على الباء فأسكنت الباء وهي عين الفعل وبعدها واو (مفْعُول)

---

[1] دقائق التصريف ، ص268.
[2] النجم ، الآية 22.
[3] دقائق التصريف ، ص273-274.

فاجتمع ساكنان فحذفت واو (مفعول) وكانت أولى بالحذف ولم تحذف الياء ، لأنها عين الفعل ، والمحذوفة واو (مفعول)[1].

وكان أبو الحسن الأخفش[2] يزعم أن المحذوفة عين الفعل ، والياء فيه واو (مفعول) ثم يذكر المؤلف الرأي الأصوب والقول الحسن من كلا القولين وما هو موافق لكثرة القياس يقول: " وكلا القولين حسن ، وقول الأخفش أقيس ، وإلى هذا القول ذهب الكسائي ، إلى أن الواو المحذوفة عين الفعل ، لا الواو الزائدة القائمة مقام واو (مفعُول)[3].

وكأنه في ذلك يريد أن يتلاءم مع الاتجاه الأشهر والأعرف من أقيسة العرب ومخالف لمن كان كلامه يخرج عن القياس فلا يقبله ولا يأباه.

- كما أنه يستفيد من القياس في الإيجاب والسلب معاً فهو يستدل به على جواز شيء كما يستدل به على جواز شيء آخر ، نحو قوله في زيادة الحروف في أوائل الأسماء وهي الزوائد التي تكون في الفعل: " وإنما فعلت هذا لتفرق بين الأسماء والأفعال ، وكانت الأسماء أخف من الأفعال ، فصححوها لذلك ، حيث كانت الزوائد التي في أوائلها الميم ، لأن الميم لا تكون من زوائد الأفعال ، فإنْ قال قائل: قد جاء (مَزْ يَدٌ) ، فقل: هذا شاذٌ ، كما يشذُّ قولهم: محبب ، ونظير هذا من الفعل: استحوذ عليهم الشيطان ، وأغْيَلتِ المرأةُ ، وأجود وأطيب ، إلاّ أن هذا يكون في الاعتلال ويجرى على قياس باب المطّرد إلاّ في: استحوذَ ، وأغْيَلتِ المرأة ، فإنّ بعض النحويين[4] لم يسمعهما معتلتين في اللغة ويقول: رُبّ حرف جاء هكذا فيحفظ كما جاء ، ولا يستعمل في القياس فيه "[5].

فأبو القاسم المؤدب يحكّم القياس في شواهده ، فيرد منها ما لم يكن موافقاً له ويحكم عليه بالشذوذ أو الخطأ من ذلك ما ذكره في حق هذه القراءة في قوله: " وأما

---

[1] دقائق التصريف ، ص275.
[2] سبقت الترجمة له.
[3] دقائق التصريف ، ص275-276-277.
[4] هو أبو عثمان المازني ، أنظر المنصف ، 276/1.
[5] دقائق التصريف ، ص286-287.

قراءة أهل المدينة ، نافع وغيره (معائش)[1] فهي خطأ ، كما أخطأت العرب في جمع المصيبة فقالوا: (مَصَائب) فهمزوا ، ثم يعرج في تفصيل ذلك ، فيقول: إنما مصائب: (مفاعل) ومصيبة (مفْعِلَة) من: أصاب يصيب ، وأصلها: (مُصْوِبة) فألقوا حركة الواو على الصاد فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة فأبدلت ياءً للكسرة قبلها، وأكثر العرب يقولون: (مَصاوب) فيجيء بها على القياس وعلى ما ينبغي "[2] وكذلك في استحسان بعض وجوه القراءات نحو قوله: وما أتاك على (فُعُول) من مصادر الياء فهو بالياء ، وإن نويت به الجمع فهو أيضاً بالياء ، قال الله تبارك وتعالى: (فَمَا اسْتَطَاعُوا مُضِيّاً)[3] فهذا مصدر ، وقال: (إذا تُتْلَى عليهم آيات الرَّحمن خرّوا سُجّدا وبُكِيّاً)[4] فهذه أسماء ، وقد قيل في الحديث: (فهذا السجودُ وأين البُكِيُّ)[5] فهذا مصدر أوله في الجهتين مضموم وذلك أن (مقولاً) بُنيت على ضم أولها ، فلما تحولت واو (فعول) ياءً انقلب ما قبلها إلى الكسرة فكرهوا أن يكون أول حرف مضموماً وبعده كسرة ، ومنهم من ترك الضمة لأن النية على رفع العين من الفعل ، وكلاهما وجه حسن وقد قرأت القراء بهما ، ثم يعرض قول الكسائي مؤيداً به لأحد الرأيين حيث إنه سمع: (فما استطاعُوا مُضِيّاً)[6] بالكسر والضم ، والضم هو الأثر الأشهر "[7].

- هكذا يقيس أحياناً على الكثير ويستحسن الأشهر من كلام العرب على القليل النادر من استعمالاتهم[8].

كما أننا نلحظ من خلال ما سبق يتحفظ كثيراً في أقيسته إذ يخالف ذلك التحفظ ويقابله بالتوسع في وجوه بعض القياسات الأخرى ، من بينها ذكره للقياس على الشاذ

---

(1) الأعراف ، الآية 10 ، الحجر ، الآية 20 ، وينظر في قراءة نافع: شواذ القرآن ، ص42 ، مشكل إعراب القرآن ، ص283.
(2) دقائق التصريف ، ص278.
(3) يس ، الآية 67.
(4) مريم ، الآية 58.
(5) تفسير الطبري ، محمد بن جرير الطبري ، ت 310هـ ، البابي الحلبي ، مصر ، 1954ف ، 98/16 ، وهو من حديث عمر y.
(6) يس ، الآية 67.
(7) دقائق التصريف ، ص312.
(8) نفسه ، ص130-132-161.

الذي منع القياس عليه غيره ، وما جاء منه للضرورة خارج عن القياس ، ولذلك أمثلة منها قوله في باب أصول أولاد الأربعة وفروعه: " وإذا أخبرت عن المرأة قلت: دَعَتْ ، وبَكَتْ ، وهما في الأصل: دَعَوَتْ وبَكَيَتْ ، وفي القياس: دَعَاتْ ، وبَكَاتْ ، فحذفوا الواو والياء والألف كراهية التقاء الساكنين ، وقد يجوز بناء هذا النوع على الأصل في الشعر، ولم نسمع ذلك في الكلام المنثور ، وإذا أخبرت عن المرأتين قلت: دَعَتَا وبكَتَا ، وهما في الأصل دَعَوتا ، وبَكَيَتَا ، وفي القياس : دَعَاتَا وبكَاتا ، فحذفت الواو والياء والألف ، بناء على الواحد .."[1]

- ومن قبيل توسعه في القياس أيضاً ما يرتضيه من كلام العرب ما جاء مخالفاً للقياس ولكنه جائز لعلةٍ ، نحو قوله في بعض أحكام التصريف ، يقول : " وأعلم أن المكان ميمه زائدة إلا أن العرب جعلتها كالأصل في الاستفعال ، التفعل والتفعيل والجمع ، فقالوا : مكان وأمكنه ، وكان ينبغي في القياس أن يقال : مكان ومكاون ، كما قالوا : معاد ومعاود "[2]
- ومنه ما يرتضيه من استعمالات العرب للشاذ نحو جمع (بلصوص) وهو طائر: بلَنْصَى ، وقالوا: قوْس وقُسِيّ ، والقياس: قُوُوس ، وقالوا: ناقة وأنْيُق ، والقياس: أنوق ، ومن الجمع الشاذ قولهم: عيد أعياد فجمعوه بالياء وأصله الواو لأنه من عاد يعود ، وكان القياس أن يقال: أعواد ، كما يُقال: قيل وأقوال ، إلاّ أنهم أرادوا أن يفرقوا بين جمعه وجمع عود ، وقالوا: كِسْرَى وأكاسرة ، وكان القياس: كِسْرُونَ[3].

وكل ذلك يُعدُّ من قبيل التوسع في القياس ، فهو يذكر أحياناً بعض الأقيسة ويصفها بالشذوذ أو القلة في القياس واستعمال العرب الفصحاء لها، إلا ما جاء للضرورة ، وهو في هذا كوفي النزع يخالف النزعة البصرية في تحفظهم في القياس على الشاذ القليل.

---

[1] دقائق التصريف ، ص 295.
[2] نفسه ، ص 393.
[3] نفسه ، ص402-403.

3 - التعليـــــل:

العلة هي أحد أركان القياس الأربعة . الأصل ، والفرع ، والعلة ، والحكم[1].

وقد ازدهر البحث فيها منذ السنوات الأولى في البحث اللغوي ، ويقولون إن كتاب سيبويه كتاب نحو وعلل ، كما أفردها النحاة بمصنفات مستقلة ، فقد أوضح لنا الزجاجي أن علل النحو ثلاثة أنواع: " علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية "[2] ولا يسمح المجال للخوض في تعريفاتها ، فقد أصبح للعلل شأن كبير عند الصرفيين حتى قال ابن جني: " أحسب أن أبا عليّ قد خطر له ، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا "[3] ، ويعد أبو الفتح أوّل من أفاض في تقسيم العلل، وتميّز بحثه فيها بالدقة المتناهية . وقد ملئت كتب الصرفيين بعلل التصريف التي عللوا بها كلام العرب لتبرير الظواهر اللغوية ماثلة في قواعد النحو وأحكامه فكانت العناية من ورائها ، تفسير واقع اللغة على أساس من أمرها عللاً لغوية ، وقد أطلق المحدثون عليها اسم العلل التعليمية[4] ، ولم يقفوا عند ذلك الحد من العلل ، بل تجاوزوه إلى تعليل كثير مما لم ينطق به العرب وبيان العلة التي لأجلها لم ينطقوا به، فبلغ الأمر بابن جني أن ذهب إلى " أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها "[5].

ولعل القاسم المؤدب ينحو كثيراً نحو النحويين المتقدمين ، فكتابه(دقائق التصريف) حافل بالعلل ، فهو يديم ذكرها في مواضعها ، ويوليها الكثير من عنايته ، وينبه على ما سبق من هذه العلل ، أو ما سيذكره منها في مواضعها أثناء شرحه لبعض مسائل الكتاب ، انظر ذلك عند تناوله لباب (أصول الصحيح وفروعه) ففيه يشير فيه إلى الحكم على بعض المسائل والاعتلال لها بعلة واحدة يقول: " الأفعال والمفْعَل " أن الأمر منه: أفْعِلْ ، بنصب الألف ، لأنها شديدة قاطعة ولا ينظرن ناظر

---

(1) لمع الأدلة في أصول النحو ، لابن الأنباري ، تح عطية عامر ، ستوكهولم ، د – ت ، ص42، والاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي ، ت 911هـ ، تح د. حمدي عبد الفتاح ، ط2 ، 2004ف ، القاهرة ، ص46.

(2) الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تح مازن المبارك ، بيروت ، دار النفائس ، ط5 ، 1986ف ، ص64-65.

(3) الخصائص ، 184/1.

(4) أصول التفكير النحوي ، تأليف د. علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، ص112-213-214.

(5) الخصائص ، 250/1.

إلى ثالث الغابر منه في اللفظ فيكسر الألف لانكساره ، لأنه رابع في الأصل ، والساقط منه الهمزة ، والدليل على أن ذلك كذلك استواء الماضي بالمستقبل في عداد الحروف ولهذه العلة استوى ماضي المثال بغابره متى ما سقطت الواو منه[1].

- وفي خروج الأفعال على الأصل من المنقوص يقول: " واعتلوا في خروج هذه الأفعال على الأصل فقالوا: إنما خرجت على الأصل لأنها لا تقع على الأسماء ، ألا ترى أنك لا تقول من حَوِرَ يَحْوَرُ: حَوِرْته ، ولا صَيِدْته من صَيَدَ يَصْيَدُ ، فلما لم تقع على الأسماء أخرجت على الأصل ، وقالوا: إنها خرجت على الأصل فظهرت الواو فيها لظهورها في (اِحْوَرَرْت) و (احْوَلَلْتُ) وما أشبهها "[2].
- ومن قبيل اهتمامه بذكر العلل قوله في: (هنيئاً لك ما نلتَ) نصْبُ هنيئ كنصب العَمْر والقِعْدِ والقَعِيدِ ، وأصله عند التمثيل: هنّاكَ هَنْئاً ، فالهنيء بمنزلة (الهَنْء) يكفي من الفعل الناصب وما يرفعها هنيئا لقيامه مقام ما يرفع رفعه وانْ نأى المرفوع عنه مع اللام فممكن أن يُعلَّق هنيء بالفعل المقدر ويُقطع اللام منه عند بُعدها فترفع ما بعدها "[3].

وعلى هذا القدر قد بلغ احتفاله بالعلة وإدامته على ذكرها واستقصائها في كل ما يمكن أن توجد فيه.

- وقد يشير إلى ما سبق من شرح لبعض العلل ويكتفي بالإحالة إليها ولا سبيل لذكرها مرة أخرى من ذلك قوله في باب (الصحيح وفروعه): " وبُني الأمر بالمستقبل لتقابلهما واستوائهما والشيء يقاس بما يشاكله ويوازيه ولا يضاده وينافيه ، وجزم آخره ، وآخر النهي للعلل التي قدمت ذكرها ".
- وفي فروع هذا الباب يقول: " الإفعال والمفْعَل نحو: الإخراج والمخرج والإخراجة ، وكُسِرت الألف فيه فرقاً بينه وبين جمع الفعل ، والعلة في حركات ماضيه ومستقبله كالعلة المذكورة في حركات ماضي الظاهر الثلاثي ومستقبله في صدر الكتاب "[4].

---

[1] دقائق التصريف ، ص154.
[2] نفسه ، ص259.
[3] نفسه ، ص465 ، وينظر ، ص481-482-483-491-504.
[4] نفسه ، ص153-154 ، وفي صدر الكتاب ، ص15-28.

- وفي موطن آخر من هذا الباب يقول: " التَّفعّل المدغم منه: كقولك: الأسمّع والأزمّل ، وفيه لغة أخرى: المُزَمِّل والمُسَمِّع ، واُقْتُحِمَتْ الألف فيه بعدما ادغموا التاء في السين لسكون الحرف الثاني في المستأنف ، وليكون المبتدأ متحركاً ، وخصّوها بالزيادة من بين أخواتها لتواضعها لله – عزّ وجلّ – ويستوي الأمر والخبر فيه للعلة المتقدمة "[1].
- ومنه أيضاً قوله فيما كان على (الانفعال) ومعناه صيرورة الأمر بنفسه مفعولاً وهو يكون مطاوعاً للفعل ، كالانهدام ، هو مطاوع الهدم ، والانكسار ، والانقلاب .. والأمر منه: اِنْكَسِرْ ، بألف مجتلبة لسكون الحرف الثاني في الغابر ، وكسرت للعلل التي قدمنا ذكرها "[2].
- وقوله أيضاً في باب (المضاعف والفروع منه) والنعت الذي يخرج على (فَعِلَ يفْعَلُ) على وجوه: منها ما يكون على وزن (فَعُولٍ) نحو: لَجُوج ، وجمعه (لجج) للرجال والنساء ، ولا يجوز إدخال الها في نعتها للعلة التي ذكرتها فيما قبل "[3].
- وفي الباب نفسه يقول في الأمر منه: " أَحْبِبْ ، بنصب الألف لأنها شديدة قاطعة لا تذوب في الوصل وبإظهار التضعيف لسكون اللام ، وأحِبَّ وأحِبِّ ، والعلة فيهما نحو العلة فيما تقدم من الباب فافهم "[4].

ونحو ذلك كثير في أضعاف أبواب الكتاب وفيما ذكرته كفاية ومقنع[5].

- وإذا كان أبو القاسم المؤدب يشير إلى بعض العلل عند تناوله لها في بعض المسائل والأحكام وإحالته لها واضحة فيما سبق من شرحه لها ، فإنه في أحيانٍ أخرى يشير إلى ذكر بعض العلل وتفصيل القول فيها في موضع آخر يكون ذكره لها أنسب ، من ذلك قوله في باب (النعوت) : " وسأذكر نعوت الفروع لعللها في إضعاف الكتاب في مواضعها ، إن اللهُ تعالى قوّاني عليه "[6].

---

[1] دقائق التصريف ، ص163.
[2] نفسه ، ص171.
[3] نفسه ، ص201.
[4] نفسه ، ص208.
[5] نفسه ، ص209-279-286-288-290-332-333-347-350-367-416-434-466.
[6] نفسه ، ص98.

- وفي أحيانٍ أخرى تتعدّد العلل عنده في المسألة الواحدة أو في تقرير بعض أحكام المسائل النحوية ، يقول مثلاً في (تقديم الأفعال وتأخيرها) : " اعلم أنّ الفعل إذا كان مقدماً على الاسم كان موحداً في حدّ تثنية الاسم وجمعه لعلتين:
إحداهما: للانتظار ، وعلى هذا أجاز من أجاز تذكير فعل المؤنث في غير ما حائل ، **والثانية:** لأنهم كرهوا أن يضمروا لغير مذكور والفعل غير مثنى ولا مجموع في حال تقدمه وتأخره "[1].
- ومن ذلك أيضاً ما جاء في ثنايا شرحه من تعدد للعلل في المسألة الواحدة قوله في (فروع المضاعف) ما جاء منه على الافتعال نحو: الاهتزاز ، تقول في الأمر منه: اهتَزَّ ، بكسر الألف لعلتين: إحداهما: لانكسار العين في الغابر المبنىّ على الأصل والثانية: للفرق بين المجتلبة والعبارة ، على حسب ما تقدم في الأبواب المتقدمة "[2].
- ومنه أيضاً قوله في خفض (حَورٍ عين) : في قوله تعالى: (حُورٌ عِينٌ)[3] فله عِلّلٌ ثلاثٌ: أولاهنّ خفض الحُور بباء مضمرة تكفي عنها المظهرة ، والثاني من الأجوبة: رفع الحُور بالنسق على الأكواب وإن كان الحورُ لا يطاف بهن تغليباً للجوار وايثار القرب ، والجواب الثالث: خفض الحور بالعطف على المخفوض الظاهر بالباء ؛ لأن في: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ)[4] معنى: يُحْبَوْنَ بأكواب وحور "[5].
- ومن ذلك ما يهتم فيه بذكر العلل وتعددها في المسألة الواحدة قوله فيما رُوى عن ابن عباس أنه قال: اقرأوا (فإن آمنتم بما آمنتم به ولا تقرأوا بمثل ما آمنتم ، فإن الله لا مِثْلَ له) ، وهذه رواية ضعيفة السند فيها طعن على مصحف الجماعة لا يعمل عليها ، ويرفع قدرُ ابن عباس y عن أن حاله حال من يغمض عليه ثلاث علل من الصواب لثبات (مثل) في القرآن: أولاهنّ الوجه الذي قد فُسِّرَ ، ووسطهُنّ توكيد

---

[1] دقائق التصريف ، ص135.
[2] نفسه ، ص211-212.
[3] الواقعة ، الآية 22.
[4] الواقعة ، الآية 19-20-21
[5] دقائق التصريف ، ص505-506-507.

الكلام بالباء والبناء فيها فإن آمنوا بمثل إيمانكم بالله ، فأكدت الباء المقصد وشددت البغية ، وثالث الأجوبة: فإن آمنوا بما آمنتم به بالقرآن الذي ، فأكد الكلام بمثل "[1].

- ومن قبيل نقله للعلل التي اعتل بها غيره من النحويين أنه نقل عن الكسائي قوله فيما لم لا تظهر الواو والياء في الفعل الذي قيل فيه (فَعلْتُ) و(فَعِلْتُ) يكون متعدياً كقولك: عَلِمْتُ خيراً ، وسَمِعْتُ قولاً ، يقول: منعني عن ذلك أن (كِلْتُ) وأخواتها أخوات (قُلْتُ) وذواتها ، لأن الواو والياء أختان فلمّا لم يجز لي إظهار الواو في (قلْتُ) للعلة التي لا تخفى على من تدبّرها ، لم يجز لي ذلك في أخواتها أيضاً "[2].
- ومنه قوله في باب (أصول المنقوص وفروعه) ما يجيء المصدر منه على فَيْعَلُولة نحو: كَيَّنُونَة ، ينقل عن الفرّاء مخالفته للخليل ابن أحمد والكسائي – رحمهما الله – في أصل (الكينونة) من الفِعْل (فَعْلُولة) وعلته في ذلك أن الأصل منها:(كَوْنُونة) فصيرت الواو ياء ، لأن هذا الجنس قَلّ في ذوات الواو وكثر في ذوات الياء فألحقوها بالأكثر منها ، نحو: الصيرورة ، والشيعوعة ، والحيدودة ، وهكذا قوله في:(الشكاية) وهو من ذوات الواو ، لأنك تقول في الإخبار عن نفسك: شكَوْتُ ، إنما أظهرت الياء فيه أنهم بنوه على (السِّعَايَة) و (الرِّماية) لهذه العلة بعينها "[3].
- ومنه قوله فيما يأتي من المصادر على لفظ اثنين وهما غير مفترقين ولا مفردين نحو قول العرب: " لبّيكَ، وسعديك، وحنانيك .. فمذهب الخليل وسيبويه[4] – رحمهما الله– في هذه الحروف كلها مذهب التثنية فيها ، وقد نقل عن الأحمر[5] مخالفته لهذا المذهب في (لبيك) فإن الأحمر قال: لبيّك حرف واحد والياء ليست ياء تثنية لكنها بدل من الباء ، إذ أصل الحرف: لَبَّبْكَ ، فاستثقلوا ثلاث باءات فأبدلوا من الثانية ياء ، كما قالوا: تظنيّت ، والأصل: تظنَّنْت وقوله في (يتمطّى) أصله يتمطط ، فأتت الألف في: يتمطّى ، فكانت الطاء الثانية على ما مضى من الاعتلال "[6].

---

[1] دقائق التصريف ، ص508-509.
[2] نفسه ، ص256.
[3] نفسه ، ص264 ، وينظر: ص464-465-476-479.
[4] الكتاب ، 1/175-176.
[5] سبق تخريجه.
[6] دقائق التصريف ، ص437-438.

- على هذا النحو ينقل لنا عللاً اعتل بها غيره من أوائل النحويين ، وأحياناً يُصرّح بذكر أصحاب هذه العلل كما مرّ بنا في مواضع سابقة من نسبة بعض العلل لأصحابها إن كانوا من الكوفيين أو من البصريين[1].

وفي أحيانٍ أخرى يكتفي بذكره للعلة دون أن يصرّح بالقائل بها.

هذا وتتعد العلل غير ما ذكرنا لها من أمثلة فهو يوليها الكثير من عنايته فيذكرها متى أمكن له ذلك ويحرص على استقصائها أينما وجدت ، فيصحح بعضها ويبطل بعضها الآخر.

من هنا نتبين مبلغ احتفاله بالعلل ، وشغله الشاغل بها ، ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة استيحاشاً للتطويل وفراراً منه.

4 - الإجمـــاع:

يُعد النحاة الإجماع من أدلة النحو إلى جانب السماع ، والقياس ، والمراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة.

ففي " الخصائص "[2] : " إنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص ، وإلّا فلا ، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة "[3].

إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فُرِق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكرِهِ ، إلا أننا مع ذلك لا نسمع له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها ، وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان.

وقال غيره:[4] " إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن تردد فيه ، وخرقه ممنوع ، ومن ثمَّ رُدّ ".

---

(1) دقائق التصريف ، ص439-448-449-460....

(2) الخصائص ، 189/1.

(3) إشا رة إلى حديث رواه الحافظ ابن ماجة بسنده ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: (إن أمتي لن تجتمع على ضلالة ، فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم) ، سنن ابن ماجه ، باب السواد الأعظم ، 440/5.

(4) الخصائص ، 191/1.

من هنا فإن الإجماع محور من المحاور الأساسية التي تقوم عليها أصول النحو عند النحويين بعامة ، فقد اتخذ الصرفيون الإجماع – وهو من مباحث أصول الفقه – حجة في الاستدلال على صحة مذاهبهم في التصريف ، وبه احتجوا في ردّ الآراء التي خالف فيها أصحابُها ما أجمع عليه الصرفيون ، كما نجد ذلك عند أبي القاسم المؤدب ، فهو يورد هذا الأصل من أصول النحو في ثنايا كتابه ويستدل به في تقرير الأحكام أو إبطالها ، أو إثبات بعض الآراء أو تضعيفها ، وسوف نقف على مواقفه من الإجماع كما سنبين في هذا المبحث.

ومن مظاهر حرصه على الإجماع والاستناد إليه قوله في باب (الأفعال الماضية): " وأما الفعل بنفسه فإنه لا يثنى ولا يجمع ، على إجماع من الكوفيين والبصريين ، إلا أنهم يريدون من الأعداد وإن كثرت فعلاً واحداً "[1]. وهنا يصرح بأن هذا الإجماع هو إجماع نحاة الفريقين وليس إجماع فريق يعتد به منهم كإجماع البصريين مثلاً.

- ومن تناوله لإجماع العرب ما يذكره في إضعاف كتابه فيما كان من أبواب المهموزات والقطع من جميع الأبواب الصحيحة والسقيمة والأمر من هذه الأبواب ، يقول في هذا الصدد: " والأمر من هذه الأبواب كلها بتصيير الهمزة الثانية واواً إن كانت المجتلبة مضمومة ، أو ياءً إنِ كانت مكسورة مثل: أوجُرْ من الأجر ، وأيبرْ من الأبْر ، إلا في الأمر من الأكل والأخذ ، والأمر خاصةٍ ، فإنّ العرب أجمعت على حذف الهمزتين معاً من أوامرها طلباً للخفة "[2].
- ومن قبيل حرصه على الإجماع ، أنه يردّ به بعض أقوال العرب بأنه ليس قولاً مجمعاً عليه نحو قوله في باب (المنقوص) : " وقال بعض البصريين: إنّ العرب همزت جماعة (الفَيْعل) على غير القياس لأن واحدها ليس بمهموز ، وليس هذا قولاً مجمعاً عليه "[3]. وهو يرفض هذا الرأي ولا يجوّزه ، لأنه خارج عن إجماع النحاة ومن هنا تبرز منزلة الإجماع لديه.

---

[1] دقائق التصريف ، ص21.
[2] نفسه ، ص406.
[3] نفسه ، ص268.

- ومن مظاهر تناوله للإجماع ، أنه يعبّر عنه بمعنى يؤدي معناه في الاستدلال بكلام العرب والاحتجاج به يقول: في بعض أحكام الأفعال الماضية وما هي أضعف الحركات: وهي النصبة ، إذ يقول: " والدليل أيضاً على أنها أضعف الحركات أن العرب لم تحذفها من شيء من كلامها لضعفها ، وحذفت الضّمة والكسرة وقت حاجتهم إليه لقوّتها..."[1] ، فكأنه يريد أن يقول: إن هناك إجماعاً على أن النصبة هي أضعف الحركات ولكنّه أراد أن يخفف هذا الحكم من باب التحفظ فاستقر كلامه بالتعبير الذي ذكر: يريد القول بأنه انعقد إجماع العرب في الحكم على النصبة أنها أضعف الحركات.

---

[1] دقائق التصريف ، ص16.

الفصل الثالث

مصطلحاته وآراؤه الصرفية

المبحث الأول: مصطلحاته الصرفية.

أولاً: مصطلحاته في قسم الأسماء.

ثانياً: مصطلحاته في قسم الأفعال.

المبحث الثاني: آراؤه الصرفية.

أولاً: آراء انفرد بها عن غيره.

ثانياً: آراء يوافق فيها الكوفيين.

ثالثاً: آراء يوافق فيها البصريين .

المبحث الأول
مصطلحاته الصرفيـــة

تمهيد:

لقد تضمن كتاب دقائق التصريف " إشارات دالة على أن عهد البحث في النحو قديم وسابق بأزمنة على الفترة التي وضع فيها هذا الكتاب منها: أن أبـــا القاســـم المؤدب يتحدث عن نحويين وهم غير النحويين الذين سماهم ونقل عنهم في كتابه (كالخليل ويونس وابن الأنباري والفراء ...) ، فمنهم من هو بصري ، ومـــنهم من هو كوفي على اختلاف مذاهبهم ومناهجهم.

أما عن جانب دراستنا هذه وهو المجال الاصطلاحي فيتضح من خلال تناوله للموضوعات ، هناك ترادف اصطلاحي لدى النحاة ، وهذا الترادف يتطلب وقتـــاً كافيا حتى تتشكل زوايا نظر مختلفة إلى المصطلح أو المتصـــور ولكـــي تكتمـــل الرؤية لقضايا هذا الموضوع.

ولعل ما أفضاه التنازع المذهبي والاختلافات التي جرت على بعض المفـــاهيم والمتصورات بين الكوفيين والبصريين هو ما جعل هذا الكتاب يحتفظ بتســـميات واصطلاحات اعتمدتها أحيانا إحدى الطائفتين دون الأخرى للاستدلال على صدق منحاهم وصحة اصطلاحاتهم في فترة تكون خاتمة عهد مخاض اللغة أفضت إليه جهود كل الذين درسوا اللغة طيلة القرون الأولى للاشتغال بـــالنحو ، وتكـــريس بعض التسميات الاصطلاحية ، قد لا تقنع الطائفـــة الأخـــرى بهـــذه التســـميات ولا تتماشى مع زاوية نظرهم لهذه الاصطلاحات كل ذلـــك جعـــل بعـــض هـــذه المصطلحات العربية تستقر عند بعض النحويين ولم تكن حاضرة في أثر الآخرين على نحو ما نجد من المصطلحات الكوفية وما يصطلحون عليه بـــ(الفعل الدائم) مقابل مصطلح (اسم الفاعل) في اصطلاحات البصريين.

وهكذا تختلف وجهات النظر حول هذا الاستعمال الاصطلاحي مرة اسماً وآخر فعلاً.

فما اصطلح عليه على اعتبار (الجهة) فهو اسم ، إذا ما نظر إليه من جهة اللفظ ، وفعل إذا ما نظر إليه من جهة المعنى ، واعتباره (دائما) " فعلاً " لدلالاته على مطلق الحدث مما جعل أهل البصرة لا يقتنعون بهذه التسمية.

وللخوض في مثل هذه القضايا الاصطلاحية سنعتمد المصطلحات التي أوردها أبو القاسم المؤدب في كتابه ، وعندئذ يكون المصطلح أداة في البحث وموضوع بحث في آن واحد ، ومعرفة الإشكالات التي يمكن أن تطرح في هذا الخصوص منها معرفة خصائص الصناعة الاصطلاحية وما كان له من وجهة نظر معينة في صناعة الحدود بالاعتماد على ما جاء في هذه المدونة النحوية " كتاب دقائق التصريف " التي نشرت حديثا من مصطلحات مختلفة .

ولما كان بين هذه التسميات الاصطلاحية والمتصورات التي وضعت لها ، تناسب وتشاكل ، يرى المصطلحون أن يكون بمراعاة ركن من أركان المتصور ، ويكون ذلك الركن الزاوية التي من خلالها يُنظر إلى المصطلح بأكمله والجانب الذي يعتمد في وضع التسمية.

فالجانب الاصطلاحي من هذه الناحية هو زاوية النظر التي يعتمدها صاحبنا في تعيين تسمياته لبعض المفاهيم ورسم بعض متصوراته ، يمكن أن تختلف باختلاف موقع المسمى داخل النظرية الاصطلاحية .

وخاصة أن هذا الكتاب من الوثائق التي تشهد على الفترة الأولى من الاصطلاح (فترة المخاض) فترة النضج.

كما يحتوي هذا الكتاب على العديد من التسميات والمصطلحات التي لم تعرف بعد ، ولم تستقر في التراث اللغوي العربي ، ومنها ما هو مختلف فيه مقارنة بمصطلحات أخرى مختلفة المذاهب ، وإن هذا الاختلاف مما يفسر تعدد التسميات الموضوعة لمتصور واحد أو تنوعها بتنوع الاتجاهات التي تتفرع عن الجماعة الاصطلاحية الواحدة.

ومما دعاني إلى وضع مبحث مستقل لهذه المصطلحات بصورة عامة وتعدد التسميات واختلافها على الوجوه المذكورة ، حتى يتسنى لنا رصد السمات المتصورة المتعلقة بفهم صاحب (دقائق التصريف) والنظر بتدبر في قائمته

الاصطلاحية وفي وضعه للمتصورات التي أدرجها في (دقائقه) لرسم ملامح صناعته الاصطلاحية وخصائص سمات تلك الصناعة كذلك مقارنة بما يقابل هذه المصطلحات من استعمالات أخرى لبعض النحويين وتبيين وجوه الاختلافات بين هذه المتصورات الاصطلاحية والبحث عن الخيط الدلالي الرابط بين المعنى المعجمي للفظ والمعنى الاصطلاحي.

وقد راعيت في ذلك أهم الجوانب التي سيرت التسميات في هذا الكتاب.

وقد قسمت هذا المبحث إلى قسمين يتقدمهما تمهيد للمصطلح: الأول منهما: خاص بمصطلحاته في قسم الأسماء والثاني مصطلحاته في قسم الأفعال .

المصطلح:

لو نظرنا إلى كلمة(المصطلح) في اللغة العربية نجد أنها مصدراً ميمياً للفعل (اصطلح) من المادة (صلح).

وقد حددت المعجمات العربية دلالة هذه المادة بأنها (ضد الفساد) وذكرت لنا صوراً من النطق بها , فيقول الجوهري في باب (صلح) : " وقد اصطلحا ، وتصالحا ، وأصّالحا أيضا مشددة الصّاد"[1] تقول : صلح الشيء يصلح صلوحاً.

ودلّت النّصوص العربيّة علي أن كلمات هذه المادة تعني – أيضا – الإتفاق , وبين المعنيين تقارب دلالي فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلّا باتفاقهم .

كما وردت كلمات كثيرة من هذه المادة في القران الكريم وفي الحديث النبوي الشريف , وأثبتت المعجمات العربية الجامعة قدراً كبيراً من كلمات هذه المادة الواردة في نصوص عربيّة ، وفي اللسان " والصّلح : السّلم ، وقد اصطلحوا وصالحوا ، وأصلحوا ، وتصالحوا ، واصّالحوا مشددة الصّاد ، قلبوا التّاء صاداً، وأدغموها في المصادر بمعنى واحد "[2]، ونجد عند الزبيدي :" واصطلحا ، واصّالحا مشددة الصاد ، قلبوا التّاء صاداً ، وأدغموها في الصاد ، وتصالحا واصطلحا بالتاء بدل الطّاء كل ذلك بمعنى واحد "[3].

---

[1] الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، تح أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت ، دار العلم للملايين ، مادة (صلح).
[2] لسان العرب ، مادة (صلح).
[3] تاج العروس ، مادة (صلح) .

كما وردت كلمة " اصطلح " في أحاديث نبوية كثيرة ، وذكرته معجمات عربية جامعة ، منها لسان العرب وتاج العروس ، ووردت كلمة (اصطلح) في العبارات الآتية من الأحاديث النبوية[1]: " اصطلحا على أن لنوح ثلثها ، اصطلح أهل هذه البحيرة ، اصطلحوا على وضع الحرب ، اصطلحنا نحن وأهل مكة ، يصطلح الناس على رجل " توضح هذه المواضع دلالة الفعل "اصطلح" بأنه مرادف للفعل اتّفق.

ومع تكوّن العلوم في الحضارة العربية الإسلامية تخصصت دلالة هذه الكلمات لتعني الكلمات المتّفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص .

ومواضع ورود هذه الكلمات في هذا المجال الدلالي المحدد كثيرة على مدى القرون منها: كتب الجاحظ ت (255)هـ[2] عن المتكلمين أنّهم " اصطلحوا على تسمية مالم يكن له في لغة العرب اسم "[3] ، وميّزت كتب علوم اللغة " اصطلاح النحويين " و " اصطلاح اللغويين " وأفاد مؤلفون آخرون في التّعبير عن المصطلحات بكلمة (ألفاظ) على نحو ما نجد في عنوان كتاب " المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين ، لعلي بن يوسف الآمدي "[4].

وثمّة مؤلفون آخرون عبّروا عن المصطلحات بلفظ (كلمات) فقد سمّي الرازي أحمد بن حمدان ت (بعد سنة 322)هـ كتابه " الزّينة في الكلمات الإسلامية "[5].

وفي العصر الحديث حدد إبراهيم مصطفى ورفاقه في المعجم الوسيط المعنى اللغوي فقالوا: " اصطلح القوم : زال ما بينهم من خلاف ، وعلى الأمر تعارفوا عليه واتّفقوا "[6].

---

(1) أنظر مواضع ورود هذه الأحاديث النبوية المثبتة في: ونسنك وآخرين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، بريل ليدن ، 1955ف.
(2) الفهرست ، ص293.
(3) انظر – مثلاً- شرح ابن عقيل على الألفية ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، 1964ف ، 14/1
(4) نقلاً عن كتاب الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، القاهرة ، مكتبة غريب للطباعة ، 1993ف ، ص8 ، يقول: نشر الكتاب في مجلة المشرق ، بيروت 48 (1954) ، 169-178 ، تح حسن الشافعي ، 1985ف ، القاهرة.
(5) تحقيق حسين الهمداني جزئين منه بالقاهرة 1957- 1958ف.
(6) المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى ورفاقه ، د. مكان نشر ، ط2 ، د – ت ، مادة (صلح).

والمصطلح في الاصطلاح : عند الجرجاني ت (814)هـ[1]: " أنّه عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل "[2].

وعرّفه الكفوي في كلّياته بأنّه " اتّفاق القوم على وضع الشئ ، وقيل : إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد "[3].

نلاحظ أن مدار الحديث في معنى الاصطلاح هو الاّتفاق بين الجماعة ، ثم تحديد اللفظ بدلالة تستحضر عند ذكر هذا اللفظ ، وتخصيص هذا اللفظ بالدلالة التي يتّفق عليها الجماعة.

أولاً: مصطلحاته في قسم الأسماء:

- **(الإعراب والبناء) :**

إن خصيصة الإعراب ، تنطبق على اللغة العربية عامة وهي خصيصة يمكن بواسطتها التمييز بين أقسام الكلام الثلاثة الاسم والفعل والحرف ،واعتمادها في الفصل بين متصورات الجملة.

فالإعراب خصيصة كلّية إذا ما اعتمدناها في فصل العربيّة دون غيرها ، وهي خصيصة جزئية تعتمد في فصل بعض المتصورات عن غيرها داخل اللغة العربية ولا يخرج متصور " الإعراب " على أن يدل ، كما في أصله الدلالي ، على الإبانة والتوضيح ، ففي اللسان: " الإعْرابُ: هو الإبانة ؛ يقال :أعرب عنه لسانه وعرَّبَ أي أبان وأوضح، وإنما سُميَّ الإعراب إعراباً ، لتبيينه وإيضاحه"[4] أي أن أبا القاسم قد نظر إلى هذا المتصور من جانب وظيفي كما تقول اليوم " فالإعراب " بما هو متصور شامل ، يرتبط بالكلام ، لا بالجنس الذي يقابل البناء ، وهذا الترابط بين الإعراب والكلام قد أكّده النحاة فقالوا: " الإعراب إنما يؤتي به للفرق بين المعاني ، لأن الكلمة إذا كانت وحدها كانت ، كصوت تصوّت به ، فإن ركتبه مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة.. فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه "[5].

والقول السابق وإن اقترن في غالب الأحيان بالاسم المعرب ، فإنّه يلزم كذلك الاسم غير المعرب ، بل ويلزم غير الاسم من فعل وحرف.

---

[1] علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني عالم بلاد الشرق ، كان علامة دهره ، صاحب التعريفات ، ينظر بغية الوعاة ، 196/2.
[2] التعريفات ، علي الجرجاني ، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1990ف ، ص28.
[3] الكليات ، الكفوي ، تح عدنان درويش ومحمد المصري ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1992ف ، ص129.
[4] لسان العرب ، مادة (عرب).
[5] شرح المفصل ، 49/1 .

فإذا كان معنى الإعراب أن يختلف آخر الكلمة لاختلاف العامل فإنّ معنى البناء لا يختلف آخرها لاختلاف العامل ، فالمتصوران يتأسسان على معنيين مختلفين هما : التّحول في الأوّل والثبات في الثاني ، إلا أنّ مفهوم الثبات في لفظ البناء أظهر من مفهوم التحول في لفظ الإعراب الذي يظهر فيه مفهوم التحول ، أما مصطلح " البناء " فإنّه يختزل فعلا معنى الثبات على هيئة واحدة.

لذا استعمل القاسم المؤدب هذه المصطلحات لما تقدم من معانٍ دلت عليها في استعمالاته النحوية.

- ومما يظهر عند أبي القاسم من مصطلحات جرت على لسان الكوفيين واعتماده لها عدم تمييزه بين مصطلحات الأحكام الإعرابية ومصطلحات البناء فهو يستعمل " الرفع والنصب "[1] لكلتا الحالتين ولا يسمّى بهما وجهي الإعراب فقط على أساس تخصيص البناء" بالضم والفتح" كما شاع عند البصريين منذ عهد سيبويه.
- ومن ناحية أخرى يُعَدُّ أن المضارع ينصب على الصّرف بعد واو المعيّة على غرار ما ذهب إليه الكوفيون لا بأنْ مضمرة بعدها ، حسب تخريج البصريين[2].

كما يستشهد بقول الفّراء في تحديده للصرف يقول: " قال الفرّاء: الصّرف أنْ تأتي الواو معطوفة على كلام في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها[3].

وعلى هذا النّحو يقول النحويون: إنّ الأصل في الإعراب أن يكون بحركة ، وقالوا: إن الأصل في البناء أن يكون على السكون ، فنحن نجد في المعرب التسميات الآتية:

المرفوع- الرفع/ المنصوب- النصب /المجرور- الجر/ المجزوم- الجزم/ النون التنوين.

- وكل اسم من هذه الأسماء دال على حزمة من المعاني المتشابكة التي لها علاقة بالإعراب وهي – الوظيفة النحوية/ الحكم الإعرابي- تمام الإعراب أو نقصانه ، غير أننا لا يمكن أنْ نجد مصطلحات مبنيّة على الحركة في متصور المبني ، فعادة ما يكون الاعتماد على مركّب اصطلاحي مثل : البناء على السكون ، والبناء على الحركة (البناء والنصب) .

---

(1) دقائق التصريف ، ص 15 ، 16- 24.
(2) نفسه ، ص 37
(3) نفسه ، ص 15-16-24.

- وعلى هذا النّحو نجد صاحب " الدقائق" لا يميّز بين هذه المصطلحات ممّا جعله يستعمل (الرفع والنصب) للإعراب والبناء ، ولا يقتصر في تسميته على وجهي الإعراب فقط ، وعلى هذا نجد بين النحويين اختلافا في تصنيف بعض المتصورات وتبويبها فيؤثر ذلك في الاصطلاح بأنْ نجد ألفاظا عند قوم لا نجدها عند غيرهم ، أو بأنْ نجد اللفظ عينه وهو داخل في نوع من العلاقات هنا وفي نوع آخر منها هناك ، على نحو ما نرى من مصطلحات البناء والإعراب التي اعتمدها النحويون ، يستعمل الكوفيون ألقاب الإعراب والبناء استعمالا استبدالياً كالآتي:

- مرفوع = مضموم/ رفع= ضم – في بناء الكلمة
- منصوب = مفتوح/ نصب= فتح

ألقاب الإعراب = ألقاب البناء

- أما البصريون فيخصّصون لكل فئة من الكلم المعربة والمبنية ألقاباً بعينها ولذلك تتحول العلاقة بين الألفاظ المذكورة من الترادف إلى التقابل ، يقول العكبري ت(616)هـ[1]: " والبناء في الأصل وضع الشيء على وصف يثبت كبناء الحائط ومنه سمّي كل مرتفع ثابت بناء كالسماء وبهذا المعني استعمله النحويون "[2].

على أن هذه التسمية التي تراعي معنى التّحول ليست" الإعراب " إنما هي " الإجراء " وما اشتقّ منها من الألفاظ كـ" المجري" و " جرى" على نحو قول القاسم المؤدب في حديثه عن أصول أولاد الأربعة :"وقد كسرت (العشوة) فذهبوا بها إلى المصدر إذ قالوا : أوطأته عشوة ، فإنْ أتاك مكسور فهو مما تغلط فيه العرب ويشبهونه بما جرى من الأسماء مثله "[3].

- وكان سيبويه قد استعمل هذا اللفظ واصطلح عليه بجعل الحركات إعرابا وبناء " بالمجاري " في ثاني أبواب الكتاب فقال :" هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية "[4] " والمجاري " ثمانية أربعة للإعراب هي (النصب والجر والرفع والجزم) ومثلها للبناء هي (الفتح والضم والكسر والوقف) ويعلّل صاحب الكتاب اعتباره المجاري ثمانية بقوله :" إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما

---

(1) عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين: الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي ، ولد سنة 538هـ ، ينظر بغية الوعاة ، 2/38-40.
(2) اللباب في علل البناء والإعراب ، تح غازي مختار طليمات ، بيروت ، دمشق ، دار الفكر المعاصر ، 1995ف ،1/66.
(3) دقائق التصريف ، ص286 ، 305.
(4) الكتاب 13/1

يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلّــا وهــو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحــرف حــرف الإعراب "[1].

وإذا كان سيبويه لا يستعمل " المجري " استعمالاً مميّزا خاصّا بالإعراب دون البناء إذ هو لفظ في معنى الحركة ، فإنّ معنى الجري الذي اشتق منه " المجري " أقرب إلى معنى الإعراب ، ولذلك يرجّح النحاة كفّة الاستعمال البصري لما فيــه من إفادة وتنظيم وإيجاز ، إذ إنّ اللفظ يمكن أن يدل علــى انتمــاء الكلمــة إلــى الإعراب أو إلى البناء وليس كذلك استعمال الكوفيين، والأمر لا يدل عليه اللفظ بل يدل عليه المتصور والخطاب ، يقول في ذلك ابن يعيش ت (643)هــ " إذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملاً عمل فيــه ، يجوز زواله ودخول عامل آخر يحدث عمله ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفــظ وأغنى عن أن يقول ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كســرة حــدثت بعامل فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار "[2]

- ومن ثم نجد مصطلحات مشتركة بين الكوفيين والبصريين والأهم من ذلك نجــد أحيانا منهم من لا يفرّق بين لفظين لدى الكوفيّة ومحاولة البصريين الاستفادة من الخلاف أو الفارق الدلالي للابتعاد عن ظاهرة الترادف الاصــطلاحي وإســناد التسميات .
- لقد بيّنا إلى هذا الحد كيف انبنى الاعتبار الاصطلاحي فــي أشــهر مصــطلحات الإعراب والبناء على ثنائية دلالية هي "الثبات والتحول" وهي ثنائية أساسية فــي متصوري البناء والإعراب تختزل حدّيهما .
- أما عن مصطلحي " الصرف والتصريف " يذكر أبو القاسم المؤدّب مستشهدا بالفرّاء في تحديده للصرف : " قال الفرّاء : الصّرف أنْ تأتي الواو معطوفة على كلام فــي أوّلــه حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها فإذا كان كذلك فهو الصرف "[3].

---

[1] الكتاب 13/1.

[2] شرح المفصل ، 72/1.

[3] معاني القرآن للفراء 34/1 ، ويسمي الكوفيون هذه الواو (واو الصرف) ؛ إرشاداً بصرفه ع ن سنن الكلام إلى أنها غير عاطفة ، وشرط هذه الواو أن يتقدمها نفي أو طلب.

كما يستشهد بقول الشاعر[1]:

فلا تقعدن على زخّة وتضمر في القلب وجدا وخيفا

وكما قال الآخر[2]:

لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

والجزم في هذا البيت جائز أي: لا تفعلن واحداً من هذين ألا ترى أنّه لا يجوز إعادة " لا " في قوله :" وتأتي مثله " فسمّي صرفا لهذا كان معطوفاً ولذلك لا يجوز أن يعاد فيه الحادث الذي قبله كما يفيدنا اللسان أنّ الصَّرفُ هو: " ردّ الشيء عن وجهه ، صرفه يصْرِفُه صرفاً فانصرف ومنه التقليب وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين"[3]

وكما أشار بعض النحاة في تعريفهم للمصطلح المذكور فقالوا: إنّ " الصّرف من التصرّف وهو التقلّب في الجهات "[4] فالصّرف أو مرادفاته (الانصراف ، والتّصريف) هو تقلّب الاسم في الإعراب بوجوهه جميعا كما أن تصريف الفعل هو تقلّبه وفق وجوه من التّحول الصيغي معلومة ، أمّا " عدم الانصراف " أو " ترك الصرف " كما يقول الاستراباذي " فهو التقلّب النّاقص في الإعراب بأن يكون ببعض الحركات (رفعا ونصبا) دون جر ولا تنوين "[5] ، " فالتّصرف وعدمه مقتصر على ركني الجر و التنوين عند بعض النحاة "[6] وعلى التنوين عند بعضهم الآخر ، ويذكر لنا أبو القاسم المؤدب في باب يخصّ به أمثلة التّصريف ويقسّمه إلى نوعين يقول: " اعلم أن التّصريف نوعان: مؤتلف ومختلف ، فالمؤتلف على ستة أوجه بعضها يخالف بعضاً في الحركات ثم ينشعب من النوع المؤتلف أربع وعشرون شعبة ... وأما النوع المختلف فيه فله أربعة أوجه..."[7].

---

[1] صخر الغي ، ديوان الهذليين ، 74/2.

[2] اختلف في نسبته فقد نُسبه سيبويه في كتابه 424/1 باب (الواو) للأخطل ، ويروى لأبي الأسود الدؤلي في قصيدة طويلة ، ينظر معاني القرآن ، 34/1 ، ومعناه أي إذا أردت النصح بترك خُلق فينبغي أن تكون أنت تاركاً له وإلا عُدَّ ذلك منه عجزاً ، ولحقك من جراء ذلك عارٌ عظيم ، وعارٌ خبر مبتدأ محذوف ، أي هو عارٌ ، وعظيمٌ صفته ، وهذه الجملة دليل على جواب إذا ، وفيه من الشواهد: نصب (وتأتي) بإضمار أن ، والمعنى ؛ لا يكن منك تنهي وتأتي. ويُنسب للمتوكل الليثي ، وحسان ، والطرماح ، وسابق البريري ، أنظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، ص355.

[3] لسان العرب ، مادة (صرف).

[4] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري ، تح د. عبد الرحمن العثيمين ، بيروت ، 1986ف ، ص165.

[5] شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترابادي، تح د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس – ليبيا، 1978ف 35/1.

[6] المقتضب ، 247/1 ، الأصول في النحو ، ابن السراج ، تح د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، 1985ف ، 79/2 .

[7] دقائق التصريف ص 292-293.

ومن بين بعض الاختلافات في السمات الاصطلاحية بين الكوفيين والبصريين نجد مصطلح تناوله على غرار اصطلاح الكوفيين له وهو ما يعرف عندهم بـ(واو الصرف) فمصطلح (واو الصرف) الكوفي هو ما يقصد به المتصور الذي قال به النحاة المتأخرون بـ(واو الجمع) وفي ذلك يقول ابن الخشاب ت (567)هـ[1] إنها (واو الجمع) وفي التمثيل عليها يقول: " واو الجمع في مثل قولك: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) "[2] إلا أن: لفظ " الجمع " قد يطلق على كثير من استعمالات الواو غير التي يكون ما بعدها منصوباً مخالفاً لما قبله، وفي ذلك يذكر المبرد أن لهذه الواو سمة أخرى لا نجدها في واو العطف وهي سمتها التمييزية ، فهي تنصب على إضمار (أن) يقول :" فمعنى الواو الجمع بين الشيئين ونصبهما على إضمار (أن) "[3] وهو بهذا يسير على رأي أغلب البصريين"[4] ، أما الكوفيون فيعتبرون الفعل منصوباً على "الصرف" فأبو القاسم المؤدب يعتبر أن المضارع ينصب على الصرف بعد واو المعية على نحو ما ذهب إليه الكوفيون لا بأن مضمرة بعدها حسب تخريج البصريين "[5].

والصرف أن يجتمع الفعلان بـ(الواو) أو (ثم) أو (الفاء) أو (أو) وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكَررَّ في العطف فذلك الصرف"[6] والإحالة على أئمة الكوفة صريحة في هذا الموضوع إذ يستشهد القاسم المؤدب – كما أسلفت الذكر– بالفرّاء في تحديده الصرف.

فالصرف معناه مخالفة الفعل الثاني في الدلالة والإعراب للفعل الأول ، وهذا المعنى هو الذي أوجب نصب الفعل الثاني ، فكان العامل فيه معنوياً عند الكوفيين وعلى المعنى الذي أفادته الواو ، وبهذا سميت .

والخلاصة أن هذه النماذج من الاصطلاحات دالة على أن اختلاف بعض التسميات بين الكوفيين والبصريين اختلافات سببها أن كل مذهب يرى في المصطلح سمة

---

(1) عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب ، أبو محمد النحوي كان له معرفة بالحديث و التفسير واللغة والمنطق والفلسفة..، ينظر بغية الوعاة ، 2/29-31.

(2) المرتجل في شرح الجمل ، ابن الخشاب ، تح علي حيدر ، دمشق ، ط2 ، 1972ف ، ص206.

(3) المقتضب ، 2/26.

(4) الإنصاف ، 2/255 وما بعدها : المسألة75.

(5) دقائق التصريف ، ص37.

(6) معاني القرآن ، 1/235-236.

مفيدة لا يراها غيره ، واعتماداً على تلك السمة توضع المصطلحات ، فتختلف الألقاب لبعض المتصورات.

ومن مصطلحات الكوفيين التي تتعين بها التسمية الاصطلاحية على اعتماد السياق أو الخصائص السياقية قد تكون مخالفة لغير ما اعتمدوه من مصطلح (الصوت) ما يسميه البصريون (اسم الفعل) نحو قول القاسم المؤدب في معرفة بعض أبنية كلام العرب: " والرباعي المؤلف نحو قولك: صَهْ ، ثم تضاعفه فتقول صَهْصَهْ ، تؤلف من كل حرف حرفاً حتى يتمكن الكلام من التصريف ، فإذا أردت أن تصرفه قلت: صَهصَه يصهصه صهصهةً ، وإذا حكيت صوت الضاحك في مدٍّ وتثقيل قلت: قَه الضاحك ، فإذا ضاعفت فيه قلت: قهقه يقهقه قهقهةً ، وإذا حكيت صوت الجندب قلت: صرَّ يصِرُّ صريراً إذا مد صوته ، واعلم أن الحروف على ثلاثة أصناف: صنف يسمى حروف التفرقة فإنها نحو: قَدْ وهَلْ وبل ، سميت حروف التفرقة لأنها تفرق بين حدود الكلام، وحروف الندة مثل حلّ في زجر الناقة، وصَهْ ، ومَهْ، وحروف الحكاية مثل: دَدْ ، وطقْ، سميت هذه الحروف حروفاً لأنها موصولة بأطراف الكَلِم كالهجاء لا يتمكن من التصريف إلا بتضعيف أو مدٍ "[1].

ومنه قوله أيضاً: " ومن قال أَفٍّ لك خفضه على التشبيه بالأصوات: صَهٍ ، ومَهٍ "[2].

وفي ذلك يقول الفرّاء معلقاً على قوله تعالى: (فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا)[3] إن " أفٍّ وصَهْ ومَهْ أصوات "[4]

أما ابن يعيش فيراها " ألفاظاً مسمّى بها الفعل في حال الأمر "[5] فمنهم من يراها أصوات بمعنى أنها تحاكي الأصوات غير اللغوية الصادرة عن الأشياء والأشخاص ولذلك انتمت هذه الألفاظ إلى الأصوات.

ومنهم من اعتبر هذه الألفاظ أسماء أفعال لكنه يعدها في وجه من الوجوه أصواتاً قد عوضت اللفظ بالفعل[6].

---

[1] دقائق التصريف ، ص397.
[2] نفسه ، ص191.
[3] الإسراء ، الآية 23.
[4] معاني القرآن ، 242/2.
[5] شرح المفصل ، 31/4.
[6] ينظر الخصائص ، 47/3.

ومنه أيضاً مصطلح (البدل) هو الاسم الأكثر تواتراً[1] لتعيين التابع المتصور بلا واسطة ، فإن الكوفيين يضعون للمتصور نفسه أسماً آخر وهو (التكرير) وهو مسمى لا يمكن أن تفسره إلا خصوصية أشهر السياقات التي يمكن أن يرد فيها (البدل) أو الوظائف الدلالية التي يمكن أن يقيدها ، فلفظ (التكرير) يورده أبو القاسم المؤدب في السياقات التي يكون فيها إعادة لما ورد في لفظ المبدل منه، وبما أن ما في البدل ما في التوكيد من تكرير اصطلح عليه بلفظ (تكرير) منه قوله معلقاً على قول كثير[2].

سَقْياً لعَزَّة سَقْياً لها

حسن التكرير فيه لأنه دُعاء بُني على: سقاها اللهُ سقاها اللهُ.

كقول الآخر[3]:

سقاك الله يا سلمى سقاك ودارك باللّوى ذات الأراك

وقول أمية بن أبي الصّلْت[4]:

لبيَّكُما لبّيْكُما هَأنَذَا لبَّيْكَما

التكرير فيه وفي: (لبيك اللهُمّ لبيك ، لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك)[5] معنى سؤال ودعاء وطلب ، واعتماداً على هذه التسميات السابقة نرى أن الاصطلاحات قد اختلفت باختلاف الكلم المعين أو باختلاف سياقاتها.

- أما مصطلح " التمكّن " وعدمه فقد ورد في باب معرفة بناء كلام العرب إذ يقول والفعل لا يتمكّن إلا ثلاثياً ظاهراً ، أو ثلاثياً مدغما ، أو رباعياً مؤلفاً صدره عجز وعجزه صدر .. أما الثلاثي الظاهر نحو : قولك : عقر ألا ترى كيف ظهرت حروفه الثلاثة ، والثلاثي المدغم مثل " عقق ، تدغم القاف الأولى في الأخرى فتصير: عقّ ، القاف شديدة ، والرّباعي المؤلف نحو قولك :صه ، ثم تضاعفه فتقول: صَهصَهْ تؤلف من كل حرف حرفا حتى (يتمكّن) الكلام من التّصريف فإذا أردت أن تصرفه قلت: صَهْصَهْ صهصهةً.."[6].

---

(1) يسمي سيبويه بعض وجوه البدل توكيداً: الكتاب 431/1.

(2) كثير عزة وأخلّ به ديوانه ، ينظر دقائق التصريف ، ص444.

(3) لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في اللسان ، 413/14 (سقا) و(أرك) الأراكُ: شجر معروف وهو شجر السواك يستاك بفروعه ، والأراك أيضاً: قطعة من الأراك كما قيل للقطعة من القصب أباءَة.

(4) أمية بن أبي الصلت ، ديوانه ، ص16 ، وينظر دقائق التصريف ، ص445.

(5) الفاخر ، ص4 ، والزاهر ، 196/1.

(6) دقائق التصريف ص396-397

يتضح من هذا أن الفعل منه ما هو متمكّن ومنه ما ليس ممكناً لهذا اعتبر الصرفي التمكّن وعدمه فيه قيمة صاغ تسمياته وفق هذا الاعتبار ومعنى هذا أن " التّمكّن " أنْ تكون بعض الكلم متمسكة بمقولتها الأصلية (إعرابا أو بناء) لا تغادرها ، ومن خلال توزع مقولتي الإعراب والبناء على الاسم والفعل هو توزع نظامي عند أبي القاسم المؤدب يقوم على ثنائية الأصل والفرع فإنّه قد جعل بعض الكلم أصولاً في الإعراب وبعضها أصولاً في البناء ، وهو ما يجعل تلك الكلم تنتقل عن أصولها أحيانا حيث يدخل الإعراب على ما هو أصلي في البناء ، ويدخل البناء على ما هو أصلي في الإعراب ، فالاسم أصلي في الإعراب ومنه ما هو متمكّن فيه ، ومنه ما ينجذب إلى الفعل ، والفعل أصلي في الإعراب ، ومعرب بلا انجذاب كما قال بذلك الكوفيون[1] ومعنى ذلك أن بين الأسماء والأفعال تعامل في الإعراب والبناء يقوم على مبدأي " التّمكّن " وعدمه.. واعتماداً على بقاء الكلم على أصولها أو انجذابها إلى غيرها بناءً أو إعراباً وضعت جملة من المصطلحات التي تسم الأسماء والأفعال ، على نحو ما نجد عند أبي القاسم المؤدّب فهو قد اصطلح على بعض الأسماء الملازمة لأصولها وعلى بعض الأفعال بكلمات مشتقة من الجذر (م – ك – ن) الدال على بعض اشتقاقاته على ملازمة المكان والاستقرار فيه والتشبث به ،كما جاء في اللسان:المُتَمَكِّنُ : من الأسماء: ما قبل الرفع والنصب والجر لفظاً ، وقيل: ومعنى قول النحويين في الاسم أنه متمكن أي أنه معرب كعمر وإبراهيم، فإذا انصرف مع ذلك فهو المتمكن الأمكن كزيد وعمرو ،ونجد المتمكن هو المبني ككيف وأيْنَ. قال ومعنى قولهم في الظرف إنه متمكن أنه يستعمل مرة ظرفاً ومرة اسماً .. وغير المتمكن هو الذي لا يستعمل في موضع يصلح أن يكون ظرفاً إلا ظرفاً "[2] فقيل (الاسم المتمكّن والفعل المتمكِّن والذي لا يتمكّن) مراعياً التمكّن الجزئي أو الكلي أو عدم التمكّن في وضع الألقاب الاصطلاحية وإن كان ذلك قليلاً إلا ما ذكره عن الفعل وصرّح بتمكّنه ، فإنْ كان فيه ما هو متمكّن في البناء وفيه ما يدخله الإعراب مشابهة ، فإنّه لا يلتفت إلى تمكّنه بل إلى مشابهته فاعتبر الصرفي المشابهة فيه أهم قيمة

---

[1] أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف – المسألة 74 ، 550/2 وما بعدها.
[2] لسان العرب ، مادة (مكن).

ولذلك صاغ تسمياته وفق هذا الاعتبار وراعى هذا المبدأ في مشابهة الاسم أو الفعل بعد أن يكون قد خرج عن أصله وصار معرباً أو مبنياً أو عومل معاملة غيره من الكلم..[1].

- أما عن " العربيّة والأعجمية أو العجمية " فيقول صاحب الدقائق في باب تبيين جميع أصول كلام العرب " اعلم أن الكلام كلّه عربيّه وعجميّه ينقسم على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ولكنّه يتعلق بأحدهما "[2].

ترى من خلال ما سبق أن أبا القاسم المؤدب يطلق مصطلح " العربيّة " اسم للسان العربي و" العجمية " على بقية الألسنة أو اللغات التي تختلف عنها.

وعلى ذلك يذكر بعض الدارسين أن بين " العربيّة " ومصطلح " الإعراب تجانساً يرجعه بعض النحاة إلى انبناء هذا اللسان على الإعراب ، أي على الإبانة والتوضيح والفصاحة ، وبهذه الصفات تختلف العربيّة عن بقية اللغات التي تسمّى " الأعجمية " فإذا كانت العربية رديف الإعراب واسمها مبني على اعتباره فإنّ "الأعجمية" رديف الإعجام ، واسمها مبني على اعتباره ، وبهذا المعنى قد راعت المصطلحات هذا المتصور وانبنت عليه..[3].

- كذلك من المفاهيم التي تتردد على لسان أبي القاسم المؤدّب أكثر من مصطلح لتسميتها مفهوم " المقياس " الذي توزن به الكلمات بجانب "الوزن، والميزان والزّنة" كما جاء في قوله وما يكون على وزن " فعيل " يجمع على " فعلاء" وبعضه على "فعال" وبعضه على الوجهين معا.. وقوله:" ومنه ما يكون على وزن (فعل) نحو: حسن .. ومنه ما يكون على ميزان " افعل " نحو : أعجف.. ومنه ما يكون على ميزان (فعال) . جمعه فعلاء وأفعال ، وأفاعيل[4].

إلى جانب هذا كثيراً ما يستعمل مصطلح " المعيار " يقول في باب الحكم في النعوت ووجوهها:" أوّلها ما جاء على معيار (فاعل) والأنثى (فاعلة) بالهاء فرقاً بين المذكر والمؤنث" ، " واعلم أنّ العين إذا كانت من الفعل العائر والغابر مضمومة كان النعت منها خارجاً على وجوه مختلفة منه ما يكون على معيار

---

(1) ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ، توفيق قريرة ، دار محمد علي للنشر ، ط1 ، 2003ف ، ص43-44.
(2) دقائق التصريف ، ص 394
(3) ينظر المصطلح النحوي ، ص39.
(4) دقائق التصريف ، ص 87 ، 88 ، 90 ،351.

(فعول) نحو قولك : رؤوف" ، "واعلم أنّ المستعمل من الأدوات الذي هو على معيار(مفعل) يجئ مكسور الميم نحو المقطع ، والمقض ، المفتح وما أشبهها[1].

كما يعبر أحياناً بجانب التسميات السابقة بألفاظ أخرى كقوله :" ما جاء على صورة ... وما كان على غير صورة ...[2]

كل تلك المصطلحات يراد بها مفهوم " المقياس " الذي توزن به بنية الكلمات التي جاءت مغايرة لما هو مألوف ومستعمل في التراث العربي.

- ولعل أحسن ما يذكر بصدد تعدد المصطلحات وتنوع تسميتها للمفهوم الواحد وعدم الاستقرار قبل اختيار ما يبدو منها موفياً بالغاية أكثر من غيره من ذلك بعض الألفاظ المتعلقة بمفهوم الجمع فصاحب " دقائق التصريف " يستعمل بجانب مصطلح الجمع صيغاً تخالف بعض الشيء ما شاع في كتب التراث واستعمالات النحويين من ذلك قوله : " جميع ، والجماعة المستعمل أحياناً في معنى الجمع وأحياناً أخرى نجده يستعمل المصطلح ما يدل به على معنى جمع القلة نحو (الجماع) منه قوله: وقد يعبر عن الجمع والاثنين بلفظ الواحد من غير أن يكون مبنياً بالمصدر فيقال: هؤلاء رسولي ، وعدوّي ، ومولاي ، ومنه قوله: وقد يوصف الرجل والمرأة بلفظ المصدر ويترك الكلام على بنية واحدة في الواحد والواحدة ، والاثنين والجماعة ، فيقال: رجلٌ صَوْمٌ ، ومنه قوله: وحروف المعاني تتعقب الأفعال كما أنا الأفعال تتعقب الأسماء.. ، وحظ هذه الحروف السكون لأن دخول الإعراب إياها لا يزيدها وضوحاً في معانيها .. ، والمذكر أخف من المؤنث لأن المذكر أصل والمؤنث طارئ عليه خارج منه .. ، والواحد أخف من الجميع ، ومنه قوله: وكذلك قول العرب في الجماع: إخوتُكَ لَمْ يَذْهَبُ ، على معنى: لم يذهبوا "[3] هذا هو شأن كلمة العدد الواردة أحياناً في معنى الجمع عامة.
- ومن ضروب السعي إلى التفريع والحرص على تنويع المصطلحات بحسب الفروع يستعمل أبو القاسم المؤدّب مصطلحاً واحداً لمفاهيم متعددة مثال ذلك إطلاق مصطلح " المضمر " ظاهرة على الحذف فبجانب استعماله المألوف لتعيين

---

(1) دقائق التصريف ، ص 65 ، 86 ، 126 ، 174 ، 194 ، 224 ، 347 .
(2) نفسه ، ص 90 ، 347 .
(3) نفسه ، ص 80-81- 296-393-394-409.

الضمائر على نحو ما يذكر في باب (حكم في الأسماء المضمرة والمبهمة) يقول:" الأسماء المضمرة (أنا) وفيها لغات... ومنها (هو) قال : و(هي) قالته... ومنها (هؤلاء) و(أولئك) ، وواحد هؤلاء هذا وذا...[1] ، إلى جانب ذلك يطلقه على ظاهرة الحذف والتقدير كحذف الفعل في كلام يسمح السياق بتقديره ، وقد خصص له باباً يقول فيه : " حكم فيما يجعل على الفعل المضمر الناصب مع ألف الاستفهام لإتيانها بمعناه في الخطاب ، فإذا عري منها كان البناء على طريقة الخبر واستعمال الرافع منهاج الصواب "[2] ، ويطلقه مرة أخرى خاصّة على الفعل المبني للمجهول في قوله عن تصريف الماضي : " فإذا خبّرت عنه (أي الرجل) بالفعل المضمر قلت (فعل) برفع الفاء فرقا بين المضمر والظّاهر ، وخفضت العين فرقا بينه وبين الأسماء المبنية على زنة (فعل) نحو : عمر ، وزفر ، وقتم وما أشبهها ... وتقول إذا خبّرت عن الرجل بالفعل المضمر (يفعل) ، برفع أوله فرقا بينه وبين الظاهر، وتسكين الفاء لما ذكرت، وينصب العين فرقاً بين الغابر من الفعل المضمر من الفعل، والغابر من الفعل الظاهر من الأفعال، وفي موضع آخر يقول: " اعلم أن الفعل السالم الصحيح يدور على ستة أوجه خلا الشاذ النادر والباطن المضمر ، فعل فهو مفعول ، نحو رُعِبَ فهو مرعوب "[3].

- ولا شك أن مفهوم الإضمار كما جاء في اللسان " أضمرت الشيء: أخفيته ، فهو مُضْمَرٌ وضَمْرٌ "[4] أي الإخفاء وعدم الذكر قائم في هذه المعطيات الثلاث ، ففي كل واحدة منها لم يصرّح بعنصر من عناصر الكلام لاعتماد المتكلم على أنّ ذلك لا يحول دون الفهم ، الاسم الذي عوّضه الضمير أو الفعل المحذوف الذي يدل عليه السياق أو الحال أو الفاعل الذي يعوّضه المفعول.
- وعلى هذا فإنّ اختلاف المواطن التي يسمح فيها بالإضمار انجرّ عنه في التراث استعمال لمصطلحات مختلفة شاعت في كتب النحو العربي من المفروض ألّا يغفل عنها صاحب " الدقائق " لما يدل عليه كتابه من تدقيق في المفاهيم والمصطلحات.

---

[1] دقائق التصريف ، ص 538-539
[2] نفسه ، ص 474
[3] نفسه ، ص15-28-447
[4] لسان العرب ، مادة (ضمر).

ثانياً: مصطلحاته في قسم الأفعال:

حـــد الفعل: إذا نظرنا إلى تحديد الفعل نجد أنه لم يكن مشـــكلا كتحديـــد الاســـم لأن سيبويه ومن بعده قد خصوه في مدوناتهم بتعريف على نحو ما نجد عند أبـــي القاسم المؤدب إذ يقول " والأفعال أحداث الأسماء وحركاتها "[1] ثم يقدم دليلاً على ذلك فيقول" إن الأسماء تضمر فيها والأسماء تستغني عن الأفعال مثل قولك : عبد الله أخونا ، ومحمد نبينا ، ... والأفعال لا تستغني عن الأسماء بحال"[2] من هـــذا التعريف يتضح أنه قد راعى الهياكل المجردة التي يمكن أن تكون عليها المفردات ليشمل كل فعل من أفعال العربية أو أي صيغة من الصيغ المعلومة فـــي العربيـــة وعلى الدلالة التي تتحقق من الفعل وتميزه عن الاسم والحرف.

لعل ما دعاه لوضع مثل هذا الحد مخالفاً لسابقيه ولاسيما البصريون، فهم على نحو ما عند سيبويه في حده للفعل يقـــول " أمثلـــة أخـــذت مـــن لفـــظ أحـــداث الأسماء "[3] إذ أنها لا تستغرق الفعل إذ لا تندرج فيه طائفة من الأفعال الجامـــدة أو الناقصة أو الأفعال التي لا مصادر لها ، كذلك أن جنس الفعـــل دار حـــول " الأمثلة " فإن سيبويه قد فصلها عن غيرها من الصيغ بالدلالة على الأزمنة الثلاثة المختلفة وإن هذا الجنس لا ينطلق إلا على المشتقات التي تكون على هيئة جامعة.

وما أود قوله هنا أن التعريفات التي ذكرها أبو القاسم المؤدب أو سابقيه لحد الفعل كلها تقترب من الحد الحقيقي الذي ارتضاه النحاة المتأخرون، وأن بعضها قد تضمن نواة التعريف الذي استقر في مدونة النحاة على نحو ما في حد الفعل حيث أحيل على مفهومي الحدث والزمن فهما مفهومان أساسيان عليهما نبنى حد الفعل.

مصطلحات الفعل ومفهوم الزمان :

إن أكثر هذه المصطلحات التي اشتقت من دلالة الفعل علـــى الزمـــان ســـواء أكانت مغمورة أم مشهورة كان عددها الثلاثي متماشيا ومثلث الـــزمن الطبيعـــي القائمة على اعتبار دلالة الفعل على الزمن وهي:-

الماضي العائر الراهن

---

(1) دقائق التصريف ، ص 394.
(2) نفسه ، ص394.
(3) الكتاب12/1.

الحال الغابر الدائم

الاستقبال / المستقبل الواجب

يقول ابن يعيش في أصناف الفعل الماضي.. إذا كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده ، وتنعدم عند عدمه ، انقسمت بأقسام الزمان ، ولما كان الزمان ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية ، كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر[1].

ومما يؤكد هذا التقسيم الثلاثي ، الاعتبار اللغوي المخصص للزمن الذي ينبني على العلاقة بين (زمن الحدث) و (زمن الحديث) كالآتي:

- زمن سابق لزمن الحديث : الماضي .
- زمن الحدث مقترن بزمن الحديث : الحال .
- زمن الحدث لاحق لزمن الحديث : الاستقبال / المستقبل.

وإذا كانت هذه المصطلحات الثلاثة أشهر الاصطلاحات المؤسسة على الدلالة الزمانية ، فإن التسميات التي وضعت بديلات منها راعت هي أيضا ، هذا الاعتبار وقامت فيها الدلالة الزمانية على اعتبارات فرعية لا نجدها في بقية المصطلحات...[2].

ومن هنا نجد إن أبا القاسم يكتفي عند تعريفه لبعض المصطلحات أو الحدود بما يسمى (التعليل الاصطلاحي) ، أي تلك العلة الاصطلاحية التي خصت هذه التسمية ، كما هو الشأن عندما يعدد تسميات مختلفة ، تكون ثانية بل ثالثة لبعض المعطيات اللغوية يستعملها المؤلف بجانب التسميات التي شاعت في كتب التراث النحوي على نحو ما يتسم به الفعل الماضي عندما يقول : " فالماضي سمي ماضياً: لأنه مفروغ منه ولوقوعه في الزمان الماضي وسمي واجباً عند سيبويه لأنه وجب "[3].. أي سقط وفرغ منه .. ويذكر أنه (مأخوذ من قولهم وجب علينا الحائط . إذا سقط ، ووجبت الشمس إذا غابت ، وقد يجوز أن يكون مأخوذا من

---

[1] شرح المفصل ، 4/7 .

[2] المصطلح النحوي ، ص22.

[3] أنظر استعمال سيبويه (الواجب) في معنى الماضي يقول : (ولا يليها إذا إلا الفعل الواجب) الكتاب 232/4

قولهم: وجب البيع ، إذا تم وانعقد ..[1] كما يفيدنا اللسان أن أصل الوجوب السقوط والوقوع ففي حديث سعيد: " لولا أصوات السافرة لسمعتم وَجْبَةَ الشمس – أي سقوطها مع المغيب – ووجوب الحائط – أي سقوطه – " أما العائر: من عار الفرس والكلب يعير عياراً: ذهب كأنه منفلت من صاحبه وقولهم: عار الفرس إذا ذهب على وجهه وتباعد عن صاحبه "[2] وسمي عائرا لأنه عار ، أي ذهب هذا التقسيم الثلاثي (الماضي – الواجب – العائر) وقد انبنت هذه المصطلحات على اعتبار دلالي واحد وهو تأكيد معنى انصراف الزمان ، فإن كل مصطلح ينبني على اعتبار جزئي داخل ذلك الاعتبار العام أو على زاوية نظر فرعية على النحو الآتي:

الماضي: ما فرغ منه : معنى الانقضاء

الواجب: معنى الغياب وجبت الشمس غابت ، ووجب البيع تم[3].

العائر: معنى الذهاب والتفرق والسرعة في ذلك عار الفرس والكلب يعير عيارا ذهب كأنه منفلت من صاحبه يتردد.

وعار الفرس إذا ذهب على وجهه وتباعد[4] فكل من هذين المصطلحين الواجب والعائر يحيل على الدلالة الزمانية كما يحيل عليها " الماضي " فلا يبدو مفضيا إلى مزيد من التدقيق...

والحقيقة أن وضع مثل هذه المصطلحات الثلاثة يخفي اعتقاداً بأن كل واحد منها أكثر دلالة على معنى الانقضاء الزمني ، لكن شهرة العبارة الاصطلاحية من ناحية ومدى ملاءمتها للمسمى ومشاكلتها له من ناحية أخري هي التي جعلت هذه المصطلحات (الماضي) أكثر رسوخا في تعيين المتصور ، واستقراره عند بعض النحويين ،ولم يكن ثابتا عند الآخر ، أو قدم له بديلا عنه ، فهناك من المفاهيم والمصطلحات ما يكون حاضراً في أثر ويكون غائباً في آخر ، حسب وجهة نظر قائله أو الحاجة إلى تعديل بعض الحدود الموضوعة له سابقا ونقده كي يقدم بديلا منه..[5].

---

[1] دقائق التصريف ص 27

[2] لسان العرب ، مادة (وجب) ، ومادة (ع . ي . ر).

[3] أساس البلاغة مادة (و.ج.ب).

[4] السابق نفسه ، مادة (ع ، ي ، ر).

[5] المصطلح النحوي ، ص23-24.

لذلك يكون أكثر عمقا وأكثر وضوحا لجمع الصورة التي من أجلها وضعت تلك المصطلحات دون غيرها من ألفاظ أخرى غير مألوف استعمالها في الخطابات الاصطلاحية العربية على نحو ما نجد من تعدد التسميات إضافة إلى مصطلح (المستقبل) كما شاع في كتب النحو ويستعمل المؤدب مصطلح (الغابر) يقول في سياق حديثه عن بعض أوزان المصادر" وإذا كان المصدر على فعل يفعل بفتح العين من الماضي وضمها من الغابر كان المصدر منه على فعل نحو حلب وخرب "[1].

ويقول في باب أصول الصحيح وفروعه: " الوجه الثاني منه: فعل يفعل ، بفتح العين من العائر وكسرها من الغابر ، نحو كسب يكسب ، وفعل يفعل ، بفتح العين من الماضي وضمها من الغابر، نحو: قتل يقتل.. والحرف الشاذ النادر منه، فعل يفعل ، بكسر العين من الماضي وضمها من الغابر ، نحو: فضل يفضل "[2].

ويذكر في باب الأفعال السقيمة (المعتلة) : " والحكم في المثال أن الواو إذا كانت ساقطة من غابره كان الاسم والمصدر مكسورين جميعاً نحو المَوْعِدِ والمَوْيِلِ والمَوْرِدِ"[3]. وفي هذا الباب يقول أيضا : " غير أن أحرف معدودة جاءت في الباب الذي رفعت العين في غابره باللغتين "[4] . وفي باب المضعف وفروعه يقول: " ويخرج نعت باب فعل يفعل ، بكسر العين في الماضي ، ونصبها في الغابر "[5]. ويقول في باب حكم أصول أولاد الأربعة : " إنما سمي .. أولاد الأربعة .. لوقوع الحرف المعتل رابع الحروف من غابره .."[6]

تدل هذه السياقات وغيرها على إنه يقابل (العائر) مصطلحاً للماضي (الغابر) مصطلحاً للمضارع ويرادفه بذكره مرة بهذه التسمية وأحيانا يذكره لفظ (المستقبل) على الرغم من أن اللسان يثبت أن (الغابر) يحتمل الوجهين يعني (الماضي) والباقي فإنه من الأضداد[7].

---

(1) دقائق التصريف ص 52
(2) نفسه ، ص147 .
(3) نفسه ، ص122.
(4) نفسه ، ص124.
(5) نفسه ، ص 187.
(6) نفسه ، ص 198.
(7) لسان العرب ، مادة (غبر).

كما يفيدنا بأن هذا المصطلح قديم إذ ينقل عن الليث تلميذ الخليل قوله : وقد يجيء الغابر في النعت كالماضي[1].

وفي ذلك يقول الأزهري: " والمعروف الكثير أن الغابر الباقي (...) ومنه الحديث: أنه اعتكف العشر الغوابر من شهر رمضان أي البواقي جمع غابر[2] أي الباقي.

ومنه قول ابن الأنباري " إن الغابر الباقي من الأشهر "[3] مؤكد بذلك انه مفهوم متمحض للزمانية الكمية وليس للزمانية الحدثية التي يتطلبها الاصطلاح على الفعل لذلك استعمل مصطلح المستقبل ولم يرادفه هذا المصطلح[4].

ومن اللافت للانتباه هنا أن أبا القاسم المؤدب يستعمل مصطلح (المستقبل) بدلاً عن المضارع في الفصل الخاص بتصريفه ، ثم يعدل غالبا في الفصول الموالية عن مصطلح (المستقبل) وحلّ محله (الغابر) لفائدته معنى المستقبل.

لعل هذا راجع إلى ما لهذا من صفة عامة إذ (الباقي) يشمل ما هو كائن وما سيكون . وفي أعراضه عن مصطلح (المضارع) ما يجنبه استعمالا يترجم عن نظر البصريين إلى إعرابه إذ يفسره هؤلاء بمضارعته للأسماء .

ومن خلال هذا المعنى يتضح أنه يدل على (الاستقبال أو المستقبل) قد يخالفه في الجمع بين الدلالة على معنى الزمن من ناحية وعلى معنى الكم من ناحية أخرى.

وعلى هذا فإن كل تسمية من هذه التسميات قدمت في الإفصاح عن سمه أو أكثر من سمات المتصور لسبب الاصطلاح .

بالإضافة إلى هذه المصطلحات الثلاثة وبديلاتها ، يستعمل أبو القاسم المؤدب مجموعة من المصطلحات تفي بالقيم الدلالية أكثر تفريعاً لمصطلحي (الماضي والمستقبل) وهي (النص والممثل ، والراهن).

وقد قسم الماضي إلى " نص وهو ما دل على الماضي لفظا ومعنى يقول : فالنص في الماضي ما وافق لفظ الماضي ومعناه "[5].

---

(1) دقائق التصريف ، ص3/5 .
(2) نفسه ،3/5.
(3) لسان العرب ، 3/5 ، مادة (غ. ب.ر).
(4) ينظر المصطلح النحوي ، ص 24.
(5) دقائق التصريف ص17

ويعبر بالممثل: " عما خرج عن معناه الأصلي من كـــلا الفعلـــين (الماضـــي والمستقبل) فهو الماضي ما كان لفظه لفظ الماضي ومعنـــاه لمســـتقبل الزمـــان ومستأنفه "[1] . أي ما دل علي الماضي لفظاً والمستقبل معنى ، أما الراهن خاص في هذا التصنيف غالبا بالماضي ومعناه الدائم يقول: " الراهن: المقيم على حالـــة واحدة ، مثل قول الله عز وجل: (وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيراً)[2] ألا ترى أنـــه كان قديراً ، واليوم أيضاً هو قدير ، وبعد اليوم قدير "[3] ، و" رهن الشيء " بمعنى دام وثبت وقيل: " الرهن في كلام العرب هو الشيء الملزم يقال: هذا راهن لك أي دائم ، وقال الفراء: الرهن يجمع رهاناً ثم الرهان يجمع رُهُناً ، وكل شيءٍ ثبـــت ودام فقد رهن والمُرَاهَنَةُ والرهانُ ، المسابقة على الخيل وغير ذلك ، وأنـــا لـــك رَهْنٌ بالرِّي وغيره أي كفيل قال: أرهن له أدام لهم أرهنت لهم طعامي وأرهيتـــه أي أدمته لهم ، والراهن: الثابت ، ورهن لك الشيء: أقام ودام والراهن الدائم "[4]. إذاً هو ما دل على الماضي لفظاً وعلى الحال معنى.

وقد قسم المستقبل إلى قسمين : النص وهو ما وافق لفظ المستقبل ومعنـــاه[5]. أي ما دل على المستقبل لفظاً ومعنى و " الممثل ما كان لفظـــه لفـــظ المســـتقبل ومعناه لما في الزمان وعائره "[6] كما يفيدنا الأزهري: " أن النص أصله منتهـــى الأشياء ومبلغ أقصاها كما أنه غاية الشيء ، أي أن يكون معنى الفعل ظاهراً في اللفظ ودالاً عليه "[7].

- بهذا يشير إلى إن الفعل في الصنفين لا يخرج عن الدلالة التي وضع لها مصطلح " النص " يطلق في الواقع على كل ما يسند إلـــى الدلالـــة ويقيـــدها، فالشـــريف الجرجاني يحده بقوله " النص ما لا يحتمل إلا معنى واحدا وقيل مـــا لا يحتمـــل إلا التأويل "[8].

---

[1] نفس السابق ونفس الصفحة.
[2] الأحزاب ، الآية 27.
[3] دقائق التصريف ، ص19.
[4] لسان العرب ، مادة (رهن).
[5] دقائق التصريف ص28.
[6] نفس السابق ونفس الصفحة.
[7] لسان العرب ، مادة (نص).
[8] كتاب التعريفات ، ص360.

ومن هنا يبدو أن هذه المصطلحات قد ابتعدت عن الاعتبار الزمني الذي تأسس عليه مصطلحا " الماضي والمستقبل " الواجب / العائر/ الغابر . ما عدا " الراهن " الذي حافظ على الاعتبار الزمني وانبنت البقية على قيد المطابقة والمشابهة .

فالنص وما طابق لفظه استعماله لمعنى الماضي أو المستقبل ، والممثل ما شابه الماضي أو المستقبل صيغة وخالفه استعمالاً أي مساوٍ له في جهة دون جهة ، لأن المماثلة لا تكون إلا في المتفقين والممثل شابه الماضي أو المستقبل في الصيغة كما أن من معاني الممثل الذهاب فانبنت هذه المصطلحات على علاقة المطابقة والمشابهة لمعنى الماضي والمستقبل.

ويبدو أن الحاجة إلى هذه المصطلحات المتفرعة عن الماضي أو عن المستقبل لم تكن ماسة لذلك فإنها لم تتواتر في أثر الصرفي الذي اقترحها فضلا عن آثار غيره ، ولابد أن نلاحظ أيضا غياب مفهوم " الحاضر " في جهازه الاصطلاحي الخاص بقيم المضارع ، وواضح من تلك التسميات التي يتوخاها أنه لا يرتئي إلا قيمتين اثنتين : المستقبل أو (النص) والحاضر أو (الممثل) وفي ذلك توخٍ لموقف الكوفيين الذي قال السيرافي في شأنه: وقسم الكوفيون الأفعال ثلاثة أقسام : ماض ومستقبل وهو ما في أوله الزوائد .... والثالث الفعل الدائم وهو قائم وذاهب.[1] بينما يقر البصريون بحقيقة الحال المتكون في حال خطاب المتكلم لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته[2].

- ومن المصطلحات التي ظهرت عند المؤلف مصطلح " الفعل الدائم " كما رأينا أو " الدائم "[3] أو " الفاعل "[4] فهو يخصص لاسم الفاعل (لفظ) (الدائم) طبقاً لاستعمال الكوفيين ففي حديثه عن اسم الفاعل من الأجوف يقول: " والفعل الدائم من هذا الباب مهموز العين نحو قائل "[5] ومن هذه الناحية فإن أبا القاسم المؤدب لا يخفى عليه من ترادف لهذين المصطلحين إضافة إلى اعتداده بهذا المصطلح بما يدل عليه من صلوح الفعل الماضي أن يقع موقع الدائم وذلك طبقاً للمفهوم الزمني

---

[1] شرح الكتاب 443/1.
[2] الإيضاح في علل النحو ، ص87.
[3] دقائق التصريف ص87.
[4] نفسه ، ص 269-271-277.
[5] نفسه ، ص264.

الذي يقتضيه الماضي إذ يقول في موضع آخر: " وصلح الماضي في موضع الدائم"[1] وجعله ما يقابل مصطلح " اسم الفاعل " في دلالته على الاشتقاق في اصطلاحات البصريين يقول ثعلب ناقلاً عن الفراء : " قائم فعل دائم لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ومعناه معنى الفعل ، لأنه ينصب فيقال: (قائم قيا ما) فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً "[2] . هكذا اختلفت وجهات النظر حول الاستعمال فمن استعمله مرة اسما اصطلح عليه على اعتبار " الجهة " إذا ما نظر إليه من جهة اللفظ ، ومن استعمله " فعلا " نظر إليه من جهة المعنى ، واعتباره " دائم " من جهة كونه فعلا لدلالته على مطلق الحدث علي الرغم من أن هذه التسمية لا تقنع البصريين ولا تتماشى مع وجهة نظرهم ولم يعتمدوها في كتاباتهم حيث لا تتماشي مع طبيعة الزمان في الفعل الذي يكون محددا غير مطلق ، فإنها تؤكد رغم ذلك اقتران مفهوم الزمان بالفعل ومراعاته في المصطلحات الفعلية أكثر من المصطلحات الاسمية .

إنما جعل الزمان في الفعل أقوى فيما يرى صاحب الكتاب " لأن الفعل بني لما مضى منه وما لم يمض ، ففيه بيان متى وقع ويضيف قائلا : وإنما الدهر مضي الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب "[3] ، بهذا يؤكد سيبويه أن علاقة الفعل بالمكان علاقة ثانوية لا تشبه علاقته بالزمان والأماكن كما يقول لم يبين لها فعل وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة فهو يسلم بأن للحدث مكاناً وإن لم يذكر ذلك.

وفي مقابل ذلك فإن " الأماكن " إلى " الأناسي " ونحوهم أقرب ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء (زيد وعمرو) في قولهم (مكة) و(عمان) ونحوهما ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر والدهر ليس كذلك[4] ، وعلى هذا فإن صاحب الكتاب يقدم لنا مبرراً لغياب بعض مصطلحات الفعل التي تقوم على اعتبار الإطار المكاني .

---

[1] دقائق التصريف ، ص20.
[2] مجالس العلماء ، ص265.
[3] الكتاب 1/36-37
[4] نفسه ، 1/ 35-36-37

" كما أن حاجة الفعل إلى مقولة الزمان التي يقرها الحد ويقتضيها التجاوز يبين هذا الضرب من الكم والزمان حتم وجود عدد هام من مصطلحات الفعل المؤسسة على اعتبار زمني ، وما اصطلح عليه نحاة البصرة الذين جعلوا المضارع " مصطلحا غير مؤسس على نفس الاعتبار قد استعملوه للدلالة على معنى زمني بواسطة التضمن[1].

- إلى ذلك – يظهر مصطلح الفعل فيما اختاره من تسميات لاسم الفاعل واسم المفعول ، فالأول يطلق عليها الفعل الدائم أو الفاعل[2] ، أما الثاني فيجانب مصطلح المفعول[3] قد يسميه الفعل المقيم كما جاء في قوله مثلاً: والفعل المقيم من هذا الباب (أي الأجوف) يتممه العرب مرة وينقصونه أخرى فيقولون: مسك مدوف ومدْووُف ، وثوب مصون ومصوون ، ونقصا كراهية التقاء الساكنين فيه[4]. وخلافاً لذلك نجد سيبويه يصطلح على اسم كان ، المصطلح الذي شاع لتسمية ما أسند إليه هذا الفعل الناقص في تصور أشمل لبنية الجملة ، يصطلح عليه باسم الفاعل كما يصطلح على تسمية خبر كان وأخواتها باسم المفعول لوجاهة المفهومين لأنهما يقومان على قياس الجملة المصدرة بكان على الجملة الفعلية فكان يقتضي اسماً مرفوعاً كسائر الأفعال ولذا أطلق سيبويه عليه اسم الفاعل بمعنى الاسم الذي يقوم مقام الفاعل.

وبهذا يجوز لنا القول بأن طريقة تعيين جانب من المفاهيم واستعماله لبعض هذه التسميات التي اصطلح عليها صاحبنا وحرص على وصفها لم تكتسب بعد الصيغة الاصطلاحية التي تغنى عن شرحها وتوضيحها لذا لم تكرس للاصطلاح عليه إذ إننا نحتاج إلى توضيح وتحديد ما انبنى عليه سبب هذا المفهوم الذي أشار به حتى يصبح مصطلحاً قائم الذات.

مصطلح الفعل ومفهوم الحدث:

لو نظرنا من جهة أخرى إلى قسم مصطلحاته الفعلية ومدى تمثل مفهوم الحدث فيها وما تؤديه من معاني دلالية نرى أنها قد جاءتها عن طريق الأسماء

---

(1) ينظر مثلاً: شرح المفصل ، 6/7 ، وشرح الرضي على الكافية ، 13/1 ، وأوضح المسالك ، 17/3.
(2) دقائق التصريف ، ص87 ، وينظر: ص269-271-277.
(3) نفسه ، ص286.
(4) نفسه ، ص274-318.

المصادر التي اشتقت منها فأحداث الأفعال كما جاء في نظر صاحب الدقائق إنما هي إحداث الأسماء وقد اقترنت صيغيا بالزمن وهذا ما تفهمه من حده للفعل بأنه " إحداث الأسماء وحركاتها ، والدليل على أنها كذلك أن الأسماء تضمر فيها والأسماء تستغني عن الأفعال مثل قولك: " عبد الله أخونا ، ومحمد " صلى الله عليه وسلم " نبينا والأفعال لا تستغني عن الأسماء بحال[1] وما جاء عن سابقيه يقول صاحب الكتاب " أمثلة أخذت من لفظ إحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع "[2] ولأن الحدث أصلي في المصادر سميت به ، ولم تكن تسمى الأفعال أحداثاً لأنها لا تخلص لمفهوم الحدثية خلوص المصدر له لذلك يبحث لها النحاة عن عبارة فيها محافظة على هذا المتصور وزيادة معنى من الاقتران بالزمان.

والأفعال في الاصطلاح النحوي جعل فيها الحدوث زمانيا ومعنى الحدوث الزماني " كون الشيء مسبوقا بالعدم سبقا زمانياً "[3] .

لذلك أقبل النحويون على استعمال عبارة " فعل " لما في اللفظ من عموم واستغراق للمتصور ، وابتعادهم عن أي عبارة أخرى لا تفي بالمتصور المطلوب. على نحو كلمة " عمل " مثلا لما فيها من تصور . يقول في ذلك ابن الخشاب : " وسموه فعلا ولم يسموه عملاً لأن الفعل أعم من العمل "[4].

وسبيل هذه المقارنة دلالياً بين الحدث والفعل هو بيان اختصاص كل منهما بالاصطلاح وتبيين لسبب إقبال النحويين على هذا الاستعمال دون غيره أو الاقتصار والنقص الذي عم المدونات النحوية ما دعاني لمثل هذه المقارنة.

إما ما يخص الاصطلاح باعتبار معنى الحدوث على مصطلح " الفعل " هناك أفعالاً عدة مؤسسة على هذا النحو من الدلالة منها ما هو معتمد على اعتبار العمل اللغوي نحو ما جاء في تعبير أبي القاسم المؤدب " والأمر من ذلك ... والأمر من هذا الباب ... ويأتي الأمر منه ... واعلم أن الأمر في جميع القرآن

---

[1] دقائق التصريف ، ص324.
[2] الكتاب 12/1
[3] التعريفات ، ص86.
[4] المرتجل ، ص15.

من ثلاثة وعشرين معنى[1] . وإن كان الأمر مصطلحا عاما يرتبط بدلالة الصيغة عموماً فإن المعنى يمكن أن يتكيف بسبب الوضعيات والمقام وتداخل اعتبارات دلالية على ضوئها يتغير معنى الأمر . وما كان من سيطرة مصطلح (الأمر) على بقية المصطلحات في استعمالات النحويين يقول الاستراباذي : " إنما سمي جميع ذلك أمراً لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الأمر حقيقة أغلب وأكثر[2] ومعنى هذا أن مصطلح (الأمر) على بقية الصيغ بناء على العلة التي ذكرها النحوي.

وهكذا فإن أبا القاسم قد راعى الحدث الاصطلاحي في الفعل ، وظهرت من خلال هذه التسميات قيمته الدلالية ، لأن الدلالة كانت هي المؤسس الحقيقي لهوية المصطلح وحدوده.

- ومن المصطلحات التي راعى فيها القاسم المؤدب دلالياً الخصائص والأشكال في وضع بعض متصوراته من ذلك ما وضعه لبعض تسمياته الاصطلاحية بمراعاة أشكالها سواء تعلق ذلك بعدد حروف الفعل ، أو بنوع تلك الحروف وكذلك الاسم وعلى نطق الصوت على ما سنبين لاحقاً.

ومن خلال تتبعنا لهذه المصطلحات في كتاب دقائق التصريف ، أن من المصطلحات ما وضع بمراعاة عدد حروف الكلمة المنجزة بقطع النظر عن الأصل فيها والمزيد يقول في باب " حكم مفعل ومفعل ، من الأفعال الصحيحة والسقيمة " : " والحكم في أولاد الأربعة : أن العين من (المفعل) المنصوبة اسماً كان أو مصدرا لا انكسار فيه إلا مآقي العين ومأوى (الإبل) فإنهما نادران "[3] أما ما جاء في ذلك من مصطلحات للفعل قد اصطلح عليها بحسب ما يمكن له أن يحوي من حروف أصلية متمثلة فيما جاء من عبارات قوله :

الثلاثي – بنات الثلاثة .

الرباعي – أولاد الأربعة – ذوات الأربعة .

الخماسي (تسميات تخص الأسماء) .

---

[1] دقائق التصريف ، ص188.

[2] شرح الرضي على الكافية ، 267/2.

[3] دقائق التصريف ص 123-124

من هنا نستنتج أن في التعبير الاصطلاحي في عبارات صاحب (دقائق التصريف) ما يتوخى فيه النظرة البصرية في تصنيف الكلمات العربية حسب عدد حروفها الأصول وهذا ما عارضه الكوفيون إذ يرون أن الأصول لا تكون إلا ثلاثية فما زاد على الثلاثة حروف ينبغي أن يعتبر زوائد في الأسماء والأفعال على حد سواء.

وما جاء في عباراته ما يتوخى فيه وجهة النظر البصرية أيضاً يقول في باب " حكم في الأسماء والأفعال وفي كيفية إعداد حروفها في الأصل وفيما تزاد فيها على الأصل: " اعلم أن أقل الأسماء والأفعال أصولا بنات الثلاثة فالأسماء نحو : زيد ، وعمرو ، وبكر ، وعدل ، وجمل ... والأفعال نحو : ضرب ، وعمل ، وظرف ، طرب ... وتكون الأسماء والأفعال على أربعة أحرف ليس فيها زائد نحو : دحرج ، وسرهف ... فالثلاثة والأربعة تشترك فيها الأسماء والأفعال ، وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، ولا يكون فعل من بنات الخمسة أبداً ، فالأسماء من بنات الخمسة نحو: سفرجل ، وهمرجل ، وتكون الخمسة أسماء وصفات "[1] وكثيراً ما ترد هذه المصطلحات النحوية في مدونته على النحو الآتي: قوله في باب حكم جميع أصول الصحيح وفروعه يقول : " واعلم أن العرب تؤثر التفعلة على التفعيل في باب ذوات الأربعة خاصة "[2] . وفي باب آخر خص به الحكم في جميع أصول أولاد الأربعة وفروعها معللا بذلك سبب تسمية الأفعال الناقصة بأولاد الأربعة ، ومخالفاً لما هو متعارف عليه ، وتسمية الناقص بأولاد الأربعة تقابلها تسمية الأجوف بأولاد الثلاثة بجانب وسمه للمنقوص ، يقول: " وإنما سمي أولاد الأربعة لوقوع الحرف المعتل رابع الحروف في غابره ، نحو : يدعو ، ويبكي ، وقيل : بل سمي أولاد الأربعة لاستواء حروفه بحروف (فعلت) مع اعتلال موضع اللام منه وأهل البصرة يسمون هذا الباب ثلاثيا ، لأنهم يعتبرون فيه البناء "[3] فالمنقوص عنده هو ما نقصت الواو منه في الأمر نحو (قل) وفي الخبر عن نفسك والمخاطبة نحو

---

[1] دقائق التصريف ص373
[2] نفسه ، ص160
[3] نفسه ، ص292

(قلتُ وقلتَ) ويسميه كذلك (أولاد الثلاثة) في بابٍ آخر[1] ليقابل به (أولاد الأربعة) وهي تسمية يسندها لما يعرف (بالمنقوص) وقوله: " ثم القطع من أولاد الأربعة "[2] كذلك " وحكم النبر من أولاد الأربعة وفروعه "[3].

والحق أن مثل هذه الاختلافات الاصطلاحية ما يبدو غير مفيد إذ المصطلح الواحد يكون في مذهب متصوراً ويأتي في مذهب آخر متصورٌ آخر ، على نحو ما رأينا من هذه التسمية السابقة: الفعل الأجوف ، منقوصاً أو أولاد الثلاثة وتسميته المنقوص أولاد الأربعة ، وكأنه شعر بما في هذه التسمية من خلل المفاهيم وخلط بين الثلاثي والرباعي ، فأشار إلى أنه عند البصريين من الثلاثي ؛ لأنهم على حد قوله يعتبرون فيه البناء.

وغالباً ما راعى صاحب الدقائق وهو يسمي الكلم بنوع حروفه ، الحروف التي يمكن أن تدخلها تغيرات تعاملية كالهمزة والحروف المضاعفة وحروف العلة، حيث قال في أسمائها:

- **المهموز:**

وخصص له باباً عاماً يستعرض فيه كل أنواع الأفعال الثلاثية التي كان أحد حروفها الأصلية همزة ، والملاحظ هنا أنه أغفل المهموز في تصنيفه للصحيح باعتباره صنفاً منه يقول في تسميته لأصناف الفعل المختلفة باختلاف أنواع حروفها وتوسعه في تفريعها توسعاً غير مألوف يميز في الصحيح منه بين ثلاثة أجناس: صحيح سالم ظاهر، وصحيح مضاعف، وصحيح مفكوك "[4].

فإذا كان المصطلحان الأول والثاني مما هو معلوم وشائع فإن الثالث لا نعلم أنه كرس مصطلحاً وهو يطلقه صنف لا يفرد عادة عند الصرفيين ، وقد اصطلح عليه بهذه التسمية على حد تعبيره يقول: " سمي مفكوكا لأنه فك بين الحرفين المتجانسين بحرف يخالفهما نحو سدس وثلث وقلق ... وما أشبهها "[5]. وإلى جانب إغفاله للمهموز عند تصنيفه للصحيح باعتباره أحد أصنافه ، أنه يذكره في

---

[1] دقائق التصريف ، ص433.
[2] نفسه ، ص413.
[3] نفسه ، ص421.
[4] نفسه ، ص150.
[5] نفسه ، ص11.

موضع آخر من الكتاب[1] ، على أنه قد يكون من الصحيح كما أنه قد يكون مما يسميه بالسقيم أي المعتل لكنه يفرعه إلى ثلاثة أقسام يسمي كل واحد منها بمصطلح خاص يقول: القطع والنبر والمهموز .

- فالقطع تسمية لمهموز الأول " مهموز الفاء " : " وسمي القطع قطعاً لقطعك إياه في الإدراج مثل أكل وأج (أسرع) وأم وأتى "[2].
- والنبر يطلق على مهموز العين كدأب ونأى ويئس ويفسر المصطلح قائلا: وسُمِيَ نبرٌ لنبرك إياه إلى حنكك الأعلى[3].

أما المهموز فيحصر في ما كانت لامه همزة كـ" دفئ " و " ساء " وهذا الاسم يشمل الباب[4] والفرع معاً حيث أورده قائلاً: " أبواب المهموزات حكم في القطع من جميع الأبواب الصحيحة والسقيمة وفروعها " إلا أن أبا القاسم المؤدب لا نراه يقدم مبرراً أو تعليلاً اصطلاحياً يوضح به سبب هذا التفريع ، ولا نعلم إن كان القصد من ذلك هو شهرة المصطلح أم عدم وجود تعليل يحمل الشائع والعام على الخصوصي والنادر.

والحق أن تفريع المهموز إلى أقسام ثلاثة أمر مفيد مثمر ووظيفي خصوصاً أن النحويين قد انتهجوا هذه الخطة في فعل قريب منه في تغيراته التعاملية وهو المعتل ، فسمي بحسب وجود حرف العلة وبحسب ائتلاف الحرفين أو اختلافهما ، وعلى هذا النحو نهج أبو القاسم المؤدب المنهج نفسه في تقسيم المهموز حتى يتبين موقع الهمزة فيه أولاً وحشواً وآخراً ، وقد حاول أن يلاءم في التسمية بين موقع الهمزة والتغيرات التي تحدث فيها مثلما هو الشأن في " القطع ".

وعلى هذا فإن أبا القاسم المؤدب لم يكن موفقاً إذا كانت المصطلحات الثلاثة من المشترك ؛ لأنها كانت أوصافاً صوتية تقطيعية لحرف الهمزة بقطع النظر عن وجودها في الأفعال أو في غيرها.

وأما مصطلح " المضاعف " فقد خصص له باباً يقول فيه: حكم في جميع أصول المضاعف وفروعه ... " واعلم أن المضاعف يدور على ثلاثة أوجه ما

---

[1] دقائق التصريف ، ص405
[2] نفسه ، ص405
[3] نفسه ، ص417
[4] نفسه ، ص405.

خلا الشاذ النادر منه نحو (يرد ، وفر ، يفر) والشاذ النادر نحو لب يلب لبا بضم العين من الماضي والغابر "[1].

أما تسميته لسائر الأفعال المعتلة بما يصطلح عليها بتسميته " السقيمة أو السقيم " من النادر وما هو مخالف وأقل شيوعا لما هو متعارف عليه :" فالأجوف عنده هو المنقوص : لنقصان الواو منه في الأمر نحو قل ، وفي الخبر عن نفسك والمخاطبة نحو قلتُ ... فهو ما يسميه بأولاد الثلاثة أو المنقوص "[2].

وقد أطلق المؤلف على ما كانت فاؤه حرف علة المصطلح الشائع أعني (المثال) مبرراً استعماله بقوله: " وسمي مثالاً لدخول بعضه في شبه بعض باب المنقوص أي (الأجوف) ، من وزن ، يزن ، زن ، ومن زان ، يزين ، زن "[3].

إما معتل اللام والأفعال الناقصة في الاستعمال المشهور يسميها أولاد الأربعة في الاستعمال النادر حيث يقول: " سميت بأولاد الأربعة لوقوع الحرف المعتل رابع الحروف من غابره نحو يدعو ويبكي ، وقيل بل سمي أولاد الأربعة لاستواء حروفه بحروف فعلت مع اعتلال موضع اللام منه .. وتسمية الناقص بأولاد الأربعة تقابلها تسمية الأجوف بأولاد الثلاثة بجانب وسمه بالمنقوص[4].

أما معتل الحرفين ما عرف باللفيف عند عامة النحاة فيفرعه إلى ثلاثة فروع موسومة بمصطلحات مختلفة ، فيخص " اللفيف " لما كانت عينه ولامه حرفي علة نحو: هوى يهوي ويعتبر هذه التسمية ويعلل لها قائلاً: " سمى لفيفا لأنه التف فيه حرفان معتلان بحرف تقدمهما صحيح "[5] وهذا الاصطلاح مرادف للمصطلح المشهور " لفيف مقرون ".

وهذا تفسير يختلف عما نُسب إلى الخليل بن أحمد من أنه " سمي لفيفاً لكثرة حروف العلل فيه شبه بطعام لفيف وهو الذي يجمع فيه بين الحنطة والذرة والشعير "[6] وهو تحديد يجمع المفروق والمقرون.

---

(1) دقائق التصريف ، ص185.
(2) نفسه ، ص218- 254-433.
(3) نفسه ، ص218.
(4) نفسه ، ص433.
(5) نفسه ، ص335.
(6) نفسه ، ص335.

ويطلق صاحب الدقائق مصطلح " الملتوي " على ما كان من الثلاثي معتل الفاء واللام وهو ما يسميه عامة النحاة اللفيف المفروق حيث يقول: " سمي ملتوياً لالتواء الحرفين بحرف صحيح "[1].

كما يفيد أيضا اعتباره بوجود صنف ثالث من هذه الأفعال المتضمنة لحرفي علة مقرونين أو مفروقين بهمزة ما أصطلح عليه أبو القاسم المؤدب في دقائقه بالموائي وهو الفعل الذي يتكون من حرفين علة يؤلفان مع الهمزة مثل: وأى، وعد ، وأوى.

ولا نجد تعليلاً لهذه التسمية سوى إنها مشتقة من لفظ الفعل الأول وأي يقول وهو على وجه واحد وهو: أوى ، يئى ، وآيا فهو واء ، إذا وعد ، ففي اللسان: " الوأيُ (الوعدُ) وقد وأى وأياً: وعد ووأيت له على نفسي أَئي وأياً ، والأمر أَهْ ، والاثنين أياه ، والجمع أوا "[2] وسمي مواء من لفظه كما سميت القطاة من لفظها ، لأنها تصيح: قطا قطا أي من صوتها عندما تصوت وحدها فتقول قطا قطا[3] والأمر منه آه ، بسقوط الألف المجتلبة لتحريك الحرف الثاني في الغابر وتحرك فيه لسقوط الواو وبسقوط الياء من أخره علامة للجزم ، وبالهاء للوقفة ، لأن الحرف الواحد لا يكون كلاماً[4].

وعلى هذا النحو إذا كانت الكلمة اسماً أو فعلا خالية من هذه الحروف سميت صحيحة " في مقابل السقيمة أو سالمة أو غير ذلك من المشتقات العربية لها.

هكذا كان في استعمال الصرفي لبعض الأسماء الاصطلاحية بمراعاة أشكالها سواء تعلق ذلك بعدد حروف الكلمة في الاسم أو الفعل أو بنوع تلك الحروف إلى جانب هذا يستعرض صاحب (دقائق التصريف) في حديثه عن بعض أحكام جميع أصول الصحيح وفروعه يقول " إن هذه الأفعال الصحيحة منها ما يكون متعدياً ، ومنها ما يكون لازماً موصولاً "[5] أي متعد بحرف ويسمى المتعدى أيضا واقعا كما جاء في مصدر أفعل: " والمتعدى بناء لكلام العرب يصيرون به الأفعال اللازمة واقعة "[6].

---

(1) دقائق التصريف ، ص 346 .
(2) لسان العرب ، مادة (وأي) ، ص140.
(3) لسان العرب ، مادة (قطا) ، ص146.
(4) دقائق التصريف ، ص346.
(5) نفسه ، ص 148 .
(6) نفسه ، ص 154 .

وكذلك في حديثه وهو يتناول مصدر انفعل " ولم يأت من هذه البنية فعل واقع ألا ترى أنه لا يقال من الانهدام انهدمته ولا من الانكسار انكسرته "[1].

ثم يذكر ما يميز هذه الأفعال ومعرفة اللازم من المتعدي: " هو أن تقيس فعلك بالهاء ، فكل ما حسنت فيه الهاء فهو متعدٍ ، وما لم تحسن هي فيه فهو لازم ، نحو: ضربته، وشتمته ، وقمتُ ، وقعدتُ والموصول: الذي لا يقال منه (مفعول) إلا بالصلة نحو: صَفَحَ عنه فهو صافح ، والمفعول: مصفوح عنه ، كذلك ما يحتاج إلى الصلة فيه في المفعول الثاني يقول نحو قولك: (أكرهته) على الأمر فهو (مكره عليه) ، (وهما مكرهان عليه) ، (وهم مكرهون عليه) ، وعلى ما يجيء منه موصولا مرة ومتعديا أخرى نحو: الشكر والكفر، يقول: شكرتُ له ، وشكرتهُ "[2].

أما مصطلح (المجاوز) الذي انفرد به المؤدب فهو يطلقه على مصطلح الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين يقول: " والمجاوز من الأفعال الذي ينفذ إلى مفعولين ولا يحسن الاقتصار على الأول منهما نحو قولك: كسوت زيد ثوباً وأعطيت محمد درهماً "[3].

وعلى هذا يبدو أن أبا القاسم المؤدب قد اختار مصطلحاته بالرجوع إلى ما أفادته متصوراتها من معان نحوية وكان تركيزه في كل تسمية على قيمة المفهوم أو السمة التي يعدها صاحب الدقائق أكثر إفادة من غيرها مما أدى إلى اتساع القائمة الاصطلاحية النحوية وكثافتها باختلاف الاعتبارات الاصطلاحية.

كما تختلف المذاهب النحوية من بصرية إلى كوفية...الخ ، ويكون ذلك سبباً في اختلاف بعض المسميات الاصطلاحية حسب استعمال المذهب القائل بها ، وإن كان الخلاف الاصطلاحي ليس اختلافاً مطرداً بين المذهبين – ولا ينبغي أن يكون كذلك – فإنه موجود ودال بوجوده على اختلاف نظري بين المذهبين في تحديد السمات الاصطلاحية ، التي تأسس عليها بعض التسميات وتفريعها وأحياناً لا يوجد له نظير عند غيره فمما تبدو فيه النزعة واضحة عند أبي القاسم المؤدب

---

[1] دقائق التصريف ، ص 171.
[2] نفسه ، ص147-148-149.
[3] نفسه ، ص 150.

إلى مزيد من التفريع وتنويع المصطلحات عنده توزيعاً جديداً للمتصورات وتفريعاً لا قبل للنحاة له سابقهم ولا حقهم به ، من ذلك استعراضه لأصناف الرباعي حيث يفرعه إلى فروع نادرة ولم يكن ليقتنع بالفروع المعروفة للفعل الرباعي إذ وجد أنه يقبل قسمة أكثر مما قسمه النحاة ، ولهذا الاعتبار قسم هذا الفعل تقسيمات أخرى وهي:

1- **الرباعي المختلف:** وهو ما اختلف حروفه الأصول مثل " قرطس ودحرج ".
2- **الرباعي المولد:** وهو المبني من الثلاثي يزاد عليه حرف ليلحق بناء الرباعي مثل " رهشش ، وضربب " ، باعتبار أنه استخرج من لام الكلمة حرف مماثل لها.
3- **الرباعي المضعف:** وهو المبني من حروف التضعيف مثل " قعقع ، وصلصل ".
4- **الرباعي المحدث:** وهو مبني من الثلاثي نحو " أحسن وقد سمى محدثاً لأنه في الأصل " حسن " فأحدثت عليه ألف لتغيير معناه "[1].

وعلى هذا فإن هذه التسميات غريبة على استعمال النحويين فيما عدا النوع الثالث الموسوم " بالمضاعف " فإنها لم تشع في كتب النحويين ولم تعرف ، نجدها في توزع الرباعي من الأفعال الذي قسمه النحويون إلى قسمين كبيرين الأول ما هو أصلي فيه كـ" قرطس ودحرج " والثاني ما هو ملحق بأحد أبنيته الأصلية بالتضعيف كـ" صلصل " أو بزيادة حرف كـ" ضربب " وهي أقسام تحضر في إحدى الخانات الثلاث الأولى من تقسيم المؤدب لكنها تختلف عنها في قبول بعض النحويين بأصلية بعض الأبنية في هذا الوزن وبفرعية بعضها الآخر الذي اصطلح عليه بـ" الملحق " لكن صاحب الدقائق يعتمد في تقسيمه اعتبارات مختلفة وهي:

- أنواع الحروف الأصول ، وبه سمى المختلف والمضاعف.
- عدد الحروف الأصول ، وبه سمى المولد والمضاعف.
- الأصلي والحادث وبه سمى المولد والمحدث.
- المعنى الحادث في الفعل بعد الزيادة وبه سمي المحدث.

والواضح أن أبا القاسم المؤدب لم يكتف بالتقسيمات التي عرفت عند النحاة فقد راعى هذه الاعتبارات المتعددة التي قد تتنازع الاصطلاح الواحد وهو ما يدل على

---

[1] دقائق التصريف ، ص183.

رغبته في الإحاطة بالفعل الرباعي من جهاته المختلفة وفي وصل الفعل نفسه بالبناء الأصلي ، وهو ثلاث سواء أكان اسماً أم فعلاً ، خلافاً للنظرة البصرية في هذه الاعتبارات.

لقد عرضنا إلى هذا الحد بعض المصطلحات الواردة في كتاب " دقائق التصريف " والتي لم تشع في كتب النحاة الأخرى ولم تكن مألوفة لديهم ، وفي عموم هذه الخلافات الاصطلاحية قد يرجع سببها إلى الخلاف الاصطلاحي بين المذهبين البصري والكوفي وهي أسباب يمكن إجمالها في النقاط الآتية:-

1- أن بعض المفاهيم الاصطلاحية تعود إلى أن ما يعدَّه مذهباً مفيداً في الاصطلاح ولافتاً للانتباه قد لا يعده المذهب المقابل كذلك فأدى ذلك إلى اتساع القائمة الاصطلاحية النحوية.

2- أدى تنوع السياقات وتعددها إلى تسامح الكوفيين في ظهور بعض التسميات المختلفة مما جعلهم يعدون أكثر اتساعاً في تفريع المتصورات واكسابها تسميات جديدة لا قبل للعادة النحوية بها وقد كان لنا في المؤدب خير مثال مما جعل هذه التعريفات أدات إلى خبط في المسميات والمصطلحات.

وعلى هذا فإن الكثافة الاصطلاحية في كتاب " دقائق التصريف " ترجع إلى حرص " المؤدب " على التفريع من ناحية وعلى تنويع بعض المسميات لاعتبارات عدة من ناحية أخرى وهو ما أدى إلى تفريع المتصورات وإكسابها تسميات جديدة لا قبل للعادة اللغوية بها ، وقد كان لنا في هذا الكتاب خير مثال.

المبحث الثاني

آراؤه الصرفيـــة

لأبي القاسم المؤدب – شأنه شأن الكثير من أئمة اللغـــة – آراء اســـتقل بهـــا أو عارض بها أكثر النحويين ، وقد أجاز بعض أحكامهم ، وله آراء يشارك فيهـــا غيره من سابقيه أو كان فيها متحيزاً إلى بعض منها دون بعضهم ، ويهمنا في هذا المبحث التنقيب عن هذه الآراء بعامة ، والوقوف أيضاً على آرائه بين البصريين والكوفيين خاصة.

آراء انفرد بها عن غيره:

لأبي القاسم المؤدب آراء نحوية استقل بها عمّا استقرت في كتب النحو وتناقلهـــا النحاة منها:-

1- ذكر أبو القاسم المؤدب في باب (اللفيف أصوله وفروعه) تعليله لهذه التســـمية: " أنه سمي لفيفا لأنه ألتفّ فيه حرفان معتلان بحرف تقدمهما صحيح " [1] ، ويقول في الفروع منه ما يجيء من ذوات الياء نحو: التفعّل : التحيّة ، البقاء والملك وفي ذلك يسوق قول الشاعر[2]:

ولكـــلٌ مـــا نـــال الفتـــى قـــد نلتـــه إلا التحيـــة

ثم يعقب على ذلك قائلاً: وقد ذكر هذا الحرف أصحاب التصريف فـــي بـــاب (التفعل) من اللفيف ، وهو عندي اسم ، وجمعه: التحيات.. "[3].

فعلماء التصريف يذهبون إلى أنه من فروع اللفيف ويقول في ذلـــك القاســـم المؤدب: وهو اسم ، لعلة يراها في مذهبه في حين أن ما عليه أكثر العرب خلاف ذلك، بهذا يكون قد خالف علماء الصرف فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة ، وانفرد برأيه مستقلاً به عما ذهب إليه أكثر النحاة.

---

[1] الدقائق ، ص 335

[2] زهير بن جناب الكلبي في طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام ، تح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، مصر ، 1974ف ، ص36 ، وأورده صاحب اللسان (حيا) مع أبيات أخر منسوباً لزهير وهو غير موجود في ديوانه.

[3] دقائق التصريف ، ص 343.

وأغلب الظن أن أبا القاسم المؤدب لم يكن كلامه في هذا سديداً فقد كان ينبغي له أن يستدل على ذلك بالشواهد المتنوعة لا أن يلجأ إلى هذه العلة فقط ، ويعتمد عليها ، وعلى خلاف ما عهدناه من إكثاره للشواهد التي عمَّ بها قوله في تناوله للمسائل الصرفية .

2- ومن الآراء التي استقل بها المؤلف عن غيره من الصرفيين ، ولم تستقر في مدوناتهم الصرفية ، أنه يذكر في باب (أصول الصحيح وفروعه) في أصناف الفعل المختلفة منه باختلاف أنواع حروفها ، وتوسعه في تفريعها توسعاً غير مألوف عند الصرفيين يقول: " والصحيح على ثلاثة أجناس: صحيح سالم ظاهر ، وصحيح مضاعف ، وصحيح مفكوك "[1] ثم أخذ في بيان سبب تسميته بهذه الأسماء.

فإذا كان المصطلحان الأول والثاني مما هو شائع متداول ، فإن الثالث لا نعلم أنه كُرّس مصطلح وهو يطلقه على صنف لا يفرد عادة ، ولم يتردد على لسان الصرفيين ، ويعلل تسميته بذلك أنه: " سُمِّيَ مفكوكاً – على حد تعبيره – لأنه فكّ بين الحرفين المتجانسين بحرف يخالفهما نحو سدس وثلث وقلق.. وما أشبههما"[2].

وبجانب هذا يفرد بمصطلح " المجاوز " الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين في قوله: " والمجاوز من الأفعال الذي ينفذ إلى مفعولين ولا يحسن الاقتصار على الأول منهما نحو قولهم كسوت زيداً ثوباً وأعطيت محمداً درهماً "[3].

3- ومنه أيضاً ما ذهب إليه من تسميات سائر الأفعال المعتلة جاءت مخالفة لما هو متعارف: فالأجوف عنده هو المنقوص: " لنقصان الواو منه في الأمر نحو قل ، وفي الخبر عن نفسك والمخاطبة نحو قلت .."[4].

وكذلك يطلق صاحب " دقائق التصريف " مصطلح الملتوي على ما كان من الثلاثي معتل الفاء واللام ، وقد قال: " سُمِّيَ ملتويا – على حد قوله – لالتواء الحرفين المعتلين بحرف صحيح "[5].

---

(1) دقائق التصريف ، ص 150.

(2) المصدر السابق ، ص 151 ، والصحيح متماثلين بدل من متجانسين ؛ لأن الاتفاق في المخرج والصفة والتجانس اختلاف في المخرج اتحاد في الصفة.

(3) نفسه ، 150.

(4) نفسه ، ص 254.

(5) نفسه ، ص 346.

وليس الأمر وقفاً على هذا فهو يعتبر بوجود صنف ثالث من هذه الأمثال المتضمنة لحرف عله ويسميه الموائي ، وهو الفعل الذي يتكون من حرفي علة يؤلفان مع الهمزة مثل (اللفيف المقرون) وأي وأوى ولا يجد تعليلاً لهذه التسمية سوى أنها مشتقة من لفظ الفعل الأول: وأي "[1].

4- ومن ذلك أيضاً نجده يفعل الشيء نفسه في أماكن عديدة من دقائقه، تظهر فيه النزعة إلى مزيد من التفريع من ذلك استعراضه لأصناف الرباعي، إذ يميز فيه بين أربعة أنواع: " الرباعي المختلف مثل دحرج ، والرباعي المولد مثل المبني من الثلاثي نحو: رَهْشَشَ ، ضَرْبَبَ ، ونحو: السؤدد ، والقَعْدَدَ وهو اللئيم ، والرباعي المضاعف مثل قعقع ، والرباعي المحدث مثل أحسن .."[2].

ثم يأخذ في تفصيل ذلك ، ونحو ذلك كثير في دقائقه مما جاء فيه من رصيد اصطلاحي غير مألوف ، يعبر عن مفاهيم غير شائعة أو يؤدى مفاهيم عرفت بتسميات أخرى في كتب الصرف.

ومن هنا يبرز رأي المؤلف في نظره دون ما يقول به غيره من النحاة فيما ذهب إليه من استعمالات لبعض التسميات الصرفية وإكثاره – إلى هذا الحد – من تلك التفريعات.

إن أبا القاسم المؤدب في " دقائق التصريف " صريح في أحكامه على بعض المسائل ، وصريح في إجازته لبعض الآراء التي يرى لها وجهاً من الصواب . وإن لم تسمع في بعض الأحيان عن العرب ، وقد يحتكم فيها إلى القياس أو المشهور الغالب من كلامهم لعلة يراها مناسبة ، وهذه مواطن مما ألَمَّ فيها بذلك: ففي بعض أحكام (أولاد الأربعة) يقول: " وقد أخرجوا الاسم مشبها بالفعل أيضاً فقالوا غَدْوٌ ، أنشد الفراء في كتاب (المعرب من مكانين):[3]

وما الناس إلاّ كالديارِ وأهلها بها يومَ حلوها وغَدْواً بلاقع

ثم يأخذ في بيان ذلك إذ نراه يقول: ولو أنهم كسروا لاستثقال الضمة مع الواو كان وجهاً لم أرَ فيه اختلافاً لأنهم قالوا: حلّ حبِيْتهُ ، وحِبْوته وحُبْيَتَهُ ، وأصلها

---

[1] دقائق التصريف ، ص 354 – 357.
[2] نفسه ، ص 183.
[3] البيت للبيد ، ديوانه ، ص 169. وقد سبق تخريجه .

الواو وإنما غيّروا واوها لأن الفعل منها بالزيادة يأتي فيقال: احتبيت ، ولا يقال حَبَوْت ، فلذلك غُيّر .."[1].

5- ومنه أيضاً في الباب نفسه يقول فيه: " وقد قالت العرب بِلْيُ سَفَرٍ و بِلْوُ سَفَرٍ ، بالياء والواو ، وأصلها في الواو لأنهم يقولون: قد بلاني فلان ، أي: قهرني وغلبني ، فبنوا (بِلْىَ سفر) على (بلاني) وقالوا: (بِلْوٌ) على الأصل ، ولم يسمع في أوله الضم ، ثم أخذ في بيان ذلك يقول: فأما قولهم: سِفْل وعِلْو وسُفْل وعُلْو: فأحدهما يُجري على صاحبه فيضمان معاً ، ويكسران معاً ولم يُسمع من العرب (عِلْيٌ) ولو قيل بناءً على (عَلَيتُ) لكان صواباً "[2].

وفي هذه المواضع يذكر المؤدب رأيه في مثل هذه الأحكام ، ويوضح فيها وجهة نظره.

ورأي القاسم المؤدب ماثلاً في دقائقه حيث يقول في أضعاف باب (أولاد الأربعة) في تفصيل ما جاء في أقوال العرب ، وتقديمه لبعض الأحكام غير ما ثبت عنهم لعلة يراها مناسبة ، وذلك لما له وجه من الصواب – كما يقول – وجهاً جيداً ، نحو قوله فيما يجيء من مصادر هذا الباب على مثال (الرُضوان) بالضم والكسر في أوله: " وإنما جاز فيه كسر أوله وأصله الضم ، لأن مصدره في الصحيح يأتي بالكسر والضم ، فلا ترى الضم لازما.. ولم يكن المصدر مقيداً بضم ولا بكسر فكسروا إلاّ قولهم في: العُدْوان ، يقول فيه ، فإنهم لم يختلفوا في رفعه ، ولو كسروا لكان صواباً ، كما أنهم ثبتوا على رفع: عُرْوة ، وغُدْوة ، ولهْدَة ، ولو كسروا لكان صواباً ..

ثم أخذ في بيان ما يرتضيه من هذه الأحكام ، فيذكر تعليل ذلك بأنه: إنما يثبت الرفع في الشيء المعروف لأنه يكثر في الكلام فيأخذ بعضهم في لغة غيره في الشيء المعروف ، ويترك فيه مذهبه وقياسه.. "[3]

ومثل ذلك ما يذكره فيما يجيء من ذوات الياء منه نحو: " عَصَيْتُ عِصياناً ، وغَشَيتُكَ غِشْيَاناً، فجاء أكثره بالكسر فكان أصلاً، كما كان الضم في (الرِّضْوَان)

---

[1] دقائق التصريف ، ص 304.
[2] نفسه ، ص 306 ، 307
[3] نفسه ، ص306 .

هو الأصل ، ثم قالوا: بَنيْتُ الدار بُنْياناً رفيعاً ، فضموا أوله ، ولو كسروا لكان وجهاً جيداً.. "[1].

ومنه ما جاء في الباب نفسه: " وقد جمعت العرب الطُّلَى: طُلَيْان ، طِلْيَان ، بالضم والكسر . ولو قالوا: (طُلْوَان) بالواو لكان جائزاً ، لأن العرب تقول: طَلَوتُ ، وَطَلَيْتُ ، الطَّلَى ، أي: ربطته برجله ، بالواو وبالياء ، ولم يسمع (طُلْوَان) في جمعه ، وجمعوا: القَرَى: قُرْيان ، ولو كسروا لكان جائزاً "[2].

ومثله أيضاً ما يشير إليه في: " جمع الدَّلْو: (دُلُوّاً) على الأصل لكان صواباً ، ولو كان لم يسمع فيه ، لأن العرب تقول: ذهبنا في نُحُوّ كثيرة ، يريدون جمع (نحْو) فهذا مثله.. "[3].

يضاف إلى ذلك ما يجوّز فيه أبو القاسم المؤدب بعض الأحكام الصرفية ، وإن لم تسمع عن العرب ، إلا أنه يستعمل فيها القياس ، من ذلك قوله في باب (أولاد الأربعة): " إن قلت (مَفْعُلَة) فهي من ذوات الواو والياء ، بالياء فتقول : هذه مَقْضِيَة ، مَدْعِيَه ، مثل: محنية .. ولو أنك جمعت (مَفْعُلَه) على مثال: تَمْرَةِ ، وتَمرٍ ، لقلتَ : مَقْضِيه ، ومَقْضٍ ، مثل مَحْنَية ، ومَحْنٍ ، ولم نسمعه ولكنه قياس لا ينكسر "[4].

فهذا الكلام يفهم منه أن أبا القاسم أجاز بعض الأحكام وإن لم تسمع من العرب ، إلا أنها على – حد قوله – لها وجه من الصواب أو وجهاً جيداً ، أو من قبيل ما جاء موافقاً للقياس ، وإن لم يعرف عن العرب.

ومثل ذلك كثير في دقائقه كثرة يطول بذكرها البحث وليس في إيداعها البحث كبيرُ فائدةٍ ، وفيما ذكرته ما يستدل به على ما تركته..[5] كما أنه صريح في كثير من الأحيان في منعه لبعض الآراء التي لا يرى لها وجهاً من الصواب ، أو يرى الصواب في غيرها ، كردِّه لما يخالف القياس ، أو تفضيله لما يكون على القياس أكثر من غيره ، وفي أحيان أخرى يلجأ إلى الأكثر الأفشى من كلام العرب ،

---

[1] دقائق التصريف ، ص307.
[2] نفسه ، ص 310.
[3] نفسه ، ص 314.
[4] نفسه ، ص 325.
[5] نفسه ، ص 511 – 512.

وإن دعاه الأمر إلى تخطئة بعض القراءات القرآنية أو بعض لغات العرب على ما سنبين من موقفه:

فربما يعدُّ من قبيل موقفه الصريح تجاه آراء بعض الصرفيين ما يلمع إليه في (بعض أحكام الأفعال الماضية) وذلك ما ذكر من خلاف بعض العلماء حول رفع (التاء) في خطاب الرجلين قلت: فَعَلْتُما. برفع التاء ، وقد أخذ في بيان ذلك قائلاً: " لأن الفعل لها ، وكان ينبغي أن تكون في الخطاب مرفوعة إلا أنهم امتنعوا عن ذلك للعلة التي تقدمت.. وقد قيل أيضاً: رفعت التاء لأنهم جعلوا الضمة عدلاً بين الفتحة التي هي علامة للمذكر والكسرة التي هي علامة للمؤنث ، وقد قيل أيضاً : ليقع الفرق بين خطاب الواحد والأثنين.

و(ما) تزاد في كثير من كلام العرب .. ثم يعرض لذلك الشواهد المتنوعة من القرآن وكلام العرب ، ويخلص من هذه المسألة بقوله: وهذا أكثر من أن يحاط به ، وليس في جميع هذه الأقوال قول أصح من الأول وعليه معتمدي ومعتمد متعاطي هذه الصناعة .. "[1]

ومنه أيضاً قوله في (بعض أحكام النعوت ووجوها) في جمع الفاعل على اختلاف الوجوه المذكورة منها قوله في جمعه على: " (فُعُلٌ) بالرفع والتثقيل نحو: شرف وشُرُفٍ . والفاعل يُصْرَفُ إلى (فَعُولٍ) . يقول في ذلك : فإذا صُرِف إليه استوى فيه المذكر والمؤنث . يقال: رجل صَبُورٌ ، وامرأة صَبُورٌ..

قال: وقال الفرّاء[2]: إنما ترك هذا الوصف محذوف العَلَم ، لأنه لم يبق له فعل يُبْنَى عليه ، فترك كالمذكر ، فلو قلت: صَبَر ، فذلك للصابر ، وقال غيره: إنما حُذِفَ عَلَمُ التأنيث منه لأنه العَلَم لما ظهر في التركيب الأول وهو صابر ، لم يحتاجوا إلى تبيينه في التركيب الثاني وهو صَبُورٌ..

ويخلص المؤلف من هذا القول بأنه يوافق الفرّاء إذ يقول: والقول الذي يعتمد عليه: قول الفرّاء..

ويعقب على ذلك بالشواهد المتعددة من كلام العرب .. "[3].

---

[1] دقائق التصريف ، ص 24 ، 25.
[2] المذكر والمؤنث ، ص 62 ، ودقائق التصريف ، ص73.
[3] دقائق التصريف ، ص 73 – 74.

وفي هذه المواضع يذكر رأيه الصريح ، ويوضح فيه وجهة نظره.

ومن موافقة أبي القاسم المؤدب الصريحة لبعض العلماء ، وإبطال قول غيرهم من العرب معتمداً على حججهم ، أنه ذهب إلى ما ذهبوا إليه في بعض أحكام اللغة قوله في وجوه بعض المصادر من (باب المثال أصوله وفروعه) فيما يجيء على (فَعْلَة) نحو: " سَعَةٍ ، وكان في الأصل: وَسْعَة ، فطرحت الواو وجُعلت النصبة التي كانت عليها إلى السين فقالوا: سَعَةُ..

ثم أخذ في بيان: (الواو) إذا كانت مكسورة أو منصوبة في هذا الباب جاء حذفها مرّة ، وإثباتها أخرى ، وإذا كانت مرفوعة صُيّرت تاء كما قالوا: التُّكْلاَن ، والتُهمة ، والتُخَمَةُ ، والتُراثُ ..

وتفصيل أصل هذا البناء ، لأن التراث من الوراثة ، والتخمة من الوخامة ، والتهمة من الوَهْم ، والتكلان من التوكل ..ومنهم من استعمل التاء من أصل الكلام بمنزلة الفاء .. فتكون (التخمةُ) من الفعل بإثبات التاء (فُعَلَةً) وكذلك: التهمة والتراث (فُعَالٌ) والتكلان (فُعْلاَن).. وفي ذلك يقول بعض العرب: التكلان في الأصل: تُوكلاَن ، والتراث: توراث ، والتخمة التهمة: توخمة وتوهمة ، غير أنهم قد حذفوا منها الواو فقصروا على الضمة التي قبلها ..

ثم يعقب على اختلاف هذه الآراء مستشهداً بقول الكسائي الذي يقول في شأنه: وقال الكسائي: والقول الأول أحبُّ إليَّ .. "[1].

ومن ذلك أيضاً أن أبا القاسم المؤدب يفعل الشيء نفسه في موطن آخر من دقائقه منه ما جاء في خروج الاسم من (باب المنقوص) على (فَعْلٍ) نحو: " عَيْن فجمعه: (فُعُول) ثم يذكر أن للعرب فيه لغتان:

منهم من يضم أوله فيقول (عُيُون) ، ولا يلتفت إلى الياء..

ومنهم من يكسر العين فيقول (عِيُون) لمجاورتها الياء..

ثم يذكر أن الكسائي يقول: والقول الأول أحبّ إليّ.. "[2]

---

[1] دقائق التصريف ، ص 241.

[2] نفسه ، ص 264.

ومنه قوله في موطن آخر من باب (أصول أولاد الأربعة وفروعها) في بعض ما يجيء من أحكام الأسماء في الجهتين نحو قوله : " وزعم الكسائي أنه سمع: (فما استطاعُوا مُضِيّا)[1] بالكسر والضم ، والضم هو الأثر الأشهر.. "[2] إشارة إلى الكسائي استحسن قراءة الضم.

ونحو هذا الاتجاه كثيراً ما يذهب إليه أبو القاسم في دقائقه[3]، فهو يعتمد على آراء أشهر العلماء اعتماداً كبيراً في أغلب مسائله الصرفية والنحوية واللغوية ، وقد أشرت بالتفصيل إلى مثل هذا القول في موضعه من البحث.

وربما يعدُّ من قبيل موقفه من بعض آراء الصرفيين في هذا المجال الصارخ ما يصرح فيه بردِّ بعض من هذه الآراء على أصحابها ، أو تضعيفه لبعض اللغات ، واحتكامه للمشهور الأفشى من كلام العرب وما كان من كلامهم على القياس ، ولذلك أمثلة نلمس ذلك في قوله: في باب (أصول المضاعف وفروعه) ما ذكر من لغات العرب واختلافها في كلام جاء على شكل سائل ومجيب ، استعرض فيه صاحبنا بعض أحكام العرب في إظهار التضعيف في أمر هذا الباب ومن لا يظهره والعلة في ذلك على اختلاف أقوالهم ، وما جاء في جمعهم بين الساكنين في هذا الباب في مثل: دابة ، وخاصّة ، ورادّ ، ورادّة ، وقد أخذ في بيان ذلك: " فمن العرب من يقول: دأبّة وخأصّة ، ورأدّ فيهمز الألف كراهية التقاء الساكنين ولذلك شواهد من الشعر يقول: وقال الشاعر[4]:

يا عجبا لقد رأيت العجبا
حمار قبّان يسوق الأرنبا
خَاطِمَهَا زَأَمَّهَا أن تذهبا

ثم يتبع المؤلف هذا بقوله: وبعضهم يرويه: (خاطمها زامَّها) بلا همز فيجمع بين الساكنين على الأكثر الأفشى من كلام العرب..

---

(1) يس ، الآية 67.
(2) دقائق التصريف ، ص 312.
(3) المصدر السابق ، ينظر ص 221 – 224 – 231 – 238 – 296 – 297 – 272 – 273 – 274.
(4) سبق تخريجه.

وقال الآخر:[1]

ابلغ سَراة بني بكــرٍ وإخــوتهم أني لفيتُ بــوادٍ خــاليءٍ رجُــلا

وقد ترك بعضهم الهمز في مثل هذا وحرّك الياء وهو لغة ضعيفة لا يلتفت إليهــا ومن العرب من إذا اجتمع له ساكنان في مثل هذا طرح أحدهما قياساً "[2] ثم أخذ في بيان ذلك من شواهد كلام العرب.

ومن ذلك ما يسوقه في أضعاف باب (المنقوص) وهو مــا يخــرج النعــت والاسم معاً في هذا الباب على (فُعْلى) نحوه: " الطُوبَى ، فمرة يكســرون أولــه فيقولون : طِيبىَ ، ومرة يضمونه فيقولون: طُوبَى. وكذلك قولهم: امــرأة كِيسَــى وكُوسىَ .. فأمّا قوله عزّ وجل: (تِلْكَإِذا قِسْمَةٌضِيزَى)[3] وهي الجــائرة العوجــاء فإنّها من (فُعْلَى) بضم أولها مثل: الحُبْلَى ، ثم يتناول ذلك بقوله: غير أن اليــاء جرت الضاد إلى نفسها فكسرتها. هذا قول المشهور الغالب من كلام العرب "[4].

ومنه ما جاء في الباب نفسه: " والفعل المقيم من هذا الباب يتممه العرب مرة وينقصونه أخرى فيقولون: مسك مَدُوف ومِدْوُوف ، وثوب مصون ومصــوون ، ونقصاً كراهية التقاء الساكنين فيه.. فقالوا: مَدُوف ، ومَصُون . وهذا هو الأشهر الأعرف من كلام العرب "[5].

ومنه في باب (أصول الملتوى وفروعه) يصرح أيضاً بذلك فيقول: " والأمر من هذين البابين اللذين سقطت الواو من غابرهما بغير ألف لتحرك الحرف الثاني في الغابر ، وإنما تحرك لسقوط الواو ، وسقطت الواو لعلل – يطــول بــذكرها الحديث – غير أن الهاء تلحق آخره استثقالاً لحرف واحد مثل: قِهْ زيــداً ، عِــهِ الحديث ، وما أشبههما ، فإذا وصلت ذلك بواو أو فاء حذفت الهاء فقلتَ: اذْهَــبْ فق زيداً ، وقم فعِ الحديث ويحكم في ذلك بأن هذا القول هو: الأكثر الأفشى مــن

---

[1] سبق تخريجه.
[2] دقائق التصريف ، ص 194 – 196.
[3] النجم ، الآية 22.
[4] دقائق التصريف ، ص 273 – 274.
[5] المصدر السابق ، ص 274.

كلام العرب.. ويذكر أن بعض العرب استجازت حذف الهاء من غير ما واو ولا فاء قال شاعرهم[1]:

يا خالِ دِاْ لقُوْمَ الذين قَتَلْتَهمْ فإنَّك إنْ تِدهِمْ سَوْفَ تُقْتَلُ[2]

ومنه أيضاً ما يذهب إليه على أكثر كلام العرب ، فهو على اللغة العالية المشهورة ما قاله في بعض أحكام النبر من أولاد الأربعة ما جاء منه نادراً وهو: " رَأى يَرى رؤية ، بالعين ورؤيا بالمنام ورَأْيا بالقلب فهو راءٍ وذاك مَرْئيٌّ ، شذ عن أصحابه فترك همزه من غابره طلباً للخفه .. ثم يذكر اختلاف العرب في غابره ، يقول: فمنهم من يقول: رَأى بإثبات الهمزة وهو اللغة العالية المشهورة ، ومنهم من يقول: رَا بحذف الهمزة.. ولذلك شواهد..

ومنهم من يقول: رَاء يراءُ على وزن راع يراعُ ، ولذلك أيضاً أمثلة .. ومنهم من يثبت الهمزة في الغابر كما أثبتها في العائر ويلحقها بالجملة ، فيقول: يَرْأى وتَرْأى ، ولذلك أمثلة أيضاً .. وقال الشاعر[3] فترك الهمزة على اللغة العالية المعروفة من كلام العرب:

أَلَمْ تَرَ ما لا قيتُ والدهرُ أَعْصُرٌ ومَنَ يَتَمَلّ العيش يَرْ أو يَسْمَعُ..[4]

وفي بعض الأحيان يحتكم إلى القياس في تضعيف بعض الآراء ، فهو في باب (أحكام ارتفاع الأفعال) يقول:" واعلم أن الأفعال ترتفع إذا وقعت مواقع الأسماء، لأن ما كان عاملا في الاسم لم يعمل في الفعل فمهما وقعت موقع الاسم فهي رفع، وإنما ارتفعت لأنها صارت بمنزلة المبتدأ إذا قلت: زيدٌ أخوك .. وقال بعض العرب: أريد أُكْرِمَكَ وأخشى تَلُومَني ، فنصب.. يقول في هذا: وهنا شاذ قليل على توهم (أنْ) لوقوعها ها هنا، والقياس الرفع ، ويأخذ في بيان الشواهد على ذلك.."[5] كما قال الشاعر[6]:

فأمَّا كيّسٌ فَنَجَا ولَكَنْ عسَى يَغْتَرَّ بِي حَمِقٌ لَئِيمٌ

فرفع وترك (أَنْ)[7].

---

[1] لم أقف عليه.
[2] دقائق التصريف ، ص350.
[3] الأعلم بن جرادة السعدي في نوادر أبي زيد 497.
[4] دقائق التصريف ، ص 421-423 : ومثل ذلك ينظر 170-259-303.
[5] المصدر السابق ، ص 131-132.
[6] المرار بن سعيد في شرح أبيات سيبويه ، 63/1 ، وأخل به شعره.
[7] دقائق التصريف ، ص132.

ومنه أيضاً ما جاء عن اختلاف العرب في الفعل اللازم الذي ثبتت الواو في غابره من باب (المثال) يقول: " وللعرب ثلاث لغات في الفعل الملازم الذي ثبتت الواو في غابره: منهم من يقول: يَوْجَلُ ، ويَوْجَعُ ، وهي لغة حجازية فصيحة – ولذلك شواهد في القرآن – منه قول الله عز وجل: (**لا تَوْجَلْ إنّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ**)[1] فيصح خروج الواو عن القياس إذا سكنت وانفتح ما بعدها .. ومنهم من يقول: ياَجَلُ وياجع ، قال الفرّاء: وهم بنو عامر ... وقد قالت بنو تميم: ييجَلُ وييجَعُ ، فكسروا الياء في هذا النوع خاصة ولم يفعلوا ذلك في الصحيح ، ولم يقولوا: يعْمَلُ ولا يعْلَم ، وقال قُطْرب: الكسر في (يعلَمُ) بالياء قيل شاذ، إلا أنه مقول، لأن الكسرة من الياء..وقد قالها قوم: يعْلَمُ ويشْهَدُ مع الياء "[2].

ومن قبيل ذلك أيضاً ما يفضّل فيه بعض الأحكام دون غيرها لعلة يصرح بها ، كأن يقول: إن هذا الحكم أو الرأي أصوب من غيره أو هو الصواب المرضي عنه – على حد بعض تعبيراته – فمن تقريره لبعض الآراء – على النحو الذي ذكرنا – واختياره لما كان منه على وجه الصواب قوله في باب (تقديم الأفعال وتأخيرها): " أعلم أن الفعل إذا كان مقدماً على الاسم كان موحداً في حدِّ تشبيه اسم وجمعه لعلتين:

أحدهما: للانتظار ، وعلى هذا أجاز من أجاز تذكير فعل المؤنث في غير ما حائل.

والثانية: لأنهم كرهوا أن يضمروا لغير مذكور والفعل غير مثنى ولا مجموع في حال تقدمه وتأخره.

ثم يتبع هذا بقوله: والوجه الصواب المرضي هو أن لا يذكّر فعل المرأة إلا بعد أن يكون بينه وبينها حائل نحو قولهم: قام عندنا امرأة .. "[3].

ومن قبيل ذلك أيضاً اختياره لبعض الأحكام وتفضيله لما يكون أجود من غيره ، منه قوله في بعض وجوه نعوت باب (أصول أولاد الأربعة): " ما يخرج منها على (فاعل) مثل هذا قاضٍ ، وغازٍ ، بحذف (الياء) والواو كراهية

---

[1] الحجر ، الآية 53.
[2] دقائق التصريف ، ص 224-226 ، ومثل ذلك ينظر ص 264-265-277-302.
[3] نفسه ، ص 135-136.

التقاء الساكنين وهما الياء والتنوين والواو والتنوين.. وإذا دخلت في (الفاعل) من هذا الجنس الألف واللام أثبت فيه الياء وأن شئت لم تثبت ، يقول في ذلك: وهو بالياء أجود.. "[1].

فكل ذلك يعدُّ من قبيل رأيه ووجهة نظره في ما يرى فيه أن بعض هذه الأحكام أجود من غيرها أو من قبيل الصواب الذي يرى كما قال.

وخلاف ذلك أن أبا القاسم المؤدب قد يشارك أغلب الصرفيين في تقدير بعض الأحكام والمسائل الصرفية وتقريرها على أساس قول القائلين بها في اتخاذ رأي معين يقولون به ، ثم يأخذ الكلام دوره في تفسير هذا الرأي وتوضيحه..

فمما وافق فيه قول العرب ، دون معارضتهم في شيء من ذلك ، ودون أن يتحيز إلى بعض منهم .. منه قوله في بعض أحكام الأفعال الماضية: " إذا أخبرت عن الرجلين قلت فَعَلاَ ، بألف في آخر البناء علامة للمضمر في الفعل ، فأمّا الفعل بنفسه فإنه لا يثنى ولا يجمع ، على إجماع من الكوفيين والبصريين ، لأنهم يريدون من الأعداد وإن كثرت فعلاً واحداً "[2].

وفي موضع آخر أورد ما يرتضيه من قول العرب قوله في الباب السابق نفسه " وإذا أخبرت عن المرأة قلت: فَعَلَتْ ، بتاء ساكنة في آخر البناء علامة للمرأة ، وسكنتها كراهية توالي الحركات ، وتواليها عند العرب مكروه كما أن توالي الأسباب عندهم مكروه "[3].

ومنه أيضاً قوله: " وأعلم أنه لا توجد كلمة في جميع كلام العرب على أربعة أحرف متحركة الحروف ، إلا أن تكون ممدودة فقصرت "[4] نحو قول الشاعر[5]:

دُولَامِنُ يُرْبَى عن الدُّلَمْنِ

أراد: الدلامن ، وهو الضخم ، فقصره وأسكن الميم منه اتباعاً لقوافي الشعر ، أو موصولة بحرف من حروف الكنايات نحو قولك: ضَرَبَكَ ، وضَرَبَنِي ، وما أشبهها فسكنت التاء من فَعَلَتْ لهذه العلة[6].

---

(1) دقائق التصريف ، ص 328.
(2) نفسه ، ص 20-21.
(3) نفسه ، ص 21.
(4) نفسه ، ص 22.
(5) لم أقف على قائله.
(6) دقائق التصريف ، ص22.

ومن ذلك قوله: " وقال بعض أصحاب اللغة: امرأة مُرْضِعٌ ، إذا بها لبن رضاع ، ومُرْضِعَة إذا أرضعت ولدها وكل صواب "[1].

ومن ذلك ما ساقه حكاية عن العرب في وجوه نعوت هذا الباب قوله فيما يجيء على ميزان (أفْعَلَ) نحو: أعَجَفَ وجمعه عِجاف . يقول: " وكان ينبغي (أن يكون) مجموعاً على (فُعْلٍ) نحو: أحْمَرَ وحُمْرٍ . إلا أن العرب بنته على ضده وهو السمين يجمع على سِمَان "[2].

ومن قبيل اعتداده بكلام العرب ، وتقديمه لعلل بعض أحكامهم قوله في اختلاف وجوه بعض نعوت الأفعال الماضية: " وقد يجعل العرب (فَعْلى) جمعاً لما ليس به زمانة ولا ضرر .. فيذكر قول شاعرهم[3]:

فكُنْ أكْيَسَ الكَيْسي إذا كنت فيهم وإن كنت في الحمقى فكُن أنت أحمقا

ثم يأخذ في بيان تعليل ذلك قائلاً: وربما فعلوا هذا بناء على ضده وهو حَمْقَى ونوكى ، كما فعلوا في جمع أعْجَفَ .. "[4].

ومن مظاهر هذه المشاركة عند أبي القاسم المؤدب قوله في باب (حكم في جميع أصول أولاد الأربعة وفروعها): " وقال النحويين: إذا قلت: هو يَدْعُو ، وهو يَبْكِي ، جاز حذف الواو والياء ، لأنهما ساكنتان "[5].

كذلك قوله: " وللعرب فيما كان (فَعِلَ ، يَفْعَلُ) مثل: نَسِيَ يَنْسىَ: لغتان ، يقولون لها: أنسَ ، وأنا أنسَ ، بلا ياء "[6].

وكذلك قوله:" والعرب قد تغير بين اللفظين إذا اختلفا في مثل هذا ألا ترأهم قالوا: هو أليط بقلبي منكَ ، وأصله من الواو ، ليفرقوا بينه وبين الآخر لقبحه .. وقوله: (فَعْلَى) التي لا ذكر لها فإن أهل العربية أو عامتهم قد قالوا فيها إذا كانت (فَعْلَى) لا ذكر لها من ذوات الياء قالوها بالواو فقالوا: (قَصْوَى) من (قَصَيْتُ).. ثم يأخذ في توضيح هذا القول.. "[7].

---

[1] دقائق التصريف ، ص 83.
[2] نفسه ، ص 88.
[3] البيت لماجد الأسدي في مجالس ثعلب، ص 434 ، ولعقيل بن علقة في ديوان الحماسة للمرزوقي ، ص 1145 ، والفاخر ، ص55 ، والزاهر ، 209/1 وراويته : .... إذا ما لقيتهم *** وكن جاهلاً أماً لقيت ذوي الجهل
وبلا نسبة في لسان العرب وأساس البلاغة (كيس) .
[4] دقائق التصريف ، ص 93-94 ، ومثل ذلك ينظر ص 96-99-111-112-117-123-127.
[5] المصدر السابق ، ص 296.
[6] نفسه ، ص 297.
[7] نفسه ، ص300-301.

ومثله قوله: " وقد جمعت العرب الطُّلَى : طُلَيْان : طِلَيان ، بالضم والكسر "[1].

ومنه أيضاً قوله في الباب نفسه فيما يجيء المصدر منه أيضاً على (فعول) فيما استجازوا فيه الياء وهو مصدر لاتفاق المصدر والأسماء فيه إذا لم يكن بينهما فرق: " فالوجه أن تجعل المصادر من ذوات الواو بالواو ، وإن نويت بـ(فُعُول) الجمعَ جعلتها بالياء ، فإن كانت من ذوات الواو كما قال الله تبارك وتعالى: (ثُمّ لَنُحْضِرَنّهُمْ حَوْلَ جَهَنّمَ جِثِيّاً)[2] وهو – والله أعلم – جَمْعٌ لـ(جاث) ، ولو أتى الجمع بالواو لكان صواباً على التوهم .. ويقول: في مثله من ذوات الثلاث: إن العرب تقول: ظَلَلْنا قيماً وصُيَّحا ، وقُوَّماً.."[3].

ثم يسترسل أبو القاسم المؤدب في بيان هذه المسألة ، وكل هذا التقدير والتبرير في نحو ما رأينا في بعض هذه الأحكام يشارك فيها غيره من العرب ويسير إلى ما ساروا إليه من أحكامهم ، فهو في أحوال كثيرة ينقل عن بعض العرب أو قوم من النحويين هكذا دون تحديد ، ويسير على خطاهم ، وغالباً ما يكون مؤيداً لقولهم مستدلاً به على أحكام مسائله نحو قوله في بعض (أحكام ما يأتي مبنياً إعرابه على الإضمار ، غير مغيرة ألفاظه في الانصراف عن الحذف والاختصار إلى الإبانة والإظهار) يقول: " وكل ما يُعادُ بعد حروف النسق في ذا الباب فمعناه: التشديد والتوكيد لما قبله .. وقد ادعى مدّعون أنّ حرف العطف مبني على السقوط في هذه الأمكنة على: (وانظرْ إلى حمارك ولنجعلَكَ) من قوله تعالى (انظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ)[4] وفي قوله : " إنا زينا السماء الدنيا حفظاً " من قوله عز وجل : (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ وَحِفْظاً مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ)[5] ومثله: أخذته بدرهم صاعداً..[6].

---

[1] دقائق التصريف ، ص 310.
[2] مريم ، الآية 68.
[3] دقائق التصريف ، ص 310 – 311.
[4] البقرة ، الآية 259.
[5] الصافات ، الآية 6 ، 7
[6] دقائق التصريف ، ص54.

يقول في ذلك أبو القاسم المؤدب معتمداً على كلام العرب: فهذا قول مذموم لأن الفاء ما استعملتها العرب بمعنى الطرح قطّ ولا أكدت الكلام بها كما أكدته بالباء وغيرها ، أما الواو فما استعملت ملغاةً في هذه المعاني. والعرب تُلزم (صاعدا) التوحيد في جميع الحالات .. وقد استعملته العرب بالنصب على أصل عِلّة قولهم: (فرقاً خير مَنْ حُبيّن)[1] ، يعنون: أفرق فرقاً .."[2].

فهو في هذه المواضع يكتفي بتقرير المسائل وتوضيحها معتمداً على ما جاء من أقوال العرب لبعض الأحكام واستعمالاتهم لبعض منها ..

ومن المقرر لدى الباحث تجاه موقف أبي القاسم المؤدب من أصحاب المذاهب النحوية (المذهب البصري والمذهب الكوفي) ، أن ما يبدو غالباً على نقله لآراء النحويين أنه يميل إلى آراء الكوفيين ، فهو أكثر ما يميل إليها من غيرها ، وبطبيعته يحتفل لآرائهم ويعرضها في طليعة ما يعرضه من آراء تتميز في الغالب بترجيحها على ما عداها من الآراء ، موقفه في أكثر الأحوال هو موقف المؤيد لقول الفرّاء الذي يعتمد عليه في أحكامه ولا يجوّز غيره ، وفي كثير من الأحيان يعارض به غيره من وإلى رأي الفراء يميل من بين آراء غيره من النحويين ، وكذلك فعل مع ابن الأنباري ، وهو ما يجعلنا نعتقد أنه يميل إلى بعض أعلام الكوفيين من النحاة ، كما تبيّن ذلك عند الحديث عن النقل ، ومما يدعم هذا الاعتقاد استعماله ألفاظ الكوفيين وسيطرتها عليه في أكثر تسمياته الصرفية ، إلا أنه في قليل من هذه المواقف يخالف أئمة الكوفة ، ويتفق في رأيه مع البصريين ، وفي مواطن أخرى نجده يخالف هذا الاتجاه من موقفه إذ نراه يكتفي بنقله لاختلاف آرائهم بدون أن يسعى إلى ترجيح بعضها على بعضهم الآخر ، بل يلتزم بموقف المحايد إزاء الفريقين الكوفيين والبصريين آخذاً من آراء أولئك وهؤلاء ، بدون ميل ظاهر إلى أحدهما كما نراه في أحيان أخرى يذكر أوجه الاتفاق بينهما على ما سنبين في هذا المبحث ، وهذه صورة لموقفه بين هذين المذهبين:

---

[1] ينظر اللسان (فرق).
[2] دقائق التصريف ، ص 511 – 512.

آراء وافق فيها الكوفيين:

فمما خالف فيه البصريين ، وذهب فيه مذهب الكوفيين أنــه: يســتعمل بعــض المصطلحات التي جرت على لسان الكوفيين واعتماده كثير من الآراء التي عرفوا بها من ذلك: عدم التمييز بين مصطلحات الأحكام الإعرابية ومصطلحات البناء[1]، على ما بيّنا في المبحث الخاص بمصطلحاته[2].

وفي موضع آخر يعتبر المضارع ينصب على الصرف بعد واو المعيّة علــى غرار ما ذهب إليه الكوفيون لا بأن مضمرة بعدها حسب تخريج البصريين[3].

ومنه توخيه لمصطلح " واو الصرف " الكوفي ، وما يصطلح عليــه النحــاة المتأخرون بمصطلح " واو الجمع " فقال ابن الخشاب: إنها " واو الجمــع " وفــي التمثيل عليها يقول: " واو الجمع في مثل قولــك: (لا تأكــل الســمك وتَشــربَ اللبن) "[4] إلا أن أبا القاسم المؤدب استعمله على غرار ما ذهب إليه الكوفيــون إذ يرون أنه يعين سياقها مخصوصاً من العطف ، ويرى في ذلك المبرد: أن للواو سمة أخرى لا نجدها في واو العطف وهي سمتها التمييزية ، فهي تنصــب علــى إضمار (أن) يقول صاحب المقتضب: " فمعنى الواو الجمع بين الشيئين ونصبها على إضمار (أنْ) "[5] وهو بهذا القول يشير إلى مذهب أغلب البصريين.

وتوخي صاحب دقائق التصريف لرأي الكوفيين صريح فــي هــذا المجــال إذ يستشهد لقول الفرّاء في تحديده للصرف: " قال الفرّاء: الصرف أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليهــا.. "[6] واعتماداً على هذا المعنى سميت بواو الصرف..[7].

ومما ينضوي فيه تحت راية مذهب الكوفيين ويخالف فيــه رأي البصــريين اعتباره المصدر مشتقاً من الفعل الماضي ومأخوذاً منه ، إذ يقول في ذلك: " واعلم

---

(1) دقائق التصريف ، ص 15-16-24.
(2) نفسه ، ص141-142.
(3) نفسه ، ص 37.
(4) المرتجل ، ص 206.
(5) المقتضب ، 2 / 26.
(6) دقائق التصريف ، ص 15-16-24.
(7) معاني القرآن ، 1 / 235-236 ، وأنظر 1 / 33-34.

أن المصدر مشتق من الفعل الماضي ومأخوذ منه .. وسمي مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي .."[1].

وقد اكتفى أبو القاسم المؤدب بتقرير هذا الرأي كما لو لم يكن موضوع جدال بين النحاة غير مكترث بالرأي المقابل ، ولقد ذهب البصريون إلى أن المصدر أصل للفعل واعتمدوا في إثبات أصلية المصدر وفرعية الفعل على المصطلح ومعناه اللغوي ..."[2].

ولسنا الآن بصدد الخوض في هذه المسألة والخلاف الواقع فيها ، وتفصيل الحجج التي اعتمدها كلا المذهبين والمقارنة بينها ؛ لأنها مسألة خلافية دارت بين الصرفيين .."[3].

إنما الذي يذهب بنا إلى هذا القول هو إثبات توخي القاسم المؤدب لرأي الكوفيين واستعماله كثير من مصطلحاتهم مما يدل على ميله لمذهبهم.

يضاف إلى ذلك أن أبا القاسم المؤدب يستعمل مصطلح الفعل أيضاً في ما اختاره من تسميات لاسم الفاعل واسم المفعول طبقاً لاستعمال الكوفيين ، فالأول يطلق عليه الفعل الدائم أو " الفاعل "[4] ، كما رأينا ، أما الثاني فبجانب مصطلح المفعول[5] ، قد يسميه الفعل المقيم كما جاء في قوله مثلاً: " والفعل المقيم من هذا الباب (أي الأجوف) يتممه العرب مرة وينقصونه أخرى فيقولون: ثوب مصون ومصوون .. "[6] فهذا كله يعدّ من موافقات أبي القاسم المؤدب للكوفيين.

ومن موافقاته أيضاً لآراء الكوفيين ومخالفة البصريين أنه أحياناً يخالف بعض أئمتهم في الرأي ومن ذلك قوله في تفسير تسمية ما عرف باللفيف ، ولاسيما ما كانت عينه ولامه حرفي علة نحو هوى يهوي ، حيث يعتبر أنه: " سمي لفيفا لأنه التف فيه حرفان معتلان بحرف تقدمهما صحيح "[7].

---

(1) دقائق التصريف ، ص 44.
(2) الإيضاح في علل النحو ، ص 58.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف ، 1 / 235.
(4) دقائق التصريف ، ص 20-87-264-269.
(5) نفسه ، ص 286.
(6) نفسه ، ص 274 – 318.
(7) نفسه ، ص 335.

وهو تفسير يختلف عمّا نسب إلى الخليل من أنه " سمي لفيفا لكثـرة حـروف العلة فيه " وهو تحديد يجمع المقرون والمفروق.

وكذلك اتجه أبو القاسم المؤدب في إحدى المسائل الخلافية بين الصرفيين إلى قول الكوفيين منهم وإن كان لا يعترض على البصريين بشيء كان ينفـي رأيهـم مثلاً أو يردّه ، إنما يكتفي بقول الكوفيين وموافقته لبعض تسمياتهم من ذلك قولـه في الأفعال الناقصة التي يسميها: " أولاد الأربعة ، لوقوع الحرف المعتـل رابـع الحروف من غابره نحو يَدْعو ويبكي ، وقيل: بل سمّى أولاد الأربعـة لاسـتواء حروفه بحروف (فعلت) مع اعتلال موضع اللام منه "[1] – مع العلـم أن أهـل البصرة – يسمون هذا الباب ثلاثيا ، لأنهم يعتبرون فيه البناء.

كما يوافق أبو القاسم المؤدب الكوفيين في الرأي فهو يوافق بعـض أئمـتهم ، فمن ذلك ما قال به على غرار استعمال الكوفيين لمصطلح (التكرير) الذي يعني به (البدل) فيذكر السياقات التي يكون فيها البدل إعادة وتثنية لما ورد في لفـظ المبدل منه وفي ذلك يقول أبو القاسم المؤدب فيما يأتي من المصادر علـى لفـظ اثنين وهما غير مفترقين ولا مفردين: " وقد ذهب ذاهبون إلى أن لبيّك غير خبـر لكنّه دعاء وسؤال وطلب ، لبيّك ألْبِبْ الْباباً ، أقبل علينا بالرحمة إقبـالاً ، بـدل: واستدلوا بتكرير الحرف كما يكرر الدعاء فيقال: لبيّك لبيّك ، كما يُقـال: ارْحَـم ارْحَمْ ، وما يكثر في الخبر: رحم يُرحم لكثرة هذا.. ثم يأخذ في بيان ذلـك مـن شواهد العرب قائلاً:

وقال بعض[2] المعمرين:

ألا إنّنـــي إنّنـــي ذاهـــبُ فـــلا تَحْسَـــبُوا أنَّنـــي كـــاذِبُ

ويعقب على ذلك قائلا: فلم يكثر هذا الفن ولم يستحسن كما استُحسن: لا تفعل لا تفعل .. وكذلك يقول مستشهدا بقول كثير[3]:

ســـــقيا لعـــــزّة ســـــقيا لهـــــا

---

[1] دقائق التصريف ، ص 292.

[2] سيف بن وهب الطائي ، المعمرون والوصايا ، أبو حاتم السجستاني ، تح عبد المنعم عامر ، البابي الحلبي ، مصر ، 1961ف ، ص53 ، وروايته: إلا إنني عاجلاً..

[3] سبق تخريجه .

ثم يتبع هذا بقوله: حسن التكرير فيه لأنه دعاء بُنى على: سقاها اللهُ سقاها اللهُ ، كقول امية بن أبي الصلت[1]:

لبيَّكمـــــا لبيَّكمـــــا هأنـــــذا لـــــديَّكما

يعقب على ذلك قائلاً: التكرير فيه وفي (لبيّك اللهم لبيّك ، لبيّــك إنّ الحمــد والنعمة لك) معنى سؤال ودعاء وطلب "[2].

ومما يورده الكوفيون في مثل هذا الاستعمال للفظ (التكرير) قــول الفــرّاء: " لا يجوز أن تقول (مررت بعبد اللّه غيْر الظريفِ) إلا علــى التكريــر ، لأن: عبد الله مُوَقَّتٌ (أي: مُعَرّف يدخله التعيين بالعلمية) و(غير) في مذهب[3] نكرة غير موقتة ولا تكون نعتا إلا لمعرفة غير موقتة "[4].

ويرى في ذلك إمام البصريين – سيبويه –: " أن قول المتكلم (رأيت قومَــك أكثرَهم) أو رأيت بني زيد ثُلُثْيهم ، أراد: رأيت أكثر قومك ورأيت ثلثي قومــك ولكنه ثنّى الاسم توكيداً.. "[5].

وبما أن في البدل ما في التوكيد من تكرير اصطلح الكوفيون على القبيلين بلفظ " تكرير ".

ومما احتكم فيه صاحب دقائق التصريف في بعض الأحيان إلى رأي مخالفــاً فيه أهل البصرة ، بل ويقف منهم وقفا معارضاً فهو يؤيد الكوفيين ، ما يتضح فيه هذا الموقف في مناسبات عده منها ما يقول في باب (حكم فــي جميــع أصــول المنقوص وفروعه): " وقال بعض البصريين : إنّ العرب همزت جماعة (الفَيعْل) على غير القياس لأن واحدها ليس بمهموز .. يقول في ذلك : وليس هــذا قــولاً مجمعاً عليه.."[6].

---

[1] سبق تخريجه .
[2] دقائق التصريف ، ص 444 – 445.
[3] المذهب: مكان الذهاب ؛ يراد به الطريق ، أي أن (غير) في طريق النكرة ، وهذا كناية عن أنها نكرة ، معاني القرآن ، 7/1.
[4] قال المبرد: والفراء يأبى أن يكون (غير) نعتاً إلا للذين لأنها بمنزلة النكرة ، وقال الأخفش: (غير) بدل ؛ قال ثعلب: وليس بممتنع ما قال ، ومعناه التكرير ، كأنه أراد صراط غير المغضوب عليهم ، معاني القرآن ، 1 / 7.
[5] الكتاب 1 / 150 وأنظر الأصول في النحو ، 2 / 47.
[6] دقائق التصريف ، ص 268.

ومن ذلك أيضاً يقول في باب (ما تترك العرب فيه الهمز وأصله الهمــز): " ومن العرب من يقول : حلأْتُ السويق[1] ، على الغلط فيهمزه وهو من الحلاوة ، ومثله: رثأت[2] زوجي بأبياتٍ ،وقال البصريون: رثأتُ فلاناً ، إذا قلت فيه مرْثياً ، ورثيتُهُ إذا رَحِضْتَهُ "[3].

آراء وافق فيها البصريين :

وخلاف ذلك نرى في أحيان أخرى أن أبا القاسم المؤدب إذا كان يميل في أغلب الأحوال إلى رأي الكوفيين ، وينحاز إلى آراء نحاة الكوفة ، ولاسيما ابن الأنباري والفرّاء أيّما انحياز ، فليس معنى هذا أن فكره يسير دائماً في ركاب الكــوفيين ، بل أنه قد يخالفهم – وإن كان في قليل من الأحيان – يميل إلى رأي يرى صوابه إذا كان الصواب في غير ما يرون ، ولذلك أمثلة نلمس منها ما يتوخى فيه النظرة البصرية من ذلك: تصنيف الكلمات العربية حسب عدد حروفها يقول: " اعلــم أن أقل الأسماء والأفعال أصولاً بنات الثلاثة... وتكون الأسماء والأفعال على أربعة أحرف ليس فيها زائد .. وتكون الأسماء على خمســة أحــرف لا زيــادة فيهــا ولا يكون ذلك في الأفعال.."[4] ، وهذا ما عارضه الكوفيون إذ يرون: أن الأصول لا تكون إلا ثلاثية فما زاد على الثلاثة حروف ينبغي أن يعتبر زائداً في الأســماء والأفعال على حدٍ سواءٍ.

ومن موافقاته للبصريين قوله في بعض أحكام جمل المصادر: " إذا كان الفعل على: فَعَلَ يَفْعَلُ ، خرج مصدره على (فِعَالَــة) نحــو: قــراءة ، و(التَّفْعَــالُ) و(المَفْعَلْ) مصدران يحسنان في كل ثلاثي سقيم وصحيح ، نحــو: المَــذْهَب ، والتَّذهاب ، والمَرْفَع والتَّرفاع .. ثم يتبع ذلك بالشواهد المتنوعة من كلام العرب ، وبيان رأي البصريين فيه نحو قوله: وقال البصريون: لم يأت على هــذه البنيــة بكسر التاء شيء إلا حرفان ، وهما: التِّبيان ، والتَّلقاء.. "[5] وعلى هذا فهو يقبــل بعض آرائهم ولا يقف منها موقف المخالف.

---

[1] الخصائص 3 / 146 ، والممتع ، 324.
[2] سر صناعة الإعراب ، ص90 ، والممتع ، ص324.
[3] دقائق التصريف ، ص532.
[4] نفسه ، ص373.
[5] نفسه ، ص48-49.

ومما يعدّ من قبيل موافقة المؤدب للبصريين في بعض الآراء أحياناً يوافق بعض أئمتهم ، من ذلك موافقته للخليل في بعض أحكام أصول الملتوي وفروعه ، يقول: " وقال الخليل ابن أحمد[1] ، رحمه الله: تَقْوَى ، من هذا الباب هي من الفعل (فَعْلَى) ، وكانت في الأصل: وقْوَى ، وإنّما صُيِّرَت الواو تاءً ، لأنهم قالوا: اتَّقَى ، يَتَّقِي ، وهو في الأصل: أوْتَقَى يوتقي ، فأدغموا الواو في التاء استثقالاً للكلمة واستقباحاً لها .. ويذكر أنه اختلف الصرفيون في قولهم: تَقَيْتُ . فقال الكسائي وطائفة من أصحابه: هو من الفعل (افتعلتُ) ، إلا أنهم نقصوا ، ألا تراهم قالوا في غابره: اتقى ، بتحريك التاء ، ولذلك شواهد .. وقال الخليل وأصحابه[2]: تقيت من الفعل (فَعَلْتُ) ، وأنا (أتْقي) بتسكين التاء على (يَتْقي) قال: وهذه لغة من قال: تَخِذَ يتْخِذُ ، ولذلك شواهد من القرآن الكريم قال عز وجل: (**لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أجْراً**)[3] وكلام العرب منه قول الشاعر[4]:

لَقَدْ تَخِذَتْ رجْلِي إلى جَنْبِ غَرْزِها نَسِفاً كأَفْحُوصِ القَطَاةِ المُطَرِّقِ

أفحوص القطاة مجثمها ، والمطرق التي أتى لها أن تبيض ، ثم يعقب على ذلك بما يؤكد به قول الخليل قائلاً: " وقد جاء في أشعار العرب ما يصدق قول الخليل وأصحابه قال الشاعر[5]:

يَتْقي به الضِيزانَ كُلَّ عَشِيَّةٍ فالماءُ فَوْقَ متونِهِ يتصبَّبُ

وأنشد الفراء:

وأُسْبِلُ ادمعي حتى كأنِّي تَقَيْتُ بربطتي غَرْبَي مَحَالَه

الغَرْبُ: الدَّلو الكبيرة من ملء ثور يسقى بها على البعير ، وغَرْبُ كل شيء: حدُّه ، يقال: في لسانه غَرْبٌ ، أي: حِدَّةٌ ، والغَرَبُ: الماء يجري بين البئر والحوض ، والغَرَبُ: ضَرْبٌ من الشجر ، والمحالة: البَكْرَة .."[6].

يضاف إلى هذا أنه ينقل كلام الخليل في مواطن عدة ويأتي تواتر نقله عنه في المرتبة الثانية بعد نقله عن الفرّاء كما أنه ينقل بعض آراء سيبويه وفي حقيقة

---

[1] ينظر العين ، 239/5 ، واللسان (وقى).
[2] العين ، 239/5 ، اللسان والتاج (وقى).
[3] الكهف ، الآية 77 ، وهي قراءة بن كثير وأبي عمرو ، أنظر السبعة ، ص396.
[4] الممزق العبدي في الأصمعيات ، ص165.
[5] لم أقف على قائله.
[6] دقائق التصريف ، ص348-349.

الأمر أن هذا لا يكفي لاعتبار المؤلف أنه يقف محايداً إزاء الفريقين الكوفي والبصري آخذاً من آراء أولئك وهؤلاء ما يبدو أكثر وجاهه بدون ميل خفي إلى أحدهما ، فنقله عن الخليل لا ينمّ عن اعتباره له ممثلاً للنزعة البصرية في أكثر نقله ولا يبدو أن أستاذ سيبويه كان يعتبر طرفاً في الخلاف الذي قام بين نحاة المذهبين ، أما عرضه لآراء سيبويه فلا يستفاد منه أنه يفضلها على غيره ولم نلاحظ أنه اعتمدها ليحسم الآراء المتباينة على خلاف بين النحويين .. وإلى هذا ذهب بعض الدارسين[1] .. كذلك يذهب الباحث أيضاً في أمر هذا الصرفي إلى أنه يسير على غرار ما يسير عليه أكثر الكوفيين وما استعمله من مصطلحات جرت على لسان أكثر أهل هذا المذهب يقدم هنا حجة لإثبات هذا الاعتقاد كون هذا الصرفي يميل عموماً إلى مذهب الكوفيين ، ويعني ذلك أن أبا القاسم المؤدب قد اتخذ له موقفاً في الخلافات النظرية بين الصرفيين أو بين المذاهب الصرفية.

ولا يقف المؤدب عند مخالفته في كثير من الأحيان للبصريين وفي قليل منها للكوفيين عند هذا الحد فقط ، بل يتعدى ذلك ، فليس الأمر إلى هذا الحد من موقفه لأصحاب هذين المذهبين ، إنما يتجاوز ذلك إلى شأن الكثير من أقوال العرب ، فهو يعبر وفي وضوح على أن ما نسب إلى بعض العرب أنه خطأ ، فهو صريح في منعه لبعض لغات العرب وإن دعاه الأمر إلى تخطئة بعض القراءات القرآنية ما يتصف به كلامه بالجسارة لردِّه لهذه القراءات لعلل – كما يراها – من صائبه.

فمن مخالفته لأقوال العرب والقراءات القرآنية ، ما يقف به منهم موقفاً معارضاً شديد المعارضة ، وهو ما يتضح في مناسبات كثيرة منها: قوله في باب (أصول أولاد الأربعة وفروعها): " فإن أتاك مصدر الياء والواو لـ(أفْعَلَ) و(فَعْلاء) على هذا المثال قلته بالضم ، من ذلك: أعشى من العُشْوَة ، واقتى من القُتْوَة وقد كسرت العرب (العِشْوَة) فذهبوا بها إلى المصدر إذ قالوا: أو طاته عِشْوَة ، فإن أتاك مكسوراً فهو مما تغلط فيه العرب ويشبهونه بما جرى من الأسماء مثله ، ألا ترى أنهم قالوا: (اِخْوة) وقالت كلاب ، وعقيل وعامة قيس: (أُخْوَة) وهي جمع مثل: غُلمة ، وجُلة ، فغلطوا فيه فضموا أوله تشبها بـ(كُسْوة) و(رُشْوَة) ..

---

[1] وإلى ذلك ذهب الدكتور عبد القادر المهيري، ينظر أعلام وآثار من التراث اللغوي العربي، تونس، دار الجنوب للنشر ، 1993ف ، ص93.

وأما قولهم: هو من عِلْيَة الرجال ، فإنه جَمْع واحدها: عَلِيٌّ ، ومثل: صَبِيٍّ وصِبْيَة فبنوا جمعه على واحد ولا يجوز فيه (عُلْيَة) كما لا يجوز (صُبْيَة) ومن العرب من يقول: صِبْوة ، فيخرج الواو ويردها إلى الأصل لسكون ما قبلها ، ويغلطون فيقولون: (صُبْوة) ، ومثله: (النِّسْوَة) الكسر فيه أكثر الكلام وهو الأصل ، وربما غلطوا لمكان الواو فضموا النون "[1].

وكذلك فعل من تخطئته لبعض العرب وهو ما دفعه إلى تخطئة القراءات القرآنية ، ففي باب (المنقوص) يقول: " إذا أردت أن تشتق من القَوْل (فاعلاً) قلت: (قائل) بالهمزة .. وإذا أردت أن تشتق (مفعلاً) قلت: (مقال) وكذلك من: البيع والعيش: مباع ، ومعاش ، وجمعها: مبايع ، ومعايش ، بلا همز .. وأما قراءة أهل المدينة نافع[2] وغيره: (معائش) فهي خطأ ، كما أخطأت العرب في جمع المصيبة فقالوا: (مصائب) فهمزوا .. وأكثر العرب يقول: (مصاوب) فيجيء بها على القياس وعلى ما ينبغي "[3].

فهذا كله مما يعبر فيه أبو القاسم المؤدب وبوضوح عن أن ما قالته بعض العلماء هو قول غير سليم أو خطأ.

والحق أن من يمعن النظر يجد أن في كلامه تزيداً في أحكامه في هذه المواطن ولاسيما التي يهاجم فيها بعض القراءات – كما مرّ بنا – والتي استبعد فيها كثيراً من لغات العرب.

والواقع أن هذه الأحكام التي قررها الصرفي يعوزها شيء من الشمول ، لما يخفى على صاحبنا أن صاحب هذه القراءة من القرّاء السبعة ، كما تكلّف في تخطئته لأقوال العرب ، مع أن الذي يقوله: من أنه أخطأت العرب هو لهجة عربية فصيحة ، وقد اعتمد الصرفيون في ذلك على المسموع من العرب ، كما أن هذا الأمر هو الطبيعي عند اللهجة أو قائل ذلك الرأي وخصوصاً إذا كان هؤلاء من الصرفيين المتقدمين وأولئك من القرّاء المشهورين والحق أن هذا القول غير مرضي من أبي القاسم وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بأحد القرّاء الثقة فلا سبيل

---

[1] دقائق التصريف ، ص305 ، ومثل ذلك ينظر: ص512-520-532.
[2] سبق تخريجه.
[3] دقائق التصريف ، ص277-278 ، وينظر:113.

إلى ردِّ نقل الثقة مع أنه قد قرأ بذلك جماعة فإذا صحت الرواية عنه لم يكن سبيل إلى ردها.

فليس معنى ذلك إذا كان أبو القاسم المؤدب في بعض الأحيان يميل إلى تخطئة قول العرب وإن دفعه رأيه إلى تخطئة بعض القراءات ، فليس معنى هذا أنه لا يعتد بالقراءات في كل أحواله ، بل في أكثر المناسبات الأخرى يحتفل بها في احتجاجاته لبعض الأحكام الصرفية إذ نراه يعتمد عليها خلاف ما كان من تخطئته لها من ذلك قوله في باب (الأفعال المستقبلة): " والمستقبل نوعان: نص ، وممثل..والممثل: ما كان لفظه لفظ المستقبل ومعناه لماضي الزمان وعائره وذلك نحو قولك: سرت أمس حتى أدخُلُها ، أي حتى دخلتها ، لأن في قولك سِرْتُ ، دليلاً على ذلك .. ومنه قوله: وقرأ بعض[1] القرّاء: (وزلزلوا حتى يقول الرّسول)[2] رفعاً بمعنى: حتى قال الرسول .."[3] ومنه ما جاء في الباب نفسه مستشهداً بقول الفرّاء في تحديده للصرف يقول: " وقال الفرّاء[4]: الصرف أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها .. ثم يأخذ في بيان ذلك من الشواهد الشعرية على ما لا يجوز فيه إعادة (لا) ولذلك سمي صرفاً فلا يجوز ما كان معطوفاً أن يعاد فيه الحادث الذي قبله .. وقد استشهد أبو القاسم المؤدب بقول الفرّاء[5] قال: وقال الفرّاء في قول الله عزّ وجل: (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[6] ، إن شئت جعلت (وتكتموا) في موضع جزم تريد به: ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق ، فتلقى (لا) لمجيئها في أول الكلام ، وفي قراءة أبي بن كعب[7]: (ولا تكونوا أول كافر به وتشتروا)[8] ، فهذا دليل على أن الجزم في قوله: (ولا تكتموا الحق) صواب .."[9].

---

(1) نافع ، من السبعة ، ينظر السبعة في القراءات ، ص181.
(2) البقرة ، الآية 214 ، وينظر: مشكل إعراب القرآن ، ص126 ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، 382/2.
(3) دقائق التصريف ، ص28-29.
(4) ينظر: معاني القرآن ، 115/1.
(5) معاني القرآن ، 33/1.
(6) البقرة ، الآية 42.
(7) معاني القرآن ، 33/1.
(8) البقرة ، الآية 41.
(9) دقائق التصريف ، ص38.

وفي باب (حكم جامع في الأمر) ما يؤمر بلفظ المصدر ، تقول: " ضرباً يا زيدُ ، وشتما يا عمرو ، تريد به: اضرب ، واشتم ثم يأخذ في بيان ذلك مما جاء من كلام العرب ، وقال الشاعر[1]:

شكا إليِّ جَمَلي طُولَ السرى صبْراً جميلاً فكِلاَنا مُبْتَلَى

ثم يتبع هذا قائلاً: والصبر الجميل هو الذي لا جزع فيه .. وحكى لي الثقة عن أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري: صَبْراً جُمَيْلٌ وقرأ أبي بن كعب: (قال بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبراً جميلاً)[2] ، بالنصب على معنى: فاصبر صبراً جميلاً ، وقراءة العامة: (فصبرٌ جميلٌ) على الابتداء ، كأنه قال: صبري صبرٌ جميلٌ هذا قول أبي علي محمد بن المستنير قطرب ، وقال الفراء: (فصبرٌ جميلٌ) أي: فهو صبر جميل "[3] ، ومنه أيضاً: ما يؤمر باللام المكسورة عند المغايبة: وهو قولهم: " لِيَضْرِبْ زَيْدٌ ، لِيَفْعَلْ عبد الله ما أمرته، قال الله: (فليأتوا بحديث مثله)[4] وقال عز ذكره: (ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا)[5].

وإذا واجهت لم تجز المواجهة باللام ، إلا أن الحسن البصري[6] قرأ: (فَبِذَلِك فلْتَفْرَحُوا)[7] وقرأه العامة بالياء: (فَبِذَلِك فلْيَفْرَحُوا) "[8].

ومنه أيضاً: " ما يؤمر بحرف الإغراء ، وهو قولهم: عليك زيداً ، ودونك عمراً .. ثم يذكر ما يستشهد به من قول الفرّاء نحو قوله: .. ولا تقدمنّ ما نصبته هذه الحروف قبلها لأنها أسماء ، والاسم لا ينصب شيئاً قبله ، تقول: ضرباً زيداً ولا تقول: زيداً ضرباً ، فإن قلته نصبت زيداً بفعل مضمر..

---

[1] سبق تخريجه .
[2] يوسف ، الآية 18 و 83.
[3] دقائق التصريف ، ص105-106.
[4] الطور ، الآية 34.
[5] النساء ، الآية 102.
[6] وقراء: (فبذلك فافرحوا) أبي بن كعب ، وقراءة (فلتفرحوا) بالتاء خرجت على أصلها ، وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحفر الأمر وهو اللام ، فأصل اضرب لِتضرب ، وأصل قم لِتقم ، المحتسب ، 313/1 ، والإتحاف ، 1/ 152.
[7] يونس ، الآية 58.
[8] دقائق التصريف ، ص111.

ثم يتبع ذلك المؤلف بما جاء من شواهد العرب ، ويأخذ في بيان ما ينصب بمشتق من الفعل منه قوله: ومما نصب بمشتق من الفعل قراءة سعيد بن جبير[1] ، رحمه الله: (أجعلتم سقَايَةَ الحاجِّ وعِمَارةَ المسْجِدَ الحَرامَ)[2] بنصب (المسجد) و(الحرام) معاً "[3].

كل هذا يعدُّ من قبيل اعتماد أبي القاسم المؤدب على القراءات القرآنية خلاف ما كان منه من تخطئته لبعضها ، ومثل ذلك كثير في دقائقه[4].

---

[1] ينظر مختصر شواذ القرآن ، ص52 ، والبحر المحيط ، 20/5.
[2] التوبة ، الآية 19.
[3] دقائق التصريف ، ص113.
[4] ينظر: دقائق التصريف ، ص124-125-128-141-166-195...

الخاتمة

الحمد والصلاة والسلام على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

أختتم هذا البحث بما توصلت إليه من نتائج موجزة وبأهم ما ورد به من نقاط ، وما هذه النتائج التي توصلت إليها إلا ثمرة العمل التي استغرق الوصول إليها مراحل صعبة تحومها العقبات ، وخصوصاً أن هذه الدراسة جديدة وغير مسبوقة بدراسات أخرى ، إلا ما ذكره الأستاذ عبد القادر المهيري في مقالة قصيرة تشير إلى هذا الكتاب.

وقد اتجهت في هذا البحث اتجاهاً أرجوا أن تتحقق معه مزايا البحث العلمي وأشير بإيجاز أن نتائج هذا البحث التي تنحصر في الآتي:

- تناولت في بداية البحث إلى تمهيد للتعريف بأبي القاسم المؤدب وتحدث عن أهم شيوخه ، ومنزلته العلمية ، والحركة اللغوية في عصره ، وكذلك أشرت إلى الجهود الصرفية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، وألمعت بالخصوص إلى كتابه (دقائق التصريف) شاهداً على ثقافته واطلاعه الواسع.
- وقد تكلمت عن منهجه وأصوله النحوية:

يكاد يجزم الباحث أن المنهج الذي سار عليه أبو القاسم المؤدب ويميل إليه في كتابه هذا هو المنهج الوصفي بنوعيه التحليلي والتقريري ، فقد نَهَجَ نَهْج أعلام الكوفيين من النحاة وموافقته لكثير من آرائهم ولاسيما أبا بكر محمد بن القاسم الأنباري ويحيى بن زياد الفراء ولا يستبعد أن يكون هذا راجعاً إلى تلمذة أستاذه الهيثم بن كليب عليه واتصال سلسلة السند عن طريقه بينه وبين الأنباري.

ولا شك أن أبا القاسم أطلع على كثير من الكتب الصرفية والنحوية قبل كتابه (دقائق التصريف) ويظهر هذا واضحاً في نقله عن هؤلاء السابقين وقد نقل عن كثير من علماء العربية ، وكان أكثر ما نقل عن الفرّاء وابن الأنباري ، وكان يكثر ترديد اسميهما في المسائل ، ويستشهد بآرائهما ويكنّ لهما كل احترام وتقدير.

هذا بالإضافة إلى أن ما ينقله عن أئمة الكوفة يتجاوز بكثير ما ينقله عن سائر الصرفيين ، ويستشهد به من أقوالهم ، ومما يؤيد هذا الرأي توخيه بعض المصطلحات التي جرت على لسان الكوفيين واعتماده الكثير على الآراء التي عرفوا بها كما أشرت إلى ذلك في موضعه من البحث.

- ثم أمعنت النظر في أسلوب المؤدب وما يتسم به من إيجاز في بعض المواضع ، الأطناب والاستطراد في مواضع أخرى فمن وجوه الإيجاز أنه يحيل القارئ في بعض الأحكام على ما تقدم ذكره من أحكام تشابهها قد سبق الحديث عنها بعبارة اختصار وإيجاز نحو قوله: " وعلة انتصاب الباء مثل العلة فيما تقدم " وقوله: " هكذا اشتقاق هذا الباب وما لم أذكر فهو على قياس ما ذكرته " ومن وجوه الأطناب ما يلجأ إليه في تقرير المسائل على وجه المحاورة في صيغة سائل ومجيب ، كما نلمس في أسلوبه المساواة أيضاً ومن أسلوبه أيضاً استعماله عبارات المشابهة والتشبيه ، وكذلك سمات أسلوبية أخرى كاستخدامه للمشيئة كما اتضح ذلك في موضعه ، ومنه أيضاً اتجاهه إلى المخاطب في عبارته ، فهو يتجه في أسلوبه إلى القارئ يشركه معه فيما هو بصدده من شرح المسائل المختلفة نحو قوله: " ألا ترى ، واعلم ، فاعلم ، فافهم ".
- ومن المعلوم أن كتاب (دقائق التصريف) هو كتاب في التصريف ، ولكن أبا القاسم لا يقتصر فيه على المسائل الصرفية فقط بل تخللتها مسائل نحوية ومسائل لغوية ، وإن لم يفصل ذلك بأبواب مخصصة لها فالقاسم بن محمد المؤدب على ثقافته وإلمامه الواسع نلاحظ في تخطيطه الكتاب يشوبه الاضطراب ، وناتج هذا هو تجاوز الموضوعات الصرفية أحياناً ، أو تناول جوانب بعيد عن الباب المخصص لها والاستطراد في التعليق عن جزئية أخرى غير مرتبطة بما جاء قبلها من المسائل ، قد أدى إليه سعيه إلى التنظيم والتبويب من ناحية والتقيد بما رواه من ناحية أخرى ، وهو ما دعاه إلى الإخلال بتسلسل الأبواب أو تداخل المسائل الصرفية أحياناً بمسائل نحوية كان الأجدر به أن يتناولها في مواضع أخرى خاصة بها.

- كذلك تحدثت عن أهم مصادره فكان الكلام عن إلمامه بالعديد من اللهجات العربية منها لهجة أهل الحجاز ، لهجة مكة ، لهجة نجد ، لهجة أسد ، لهجة قيس ، لهجة تميم...الخ ، مع ملاحظة أنه لا ينص أحياناً على اسم القبيلة التي يحكي لغتها ، ومقياسه في أخذه عن مختلف لهجات القبائل العربية هو الفصاحة ، وقبائل العرب – عنده – متباينة في فصاحتها ، وهناك ما يكون من اللغات ما هو شاذ أو ما هو قليل رديء عنده.

أما عن أخذه اللغة فقد كان ينص على أنه أخذ اللغة عمّن يوثق به في روايته عن العرب الخُلَّص ، فقد حكي أبو القاسم المؤدب عن شيخه (الهيثم بن كليب) ونص على أنه ثقة في روايته إذ يقول: " وحكي لي الثقة عن أبي بكر محمد ابن القاسم بن بشار الأنباري: صبراً جميلٌ " ومثل هذا كثير في كتابه ، لكنه لم يلتزم في بعض الأحيان بتوثيق من يروي له عن العرب في كثير من الموضوعات وكان يكتفي بالتصريح بأنه سُمِعَ ذلك من العرب ، ويأتي ذلك على عبارات مختلفة نحو قوله: " والعرب تقول كذا ، وقد قال بعض العرب كذا ".

وعلى هذا النحو قد أخذت لهجات أكثر القبائل العربية من عناية المؤدب ما جعلها جزاءً مهماً في منهجه متمثلاً ذلك في اهتمامه وحرصه على استيعاب الكثير من اللهجات الواردة في نطق بعض الكلمات العربية ، ويتضح أنه على دراية باللهجات العربية وخصائصها اللهجية.

وقد فصلت القول في نقله عن أعلام الصرف والنحو ولاسيما تلك النقولات والتخريجات التي لم تعرف أو لعلها مأخوذة من كتب ضاعت أو لم تنشر مثل: نقله عن كتاب (الجمع والتثنية) للفرّاء وكتابه (المُعرب) وكتاب (عيون الأخبار) لابن قتيبة ، وكتاب (معاني الشعر) لابن السكيت ، فهذه الكتب من الكتب المفقودة والتي لم يعثر على نسخة منها.

ولعل ما تجدر ملاحظته في نقله عن الصرفيين أنه يميز بين المتقدمين والمتأخرين منهم.

- ثم تكلمت عن جهوده في الصرف والنحو ممثلة في شواهده وأدلته النحوية.

فقد قام منهج الصرفي في دراسة التصريف ووضع القواعد والاستشهاد على المسائل المعروضة عن المصادر التي تنحصر في القرآن الكريم ووجوه قراءاته ، وقليل من الحديث النبوي الشريف وكثير من الشعر العربي ، والنثر والأمثال.

أما القرآن الكريم وهو أفصح الكلام على الإطلاق هو المصدر الأول للغة فقد أكثر من الاستشهاد به وبقراءاته ، غير أن هذه العناية بالقرآن وقراءاته لم تمنعه من الطعن في بعض القراءات من ذلك قول الله عز وجل في (معايش) فقد نص على أن الياء فيها لا تهمز ، مع العلم أن همز ياء (معايش) قراءة نافع وهو من القرّاء السبعة فقد بادر المؤدب بالطعن في هذه القراءة وهي سبعية ، وهذا أمر لا يجوز في حق هذه القراءة ولا يحل لأبي القاسم إنكارها ، فأما أن يكون قد أغفلها لأنه لم يكن يأخذ بها، وإما أن تكون هذه القراءة لم تصل إليه ؟، وهذا ما أرجحه ، وقد كان حرياً بأبي القاسم أن ينأى عن هذا المورد الوخيم الذي ورده فقد بالغ هجومه على – نافع وهو من القراء السبعة – وإنما تردى في هذه الوهدة ، لأنه يشترط في القراءة أن تجري على سنن كلام العرب ، وقد فاته أن القراء يعملون على الأثبت في الأثر ، فإذا صحت القراءة عندهم لم يلتفتوا إلى هذا الشرط لأن القراءة سُنّة يأخذها الآخر عن الأول ، أضف إلى ذلك أن الرواة الذين جمعوا اللغة من أفواه العرب لم يستغرقوا لغات كافة القبائل والمقاييس التي استنبطها النحاة والصرفيون مستمدة مما وصل إليهم من كلام العرب تنكرنَّ أن تأتي القراءات القرآنية على لغات لم تطرق أسماع الرواة والنحويين ، وهذا أحد المآخذ التي توجه إلى منهج الصرفي في قضية الاستشهاد بالقراءات حين أباح لنفسه تخطئة القراءة إذا لم يجد نظيراً من كلام العرب لبعض القراءات.

- أما الحديث النبوي الشريف فلم يطعن في شيءٍ منه ، بل احتج به من غير أن يبحث في درجة الحديث ، لكنه لم يكثر من الاستشهاد به.
- أما كلام العرب قد اهتم أبو القاسم المؤدب بالشواهد الشعرية فاستشهد بها صرفياً ونحوياً وشرحها وحللها على اختلاف تناوله لها.

ونجده أيضاً قد أكثر من ذكر كلام العرب النثري ، وهو من الشواهد التراثية التي لا تجري غالباً مجرى الأمثال ولكنها من آثارهم المروية عنهم ، وكما وجدت الأمثال العربية اهتماماً كبيراً من أبي القاسم ، وكتابه حافل بها.

- وتناولت أدلته النحوية منها السماع والقياس والتعليل والإجماع:

أما الأصل الأول من أصول التصريف فهو السماع ويشتمل على سماعه القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب الفصحاء ، وقد اتخذ المؤدب القياس والمعول عليه في غالب مسائله الصرفية يعتمدُ في دراستها ، فاحتج به وبسط القول فيه ، وقد مُليء كتابه أيضاً بعلل التصريف التي علل بها كلام العرب ولم يقف عند هذا الحد من التعليل ، بل تجاوزه إلى تعليل كثير مما لم ينطق به العرب وبيان العلة التي من أجلها لم ينطقوا به على ما بينت في موضعه من البحث ، كذلك اتخذ الإجماع حجة في الاستدلال على صحة بعض المذاهب في التصريف ، وبه احتج في رد بعض الآراء التي خالف فيها أصحابها ما أجمع عليه الصرفيون، وقد درست موقف أبي القاسم من هذه الأصول في مبحث خاص بها.

- وقد بينت في الموضع المناسب من هذا البحث أهم ما يلاحظ على كتاب (دقائق التصريف) جملة من استعمالات القاسم بن محمد المؤدب لكثير من المصطلحات الصرفية التي لم تكن شائعة في كتب التراث العربي ولم تتردد على لسان نحاة العرب ، فقد قمت بدارسة هذه المصطلحات والربط بينها وبين ما هو شائع في استخدام الصرفيين لها وما استقر في مدوناتهم ، وبيان دلالتها وإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى اختفائها وشيوع مصطلحات بديلة لها استقرت في التراث اللساني العربي وهو مالا يفسر إلا بأنها استعملت على لسان بعض النحويين في فترة من فترات النحو ، ونحن وقد سلمنا من خلال هذه الدراسة أن أبا القاسم كوفي المذهب فالأمر في شأن هذه المصطلحات مرتبط بالخلاف بين أصحاب هذين المذهبين وقد بينت أن سبب الخلاف الاصطلاحي بين المذهبين يرجع إلى:

1- اختلاف السمات المقيدة في كلا المذهبين ، وإن كل فريق يرى في المصطلح سمة مفيدة لا يراها غيره ، واعتماداً على تلك السمة توضع التسمية.

2- كذلك من أسباب الاختلاف الاصطلاحي بين المذهبين تسامح الكوفيين في تنويع العبارة بتنوع السياق ، واعتماد السياق في تعيين تسمية بعض مصطلحاتهم ، ومن ثم كانت تسمياتهم مختلفة متعددة أحياناً بتعدد السياقات.

3- ومن تلك الأسباب أيضاً الاختلاف في تصنيف الكلام وتفريعه ، فنحن قد نجد المصطلحات الكوفية لا نظير لها في مدونة البصريين ، فهم أكثر اتساعاً لأنهم يسعون إلى تفريع المتصورات وإكسابها تسميات جديدة لا قبل للعادة النحوية بها ولنا في المؤدب وكتابه (دقائق التصريف) – كما رأينا – خير مثال ، من ذلك تفريعه للفعل إلى الفروع النادرة التي ذكرناها في موضع سابق من هذا البحث[1].

- ثم تطرقت إلى أهم الآراء والتعليلات الصرفية التي انفرد بها المؤدب وموقفه من نحاة المدرستين ، ولأبي القاسم – شأنه شأن الكثير من أئمة الصرف والنحو – آراء يشارك فيها غيره من سابقيه ففي كثير من المواضع يشارك النحاة في اتخاذ رأي معين يقولون به ، ثم يأخذ دوره في الخلاف في شأن تفسير هذا الرأي أو تفصيلاته.

وقد سلك أبو القاسم في مناقشته للآراء الإكثار من عرضها ومناقشتها مناقشة تتسم غالباً بالدقة والعمق وطول النفس ، فهو يعرض الكثير منها في المسألة الواحدة أو الموضع الواحد ، ويقابل بين هذه الآراء فيجعل بعضها في مواجهة بعض ، وكما يفعل ذلك في مقابلة آراء أئمة الصرف والنحو ، فهو يفعل مثله أيضاً حيال رأي جماعة ورأي أخرى من اتباع المذهب الواحد ، وإذا كان بين هذه الآراء رأي ابن الأنباري ، فإنه غالباً ما يرجحه كما رأينا ذلك في موضعه.

ومن المقرر لدى الباحث أن أبا القاسم المؤدب كوفي يميل إلى آراء الكوفيين فهو بطبيعة الأمر يحتفل لآرائهم ويعرضها في طليعة ما يعرض من آراء مشفوعة في الغالب بترجيحها على ما عداها من الآراء ، وموقفه في أكثر الأحوال هو موقف الصرفي الذي يمثل مذهبه أصدق تمثيل ، وإن كان في قليل من المواضع يخالف أئمة الكوفة ، ويتفق في رأيه مع البصريين ، وهذه الصورة واضحة لموقفه من هاتين المدرستين وقد بينت ذلك بتفصيل في موضعه من البحث.

---

[1] ينظر ص170-171.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

1- المصحف الشريف.

2- كتاب دقائق التصريف ، القاسم بن محمد المؤدب ، تح أحمد ناجي القيسي ، حاتم صالح الضامن ، حسين تورال ، بغداد ، نشر المجمع العلمي العراقي 1989م.

ثانياً: المراجع:

1- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للبناء: الدمياطي ، أحمد بن محمد، ت 1117هـ ، تح د . شعبان محمد إسماعيل ، بيروت 1987ف.

2- أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، ت 368هـ ، البابي الحلبي بمصر 1955م.

3- أدب الكاتب : ابن قتيبة ، تح محمد الفاضل ، دار الجبل ، بيروت ، 2001ف.

4- أساس البلاغة : تأليف الأمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الفكر ، بيروت لبنان ، 2000ف – 1420هـ.

5- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، عزالدين علي بن محمد ابن الأثير ، ت 630هـ، تح محمد أحمد عاشور ، محمد إبراهيم البنا ، محمد عبد الوهاب فايد ، القاهرة 1970م.

6- الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، محمود فهمي حجازي ، القاهرة ، مكتبة غريب 1993م.

7- الأشباه والنظائر: السيوطي ، جلال الدين ، تح عبد الله نبهان ، دمشق ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1985 ف .

8- إصلاح المنطق ، يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، ت 244هـ ، تح شاكر وهارون ، دار المعارف بمصر 1970م.

9- الأصمعيات: الأصمعي ، تح شاكر هارون ، دار المعارف بمصر ، 1964 ف .

10- أصول التفكير النحوي ، تأليف د. علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية.

11- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السرى بن السراج ، ت 316هـ ، تح د. عبد الحسين الفتلى ، بيروت 1985م.
12- إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ، ت 338هـ ، تح د. زهير غازي زاهد ، بيروت 1985م.
13- الأعلام: الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ط 6 ، 1984ف .
14- اعلام وآثار من التراث اللغوي العربي ، عبد القار المهيري ، تونس دار الجنوب للنشر 1993م.
15- الأغاني ، علي بن الحسن ، أبو فرج الأصبهاني ، ت نحو 36هـ ، ج1-16 طبعة الكتب و 17-24 نشر الهيئة المصرية.
16- الاقتراح في علم أصول النحو ، الحافظ عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، ت 911هـ ، تح د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ، ط2 ، 2004م ، القاهرة.
17- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، ت 521هـ ، تح مصطفى السقاوي ، حامد عبد الحميد ، مصر 1981-1983م.
18- أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، أبو السعدات هبة الله، حيدر آباد ، 1349هـ.
19- أمالي المرتضي: علي بن الحسين الموسوي العلوي الشريف المرتضي ، ت355-436هـ تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، ط1 ، 1373هـ-1954ف.
20- الأمثال: مؤرج السدوسي، ت 195هـ، تح د. رمضان عبد التواب ، القاهرة 1971م.
21- الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام ، ت224هـ ، تح عبد المجيد قطامش ، دمشق، 1980ف.
22- الأمثال: أبو عكرمة الضبي ، عامر بن عمران ، ت 250هـ ، تح د. رمضان عبد التواب ، دمشق ، 1974ف.
23- إنباه الرواه علي أنباه النحاة ، جمال الدين علي بن يوسف القفطي ، ت 646هـ ، تح أبي الفضل ، مطبعة دار الكتب 1955م.
24- الأنساب ، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ، ت 562هـ ، حيدر آباد.
25- الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات كمال الدين الأنباري ، ت 557هـ ، تح محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت 1993م.

26- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، أبو محمد عبد الله بن هشام ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت ، الكتبة العصرية ، د. ت (4ج).
27- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي ، تح مازن المبارك ، بيروت ، دار النفائس ، ط5 ، 1986م.
28- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، مط السعادة بمصر 1328هـ.
29- البداية والنهاية: لأبي الفضل الحافظ بن كثير ، ت774هـ ، إعداد وترتيب خليل شحادة ، دار الفكر – بيروت ، لبنان ، 1407هـ-1986ف.
30- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، تح أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، 2004 ف .
31- البيان والتبيين ، عمرو بن بحر الجاحظ ، ت 255هـ ، تح عبد السلام هارون ، مصر 1948م.
32- تاج العروس ، محمد مرتض الزبيدي ، ت 1205هـ ، مط الخيرية بمصر 1306هـ.
33- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي ، ت د. حسن إبراهيم حسن ، مكتبة النهضة المصرية ، ط7 ، 1965م.
34- التاريخ العباسي والفاطمي ، تأليف أحمد مختار العيادي ، مؤسسة شبيلي ، الجامعة الإسكندرية د – ت .
35- تاريخ بغداد ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، ت 436هـ ، مط السعادة بمصر 1931م.
36- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري ، تح د. عبد الرحمن العثيمين ، بيروت 1986م.
37- تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي ، تح د . عفيف عبد الرحمن ، بيروت 1986.
38- تصريف المازني: شرح بن جني (المنصف) ، تح الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة الحلبي.
39- تفسير الترمذي: المطبعة العصرية بالأزهر.

40- تفسير الطبري (جامع البيان) ، محمد بن جرير الطبري ، ت 310هـ ، البابي الحلبي بمصر 1954م.
41- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): القرطبي ، محمد الأنصاري ، القاهرة 1967 ف.
42- تفسير مجاهد: مجاهد بن جبر ، ت نحو 104هـ ، تح عبد الرحمن الطاهر بن محمد السورتي ، بيروت.
43- التكملة: أبو علي الفارسي ، تحقيق ودراسة رسالة ماجستير في الآداب مقدمها كاظم بحر المرجان إشراف د. حسين نصار ، 1981ف-1401هـ.
44- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح : ابن بري ، أبو محمد عبد الله ، تح مصطفى حجازي وعبد العليم الطحاوي ، مصر ، 1980-1981 ف.
45- تهذيب إصلاح المنطق: التبريزي ، أبو زكريا يحي بن علي ، تح د . فخر الدين قباوة ، بيروت ، 1983 ف .
46- تهذيب التهذيب: للإمام شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني ، ت852هـ ، ط2 ، 1413هـ-1993ف ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان.
47- تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري ، تح مجموعة من الأساتذة ، القاهرة ، 1964ف.
48- التيسير في معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي ، تح بشار عواد معروف – شعيب الأرناؤوط – صالح مهدي عباس ، بيروت ، 1984ف.
49- الجرح والتعديل ، عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي ، ت 327هـ ، حيدر آباد.
50- جمهرة الأمثال ، الحسن بن عبد الله أبو هلال العسكري ، ت بعد 395هـ ، تح أبي الفضل وقطامش ، مصر 1964م.
51- جمهرة اللغة: ابن دريد ، محمد بن الحسن ، نشر كرنكو حيدر آباد ، 1344هـ.
52- الحجة في علل القراءات السبع ، الحسن بن أحمد ، أبو علي النحوي ، ت 377هـ ، تح النجدي والنجار وشلبي ، مصر 1965م.

53- الحديث النبوي الشريف وآثره في الدراسات اللغوية والنحوية د . محمد ضـــاري حمادي ، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس الهجري ، بغداد العراق ، ط 1 ، 1982 ف – 1402 هـــ .
54- حلية الأولية ، أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصفهاني ، ت 430هـــ ، مط السعادة بمصر 1938م.
55- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، ت 1093هـــ، تح عبد السلام هارون ، ط2 ، 1979-1986م.
56- الخصائص ، عثمان بن جني ، ت 392هـــ ، تح محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية 1952م.
57- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف الحلبي ، ت 756هـــ ، تح د. أحمد محمد الخراط ، دمشق 1986-1987م.
58- ديوان ابن مقبل ، دمشق ، 1962م.
59- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تح الشيخ محمد حسن آل ياسين ، بيروت 1974م.
60- ديوان الأخطل ، تح صالحاني ، مط الكاثوليكيا ، بيروت 1891م.
61- ديوان الأعشى (الصبح المنير) ، تح جابر ، لندن 1928م.
62- ديوان امرئ القيس ، تح أبي الفضل ، القاهرة 1969م.
63- ديوان أمية بن أبي الصلت ، تح د. عبد الحفيظ السلطى ، دمشق 1974م.
64- ديوان جرير ، تح د. نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر.
65- ديوان جميل ، تح د. حسين نصار ، مكتبة مصر ، القاهرة.
66- ديوان الحطيئة ، تح د. نعمان أمين طه ، القاهرة 1958م.
67- ديوان الحماسة، للمرزوقي ، أحمد بن محمد ، ت 421هـــ ، تح عبد السلام هارون.
68- ديوان ذي الرّمة (شرح أبي نصر الباهلي) ، تح د. عبد القدوس أبو صـــالح ، دمشق 1972-1973م.
69- ديوان زهير بن أبي سلمى ، طبعة دار الكتب المصرية 1363هـــ.
70- ديوان طرفة بن العبد (شرح الأعلم الشنتمري) : تح درية الخطيـــب ، ولطفـــي الصقال ، دمشق ، 1975 ف .

71-ديوان الطفيل الغنوي : تح محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ، 1968ف.
72-ديوان عمر بن أبي ربيعة: تح محمد محي الدين عبد الحميد، مط السعادة بمصر 1960ف.
73-ديوان عمر بن الأحمر: جمع د. يحي الجبوري ، بيروت ، 1984ف.
74-ديوان عمرو بن معدي كرب ، تح هاشم الطعان ، بغداد 1970م.
75-ديوان عنترة ، تح محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، دمشق 1936م.
76-ديوان الفرزدق ، تح عبد الله الصاوي ، مط الصاوي ، القاهرة 1936م.
77-ديوان القطامي ، بارث ، ليدن 1902م.
78-ديوان قيس بن الخطيم : تح د . ناصر الدين الأسدي ، بيروت ، 1967ف.
79-ديوان كثير عزة ، تح د. إحسان عباس ، بيروت 1971م.
80-ديوان لبيد: تح د. إحسان عباس ، الكويت ، 1962 ف.
81-ديوان النابغة الذبياني (صنعة ابن السكيت) تح د. شكري فيصل ، بيروت 1968م.
82-ديوان الهذليين: مصورة عن طبعة دار الكتب ، القاهرة 1965ف.
83- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، تأليف د. مازن المبارك ، منشورات دار الكتاب اللبناني – بيروت ، 1974ف.
84- الزاهر: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، ت 328هـ ، تح د. حاتم صالح الضامن ، بيروت 1969م.
85- السبعة في القراءات: ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى ، تح د . شوقي ضيف ط 2 ، دار المعارف بمصر ، 1972 ف .
86-سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني ، ت 392هـ ، تح أحمد فريد أحمد ، جامعة الأزهر ، المكتبة التوفيقية ، د . ت.
87-سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد ، ت 303هـ ، تح محمد فؤادي عبد الباقي ، البابي الحلبي بمصر 1952م.
88-سير أعلام النبلاء: الذهبي ، تح جماعة من العلماء ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985ف.

89- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي ابن أحمد الحنبلي الدمشقي ، ت محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ط1 ، 1989م.
90- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، 1964ف.
91- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، ت 385هـ ، تح د. محمد علي سلطاني ، دمشق 1977م.
92- شرح أدب الكاتب: الجواليقي ، وهوب بن أحمد ، القاهر 1350 هـ .
93- شرح أشعار الهذليين: الحسن بن الحسين العسكري ، ت 275هـ ، تح عبد الستار أحمد فراج ، دار العروبة بمصر 1384هـ.
94- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للصبان ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة ، الطبعة 1319هـ.
95- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى.
96- شرح الحماسة: التبريزي ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة.
97- شرح الرضي على الكافية: رضى الدين الاستربادي ، تح د. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس بليبيا 1978م.
98- شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري ، تح د. عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر 1963م.
99- شرح المفصل: يعيش بن علي ، ت 643هـ ، الطباعة المنيرية بمصر.
100- شرح بانت سعاد: ابن هشام الأنصاري ، مصر.
101- شرح شذور الذهب: تح محمد ياسر شرف ، بيروت، مكتبة لبنان ، ط1 ، 1990ف.
102- شرح شواهد الشافية: البغدادي ، نشر مع شرح الرضى للشافية ، تح محمد أبوالحسن – محمد الزفزاف – محمد محي الدين عبد الحميد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

103- شرح شواهد المغني: السيوطي ، جلال الدين بن عبد الرحمن ت 911 هـ ، دمشق ، 1966 ف .
104- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي ، ج1 : تح رمضان عبد التواب – محمود فهمي حجازي ، القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986م ، ج2 ، تح رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990م.
105- شعر الأخطل صنعت السكري : تح فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط 2 ، 1979 – 1399 .
106- شعر زياد الأعجم: د. يوسف حسين بكار ، دمشق 1983م.
107- الشعراء والشعراء : أبن قتيبة ، تح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، 1966 ف .
108- شعر المخبل السعدي: جمع د. حاتم صالح الضامن ، م 2 ع 1 ، بغداد 1970م.
109- شعر مضرس بن ربعى: د. نوري القيسي فرزه من مجلة المجمع العلمي العراقي م 37 ، ج1 ، 1986م.
110- شعر النابغة الجعدي: المكتب الإسلامي بدمشق 1964م.
111- شعر النمر بن تولب : د . نوري القيصي ، بغداد ، 1968 ف .
112- شعر هدبة بن الخشرم: جمع د. يحيى الجبوري ، دمشق 1976م.
113- الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، تح أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت ، دار العلم للملايين.
114- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج ، ت 261هـ ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، البابي الحلبي بمصر 1955م.
115- ضحى الإسلام: أحمد أمين ، ط10 ، دار الكتاب العربي بيروت.
116- طبقات القرّاء: ابن الخياط خليفة بن الخياط، تح سهيل زكار، دمشق 1966–1967.
117- الطبقات الكبرى: محمد ابن سعد ، ت 230هـ ، بيروت 1957م.
118- طبقات النحويين واللغويين: محمد بن حسن الزبيدي ، ت 379هـ ، تح أبي الفضل، دار المعارف بمصر 1973م.
119- طبقات فحول الشعراء: أبن سلام ، محمد ، تح محمود محمد شاكر ، مط المدني بمصر 1974 ف .

120- العبر في خبر من غبر: الحافظ الذهبي ، ت748هـ - 1347ف ، تح أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1405هـ-1985ف.
121- علم اللغة العام - الأصوات: كمال محمد بشر ، دار المعارف ، القاهرة.
122- علم اللغة: علي عبد الواحد وافي ، مطبعة نهضة مصر للطبع والنشر ، ط7.
123- العين: الخليل بن أحمد ، تح عبد الله درويش ، بغداد 1967م.
124- عيون الأخبار: ابن قتيبة ، دار الكتب المصرية 1925-1930م.
125- غاية النهاية في طبقات القرّاء: محمد بن محمد بن الجزري ، ت 833هـ ، تح برجستراسر وبرتزل ، القاهرة 1932-1935م.
126- غريب الحديث: أبو عبيد ، حيدر آباد ، 1965-1967م.
127- غيث النفع في القراءات السبع: سيد علي النووي الصفاقسي ، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 1999ف - 1419هـ.
128- الفائق في غريب الحديث: الزمخشري ، تح البجاوي وأبي الفضل ، البابلي الحلبي بمصر 1971م.
129- الفاخر: المفضل بن سلمة ، ت 291هـ ، تح الطحاوي ، مصر 1960م.
130- الفرق بين الفرق للبغدادي : تح لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ، ط 5 ، 1982 ف - 1402 هـ .
131- الفهرست: محمد بن إسحاق المعروف بالنديم ، ت 380هـ ، ضبط وشرح د. يوسف علي طويل ، وضع فهارسه أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط2 ، 2002م.
132- الكامل في التاريخ: ابن الأثير ، دار صادر ، بيروت ، 1394هـ.
133- الكامل في القواعد العربية : تأليف أحمد زكي صفوت ، ط 4 ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، بمصر ، 1963 ف - 1383 هـ.
134- كتاب التعريفات: علي بن محمد الجرجاني ، بيروت ، مكتبة لبنان 1990م.
135- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه ، ت 180هـ ، تح عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977م.

136- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي – حاجي خليفة، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، 1992 ف 1413 هـ.
137- الكليات: الكفوي ، تح عدنان درويش – محمد المصري ، بيروت ، مؤسسة الرسالة، 1992م.
138- اللباب في علل البناء والإعراب: تح غازي مختار طليمات ، بيروت ، دمشق ، دار الفكر المعاصر 1995م.
139- لسان العرب: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، ت 711هـ ، بيروت ، دار صادر 2004م.
140- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، 1980.
141- لمع الأدلة في أصول النحو: تح عطية عامر ، ستوكهولم ، د. ت.
142- المؤتلف والمختلف: الحسن بن بشر الآمدي ، ت 370هـ ، تح عبد الستار أحمد فراج ، البابلي الحلبي بمصر 1961م.
143- مجاز القرآن: معمر بن المثنى ، ت نحو 210هـ ، تح سزكين ، مط السعادة بمصر 1954-1962م.
144- مجالس العلماء: الزجاجي ، تح عبد السلام هارون ، القاهرة 1983م.
145- مجالس ثعلب : أبو العباس أحمد ، تح عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف، ط 2 ، 1980 ف.
146- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، قدّم له وعلق عليه نعيم حسن زرزور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
147- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني ، تح النجدي والنجار وشلبي ، القاهرة 1966م.
148- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: الحسين بن أحمد، ت370هـ، عني بنشره ج برجشتراسر ، دار الهجرة ، 1934ف.
149- المذكر والمؤنث: أبو زكرياء يحيى بن زياد الفرّاء ، ت 207هـ ، تح د. رمضان عبد التواب ، القاهرة 1975م.
150- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي ، تح أبي الفضل ، مصر 1955م.

151- المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن الخشاب ، تح علي حيدر ، دمشق، ط2 ، 1972م.
152- المستقصي في أمثال العرب: الزمخشري ، حيدر آباد 1962م.
153- مسند أحمد: أحمد بن حنبل ، القاهرة 1313 هـ .
154- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب ، تح د. حاتم صالح الضامن ، بيروت 1984م.
155- المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب : توفيق قريرة ، دار محمد علي للنشر، ط 1 ، 2003 ف .
156- معاني القرآن: الفرّاء ، ج 1 ، تح نجاتي والنجار و ج2 ، تح النجار ، ج3 شلبي، دار السرور القاهرة 1955-1972م.
157- معجم الأدباء: ياقوت الحموي ، مط دار المأمون بمصر 1936م.
158- معجم الأمثال العربية القديمة: د. عفيف عبد الرحمن ، الرياض 1985م.
159- معجم البلدان: ياقوت الحموي ، دار صادر بيروت.
160- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية : أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 1996ف - 1417 هـ.
161- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 1992 ف - 1413 هـ.
162- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، ترتيب ونسنك وآخرين ، بريل ، ليدن.
163- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار مطابع الشعب.
164- المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى ورفاقه ، د. مكان نشر ، ط2 ، د . ت.
165- المعمرون والوصايا: أو حاتم السجستاني ، تح عبد المنعم عامر ، البابي الحلبي بمصر، 1961 ف.
166- مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري ، تح د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر الحديث ، لبنان 1964م.
167- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : تح محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت ، صيدا ، المكتبة العصرية 1982 ف.

168- المقتصد في شرح شواهد الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني ، تح د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، 1982ف.
169- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تح محمد عبد الخالق عظيمة ، بيروت ، عالم الكتب.
170- الملل والنحل للشهرستاني : تح محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية صيدا ، بيروت ، ط 2 ، 2001 ف – 1421 هـ .
171- الممتع في التصريف: ابن عصفور ، تح فخر الدين قباوة ، طرابلس ، الدار العربية للكتاب ، ط5 ، 1983م.
172- المنصف: ابن جني ، تح محمد عبد القادر أحمد عطا ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط1 ، 1999م.
173- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن الأنباري ، تح أبي الفضل ، مط المدني بمصر.
174- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير ، تح محمود الطناحي ، البابي الحلبي بمصر 1963-1965م.
175- نوادر أبي زيد ، بيروت 1894م.
176- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر ، تح د . عبد الحميد الهنداوي ، المكتبة التوفيقية بمصر .
177- وفيات الأعيان: شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان ، ت 681هـ ، تح د. إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت.

ثالثاً: المجلات والدورية:

1- مجلة المجمع العلمي العربي دمشق ، المجلد الحادي والثلاثون ، الجزء الأول.
2- مجلة المشرق ، بيروت ، 48 (1954).

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية.....	أ
الإهداء.....	ب
الشكر والتقدير.....	ج
المقدمة.....	1
التمهيد: ترجمة المؤلف ، اسمه ونسبه ، حياته ، منزلته العلمية والحركة اللغوية في عصره.....	4
الدراسات الصرفية حتى نهاية القرن الرابع للهجرة.....	9
الفصل الأول	
مادتـــــه ومصـــــادره	
المبحث الأول:عرضه للمادة ، وتبوبيه للمسائل ، وأسلوبه.....	16
1- **عرضه للمادة:** تمهيد ، منهجه في تأليف كتابه (دقائق التصريف)....	16
2- **أسلوبه:** الإيجاز ، الإطناب ، المساواة ، عبارات المشابهة والتشبيه ، عبارات التقريظ والانتقاد ، اتجاهه إلى المخاطب في عبارته ، سمات أسلوبية أخرى.....	28
المبحث الثاني: مصادره.....	58
1- اللهجات العربية.....	58
2- نقولاته.....	66
الفصل الثاني	
شواهده وأدلته النحوية	
المبحث الأول: شواهـــــده.....	72
1- القرآن الكريم.....	72
2- القراءات القرآنية.....	79
3- الحديث النبوي الشريف (ومسلكه في عرض الحديث).....	84
4- الشعر.....	89

الموضوع	الصفحة

5- النثر..... 107

المبحث الثاني: الأدلـــة النحويـــة..... 113

1- السماع..... 113

2- القياس..... 121

3- العلة والتعليل..... 130

4- الإجماع..... 135

الفصل الثالث

مصلطحاته وآراؤه الصرفية

المبحث الأول: مصطلحاته الصرفية..... 139

تمهيد..... 139

أولاً: مصطلحاته في قسم الأسماء..... 143

ثانياً: مصطلحاته في قسم الأفعال..... 155

المبحث الثاني: آراؤه الصرفية..... 174

أولاً: آراء انفرد بها عن غيره..... 174

ثانياً: آراء يوافق فيها الكوفيين..... 189

ثالثاً: آراء يوافق فيها البصريين..... 193

الخاتمة..... 200

الفهارس الفنية

1- فهرس الآيات القرآنية..... 206

2- فهرس القراءات القرآنية..... 211

3- فهرس الحديث الشريف والآثار..... 213

4- فهرس الحكم والأمثال..... 214

5- فهرس الأشعار..... 216

6- فهرس الأرجاز..... 221

7- فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات..... 224

الموضوع	الصفحة

8- فهرس الأعلام..... 225
9- فهرس البلدان والمواضع..... 231
10- فهرس اللهجات واللغات..... 232
11- فهرس الكتب..... 233
12- فهرس المصادر والمراجع..... 235
13- فهرس محتوى البحث..... 247